جذور المكيافلية في كليلة ودمنة

مصطفى سبيتي





جذور المكيافلية
في
كليلة و دمنة

مصطفى سبيتي

جذور المكيافلية
في
كليلة ودمنة

دار الفارابي

الكتاب: جذور المكيافلية في كليلة ودمنة
المؤلف: مصطفى سبيتي
الناشر: دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان
ت: ٣٠١٤٦١(٠١) ـ فاكس: ٣٠٧٧٧٥(٠١)
ص.ب: ١١/٣١٨١

الطبعة الأولى ٢٠٠٠

طبع هذا الكتاب بالتعاون مع بنك الانعاش ش.م.ل.

DAR AL FARABI
(Société des Imprimés Libanaise s.a.l.) Beyrouth - Liban
Tel: (01)301461 – Fax: (01)307775 – P.O.Box: 3181/11
e-mail: farabi@inco.com.lb

إهداء

إلى ولدي فيدال

ورفاقه الشجعان

أهدي هذا القَبَس

الحرية هي التوجّه الدائم نحو الحقيقة،

ذلك التوجُّه الذي لا ينتهي أبداً

فريدريك هيغل

تمهيد

تبين لي أن بلوغ قعر «كليلة ودمنة» بحثاً عن خباياه الثمينة، يتطلب جهداً مضنياً. في محاولاتٍ، كثيراً ما اعتراني شعور بالعجز عن متابعتها، ولم تشفع لي قراءاتي المتكررة للكتاب على مراحل متفاوتة من عمري. إذ كانت مفاهيمه السياسية تتراءى لي جليةً وأحسبها في متناولي، حتى إذا مددت إليها يدي أدركت وَهْمَ حسباني. وكنت كلما أعدت الكرة بدت لعيني أقرب وأجلى من قبل، وفي الوقت نفسه أشد استعصاء عليّ. إلى أن شاءت الظروف إطلاعي على كتابات نيقولو ميكافيللي في قراءات نقدية متأنية لفتت إنتباهي من جديد إلى «كليلة ودمنة»، حيث كنت كلما تمعنت في عنوان من «المطارحات» شرد ذهني بإتجاهه لأتذكر أفكاراً بل نصوصاً تتشابه وميكافيللي إلى حد الإقتباس.

وهذا ما دعاني للعودة إلى «بيدبا»، مقرراً ولوج إرشاداته ونصائحه في تشعباتها المختلفة.

ولكي أبلغ مرامي في الوقوف على الكتاب، وضعت خطة مسبقة وحملت، معي مسامير ومهاميز أتعلق بها كلما خفت التعثر على منحدراته المخيفة، كمتسلق الجبال الذي يُعدّ جاهلاً إن هو حاول القمة من غير أجهزة ومعدات.

وشبهت نفسي مع معاني كليلة ودمنة بالرجل الذي تسلق عريشاً ممتداً على شجرتي تين ورمان عند منحدر سحيق. وكان إذ قطف العنقود يعيقه حمله عن التمسك بالأغصان، وإذا إستطاع ذلك وقطف تيناً أو رماناً رمي العنقود لضيق راحتيه عن إستيعابهما معاً، وإذا أسقط شيء من يده إنحدر إلى قعر الهاوية، وظل هكذا يجهد نفسه بين مشقة وخوف من السقوط وإتلاف الثمر، حتى مر به رجل عجوز ونصحه بالنزول عن العريش وأخْذِ كيسٍ بجيوب ثلاثة يعلقه بعنقه ويضع في كل جيب سعته من الثمر، وهكذا تحررت يداه وقطف بيسر دون مشقة نفس أو إتلاف ثمر.

ولقد ساعدني ميكافيللي بمنهجيته البدائية على تلمس طريق منهجي مناسب لقراءة كليلة ودمنة، أقول ذلك، لأن المنهجية الحديثة للبحث العلمي لا يمكن أن تصلح للتنقيب في أثلام الكتاب المبعثرة والمتنافرة إلى حد يضعف التركيز فيها لكثرة الإلتماعات وسرعة تواترها وتعدد أماكنها، وشبهت ذلك بمن ينقب عن أثمن وأعتق الآثار بواسطة التفجير، أو بالجرافات الضخمة فيضيع جهده هباء، وهذا بسيط قياساً إلى ما يتلفه من الأعلاق النفسية المطمورة في التراب. لذلك عمدت إلى منهجية ميكافيللي البدائية، ووسائل تنقيبه القديمة التي هي بمثابة الرفش والمعول والأزاميل في البحث المتأنّي عن الأثر.

ولا أنكر أنه رغم كل حرصي لم أستطع إستخلاص كل شيء سليماً بل، وللأسف، لقد أتلفت أشياء نفيسة لم أنجح في مداورتها لإنتزاعها على أصلها، وهذا يجعلني أتمنى على القارىء أن يعذرني كلما لفت نظره حطام سبّبته لبعضها، أو تلف في المفاهيم يثير الحزن والشفقة.

ولعل حجر الأساس في التنبّه إلى مفاهيم كليلة ودمنة السياسية يكمن في باب عرض الكتاب لعبدالله بن المقفع، الذي يحمل كشافات مضيئة تدل بأسلوب العرافين إلى مسالك الكتاب الشبيهة بالمتاهة. وتصل أهمية المقدمة إلى درجة لا يمكن فهم الكتاب إلا من خلالها. وهذا ما يشير إليه ابن المقفع بقوله:

«من قرأ هذا الكتاب فليقتدِ في هذا الباب فإنني أرجو أن يزيده بصراً ومعرفة، فإذا عرفه إكتفى واستغنى به عن غيره، وإن لم يعرفه لم ينتفع به، فيكون مثله كمثل الذي رمى حجراً في ظلمة الليل فلا يدري أين وقع الحجر ولا ماذا صنع»[1].

وفي هذا الباب يبدي ابن المقفع كل الحرص على تنبيه القارىء إلى ما في طيات الكتاب من كنوز ثمينة، فيكرر تحريضه له على إكتشافها ويزوده بالوسائل والرموز لمعرفتها. ومما لا شك فيه أن المُراد بتلك الكنوز هي المفاهيم السياسية التي لأجلها فقط وضع هذا الكتاب. ولو كان المقصود غير ذلك مما هو ظاهر من معانيه، لما كان على ابن المقفع تكرار الإشارة إلى الواضح الجلي. ولن ندخل هنا في بحث الظروف السياسية وأساليب الخطاب التي نتجت عنها وجعلت

---

(١) كليلة ودمنة ـ دار الأندلس ـ طبعة المدققة من الشيخ الياس زخريا، طبعة ١٩٨٣ ـ باب عرض الكتاب ص ٩٢.

ابن المقفع يعتمد الإغراق في الترميز والتورية وإستخدام فروع المعاني عن الأصول، فهذا مبحث سبق لكثيرين أن وفوه حقه. بل سأعطي الأمثلة المباشرة على الصرخات المكبوتة لمحتضر يشير إلى من حوله بما إكتنز وهم لا يفهمون إشاراته ولا يعونَ صوته المخنوق المتقطع:

«فإذا احتنك الحدث وأجتمع له أمره وثاب إليه عقله وتدبر ما كان حفظ من هذا الكتاب وما وعاه في نفسه، وهو لا يدري ما هو، عرف أنه قد ظفر من ذلك بكنوز عظام. فكان كالرجل يدرك فيجد أباه قد كنز له من الذهب والفضة ما استغنى به عن استقبال السعي والطلب»[١].

ويأخذ ابن المقفع بيد القارىء طالباً إليه أن يتحسّس ما تحت قدميه قبل ولوج الرحلة في الكتاب. وينصحه بالتمعن في القراءة، وعدم التلهي بألوان اللهو والطرائف التي غُلّفت بها المفاهيم السياسية للكتاب. فهي كالدواء تغلف مرارة طعمه بقشرة حلوة تُرغّب المريض بتناولها، وإنما فائدته في لبّه المرّ فمن إكتفى بطعم القشرة كارهاً اللب، أصاب متعة زائفة لم تنفعه في عافيته ولم تشفِ علته بل يمكن أن تزيده مرضاً:

«فأول ما ينبغي لمن طلب هذا الكتاب أن يبتدأ فيه بجودة قراءته والتثبت فيه. ولا تكون غايته بلوغ آخره قبل الإحكام له. فليس ينتفع بقراءته ولا يفيد منه شيئاً، وإن طمحت عيناه إلى جمعه ولم يأخذ منه ما يعي الأول فالأول،فإنه خليق أن لا يصيب منه شيئاً»[٢].

ويجدر بنا التوقف عند دعوة ابن المقفع إلى جودة القراءة. فالتراكيب اللغوية التي إستخدمها في ترجمته لكليلة ودمنة أو في وضعه للكتاب، مميزة في بلاغتها، تحمل حجة إضافية على الطاقة التي تتمتع بها لغتنا وعلى مرونتها وقدرتها في محاكاة شؤون الحياة مهما تمادت في تشعباتها. وفيها تأكيد على طواعية لغتنا في الإحاطة بجوانب العلوم مهما تشابكت في تعقيداتها، وما يجدر التمعن به في لغة كليلة ودمنة، أمران **أولهما** إستخدامه للمفردة على ما وضعت له أصلاً من معنى ودلالة، فلم يستخدم المفردات بدلالاتها المضافة من الزمن، بل على مصدرها. وهذا يتطلب تفحص الكلمة بكل ما تحتويه من طاقة بيانية. ولعل ابن المقفع قد

(١) ـ كليلة ودمنة ـ دار الأندلس ـ المرجع نفسه ص ٨٧.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، صفحة ٨٩.

إستعاض عن تحميل المفردات للمعاني المتشابكة، بالأمثال التوضيحية التي بُنيت أيضاً في تركيب مفرداتها على ذات النمط.

وثاني الأمرين، أن توليف الجملة إعتمد المجاز وكثرة المعاني وتداخل الدلالات. وهذا ما يصعّب على القارىء التنسيق بين الأمرين، أي أن يعتقد مسبقاً أن الجملة تحمل أكثر من بُعدٍ، متكونة من عدة طبقات، بينما مفرداتها لا تعني إلا ما وضعت عليه.

هذا من ناحية العلاقة بين الكلمة والجملة. تبقى العلاقة بين الجملة والمقطع. فقلما يظهر الترابط المعنوي بين الجمل حيث تفاجئك الحكمة من غير أن يتطلبها السياق. فتردُ أحياناً كشاهد داعمٍ لما بعده، أو كحيلة للتخلص إلى الجملة المقصودة. فهو مثلاً حين يريد التنبيه من خطر مصاحبة السلطان يقول:

«ثلاثة لا يجترىء عليها إلا أهوج، ولا يسلم منها إلا القليل: مصاحبة السلطان وشرب السم للتجربة وإئتمان النساء على الأسرار»[1].

فللوهلة الأولى لا يمكن التأكد أي الثلاثة هو المقصود بالتحذير. إذ تصلح كل إثنتين إسناداً للثالثة. وكلها تتضمن مبالغة المثل، وفي الوقت نفسه لا ترابط بينها في الموضوع. ولو حاولنا الإستغناء عن بعضها لأُصيب المقطع بالضعف والوهن. وهذا الشكل الدائري للمقطع يجعله صالحاً كشاهد تحت عناوين كثيرة، وهو ما دفعنا على سبيل المثال إلى إستخدام القول أعلاه في أبواب كثيرة منها: باب الأسرار، وباب النساء، وباب السلطان، وباب التحسب وحسن التقدير. وهو ما نلفت إليه القارىء إذا ما وجد في كتابنا تكراراً للشواهد.

وحين يطلب ابن المقفع من القارىء جودة القراءة فإنه بذلك يشير إلى تحميل المفردة معناها، ومن ثم التمعن في موضعها من الجملة، وفي مساهمتها بتوليف المعاني الكثيرة التي تختزنها الجملة، دون أن يطغى سياق النص على دلالاتها، حتى لا تتحول القراءة من وسيلة لبلوغ الحكمة والمعرفة إلى وسيلة متعة ولهو فقط. ولهذا السبب أكد على ضرورة إنتزاع الجملة من المقطع ووضعها تحت العنوان الذي يناسبها في مفاهيم الفكر. حيث يصار إلى إلحاقها بالجمل التي تشبهها في الكتاب وهي كثيرة في طيات صفحاته وأبوابه:

«فعليه بالفهم لما يقرأ والمعرفة. حتى يضع كل شيء موضعه وينسبه إلى معناه

---

(١) ـ كليلة ودمنة ـ دار الأندلس ـ المرجع نفسه ص ١٣٤.

ولا يعرض له أنه إذا أحكم القراءة له وعرف ظاهر القول فقد فرغ مما ينبغي له أن يعرف»[1].

تبقى علاقة المقطع بالنص، فالمقطع المشوش نفسه الذي لا يحكم جُملَهُ سياق، نراه غير مرتبط مع بقية المقاطع في النص. وقد يخرج عن عنوان النص في إستطراد لا ينتبه إليه القارئ، بسبب إنشداده إلى تواتر أحداث القصة التي يضعها كليلة ودمنة جواباً تمثيلياً عن سؤال (عنوان) يطرحه دبشليم الملك على بيدبا الفيلسوف. لذلك لا يجد القراء على مختلف مستوياتهم أيَّ عائق في قراءة كل مقطع من الكتاب على حدة، فيجد فيه ما يستفيده مستقلاً كاملاً. وهذا ينطبق على الذين ينشدون أمثال الكتاب، حيث يمكنهم قراءة المثل المتضمن حكاية مستقلة ومغزى مستقلاً وحكماً مبعثرة. وهذا ما ينطبق على كل باب بجملته.

وقد أشار ابن المقفع في عرض المقدمة إلى ما سبق أن ذكرناه عن ضرورة إحاطة الجملة بتركيبها وبنيتها ودلالاتها وموضعها من المقطع، بتثبت وتروّي. وينصح أن لا ينتقل القارىء من جملة إلى ما بعدها إلا بعد تثبته وإحكامه لما قرأ بجزئياته وكلياته:

«فليس ينبغي أن يجاوز شيئاً إلى غيره حتى يحكمه ويتثبت فيه وفي قراءته وإحكامه»[2].

لذلك عمدنا إلى تطبيق النصيحة. وقمنا بفصل حلقات الكتاب وبفرط حجارته العشوائية جملة جملة، وأحياناً، كلمة كلمة. ووضعنا كلا منها تحت العنوان المناسب. حيث واجهتنا صعوبة إضافية تجلت في الحيرة التي تخلقها الجمل الدائرية أو الملتبسة وأين يكون موضعها بالضبط؟ وبعد إمعان نظر وتمحيص، تجاوزنا هذه الصعوبة، فكانت الحصيلة كتاب كليلة ودمنة بصيغة جديدة وبمنهجية مختلفة تتكون من ستة عشر بابا، وكل باب يتألف من ثلاثة حتى خمسة فصول. وجدنا ما يقابلها في مطارحات ميكافللي، خلا البعض القليل الذي إنفرد به كليلة ودمنة.

---

(١) ـ كليلة ودمنة ـ دار الأندلس ـ ص ٨٧.

(٢) ـ كليلة ودمنة ـ دار الأندلس ـ ص ٨٨.

لماذا مع ميكافللي؟

في الواقع لم يكن الإختيار مفتعلاً. بل جاء نتيجة ملاحظتنا صدفةً التماثل بين أقوال الكتاب وعناوين ميكافللي في مطارحاته. وهذا التماثل وصل أحياناً إلى حد الترجمة الحرفية، مما يخلق لدى المتابع روح الفضول في ملاحقة تشعبات النظرية الميكافللية في السياسة والاجتماع. وهاك بعض الأمثلة عن هذا التشابه. يقول ميكافللي:

«على الأمير أن لا يسند المراتب الرفيعة إلى أناس سبق وأساء إليهم».

ويقول كليلة ودمنة:

«لا ينبغي على الملوك أن يقربوا من سبق وعاقبوه أشد العقاب».

يقول ميكافللي:

«أنا لا أدعو إلى عدم إستخدام القوات العسكرية ولكنني أدعو إلى جعلها الوسيلة الأخيرة بعد إستنفاد كل الوسائل الأخرى».

ويقول كليلة ودمنة:

«العاقل جاعل القتال آخر الحيل وباديء بما سوى ذلك».

ولن نستفيض في هذه المطابقات حيث سيجد القاريء أن صفحات كتابنا هذا تزخر بها في كل المسائل والقضايا.

وهنا يبرز التساؤل المشروع، هل يكفي وجود نصوص متقابلة بين كاتبين ليصار تأسيساً عليه إلى وضع دراسة مقارنة، خاصة وأن جماعات المفكرين الذين ينتمون إلى مدارس سياسية متقاربة، تزخر مؤلفاتهم بأمثال هذه المطابقات ولا تستدعي مطلقاً وضع بحوث عليها.

والواقع أن غاية هذا الكتاب تأسست على معطيات كثيرة، أهما:

أولاً ـ كليلة ودمنة مدرسة في الفكر السياسي:

لم يحظ كليلة ودمنة كمؤلف للفكر السياسي بإهتمام يذكر، رغم أن الكتّاب والمفكرين أشبعوه دراسة ونقداً وترجمة وتصنيفاً، إلى أن بلغت المؤلفات حوله ما يربو عن المئة. وجميعها عالجه من زوايا الأدب أو البلاغة أو الخرافة أو الأمثال والحكمة أو أثر الترجمة أو الحديث عن الزنادقة. وحتى كتّاب التاريخ والسياسة رأوا مضمونه السياسي عبارة عن حكمة سياسية فارسية. فأجمعوا على تسمية بيدبا

«حكيم الفرس»[1].

وإنما نهدف بكتابنا هذا إلى إبراز الأهمية التاريخية لكليلة ودمنة كمحطة بارزة في تاريخ تطور الفكر السياسي، وهو ما يعبر عنه كليلة ودمنة نفسه في خاتمة الكتاب. حيث يخاطب بيدبا ملكه دبشليم مشيراً إلى ما تضمنه كتابه:

«أيها الملك فإنه قد كمل فيك الحلم والعلم، وزكا منك العقل والقول والنية. فلا يوجد في رأيك نقص ولا في قولك سقط ولا عيب. وقد جمعت النجدة واللين، فلا توجد جباناً عند اللقاء ولا ضيق الصدر عندما ينوبك من الأشياء. وقد جمعت لك في هذا الكتاب شمل بيان الأمور، وشرحت لك جواب ما سألتني عنه منها. فأبلغتك في ذلك غاية نصحي وأجتهدت فيه برأيي ونظري ومبلغ فطنتي، إلتماساً لقضاء حقك وحسن النية منك بأعمال الفكرة والعقل، فجاء كما وصفت لك من النصيحة والموعظة»[2].

وفي هذا القول بيان جليّ عن الهدف الذي وُضع له كليلة ودمنة، وهو إرشاد الملوك في جميع ما يتعلق بسلطتهم وبإدارة شؤون دولتهم وبما يواجهونه من المشكلات في الداخل أو الخارج. ولا يسعنا إلا الإعتقاد بوظيفة واحدة سخر لها الكتاب كل تلاوينه، تتلخص في وضع أسس منهجية لسياسة الدولة. وتظهر أيضاً الوظيفة السياسية للكتاب من خلال العناوين التي فتحت بها أبوابه، حيث يسأل الملك فيلسوفه عن مسألة سياسية فيأتي الباب جواباً عليها. وكذلك من خلال التعقيبات التي ختمت بها أبواب الكتاب حيث يؤكد الفيلسوف دائماً أن النص كان جواب ما» «سألتني عنه» مضيفاً إليه خلاصة سياسية تتجلّى في شكل حكمة.

وكذلك في مقدمة الكتاب لعلي بن شاه الفارسي. حيث يذكر السبب في وضعه بصراحة ووضوح. فيذكر طلب دبشليم من بيدبا أن يضع له «**كتاباً بليغاً تستفرغ فيه عقلك، ويكون ظاهره سياسة العامة وتأديبها وباطنه أخلاق الملوك وسياساتها للرعية على طاعة الملك وخدمته**»[3].

وفي هذا القول ما يسوقنا إلى الأهمية الثانية لكليلة ودمنة:

---

(١) الماوردي: قوانين الوزارة وسياسة الملك ـ ابن سعد، الطبقات ـ ابن كثير. البداية والنهاية ـ الطرطوشي. سراج الملوك ـ الجاحظ. البيان والتبين ـ وغيرهم.

(٢) كليلة ودمنة ـ شيخو. ص ٤١٩.

(٣) كليلة ودمنة ـ دار الهدى الوطنية ـ ص ٧٩.

ثانياً ـ الدولة هي المخاطب في كليلة ودمنة:

لا تكاد كلمة من الكتاب تخرج عن مخاطبة الدولة، خلافاً لكل الصيغ التي ورد فيها ظاهر الخطاب. أما إستخدام أسلوب الحديث عن أفراد عاديين فذلك يأتي إنسجاماً مع منهجيته القائمة على اعتماد القصة والمثل، ومع أسلوبه المعتمد على الترميز والكناية وإكثار المجاز في توليف الجمل. فنوّع مخاطبته للدولة بتسمياتها التالية: العاقل ـ ذي العقل ـ المرء ـ الرجل ـ الملك ـ السلطان ـ الوالي ـ صاحب السلطان ـ وغيرها. وهي أسماء مختلفة على مسمى واحد وهو الدولة. لذلك يلتبس الأمر على القارىء حين يُغرقه النص في مساجلات بين أفراد عاديين. فيشرد ذهنه عن حقيقة الجوهر وهو أن هؤلاء تجسيد لدول ومنظمات. وبكلمة، تجسيد للشخص العام. وإلى ذلك أشار بيدبا في قوله أعلاه، المميز بين ظاهر الكتاب «سياسة العامة»، وبين باطنه «إرشاد الملوك وسياستهم للرعية».

ولم يخرج ميكافللي عن هذا المنهج، فالدولة هي المخاطب في كتابه الأمير وفي مطارحاته رغم إعطائه أمثلة كثيرة عن أفراد عاديين، إلا أن الحكمة المستخلصة من تصرفاتهم كانت تقدم كإضاءة لمسيرة الأمير. كذلك فقد إعتمد في إسلوبه ذكر التسميات نفسها التي إستخدمها كليلة ودمنة في إشارته إلى الدولة، والمتمثلة في: المرء ـ العاقل ـ الرجل ـ الأمير ـ الحاكم ـ السلطان ـ وغيرهم. إلا أن ميكافللي كان واضحاً صريحاً في كل مطارحاته، حيث يستحضر السلطة ومؤسساتها دائماً كلما أوشك أن يلتبس الأمر على القارىء. فيذكر الجمهورية والإمارة والمملكة والإمبراطورية وأسماء المدن، على طريقته المباشرة في شرح آرائه.

ومن خلال هذا التوضيح نستطيع فهم ما يقصده كليلة ودمنة بالحديث عن الصديق والعدو، والبخيل والسخي، والشجاع والجبان، والمتردد والمتهور الخ... كنعوت لسياسات دول وليس لتصرفات أفراد.

ثالثاً ـ كليلة ودمنة مؤسس الواقعية السياسية:

ولعل إبراز هذه المسألة يأتي على رأس أهداف كتابنا، حيث تجاوزنا حقيقة إعتماد كليلة ودمنة منهج الواقعية السياسية، وذهبنا إلى الإعتقاد بأنه مؤسسها في تاريخ الفكر السياسي. وهذه القيمة التاريخية للكتاب لم يشر إليها الباحثون. مما

شكل غبناً لهذا السفر النفيس. وينسب البعض تأسيس الواقعية السياسية كمدرسة متكاملة إلى ميكافللي الذي لم يفعل في الحقيقة، سوى تأكيد المفاهيم الموضوعة على يد بيدبا الهندي عام ٥٧٠ق.م.

وكما سنرى على صفحات هذا الكتاب فإن المعادلات السياسية التي شكلت حجر الأساس في الواقعية السياسية والتي تمحورت حول: علاقة الغاية بالوسيلة، معادلة المنفعة والضرر، معادلة الفضيلة والرذيلة، التكامل بين القوة والخداع، إضافة إلى تشريع إعتماد السلطة كهدف يجوز من أجله كل سلوك. والنظر إلى الواقع كما هو عليه لا كما يجب أن يكون، والتنكر للثوابت الأخلاقية... وغيرها، جميعها عناوين سبق لكليلة ودمنة معالجتها بواقعية متنكرة لكل قيم مسبقة. فلم يفصِّل السياسية على قياس قيمه ومعاييره، بل إستنتج تلك القيم من مجرى حركة السياسة التي تدفعها قوانيها الكامنة في ذاتها وليس خارجها.

ولن نسهب في الحديث عن هذا الأمر، لأننا تركنا لمتن الكتاب مهمة إثباته. إلا أننا نستنتج من قدم الواقعية السياسية، أن الملوك والسلطات على أنواعها لم تكن يوماً لتنتظر نصائح كليلة ودمنة أو إرشادات ميكافللي ولا مواعظ أيٍ من المفكرين السياسيين. لتقرر سلوكها السياسي، فغريزة السلطان واحدة في كل مكان وزمان، تختلف وسائلها مع تقدم الزمن لكنها لا تختلف بحكمة إستخدامها وهي: تملّك السلطة وصيانتها وتعزيزها. لذلك يمكننا الإعتقاد أن السلوك السياسي الذي حقق انتصاره في التاريخ، كان قد إعتمد المنهجية الواقعية بالممارسة قبل كليلة ودمنة وقبل تيتوس ليفي (مرشد ميكافللي) وكل ما فعله هؤلاء هو استخلاص قواعد السياسة وحقائقها من مجرى تحققها الفعلي في ميدان ممارسة الحكام منتصرين كانوا أم منهزمين.

الأمثال عند كليلة ودمنة وميكافللي.

لقد إعتمد كليلة ودمنة أمثاله من قصص نسجها خيال بيدبا، مثّل بطولتها البهائم، إلا أنها كانت شخصيات متناسقة في سماتها الخاصة وفي علاقاتها المجتمعية. فكل بهيمة مثلت شريحة من شرائح المجتمع الإنساني عبّر المثلُ بواسطتها بأمانة عن سلوك تلك الشرائح في مواجهة مصالحها. فالأسد هو رأس السلطة، والنمر هو الصاحب والوزير والقاضي، وابن أوى هو المغالب في حياته صراع المصالح من أجل تحقيق موقع أفضل في الهيكلية السلطوية والاجتماعية.

والفيل هو المتعجرف صاحب الأنفة، والكلب تابع ذليل، والجرذ يمثل الذكاء والحكمة (المثقفين)... الخ. وقد إختار كليلة ودمنة شخصياته في كل مناسبة حسب ما تقتضيه الحكمة منها:

«وكذلك يجب على قارىء هذا الكتاب أن يديم النظر فيه من غير ضجر، ويلتمس جواهر معانيه، ولا يظن أن نتيجته الأخبار عن حيلة بهيمتين أو محاورة سبع لثور، فينصرف بذلك عن الغرض المقصود»[1].

وكذلك يوصي ابن المقفع القارىء بضرورة الوقوف على الأمثال لاستفادة العبرة من وضعها:

«وعليه أن يشرف على ما يتضمن من الأمثال حتى يأتي على آخره، ويقف عند كل مثال وكلمة فيعمل فيها رويته»[2].

وقد أجمع النقاد على قيمة ما أضافه ابن المقفع في كليلة ودمنة، رغم اختلافهم في أصل واضعه. وعليه، لو أراد ابن المقفع أن يضرب الأمثال من واقع الحياة السياسية العربية والشرقية حتى زمانه لوجد ما تغص به الصفحات من الأمثلة الحية في بيئته. إلا أنه إكتفى بالإيحاء من خلال تمثيل البهائم دور الحكومات وأعتقدها كافية عند تفحص اللبيب.

أما ميكافللي فقد إعتمد الأمثال من تاريخ روما. فجاءت واضحة مباشرة، يسمي فيها الأشياء بأسمائها. وقد ناقش مع نفسه، وهو ما أسماه المطارحات، كل ظاهرة سياسية من خلال وجهات نظر متعددة. وأعطى على كل وجهة نظر الأمثال التي تدعمها أو تدحضها. ولم يكن ليكتفي بمثل واحد عن كل رأي، بل استجمع كل ما اسعفه به تيتوس ليفي من تاريخ روما القديمة، وكل ما أسعفته عليه ذاكرته، إضافةً إلى معاينته الشخصية للواقع، لتزدحم الأمثلة والحجج المختلفة على أمر واحد. وفي كل مرة كان يتدخل لتفسير وتحليل المثل وإبراز حيثياته الخفية، موجهاً كل ذلك لجهة قناعاته الشخصية. ولو حاولنا شطب الأمثال التاريخية من مؤلفات ميكافللي جميعها، والاقتصار على آرائه السياسية المصاغة على شكل قواعد ومفاهيم، لظهر لنا كليلة ودمنة بصفحاته الثلاثمائة أوسع منها وأرحب وأكثر إحاطة بالظاهرات السياسية.

فالمثل عند ميكافللي عبارة عن حادثة تدعم جانب بسيطٌ من موضوع

(١) ـ كليلة ودمنة ـ دار الأندلس ـ المرجع نفسه ص ٦٣.
(٢) ـ كليلة ودمنة ـ دار الأندلس ـ المرجع نفسه ص ٦٤.

المطارحه، فتتضافر أمثلته لتحيط بحجة واحدة. أما المثل عند كليلة ودمنة فهو بظاهره قصة يؤكد مجملها ما جاءت لأجله، إلا أنها تتضمن الكثير من المفاهيم والعبر السياسية، التي لا يقل كل واحد منها أهمية عن عنوان الباب الذي وردت فيه.

هل قرأ ميكافللي كليلة ودمنة؟

كان ميكافللي واحداً من نخبة مثقفي عصره. وقد بلّغته ثقافته وظائف حساسة في سلطة فلورنسا حيث كان سفيراً لبلاده في دول عدة. وقد أجمع المؤرخون على سعة إطلاع ميكافللي على تفاصيل تاريخ إيطاليا بشكل خاص، والتاريخ السياسي لأوروبا بشكل عام. إضافة إلى معرفة واسعة بتاريخ الشرق. وهو ما يظهر في الأمثلة التي استقاها من تاريخ الهند ومصر والسلطنة العثمانية. والسبب في تحصيله مستوى راقياً من العلوم هو إنتماؤه إلى أسرة نبيلة بارزة في حياة فلورنسا السياسية، حيث شغل معظم أفرادها المراكز الهامة كحاملي الشعار أو المقدمين. وكان والده محامياً أرستقراطياً ووالدته شاعرة وأديبة. ومن خلال معرفتنا بصداقات ميكافللي الشخصية أمثال مارسيليو فارجيلو الكاتب الإيطالي المعروف وغيره نستنتج تلك الدرجة العالية من تعليمه التي حصلها في شبابه. ومن خلال مؤلفاته يظهر إطلاع ميكافللي على الفلسفة والتاريخ والقانون. أما معرفته باللغات العديدة فهو أمر لا شك فيه، تأكده مهامه الدبلوماسية المتنوعة التي شغلها فيما بعد، حيث قام بعدّة وفدات، وكلف بمهام خارجية تتعلق بعقد إتفاقات ومعاهدات، منها سفارته إلى المانيا وفرنسا وسويسرا وغيرها. وقد تعلم ميكافللي اللغة اللاتينية في صباه وكذلك الإغريقية والفرنسية والألمانية.

قلنا هذا بإختصار لنخلص إلى أن مثقفاً ورجل دولة كميكافللي كان جديراً بالإطلاع على كل الترجمات التي نقلت إلى الإيطالية وبعض اللغات الأوروبية، ويجدر بكليلة ودمنة أن يكون على رأس تلك الكتب.

ترجمات كليلة ودمنة

إن أهم ما يمكن الإعتماد عليه في سردنا لتسلسل ترجمات كليلة ودمنة إلى اللغات الأوروبية، هي النسخة العبرانية التي ترجمها يوئيل عن العربية رأساً. وقد نقلها جون كابوا إلى اللاتينية سنة ١٢٢٧ ميلادي. وعرفت باسم Dirctorem

Humanac vitac ومنها نقل الكتاب إلى جميع اللغات الأوروبية.

وهناك ترجمة عبرانية أخرى محفوظة في مكتبة كامبريدج، منقولة عن العربية أيضاً على يد يعقوب ابن العازار (القرن الثالث عشر) وهو صاحب المعجم العبراني المشهور بإسم (سفر هشالوم). نشر في آواخر القرن الخامس عشر. أي في مرحلة شباب ميكافللي ونقلها غراف إلى المانية عام ١٤٨٠م. ونقلها مترجم الماني آخر إلى الأسبانية عام ١٤٩٣م. وفي تلك المرحلة عممت ترجماتها إلى معظم لغات أوروبا.

ولن نستطرد في سرد الترجمات الحديثة لأنها لا تفيدنا في البحث. بل سنشير إلى بعض الترجمات المغرقة في القدم، والتي يفترض بميكافللي أن يكون مطلعاً عليها. وهي الترجمة السريانية القديمة ٥٧٠م. ـ والإسبانية القديمة ١٢٥١م ـ واللاتينية الشعرية ١٣٠٠م ـ والسريانية الحديثة حوالي سنة ١٠٠٠م ـ واللاتينية ترجمة ريموند ١٣١٣م ـ واللاتينية الديروكتوريوم ١٢٧٠م.

كل ذلك يدل على أن كليلة ودمنة كان منتشراً بين مثقفي وساسة أوروبا منذ القرن العاشر الميلادي، وبشكل أعم منذ بداية القرن الرابع عشر، أي قبل ميكافللي. يضاف إليها الترجمات التي شهدها زمن ميكافللي بالذات.

ورغم تلك الشواهد لا يمكننا الجزم أن ميكافللي قرأ كليلة ودمنة. إلا أن سياق المطارحات والكثير من عناوينها الرئيسية كنصيحة ميكافللي للأمير، مثلاً، أن يتمتع بقلب أسد وعقل ثعلب، نراها مستوحاة من باب (الأسد والثور) وهو الباب الأشمل والأهم في كليلة ودمنة، حيث تدور السياسة فيه بين الأسد بنداكا والثعلب دمنة. وكذلك عنوان «**الغاية تبرر الواسطة**» الذي اشتهرت به الميكافللية، ورد كثيراً في أبواب كليلة ودمنة بصيغ مختلفة. وكذلك فالأساس المنهجي الذي اعتمده ميكافللي في مطارحاته والمتمثل بإعطاء وجهة نظره ثم إيراد الأمثلة في مناقشتها ثم التعقيب عليها بخاتمة، اعتمدها كليلة ودمنة. رغم الفارق بين مضامين الأمثلة والتفاوت في واقعيتها. وهناك الكثير من المقاطع والنصوص المتشابهة سبقت إشارتنا إليها، كلها تغلّب قراءة ميكافللي لكتاب كليلة ودمنة.

ومع هذا لا يسعنا إلا الإطلاع على هذه الدراسة المقارنة لنعرف أن التطابق الشديد في عشرات العناوين السياسية والفلسفية بين الكاتبين، لا بد وان تشير إلى معرفة واسعة وعميقة لميكافللي بكل ما أراده بيدبا من كتابه.

تشابه الظروف السياسية

لا تضعف من رأينا أعلاه عن علاقة ميكافللي بكليلة ودمنة، وجهة النظر القائلة بأن تشابه المعطيات التي يعيشه المفكرون قد تنتج تشابهاً في معاينتهم للواقع وبالتالي في استنتاجهم لقوانينه. وهذا سيدفعنا إلى المقارنة بين الواقع السياسي الذي عاشه كل من بيدبا وميكافللي وابن المقفع.

انهيار الدولة.

كانت دولة الهند في زمن دبشليم تعيش حالة تمزق وإنهيار، نتيجة خضوعها زمناً لحكم الاسكندر المقدوني، الذي هَزم ملكها فورم ومزق جيشه، ووضع عليها حكاماً من صنعه مفككاً الأمبراطورية الهندية. وعندما أسقط الملوك المعينون من قبل الاسكندر بعد ثورات وإنتفاضات كثيرة، مُلّك دبشليم الذي إشتغل بالحروب مع جيرانه، وبالظلم والطغيان على رعيته. مما جعل الدولة في خطر. وهو ما دفع بيدبا الفيلسوف وتلامذته إلى التآمر لردعه عن غيّه وضلاله، وفي ذلك حكاية[1].

وهذا الوضع مماثل تماماً لعصر ابن المقفع الذي شهد إنهيار الدولة الأموية نتيجة ثورات وإنتفاضات وفظاعات عديدة أدت إلى بداية حكم العباسيين الذين اعتمدوا السيف وحده في تعزيز دولتهم خلال مراحلها الأولى، وكان عهد الخليفة المنصور أبو جعفر الذي عمل ابن المقفع كاتباً لديه، هو عهد تصفية كل آثار الحكم الأموي والقضاء على المعارضين من مؤسسي الدولة العباسية، كإبراهيم ابن عبدالله وأبو مسلم الخرساني وغيرهما من الدعاة العلويين. وفي ذلك العهد انتشرت فظاظة الخليفة وإستبداده، حيث لا وجود لقواعد أو قيم أو قوانين تحتكم السياسة إليها، غير ما يقرره مزاج الخليفة وهواه.

وقد يكون التشابه بين عهد دبشليم وعهد المنصور هو ما دفع ابن المقفع إلى ترجمة كلام بيدبا ومواعظه، مستغنياً عن عناء وضع إرشادات بديلة في كتاب بديل، كونه يفي بالغرض. إلا أن ما وجده ابن المقفع غير واف لمراده في نقد وترشيد سياسة الدولة من خلال كليلة ودمنة، عوّض عنه بإضافة بعض الأبواب إليه.

---

(١) كليلة ودمنة ـ دار الهدى الوطنية ـ باب مقدمة الكتاب، ص ٥١.

والكلام نفسه ينطبق على عهد ميكافللي الذي يصف الحالة في كل مدن ومقاطعات إيطاليا بالمزرية البائسة، حيث التنازع والمؤامرات والفتن والحروب الأهلية وفساد الكنيسة والغزو الخارجي الدائم لإيطاليا. فقد كانت الأوضاع من اليأس إلى درجة لا يمكن معها الطموح ليس إلى تحرير إيطاليا أو توحيدها فحسب، بل إلى استعادتها للأمن والسكينة:

"لقد قدم أهل فلورنسا كل ما يملكونه من ذهب لإيقاف بوربون. وكانوا كلما زاد عرضهم زادت مطالبه. واقتحمت قواته مدينة روما في السادس من أيار. وعلى الرغم من أنه لقي حتفه في بداية الهجوم، إلا أن القوات الأمبراطورية احتلت المدينة الخالدة قبل حلول الظلام. وسالت الدماء أنهاراً على الهياكل والمذابح ونهبت التحف والكنوز والآثار الفنية، وداس الجنود بأقدامهم الآثار المقدسة، وُذبح أهل روما ذبح النعاج ونُهبت مساكنهم وانتهكت أعراض نسائهم دون تقيد بالعمر أو المركز أو الجنسية، وقتل الرجال ورجال الدين، أو البسوا ملابس النساء وبيعوا كأسرى حرب، ونبشت القبور ونهبت. وحملت الراهبات إلى بيوت الدعارة أو باعهن الجنود مقابل بعض الدوكات وأمتلأ نهر التيبر بالجثث، وأحرقت أحياء بكاملها في المدينة، ودمرت وثائق تاريخية ذات قيمة لا تقدر. هذا ما عمله الألمان بروما عام ١٥٢٧م»[١].

هذا نموذج عن الأوضاع التي سادت إيطاليا وعن الحالة المزرية التي إنحدرت إليها روما في بداية القرن السادس عشر. مما أسقط على ذاكرة ميكافللي تاريخ العظمة والمجد إبان الجمهورية والأمبراطورية الرومانيتين، فقرر الغوص في لجج ذلك التاريخ لإلتقاط أسباب تناميها وأسباب سقوطها. وللبحث عن قواعد السياسة التي تمثل بنظره قوانين يمكن الإعتداد بها والركون إلى ضماناتها، ليكتشفها من سبره لماضي إيطاليا ومن معاينته لحاضرها.

هذا الإسقاط التاريخي لا يتفرد به ميكافللي وحده، بل هو سمة الشعوب التي تعاني خلال انحدارها، فتتشوق إلى الإعتلاء مستعينة بمنارات تاريخها. وهو أيضاً سمة الوطنيين الغيورين المخلصين الذين يحزنهم ما تقاسيه بلادهم وشعوبهم، ويرفضون أن يروا في ذلك قدراً محتوماً. بل يعتقدون بقدرتها على التخلص من محنتها إذا توفرت لها، أو بالأحرى، إذا وفرت لنفسها الأسباب الضرورية لذلك.

---

(١) ميكافللي ـ المطارحات ـ المرجع نفسه، ص ٧٤.

وقد أشار بيدبا في نصحه لدبشليم إلى هذا الإسقاط المستعيد للماضي بقوله:

«أيها الملك إنك نازل منازل آبائك وأجدادك من الجبابرة الذين أسسوا الملك قبلك، وشيدوا دونك، وبنوا القلاع والحصون، ومهدوا البلاد، وقادوا الجيوش واستجاشوا العدة، وطالت لهم المدة. واستكثروا من السلاح والقراع، وعاشوا الدهور في الغبطة والسرور... وأنت أيها الملك لم تقم في ذلك في حق ما يجب عليك، بل طغيت وبغيت وعتوت وعلوت على الرعية وأسأت السيرة وعظمت منك البلية. وكان الأولى والأشبه بك أن تسلك سبيل أسلافك وتتبع آثار الملوك قبلك»(١).

وفي مواجهة ذلك التشابه في حركة السلطة والسياسة، التي زخرت بها مراحل تاريخية متباعدة زمنياً في الأمم المختلفة. لم يكن لأيّ من ميكافللي وبيدبا وابن المقفع موقف حيادي من أحداث عصره. بل على العكس، حيث كانت سيرتهم ليس جزءاً من تلك الأحداث فحسب، بل ومساهمة فعّالة في خلقها وإنشائها أيضاً. يقرر ذلك موقع كل منهم في سلم السلطة.

فبيديا كان وزير الملك ديشليم والمرشد الروحي لإداء عصره السياسي والديني. وقد تعرض للاضطهاد نتيجة اعتراضه على السياسة المتبعة من ديشليم، مقرراً صرفه عن غيّه وضلاله وإعادته إلى جادة الصواب التي رسمها آباؤه وأجداده ممن حققوا للهند مجدها الغابر. كذلك كان وضع ميكافللي الذي تسلّم مراكز حسّاسة في سلطة فلورنسا وخدم حكاماً مختلفي المنازع يتداولون السلطة. وقد تعرض للمحاكمة والنفي بسبب مواقفه المبدئية في غمرة مخاصمات المتنازعين على الحكم...

وهذه هي حال ابن المقفع حيث عمل كاتباً للخليفة المنصور العباسي (والكتّاب أسلاف الوزراء)، وشهد حالات التخبط التي أدت إلى تهاوي الحكم الأموي مع ما رافقها من فتن وثورات وبدع وتشكلات سياسية. ثم دفع حياته ثمن انتقاداته لسلوك السلطة، ويبدو أن ترجمته لكليلة ودمنة جاءت تجلياً واضحاً لقناعاته وآرائه ومذهبه.

والخلاصة أن ظروفاً سياسية متشابهة أنتجت مفكرين تفاعلوا معها من مواقع

(١) كليلة ودمنة ـ دار الهدى الوطنية ـ المرجع نفسه، ص ٧٠ ـ ٧١. يمكن مراجعة القول كاملاً لتضمنه اقتراحات عن السياسة الواجب إتباعها لإستعادة مآثر الماضي.

القرار، كان لا بد لها أن تقرّب من عناوين اعتقاداتهم السياسية. وهذا ما يجعل الصيَغ النظرية لتلك الاعتقادات تتطابق حيناً وتتنافر حيناً آخر.

وسواء كان ميكافللي متأثراً بكليلة ودمنة أم أنّ توافقه معه جاء محض الصدفة بسبب الظروف، فإننا وجدنا في مقارنتنا هذه ضرورة ملحّة لنسخها وجمعها في كتاب نعتقده مفيداً للقارئ العربي الذي نترك له وحده أن يخمّن ما وراء قصدنا.

مصطفى سبيتي

الباب الأول

في المفاهيم الأساسية

المبادئ الفلسفية

مرتكزات السلطة

البشر منطبعون على الشر والفساد

إنها الفرضية التأسيسية في كل من نظرتي ميكافللي و "كليلة ودمنة" حول البشر وتحقّقهم الإنساني. وعليها يقوم معظم التشابه في الخلاصات السياسية المستنتجة منهما. والتي تصل في الكثير من مقارناتها إلى المطابقة الحرفية. وهما وإن واظبا على دعوة السلطان إلى الإهتمام بالخير العام، والإهتمام بمصالح الرعية وتحقيق الحكم الطيب الصالح، إلا أنهما رسما سُبلاً لبلوغ هذه الأهداف الطيبة، عبر متعرجات ومتاهات متواصلةِ الإصطدام بالشرور والفظاعات. حتى لا نكاد نصدق أن دعوتهما إلى حكم صالح ممكنة التنفيذ. كيف إذا أضفنا إلى ذلك مفهوم كل منهما عن الطيبة والفضيلة والصلاح، حيث نصل إلى أن الحكم الصالح إذا تحقق فسيكون تحققه قد تمّ على أكوام من المجازر والظلامات والغدر والخيانة ونقض العهود التي يرتكبها الحاكم لكي يستتب صلاحه. والتي قد يضطره إليها فساد الناس الذين لا بد أن يلامسهم دائماً في مسيرة صعوده.

"إن جميع الناس شريرون وأنهم دائماً يطلقون العنان للشر الراسب في عقولهم عندما تتاح لهم الفرصة"[1].

فالشر إذن راسخ في طبيعة البشر، راسب في عقولهم . لا ينحجب أو يهدأ إلا إذا فرضت ذلك التشريعات المسلحة المفروضة، أو إذا اقتضت ذلك الضرورة. فيُلجم وينحبس منضغطاً بانتظار أبسط سانحة لكي ينطلق عنانه، ويخرج بكل ما يحمله من مظاهر الإضطراب والفوضى والفساد. لذلك لا يمكن للسلطان سواء كان متحكماً أو على طريق صعوده إلى التحكم، إلا أن يتحسب لهذا الشر ويضع نصب عينيه أنه محاط به في كل خطوة من خطواته. وإلا كان ضعيف الرأي قليل المعرفة. لا يمكنه الحفاظ على سلطانه أو بلوغ ذلك السلطان:

(١) المطارحات، الكتاب الأول الفصل الثالث.ص٤١٢

"إن الإنسان هو أشرف الخلق ثم هو على منزلته لا يتقلب إلا في شر ولا يوصف إلا به. وما من أحد له أدنى عقل يفهم هذا ثم لا يحتاط لنفسه منه، ولا يعمل لنجاتها ويلتمس الخلاص لها، إلا وهو ضعيف الرأي قليل المعرفة بما عليه وله"[1].

فالإنسان لا يتقلب إلا في شر ولا يوصف إلا به. أليس في هذا حكم جازم من كليلة ودمنة على الطبيعة الشريرة للبشر، تستبعد الخير عن طبائعهم وتعتقد أن مظاهر الصلاح التي تبدو في الأفراد أو في الحكومات ليست إلا انتكاسات عابرة طارئة مستحيلة الدوام ما دامت متأسسة على جذور شريرة. والنصيحة المحذرة بضرورة الإحتياط من فساد الناس موجهة إلى السلطان، الذي يفترض به استبعاد كل فرضية عن صلاح الناس. لأن البناء عليها كالبناء على الرمل. و كليلة ودمنة رغم تشريفه للبشر عن سائر المخلوقات إلا أنه يجدهم في ما يتعلق بمصالحهم ومنافعهم أحياناً أحطّ من البهائم وأقل طيبة وإنصافاً منها:

"قد يكون في بعض البهائم والطير والسباع ما هو أوفى ذمة من الإنسان وأشد محاماة على حرمة وأشكر للمعروف وأقوم منه. وحينئذٍ يجب على ذوي العقل من الملوك وغيرهم أن يضعوا معروفهم مواضعه ولا يضعوه عند من لا يحتمله ولا يقوم بشكره"[2].

وفي مواجهة تحذير كليلة ودمنة للملك من شر الناس نرى تحذيراً مشابهاً من ميكافللي فهو يعتقد أن الإنسان حتى لو شاء في دخيلة نفسه أن يمتهن الخير والصلاح في كل شيء:

"سيصاب بالحزن والأسى عندما يرى نفسه محاطاً بهذا العدد الكبير من الناس الذين لا خير فيهم ولذا فمن الضروري لكل أمير يرغب في الحفاظ على نفسه أن يتعلم كيف يبتعد عن الطيبة والخير. وأن يستخدم هذه المعرفة أو لا يستخدمها وفقاً لضرورة الحالات التي يواجهها"[3].

ويذهب ميكافللي أبعد من "كليلة ودمنة" في إقرار حيوانية البشر في غرائزهم وانطباعها على الشر. فهو يدعوهم إلى التماثل مع الصفات الحيوانية ويعتبر أن من الحكمة أن يتمتع الأمير بقلب الأسد وبعقل الثعلب معاً. لأن الإقتصار على صفة واحدة قلّما يُجدي بل كثيراً ما يَضر:

"ومن الضروري للأمير أن يتعلم طريقة الإنسان وطريقة الحيوان. وهذا ما نصح

---

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٢٣ المرجع نفسه.
(٢) كليلة ودمنة، دار الهدى، ٣٤٩ المرجع نفسه.
(٣) ميكافللي، الأمير، المرجع نفسه، ١٣٦.

به قدماء الكتاب والحكماء في الماضي، مستشهدين بأخيل وغيره من الأمراء الأقدمين، الذين عُهد بهم شيرون القنطور الخرافي(حيوان) لتربيتهم وتعليمهم على نظامه. وهذا الرمز الخرافي نصف الإنسان ونصف الحيوان قصد منه أن يشير إلى أن الأمير يجب أن يتعلم الطبيعتين الإنسانية والحيوانية. وإن إحداها لا يمكن أن تعيش بدون الأخرى"[1].

تلك الدعوة من ميكافللي إلى ضرورة تحلّي الأمير بصفات الإنسان والحيوان، ومن ثم في الجانب الحيواني التمثّل بمزايا الأسد والثعلب، لم يصرح بمثلها كليلة ودمنة في قولٍ محدد أو نصٍ مباشر. إلاّ أنّ أهم بابين في الكتاب وهما بابا " الأسد والثور" و"الأسد وابن آوى"اللذين تركزت فيهما الحكمة السياسية، وَوُضِعت من خلالهما أهم المفاهيم المتعلقة بأحكام السلطة. يمثل فيهما دور البطولة الأسد بكل ما يحمله من شجاعة وقسوة وحزم، كذلك ابن آوى بكل خدعه وحيله. وهو ما جعل من البابين المذكورين أرحب اتساعاً في توصيف السلطة وعناصر اكتمالها حتى أننا نعتقد أن دعوة ميكافللي مقتبسة أصلاً عن هذين البابين.

ويتفق الكاتبان على أن الضرورة والحاجة هي السبب الأول لما يظهره الناس من استقامة وصلاح كوسيلة تُستخدم فقط لبلوغ منفعة. وهي بصفتها تلك لا تنتسب إلى الأخلاق أو إلى الطيبة الطبيعية.

فالناس لا يبالون بتنسيب صلاحهم أخلاقياً أو فسادهم بل يهتمون بالمنفعة التي يرتجونها منه وإذا تحققت عادوا إلى طباعهم الشريرة:

"إن اللئيم الكفور لا يزال ناصحاً نافعاً حتى يرفع إلى المنزلة التي ليس لها بأهل فإذا فعل ذلك به. التمس ما فوقها بالغش والخيانة. ولا يخدم السلطان ولا ينصح إلا عن فَرَقَ أو حاجة. فإذا استغنى وأمِن عاد إلى أصله وجوهره كذنب الكلب الأعقف لا يزال مستقيماً ما دام مربوطاً، فإذا حُلّ عاد إلى ما كان عليه"[2].

فالخوف (الفَرقَ) والحاجة لا الطبع الإنساني، هما حافزا الصلاح. ما دام الناس في خوف وما داموا أيضاً محتاجين فإنهم يلجؤون من بين وسائلهم إلى الطيبة والصلاح. وفي ذلك دعوة إلى إبقاء المهانة والحاجة مسلطين على الناس من قبل السلطان (لا يزال مستقيماً ما دام مربوطاً) وهو ما أشار إليه ميكافللي في مطارحات عديدة:

---

(١) ميكافللي، الأمير، المرجع نفسه، ١٤٨.

(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ١٥٤.

"إن من الواجب أن يخافك الناس وأن يحبوك ولكن لما كان من العسير أن تجمع بين الأمرين فإن من الأفضل أن يخافك الناس على أن يحبوك"[١].

ويضيف في مكان آخر:

"إن الناس لا يعملون الخير مطلقاً إلا عندما تدفعهم الحاجة إلى عمله ولكن عندما يكون الناس أحراراً في الإختيار وفي عمل ما يريدون، تسيطر الفوضى والإضطراب في كل مكان"[٢].

وبالمقارنة بين فقرة كليلة ودمنة وفقرتي ميكافللي نرى مدى التطابق في مفاصل الفكرة القائلة أن البشر لا يلجؤون إلى الطيبة إلا تحت عاملي الخوف والحاجة.

لنر الآن ما هي تجليات الشر التي يراها ميكافللي في الصفات التفصيلية للناس. وكيف تتجسد في علاقاتهم الإنسانية عامة. فإذا كان البشر قد انتقلوا من الحالة الحيوانية إلى الحالة الإنسانية المجتمعية(السياسية) بدافع تحقيق مصالحهم ومنافعهم من خلال تعاونهم وتبادلهم . وبالتالي إنشاء النظم والشرائع الكفيلة بحفظ تلك المصالح وتآلفها. فإن كل ما أنتجوه من قيم وثقافة وأنظمة وأديان...الخ تنطلق من دافع حاجاتهم الأساسية التي لم تتغير في جوهرها وفي اصلها الغرائزي. إنما تبدلت على مراحل أشكالُ ووسائلُ تلبيتها وتحقيقها. فالحب والبغض والعداء والولاء. والإنضباط والثورة كلها عوامل يُحددها المدى الذي تحققه من منفعة وتستبعده من ضرر، فالناس:

"بصورة عامة ناكرون للجميل متقلبون ، مراؤون، ميالون إلى تجنب الأخطار وشديدو الطمع. وهم إلى جانبك طالما أنك تفيدهم فيبذلون لك دماءهم وحياتهم وأطفالهم وكل ما يملكون طالما أن حاجتك إليهم بعيدة ولكنها عندما تدنو يثورون. ومصير الأمير الذي يركن إلى وعودهم دون اتخاذ أية استعدادات أخرى إلى الدمار والخراب[٣].

وعند كليلة ودمنة الرأي نفسه عن وعود الناس للأمير بالتضحيات ما دامت الحاجة إليها بعيدة، أما إذا أحتيج إليها فهنا يبدأ الاختبار الذي قلما ينجح: "إنما

---

(١) ميكافللي، الأمير، المصدر نفسه، ١٤٣.
(٢) ميكافللي، الأمير، ص ١٤٤.
(٣) ميكافللي، الأمير، المرجع نفسه، ص ١٧٢.

يختبر الناس عند البلاء، وذوو الأمانة عند الأخذ والعطاء والأهل والولد عند الفاقة والأخوان عند النوائب"[1].

ويرى "كليلة ودمنة" أيضاً أن اجتماع البشر وتواصلهم ليس إلا لتسهيل المنافع بينهم وإبعاد الأخطار والمضار عنهم. فالمنفعة أصل التواصل.

وليس عاقبة التواصل من المتواصل إلا طلب عاجل النفع وبلوغ مأموله[2].

فلا يمكن للمتواصلين الثقة ببعضهم والإتكال على نوايا خيرة. لأن الركون إلى الناس دون الحذر ودون اتخاذ إجراءات أخرى قد لا تحمد عاقبته. فينبغي إبقاؤهم مرتهنين بحاجات يطمعون إليها من صلاحهم وولائهم للأمير، أو إبقاؤهم تحت الخوف من خطرٍ ما، يرجون دفعه بواسطة الأمير. وعند كليلة ودمنة أن الموالين هم على صنفين: طائع يريد المنفعة إيجابياً، ومضطر يخشى أن تضيع منافع اكتسبها أو يخاف من خطر وكلاهما ينبغي ارتهان ولائهما ببعض ما يرتجيانه أو يخافانه:

"الصديق صديقان طائع ومضطر. فأما الطائع فيُسترسل إليه حيناً ويخشى منه أحياناً وأما المضر فيحذر منه على كل حال ولا يزال العاقل يرتهن منه بعض حاجاته لبعض ما يتقى ويخاف"[3].

لنقارن بين وصفي كليلة ودمنة و ميكافللي لأيام الشر التي ميّزاها عن أيام وعهود الخير. فنلاحظ أن أشكال الشرّ ستظهر كوقائع ملازمة للحياة حتى أيامنا، بينما سمات الخير ستلوح كمُثُل نطمح دائماً في وجداننا إليها كما يطمح الكاتبان، إلا أنها سرعان ما تنطفئ بعد ظهور قصير.

وتظهر في المقارنة الآتية ما الذي يقصده كلاهما من أبعاد لمفهوم الشر.

---

(١) كليلة ودمنة، الهدى، الوطنية المرجع نفسه، ٢٤٥.

(٢) كليلة ودمنة، الهدى، ص٣٠٠.

(٣) كليلة ودمنة، الهدى، ص٣٠٠.

زمن الشر

إن تلك الأوقات سنجدها وقد تخبطت بالحروب. وتمزقت من جراء الخلافات وأفعمت بالوحشية في أوقات السلم والحرب على حد سواء. وسيجد الأمراء كثيراً ما يغتالون على أيدي القتلة. وأن الحروب الأهلية والخارجية كثيراً ما تتكرر. وأن ايطاليا تعيش في ضنك وعناء، فريسة النوائب الجديدة، وقد تهدمت مدنها وتعرضت للنهب والسلب، وسيرى روما قد أحرقت وكابيتولها قد دمره مواطنوها، ومعابدها القديمة العريقة وقد هجرها أهلها. والطقوس الدينية وقد فسد أمرها وانتشرت الدعارة في جميع أرجائها. وسيجد أن البحار قد غصت بالمبعدين وصخور شطآنها وقد صبغتها الدماء باللون القاني... وسيرى في روما ارتكاب الفظائع التي لا عدّ لها ولا حصر، وقد نظر الناس إلى مراتب الشرف والثروات الكبيرة والأوسمة التي كسبها البعض عن جدارة وحق، والفضيلة، وكأنها كلها جرائم كبرى تستحق العقاب وسيجد المجرمين يكافؤون، والخدم وقد غروا فانقلبوا على سادتهم. والعبيد الذين أعتقوا قبل مدة قصيرة وقد أداروا ظهر المجن لأولياء أمورهم. وأولئك الذين لا أعداء لهم قد تعرضوا لهجوم اصدقائهم...»[1].

أليس في ذلك وصف لما عانيناه في لبنان خلال الحرب الأهلية وعهود الفساد المتعاقبة، التي تخللتها جميعها تقريباً مظاهر الشر هذه. سنترك التعليق بكل وجدانياته للقارئ. وننتقل إلى وصف أوقات الشر عند كليلة ودمنة لنرى التطابق في الصورة وحصتنا نحن اللبنانيون منها.

إنا نرى الزمان مدبراً في كل مكان، حتى كأن الفضل قد وُدّع. وأصبح مفقوداً ما كان عزيزاً فقده. موجوداً ما هو ضار لمن ظفر به وكأن الخير أصبح ذابلاً والشر نضيراً. وكأن الغيّ أقبل ضاحكاً، وأدبر الرشد باكياً وكأن العدل أصبح غابراً وأصبح الجور

---

(١) ميكافللي، المطارحات، ٢٥٨، المرجع نفسه.

غالباً وكأن العلم أصبح مستوراً وأصبح الجهل منشوراً، وكأن اللؤم أصبح آمراً وأصبح الكرم موطؤاً. وكأن الود أصبح مقطوعاً وأصبح الحقد موصولاً. وكأن الكرامة قد سلبت من الصالحين وتوخى بها الأشرار. وكأن الغدر أصبح مستيقظاً وأصبح الوفاء نائماً وكأن الكذب أصبح غضاً والصدق أصبح قاحلاً وكأن الحق ولى عاثراً وأصبح العدوان قد جرى سبيله، والإنصاف بائساً والباطل مستعلياً. والهوى بالحكام موكلاً. والمظلوم بالخسف مقراً والظالم لنفسه مستطيل، والحرص فاغراً فاه يتلقف من كل جهة ما قرب منه وما بعد عنه. والرضا مجهوداً مفقوداً. والأشرار يقصدون السماء صعوداً والأبرار يريدون بطن الأرض. والمروءة مقذوف بها من أعلى شرف إلى أسفل مهواة والدناءة مكرمة، والرفعة مجفوة. والسلطان منتقلاً عن أهل الفضل إلى أهل النقص، والدنيا جذلة مسرورة تقول قد غيبت الحسنات وأظهرت السيئات[1].

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ١٢٢.

الحظ والقدر

"وقد علمت أنه لا يستطيع أحدٌ لأحد ضرا ولا نفعا. وأنه لا شيء من الأشياء صغيرا أو كبيرا يصيب أحدا إلا بقضاء وقدر. وكما أن خلق ما يخلق وولادة ما يولد وبقاء ما يبقى ليس إلى الخلائق منه شيء، كذلك فناء ما يفنى وهلاك ما يهلك كل ذلك كان له قدر مقدور وكنّا له عللا"[1].

"وأريد أن أؤكد مرة ثانية كحقيقة يقف التاريخ شاهد صدق عليها . أن الناس يستطيعون تأييد ما أقره الحظ، ولكنهم لا يستطيعون معارضته وأنهم قد يتمكنون من العمل وفقا لمشيئته ولكنهم لا يقدرون على المساس بأوامره أو تحديها"[2].

يظهر بوضوح مدى الاتفاق والتطابق في رؤية كل من ميكافللي و"كليلة ودمنة"لدور القضاء والحظ في تقرير مقدمات الأحداث ومجرياتها ونتائجها. فالقدرات الذاتية للفرد أو للجماعة لا يمكن لها وحدها أن تؤدي إلى تحقيق غاية مرتجاة إلا إذا توافقت مع السياق الذي وضعه القدر ومع ما حمله إلى صاحبها، أو إذا جاءت متقاطعة مع مسيرته العشواء ذاتها . فيصيب الإنسان مراده عندما يحمل الحظ والقدر ظروفاً وأسباباً مؤاتية لتجريب مقدرته، شرط أن يحسن هو الأداء في هذا التجريب. أما إذا لم يحسن ذلك فسوف تضيع فضيلته دون جدوى أو قد تنقلب عليه . وقد تمرّ فضيلة إنسان دون أن تشتهر أو تظهر للملأ، ذلك لأن الحظ لم يحمل لها أسباب ظهورها أو تجسّدها. فتُدفن الفضيلة بين ضلوع صاحبها من غير أن تفيده أو تفيد مجتمعه .وفي كل الأحوال يمكن مسايرة الحظ والقدر للوصول إلى الأهداف إلا أنه من المستحيل معاندتهما ابتغاء ذلك. لأن من يحاول ذلك يسحقه دورانهما:

---

(١) كليلة ودمنة، الطبعة العربية من دار الأندلس، ص٣٢٠ م٢.
(٢) ميكافللي، المطارحات. دار الآفاق الجديد ١٩٨٢ المطارحة ٢٩ ص٥٦٠.

"ألم تعلم أنه ليس من الخير والشر شيء إلا وهو مقدر على من تصيبه المقادير بأيامه وعلله وحدّته . وكل ما يبتلى به من قلته وكثرته . فالمقادير هي التي أوقعتني في هذه الورطة ودلتني على الحب وأخفت علي الشبكة . وليس أمري وقلة امتناعي من القدر بعجيب .أن المقادير لا يدفعها من هو أقوي مني... والسبب الذي يدرك به العاجز حاجته هو الذي يحول بين الحازم وحاجته[1].

فالمقادير دلت الحمامة المطوقة على الحَب وأخفت عنها الشباك ثم عادت ووفرت لها أسباب الشجاعة والحكمة بالطلب إلى صويحباتها أن يتعاونّ ويطرنَ طيرة واحدة لاقتلاع الشرك ومن ثم النجاة ...وهنا نأتي إلى المثل الذي استقاه ميكافللي عن تيتوس "ليفي[*] وأبدى بالغ تأثره به ، حيث يظهر بوضوح تسليمه بالأهمية البالغة لمقررات القضاء والقدر، تحت أسماء مختلفة (الحظ- مشيئة السماء - الطالع) وفي ذلك المثل الشاهد يعتبر ليفي ما خلاصته أن:

"السماء رغبة منها في حمل الرومان على إدراك سلطانها والإقرار به دفعتهم إلى أخطاء كثيرة ، و ورطتهم في محن كانت مقدمات لاستعادة مجدهم. فالسماء قررت الاقتصاص من الرومان وقررت إعادة مجدهم وقررت الدرب الذي يسلكونه بين هذا وذاك "[2].

وهنا أيضاً السماء أبلت روما وعاقبتها بالخراب والدمار والإهمال ومن ثم عادت ومنحتها الفرصة للعمل بشجاعة بعد أن حرمتها منها . والمقارنة تظهر تماثل صيرورة القدر تجاه "الحمامة المطوقة" وروما الإمبراطورية. ويعلق ميكافللي على مقولة ليفي قائلا:

"وعلى هذا فإن الناس الذين يتعرضون في الحياة العادية إلى متاعب العيش وشقائه ، أو ينعمون برخائه وازدهاره لا يستحقون مديحاً أو لوماً. إذ في وسع المرء أن يلاحظ بأنهم سيقوا إما إلى الدمار أو إلى العظمة ، يدفعهم الأمل في الوصول إلى منفعة عظيمة لوّحت لهم بها السماء. ثم إما أن تكون قد منحتهم الفرصة للتمكن من العمل بشجاعة أو حرمتهم منها. ويحسن الحظ وضع الخطط

---

(١) كليلة ودمنة، -المرجع السابق - باب الحمامة المطوقة ص٢١٠.

(*) تيتوس ليفي اوليفوس (٥٩ق.م-١٧ب.م) مؤرخ روماني ولد في بادوا .تعمق في ثقافة الإغريق وفلسفتهم - توقع سقوط الإمبراطورية الرومانية - أغرق في كتابته التاريخية في الأساطير لذلك لا يعتبر مرجعا علميا في كتابة التاريخ تأثر به ميكافللي وأعتمده مرجعا لمطارحاته.

(٢) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ص ٥٥٧.

وترتيبها"[1].

فالناس عند ميكافللي لا يستحقون اللوم على انتكاسهم ولا المديح على انتصاراتهم، لأنّ القدر هو الذي قرر كل ذلك وهم كانوا له عللا على حد تعبير "كليلة ودمنة"، الذي أضاف بمزيد من الوضوح حول الفكرة أن: "السبب الذي يدرك به العاجز حاجته هو الذي يحول بين الحازم وحاجته[*].

ومثلما يتفق ميكافللي مع "كليلة ودمنة" على ما للقدر من دور حاسم في تقرير مصير إنسان أو سلطة، كذلك يتفقان على أنه رغم ذلك لا ينبغي للبشر أن يقفوا مكتوفين مسلِّمين مصائرهم إلى نهايات غيبيّة وقوى عمياء، من دون أن يسلكوا المسالك التي وإن لم تمنع وقوع القدر، فإنها تستطيع أن تحوّل نتائجه لمصلحتهم. أو تخفِّف من أثره الضار المسيء إلى مصالحهم ووجودهم .ويمكنهم أن يستفيدوا من رياح القدر وذلك بِنَصْبِ أشرعتهم على حسْبها:

"إن أمر القدر لكما ذكرت ولكن ليس ذلك حقيقاً أن يمنع الحازم من توقي المخوف والاحتراس من المحترس منه . لكنه يجمع تصديقاً بالقدر وأخذاً بالقوة والحزم"[2].

مسؤولية البشر تجاه القدر:

ويذهب ميكافللي إلى الاستدراك نفسه :

"على الناس مع ذلك (أي مع ذكره عن القدر) أن لا يستسلموا إذ أن الأمل يظل قائما بصورة دائمة على الرغم من جهلهم بالنهاية، ومن سيْرهم نحوها في طرق متقاطعة ما زالت تفتقر إلى الاكتشاف.وما دام الأمل قائما فعليهم أن لا يقنطوا مهما جاءهم به الحظ ومهما جابهوا من صعوبات"[3].

وبالمقارنة بين قول ميكافللي هذا والقول الذي سبقه ("لكليلة ودمنة") نرى أن الكيفية التي دعا بها هذا الأخير لمواجهة القدر واضحةٌ وجدّية تعتمد على الاحتراس والتوقي والأخذ بالحزم والقوة. فالإنسان وإن كان لا يحاسب على ما صنعته المقادير، إلا أنه يفقد أي عذر في إهماله أو تقصيره تجاهها. وإذا لم يعمل على توقيها ما استطاع فعليه حينها تقع الملامة. ونفسه يجب أن يحاسب:

---

(١) المطارحات، مرجع سابق صفة ٥٦٠ المطارحة ٢٩ من الكتاب الثاني.

(*) ورد القول أعلاه.

(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، باب الملك والطائر متزه صفة ٣٢٠.

(٣) المطارحات، مرجع سابق صفحة ٥٦٠ المطارحة ٢٩ من الكتاب الثاني.

"وليس على الرجل النظر في القدر الذي لا يدري ما يأتيه منه وما سيصرف عنه، ولكن عليه العمل بالحزم والأخذ بالقوة في أمره ومحاسبة نفسه على ذلك"[1].

لا يختلف ميكافللي في تحميله المسؤولية ليس للقدر بل لمن تقع عليه أعمال القدر إذا لم يحترس ويتنبّه لاحتمالاته:

"لذا على أمرائنا أن لا يلوموا الحظ بأنهم أضاعوا ممتلكاتهم بل عليهم أن يلوموا تواكلهم. لأنهم لم يفكروا في أيام الرخاء بأن الأمور قد تتبدل[2].

ويُعطي "كليلة ودمنة" توصيفاً لحالةٌ يَتَجسّم فيها عتوّ القدر وإساءته على إنسان، وما يجب عليه أن يعمل للتخلص من الهلكة التي صممها الحظ السيء:

"هذا بلاء قد اكتنفني وشرور تظاهرت عليّ، ولا مفزع لي إلا عقلي وحيلتي . فلا يكونن الدَهش من شأني، ولا يذهب قلبي شعاعاً فإن العاقل لا يتفرق عليه رأيه ولا يعزب عنه عقله على حال"[3].

فالشرور تظاهرت والبلاء وقع، ومع ذلك ليس على العاقل أن يستسلم أو يقع في الدهش والتخبط . ولا يتفرق عليه رأيه فالإعتقاد بسلطة المقدور لا يمنع المرء من اللجوء إلى عقله وحيلته حيث إيجاد المخرج الملائم أو التقليل من وقع البلاء هذا إذا لم يحوّل مجرى الأحداث السيئة ليسيّرها بالإتجاه الأنسب.

يبدو من ظاهر دعوة ميكافللي أعلاه أنها عامة وأخلاقية (رغم تنكره لثوابت الأخلاق)، تتصف بالموعظة . فالتسلح بالأمل كلام مبهم يحمل في طياته الإستسلام أيضاً . لأنه بالأمل يرجو المرء انفراج الشدة أو مؤاتاة النعمة دون أن يعرف السبيل الواضح إلى ذلك. بل يتوقع حدوثه من المخبوء وهذا بحد ذاته تسليم بالقدر . إلا أنه مع ذلك لم يتغافل عن إعلان السلاح الذي يمكن بواسطته مواجهة القدر، وهو نفسه السلاح المتمثل بالحزم والعقل والحيلة الذي سبق أن أعلن عنه "كليلة ودمنة".

فقد أشار ميكافللي إلى دور الفضيلة في توقي مخاطر القدر معتبراً أن غيابها يؤدي إلى سطوة الحظ وأن وجودها يضعف من سلطانه:

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ٣١٠.
(٢) ميكافللي، الأمير، المرجع نفسه، ١٨٨.
(٣) كليلة ودمنة، دار الهدى، الوطنية طبعة ١٩٨٣ باب الجرذ والسنور ص ٢٩٨.

"إذ عندما لا يكون ثمة إلا القليل من الفضيلة، يعرض الحظ عضلاته ويبرز سلطانه إبرازاً كبيراً. ولمّا كان الحظ كثير التبدل فإن الجمهوريات والحكومات تتبدل بتبدله أيضاً، وستستمر في تبدلها إلى أن يأتي إنسانٌ أشبع في فهم القديم، فيقبل على تنظيم الأمور بشكلٍ لا يستطيع معه الحظ أن يجد فرصةً مع كل طلوع شمس لإظهار سطوته وسلطانه."[1]

وقد شبه ميكافللي القدر بالفيضان الذي يجرف أمامه كل شيء، من أتربة وأشجار وبيوت، ولا يمكن لأحد الوقوف في وجهه. ولكن عندما ينقضي خطره ويهدأ اضطراب أمواجه، يعطي للناس الفرصة ليس لمنع حدوثه في المستقبل بل لتوقيّ خطره، وأيضاً للإستفادة منه. وذلك إذا أقاموا السدود والترعات التي تجري فيها مياه الفيضان أو التي تحبس المياه لاستخدامها أيام القحط:[2]

"وهذه هي الحالة مع القدر الذي يبسط قوته عندما تنعدم الإجراءات لمقاومته فيوجه ثورته إلى حيث لا توجد حواجز ولا سدود أقيمت في طريقه لكبح جماحه"[3].

نستنتج مما تقدم توافقا بين آراء "كليلة ودمنة " و ميكافللي حول القضاء والقدر تمثل في وجهي المطارحة.

الوجه الأول:

يؤكدان كلاهما على دور حاسم للقدر في تقريره مصائر الناس والحكومات وهذا التأكيد لا تكاد تخلو مطارحة لميكافللي أو صفحة في كليلة ودمنة من الإشارة إليه ونحن نكتفي ببعض أمثلتها:

"إن القضاء والقدر يغلبان كل شيء ، وإنما يريدان أدنى علة ينجوان صاحبها أو يهلكانه"[4].

"إن العقل والجمال والاجتهاد وما سوى ذلك إنما ملاكه القضاء والقدر"[5].

---

(١) المطارحات، " ميكافللي" المرجع نفسه، ص ٥٦٥
(٢) كتاب الأمير، دار الأفاق الجديدة طبعة ١٩٧٩ ـ ص ١٩١.
(٣) ميكافللي، الأمير، المرجع نفسه، من ص ١٩١ إلى ١٩٤.
(٤) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ٣٤٤.
(٥) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع صفحة ٣٤٤.

"أيها العاقل أما تعلم أنَّ القدر يطلب كل شيء ولا يستطيع أحد أن يجاوزه أو يقصر عنه".

"ليعلم أهل النظر بالأمور والعمل بها أن الأشياء كلها بقضاء وقدر ولا يجلب أحد منها لنفسه خيراً ولا شراً و لا يدفع عنها مكروهاً. وأن ذلك كله من الله عز وجل وان الله يفعل فيها ما أراد ويقضي فيها على من أحب[1].

وغير ذلك مما لا يفيد ذكره كله هنا لأنه تأكيد على رأي واحد.

ومن الصعب أيضاً أن نذكر كل ما أتاه ميكافللي عن الموضوع. فالحظ والقدر يشكلان الخيط الجامع للقسم الأعظم من مطارحاته ويدخلان في تصميم رأيه عن الفضيلة . ويمكن اختصار قناعته حول هذا الوجه من موضوعنا بالعبارة التالية:

" الحظ يتبدل أما الناس فيبقون ثابتين على أساليبهم . وهم ينجحون طالما أن أساليبهم تتوافق مع الظرف، أما عندما تتعارض فإن الفشل سيكون من نصيبهم"[2].

فالفضل لا يعود إلى الناس بل إلى مصادفة توافق سلوكهم مع القدر المتقلب الذي وحده يقرر نتائج أعمالهم.

الوجه الثاني:

يتفق الكاتبان أنه مع صحة التسليم بالقضاء والقدر. إلا أنه ينبغي على البشر ألا ينجرفوا في سيلهما العشوائي بل عليهم أن يتخذوا الحيطة والوقاية والحزم والقوة والعقل والتدبير حتى يصلوا إلى المسك باندفاع الحظ وتحويله إلى مصالحهم . وهذا ممكن وقد أوردنا عليه شواهد كثيرة من الكتابين:

"إن الحظ كالمرأة إذا أردت أن تسيطر عليه فعليك أن تغتصبه بالقوة"[3].

فـ"كليلة ودمنة" لا يرى أن التصديق بالقدر يعني الإذعان له،أو تجريد الإنسان نفسه من الحكمة والإرادة في مواجهته. فعليه أن يحاسب نفسه لا القدر إذا لم يحسن العمل على توقي المخوف، والاحتراس من المحترس منه، بالاستعداد والوقاية، ووضع حساباته بدقة تتفق مع تصرف المقادير، فإذا جاءته بالظروف

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ٣٥٠.

(٢) الأمير، ميكافللي دار الأفاق الجديدة ١٩٧٩ ص ١٩٤.

(٣) الأمير، ميكافللي المرجع نفسه، ص ١٩٥.

المؤاتية كان مستعدا للإفادة منها، ومالكاً لكل الوسائل التي لا تفوت عليه الفرصة . والفرص نادرة لا يأمل العاقل بعودتها إذا فاتت، كذلك الحظ قلَّب، فالمؤاتي منه اليوم قد يتعارض في الغد . أما إذا جاءت المقادير بالظروف السيئة كان المرء متهيئا لامتصاص نقمتها والتخفيف من ضررها:

"لكن عليه العمل بالحزم والقوة في أمره ومحاسبة نفسه على ذلك"[1].

---

(١) مذكور أعلاه.

مخاطر الإساءة

"إن الملوك لا ينبغي أن يقرّبوا من سبق وعاقبوه أشد العقاب"[١].

"يجب أن لا يسند منصب إداري ذو أهمية إلى شخص سبق أن أسيء إليه"[٢]

ميكافللي يطلق تعميماً في مقولته يتمثل بإستبعاد من أسيء اليهم عن المناصب الإدارية الرفيعة. فكل رجل سبق للسلطة، جمهورية كانت أم ملكية أن أساءت اليه،عليها أن تحرص كل الحرص على عدم تسليمه موقعا مؤثرا في حياتها. لأنه سيعمل على الإضرار بها انتقاما للإساءة، وسيسعى إلى تفضيل مصلحته الشخصية على مصلحة الدولة . وذلك ما توضحه المطارحة أعلاه التي استنتجها ميكافللي من المثل عن كلوديوس الذي أذلته روما وأهانته لسبب وقوعه في خدعة هاسدروبال القرطاجي[٣]. ولما اختير فيما بعد قنصلا وعاد إلى محاربة هاسدروبال اتخذ سبيلاً خطراً كل الخطر معرضا مجد روما إلى خطر الانهيار والهزيمة.إلا أن الحظ حالفه وأنتصر. وعندما سئل عن سبب ركوبه هذا المركب الخطر والوعر، أجاب أنه في حال انتصر فيكون قد أستعاد مجده وإذا أنهزم فأنه سيشعر بالثأر والانتقام من مدينة عامله سكانها معاملة تنطوي على نكران الجميل وعدم التعقل .

لا يورد ميكافللي مثلا آخر لدعم تعميمه رغم ما اشتهر به في الإكثار من الأمثلة التي تدعم حججه، باحثاً عنها بدأبٍ في تاريخ روما القديم والحديث. وهو أيضاً لا يذكر توصيفا للإساءة التي ترتكبها السلطة ضد مواطن أو مسؤول.تاركا

(١) كليلة ودمنة، باب الأسد وابن آوى ـ دار الهدى، المرجع نفسه، صفحة ٣٢٢.
(٢) ميكافللي، المطارحات، = المرجع نفسه، صفحة ٦٦٨.
(٣) المطارحات، ميكافللي ـالمرجع نفسه، ص ٦٦٩.

للقارئ تفسير الأعمال المنطوية على إساءات وتصنفيها وفقا لمفهومه عن الصلاح والطلاح والفضيلة والرذيلة. الذي يجعلك لا تعرف تماما متى تسمى أعمال ما بذاتها مسيئة أو العكس.

أما "كليلة ودمنة" فقد أمر بضرورة الحذر ممن أسيء إليهم وعدم الائتمان لهم أو الاسترسال إليهم . وجعلها قاعدته العامة لكل زمان وسلطة، وقد عبر عن ذلك الأسدُ في قوله (أعلاه). إلا أنه ترك هامشاً للإستثناء. فالذين أسيء إليهم ينبغي أن يتخوف غشهم وعداوتهم خلا البعض القليل اللذين يتمتعون بصفات ممتازة سيرد تعدادها في سياق هذه المطارحة .

"فأعدْ لأبن آوى منزلته وخاصته، ولا يؤيسنّكِ من مناصحته ما فرط إليه منك من الإساءة، فإنه ليس كل من أسيء إليه ينبغي أن يتخوف غشه وعداوته ويؤيس من نصيحته ومودّته ولكن ينبغي أن ينزل الناس في ذلك على اختلاف ما بينهم"[1] .

تمييز المساء إليهم:

وقد جعل "كليلة ودمنة" المساء اليهم على صنفين:

"منهم من إذا ظُفر بقطيعته كان الرأي أن يغتنم ذلك منهم ويمتنع عن معاودتهم، ومنهم من لا ينبغي تركه على حال من الأحوال"[2] .

الصنف الأول: الذي تعتبر قطيعته إنتصاراً للسلطة وغنيمة فلا يجوز أن يقربوا أو يراجعوا وهم القاعدة العامة ويمكن معرفتهم من الإمارات التالية:

"من عرف بالشرارة ولؤم العهد ـ وقلة الوفاء ـ والبعدعن الورع والرحمة والجحود لثواب الآخرة وعقابها . والحسد وإفراط الشره والحرص. والسرعة إلى سوء الظن والقطيعة والإبطاء عن المعاودة والمراجعة ـ فقطعة أحزم للرأي"[3].

أمّا **الصنف الثاني**: فهو من لا ينبغي تركه وقطعه في حال من الأحوال وهم الإستثناء:

"من عرف بالصلاح وكرم العهد والشكر والوفاء والمحبة للناس والسلامة من الحسد والحقد . والبعد عن الأذى ، والأحتمال للأصحاب والإخوان وإن ثقلت عليه المؤونة

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ٣٣٣.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٣٣٢.
(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٣٣٤.

فهذا حقيق أن تغتم صحبته وصلته ويمتنع عن قطيعته"[1].

أنواع الإساءات:

ولم يكتف كليلة ودمنة بالتمييز بين أصناف المساء اليهم وبتمييز المواقف منهم، بل عمد إلى إزالة أي لبس عن مفهوم الإساءة نفسها ، فلجأ إلى تعداد الإساءات التي ترتكبها السلطة قياسا على معايير الحكم الملكي، وترك لنا إستنسال ما نراه مشابها وفق مقتضيات شكل الحكم الذي نعالجه . وذلك في مكانين إعتمد فيهما القاعدة ولم يذكر إستثناء غير ما أشرنا اليه أعلاه . وأنواع الإساءات هي:

"من عوقب العقوبة الكبيرة من غير جرم".

"من ناله الضير العظيم من الملك "

"من عزله من ولاية أو عمل كان في يديه".

"من كان في الثقة عنده فأ قصاه وقطع طمعه بغير سبب".

"ذو المرؤوة والنبل اذا نزل في غير منزلته أو قدّم عليه نظراؤه وأكفاؤه".

"من استقبل بما يكره في المحافل".

" المذنب الراجي للعفو فلم يعف عنه"[2].

ويضاف إلى هؤلاء اثنان يجدر إبعادهما في كل حال سواء تعرضا للإساءة أم لم يتعرضا وهما :

"من يرجو المنفعة والصلاح بمضرة السلطان"[3].

"وذو الحرص القليل التبرع"

وهذان سنتعرض لهما بالتفصيل في الفصل المتعلق بالوزراء .

وفي مكان آخر يعدد كليلة ودمنة أنواعا من الإساءات تلحقها السلطة بأفرادٍ ينبّهها بإصرار على ضرورة الحذر منهم وعدم الائتمان إليهم . لما يحملونه من ضغن عليها ومن تحيّن لفرص الانتقام:

" الرجل الذي بحضرة السلطان إذا أطيلت جفوته من غير جرم كان منه".

"من كان مبغياً عليه".

"من كان قد أصابه ضرّ أو ضيق فلم ينعش".

" أو كان قد حيل بينه وبين ما في يده من سلطان أو مال ".

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٣٣٤.

(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٣٣٥.

(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٣٣٦.

" أو كان يلي عملا فعزل عنه أو فرق عليه أو انتقص منه أو أشرك بينه وبين غيره فيه ".

" أو كان أذنب في نظرائه فعفي عنهم وعوقب ، أو عوقبوا جميعا فبلغ منه ما لم يبلغ من أحد منهم مثله "[1].

ويضيف في هذا الباب أصنافاً أخرى يقتضي تجاهها الحذر نفسه وان كانت أسبابه مختلفة لما يحملونه من رغبة في الأذى للسلطان:

"من كان قد أجرم جرما فهو يخاف العقوبة".

"من كان شريرا لا يحب الخير".

"من كان قد وقف على خيانته".

"من كان غير موثوق في الهوى والدين ".

"من كان يرجو في شيء مما يضر الولاة نفعا ، أو يخاف من شيء مما ينفعهم ضرا ".

" من كان لعدوّ السلطان موادا"

" كل هؤلاء ليس السلطان حقيقيا بالاسترسال إليهم والطمأنينة إلى ما قبلهم والائتمان لهم "[2].

وهكذا نجد كليلة ودمنة أكثر حزماً ووضوحاً من ميكافللي الذي أكتفى بإطلاق تعميمه من غير أي إسناد له إلا المثل الوارد أعلاه عن كلوديوس وهو حتى في مثله المذكور ظل غامضًا بحيث لا يجد القارئ صلة بين الحادث بين العبرة المستقاة منه.

فروما عاقبت كلوديوس بالازدراء على ذنبٍ أرتكبه وهو خطيئة وقوعه في خدعة العدو معرّضاً حريتها للخطر. وهي بذلك لم تسء إليه إذا اعتمدنا مقاييس ميكافللي نفسها،أو إذا اعتمدنا لائحة كليلة ودمنة بالإساءات. فروما أساءت إلى نفسها عندما عادت وانتخبته قنصلا وقائداً للجيش في مواجهة نفس العدو. وهي بذلك رهنت حريتها ومجدها بصلف كلوديوس وذاتيته وتهوّره وقد تكون لروما ظروفٌ تبرّر ما فعلته وهذا ليس موضوع حديثنا وإنما أوردنا ذلك لنتطرق إلى التمييز بين الإساءة وبين العقوبة على جرم.

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ١٣٩.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٣٣٥.

أما المُساء إليه في "كليلة ودمنة" الذي أورده شاهدا فلم يقع في خطأ ولم يصدر عنه ما يوجب عقوبته، بل على العكس كان باعتراف السلطة (الأسد) مثالاً في النصيحة والوفاء وخدمة السلطان.ولذا لا يمكن اعتبار ما تعرض إليه على يد السلطة عقوبةً، بل هي الإساءة بعينها وهذا ما يجعل مقولة كليلة ودمنة أكثر وضوحا وأمتن ربطا بين الرواية والحكمة منها.وبالتالي أكثر جدية في ترتيب النتيجة عليها، إذ أعتبر أنّ اللذين ذكرهم أعلاه ينبغي أن يخشى السلطان عداوتهم وإن لم يعلنوها. ويجدر به إبعادهم مع ما تعني الكلمة من إلغاء، وإقصاؤهم عن حياة الدولة والسياسة العامة وعن كل ما له علاقة بالسلطة.وفي أضعف الأحوال يجب عدم الاسترسال إليهم أو الائتمان لهم. ولا ينطبق الاستثناء الذي أورده كليلة ودمنة عن بعض المساء إليهم إلا على قلة قليلة يندر وجودها:

"إن أعمال الملك كثيرة ومن يحتاج إليهم من العمال والأعوان كثير. ومن يجمع بينهم الذي ذكرت من النصيحة والعفاف وأصالة الرأي قليل"(١).

والملفت أنّ الكاتبين تجنّبا لوم مصدر الإساءة (السلطة)، وتجاوزا ذلك إلى تنبيه السلطان وتحذيره من خطر المساء إليهم. بل ذهب ميكافللي إلى توصية السلطان في حال ارتكابه إساءة أن يبالغ بها حتى القضاء على المُساء إليه تجنّباً لخطر انتقامه:

"يجب أن نلاحظ أنه علينا أن نعطف على الناس أو نقضي عليهم. إذ أن في وسعهم الثأر للإساءات الصغيرة. أمّا الإساءات الخطيرة البالغة فهم أعجز من أن يثأروا لها، ولذا إذا أردنا الإساءة إلى إنسان فيجب أن تكون هذه الإساءة على درجة بالغة لا نضطر بعدها إلى التخوف من انتقامه"(٢).

وقد تكون دوافعهما كامنةً في أصل وضع الكتابين وهو إرشاد الملوك إلى أفضل السبل في حفظ وإدارة الدولة. وتوجيههم إلى طريقة تجنب عواقب أعمالهم الطالحة وإلى تعميق أثر الصالح منها. ويفهم من سياق الكتابين أنّ الأذى الذي يصدر عن السلطان يقع على أشخاص معينين وهم قلائل ولا يشمل ذلك الأذى بقية المملكة . وأثره وقف على عددهم ومكانتهم وقد يكونون قد أوذوا لما فيه مصلحة العامة. وفي الحالتين لا تتأثر البلاد تأثراً هاما بهم. أما الأذى الذي يمكن أن يلحق بالسلطان إذا قربهم منه واسترسل إليهم فهو خطير وقد يؤدي إلى القضاء

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ٣٢٣.
(٢) ميكافللي، الأمير، المرجع نفسه، ص ٦٣.

على المملكة والإساءة إلى مصالح العامة، لما للسلطان من موقع حساس في قيادة المجتمع كله وفي حفظ الحقوق وصيانة الأمن وتأمين الضمانات والتكفّل بالأعمال وسبل العيش..

"وأعلم أنهم لن ينصحوك أبداً وقد قتلت منذ زمن قريب اثني عشر ألفاً، أفتظنُّ أنهم نسوا ذلك؟ فلا تطلعهم على سرِّك فإنهم إنما يريدون زوال ملكك وبوار أحبّائك واستئصال وزرائك أهل العلم والحلم والحكمة ومراكبك التي تقاتل عليها الملوك"[1].

وهذا باعتقادي ما يبدو ظاهرياً، وكأنّه انحياز وقلة إنصاف لدى الكاتبين اللذين يُبديان حماساً في تجنيب الظالم أذى المظلوم . إلا أنه في حقيقته حصرٌ للظلم في أضيق حدوده ومنع استشرائه الذي يوصل المجتمع إلى الفوضى والفلتان ومن ثم إلى إلحاق الأذى بالجميع ـ تحت شعار التسامح والرحمة .

إستنتاج

لقد اتفق ميكافللي مع كليلة ودمنة على ضرورة إقصاء المُساء إليهم. لما يشكلونه من خطر على الدولة إذا أتيحت لهم السلطة والقدرة.

* وقع الكاتبان في التباس تعريف الإساءة ففي حين ذكر ميكافللي من "أسيء إليهم " إلا أنه أعطى المَثل عن الذين عوقبوا على جرم ارتكبوه وعلى العكس فعل كليلة ودمنة إذ في حين ذكر من عوقبوا أشدّ العقاب إلا أنه أعطى مثلا عنهم المساء إليهم دون ذنب.

* ميكافللي عمّم رأيه كقاعدة في السياسة إلا أن كليلة ودمنة ترك مجالا لبعض الإستثناءات ومعياره في القاعدة وفي الإستثناء مصلحة السلطان.

* كليلة ودمنة أفاض في الكشوف عن جوانب الموضوع فذكر أنواع الإساءات وأصناف المُساء إليهم . والموقف المطلوب في مواجهة كل صنف . بينما اقتصر ميكافللي على ذكر القاعدة دون إسناد وجعل الإساءة واحدة والمُساء إليه واحد.

* لم تتضح العلاقة بين المثل والحكمة عند ميكافللي بينما كانت واضحة ومثبتة عند كليلة ودمنة.

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص٤٧٢.

تعليق

إذا كان المساء إليهم من العامة، فتقريبهم من مراكز السلطة لا يحمل خطرا عليها لأنّ مواقعهم الجديدة تمثل لهم تعويضا مُرضياً عن الإساءة. فيعتبرون أن السلطة التي أساءت إليهم وهم خارجها غير السلطة التي كافأتهم وصاروا جزءا منها. ولذلك فسوف يعملون على صيانتها لما فيه مصلحتهم المستحدثة.

أمّا إذا كان المساء إليهم من الخاصة من أهل السلطة فالوضع يختلف تماماً، ولا يجوز إعادتهم إلى مناصبهم أو ترقيتهم. لأنّ السلطة التي أساءت إليهم لم تتغير فهم كانوا وما زالوا جزءا منها ولا يرون في العودة إلى مناصبهم تعويضاً لهم، لأنهم يعتبرونها حقا مكتسباً لهم قبل الإساءة. فالتعويض بنظرهم يكون بامتلاكهم السلطة نفسها. وهنا يكمن خطرهم سواء جاء عن طمع أو عن انتقام:

"إن من يخيّل له أن الشخصيات الكبيرة تنسى، عندما تصيبها منافع جديدة، الإساءة القديمة يكون مخطئاً أشدَّ الخطأ"[1]

وأيضاً:

"إن المنافع الحديثة العهد لا يمكن لها أن تنسي الإنسان ما أصابه من ضرر مؤذٍ في السابق، ولا سيما عندما تكون هذه المنافع أقل شأناً وأهميةً من الأضرار التي سبق إلحاقها بهم"[2].

فليس أمام السلطة في تصحيح إساءتها إليهم إلا سبيلان:

الأول: وهو خطر ويتمثل بإعتذار السلطة لهم والإعتراف بما وقع عليهم من ظلم، أمام العامة التي أسيء إليهم أمامها فنالوا احتقارها وانعدام ثقتها بهم، وذلك لما في إجراءات السلطة من هالة تطغى مشروعيتها على أعين الناس. وإذا فعلت السلطة ذلك أساءت إلى نفسها وانكشف ظلمها وأضعفت الثقة بها. وهذا يُغري المساء إليهم اللذين صُححت أوضاعهم، بالإنقضاض عليها وإيقاع الأذى بها عند أول سانحة.

---

(١) ميكافللي، الأمير، المرجع نفسه، ص ٩٥.
(٢) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ٥٩٢.

الثاني: القضاء عليهم إذا كانوا مؤثرين أو إقصاؤهم عن كل ما له علاقة بسياسة الدولة وإدارتها وهيئاتها وهو الحل الأسلم إستنادا إلى قول ميكافللي:

"إنّ على الأمير إما أن يتجنب الإساءة أو يبالغ بها إلى أقصاها ولا يتبع الطريق الوسط الذي لا يريحك من عدو ولا يكسبك صديقا"[1].

(١) ميكافللي، الأمير، المرجع نفسه، ٩٥.

الإحسان يجلب المخاطر

"لم يحمله على ذلك (الغدر بك) إلاّ ذلك (تكريمك إياه) فإنّك لم تدع خيراً إلاّ صنعته له، ولا مرتبة شريفة إلاّ بلغته إياها فلم يبق شيء يسمو إليه إلاّ مكانك"[١].

"لقد نال جميع هؤلاء (المتآمرين) من أباطرتهم الكثير من الثراء ومراتب الشرف، ولم يبق أمامهم ما يطمعون فيه إلاّ اللّقب الإمبراطوري"[٢].

لقد تفحصنا أثر الإساءة التي تحدثها السلطة ودعوة كل من ميكافللي "وكليلة ودمنة" الأمراء إلى الحذر ممن وقعت الإساءة عليهم، ونأتي الآن إلى تفحص إحسان السلطة وما يتوجب عليها تجاه من أحسنت إليهم وأغدقت عليهم منافعها، ليتبين لنا أنّ هؤلاء أشد خطراً من أولئك . والسبب الجوهري عند ميكافللي هو الرغبة في الحكم : **"إنّ الرغبة في الحكم لا تقل ضراوةً عن الرغبة في الثأر"**[٣] والمقصود بالمحسن إليهم أولئك الذين أُعطوا المناصب الرفيعة والألقاب والثراء وباتوا مقربين من السلطان، فهم يمتلكون فرصة التآمر عليه لقربهم منه ومعرفتهم بما يحيطه وائتمانهم من قبله على بعض أموره. ويمتلكون أيضاً وسائل تنفيذ مؤامراتهم لما يتمتعون به من قوة ونفوذ وثراء جراء وجودهم في السلطة.

وبما أنّ "ملكة الرغبة أقوى من ملكة القدرة" على حدّ تعبير ميكافللي لذلك يبقى المرء شاعراً بعدم الرضى عما حصّله،ويظل طامعاً بما هو أفضل وأشرف. وهذا تواصلٌ لا ينتهي ما بقي الإنسان. فهؤلاء الذين أنعمت عليهم السلطة لم يبق أمامهم شيء ينطلقون إليه سوى اللقب الإمبراطوري عند ميكافللي...ومكان الملك عند كليلة ودمنة".

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع السابق صفحة ١٥٤.
(٢) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، صفحة ٦٠٣.
(٣) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، صفحة ٦٠٣.

أما المساء إليهم فيفتقرون إلى فرصة التآمر وإلى وسائله وهم رغم امتلاكهم الرغبة في الثأر عن الإساءة . إلاّ أنّهم أقلّ خطراً وأضعف قدرة على التنفيذ. فإذا كان الحذر من هؤلاء واجباً فكيف من أولئك الشديدي الخطر، لذلك حذّر الكاتبان الأمير منهم وطلبا إليه المبالغة في الحيطة والوقاية.

تحذير من المحسَن إليهم

"إنّ اللئيم الكفور لا يزال ناصحاً نافعاً حتى يرفع إلى المنزلة التي ليس أهلاً لها. فإذا فعل ذلك به التمس ما فوقها بالغش والخيانة"[1]

"إنك أكرمته الكرامة كلها وجعلته نظير نفسك وهو يظن أنّه مثلك وأنك متى زلت عن مكانك صار له ملكك ولا يدع جُهداً إلاّ بلغه فيك"[2].

"وعلى الأمير الذي يريد أن يحرص على نفسه من المؤمرات ، والحالة هذه أن يخشى من هؤلاء الذين أضفى عليهم المزيد من نعمانه . أكثر من خشيته من أولئك الذين أبلغ في الإساءة إليهم. فالآخرون يفتقرون إلى الفرصة بينما يعيش الأولون فيها"[3].

يعتبر كليلة ودمنة أنّ لا أمان لملك يعيش هذا الصنف من الأعوان في بلاطه فهو كالسابح في نهر كثير التماسيح، مما يؤثر سلباً على إدارته للملك، موهنٌ قراره مزورة إرادته لأنه يتكل في ذلك على هؤلاء الطامعين.

فمن الأشكال التي تسلك في التآمر أن يلجأ القائد إلى استمالة جنوده ليمتلك بواسطتهم قدرة تنفيذ مطامحه المتآمرة.

"فاشفق من جُنذك فإنّه قد ألبهم وحملهم على عداوتك وجرأهم عليك ، مع أني عرفت أنّه لا يريد مناظرتك فهو لا يكل العمل إلى غيره في ذلك من أمرك"[4].

ويرى ميكافللي الوسائل ذاتها التي يعمد بواسطتها إلى المؤامرة. من تزوير إرادة السلطان والإستفادة من عواقب أخطائه وإساءته، إلى التآمر مع بعض القادة إلى

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، صفحة ١٥٤.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، صفحة ١٥٢.
(٣) المطارحات، ميكافللي المرجع نفسه، صفحة ٦٠٤.
(٤) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، صفحة ١٥٦.

تحريض الجيش... وغيرها[1].

ويمثل كليلة ودمنة حالة السلطان مع هؤلاء تمثيلاً رائعاً قصد فيه المبالغة ليظهر جدّية تحذيره، ومدى الخطورة التي تنطوي عليها قلّة الحذر: "لو أنّ أمرأً توسد النار وأفترس الحيّات كان أحق بأن يهنئه النوم عليها. منه إذا أحس من صاحبه الذي يغدو عليه ويروح عداوة يريد بها نفسه"[2].

إنّ ما يجب عمله لتوقي هؤلاء المتآمرين المحسن إليهم فهو عند ميكافللي على وجهين: المسالم والعنيف. أما الوجه المسالم فيقترحه على الشكل التالي:

"إنّ على الأمراء الذين يريدون أكرام أصدقائهم والإنعام عليهم بالسلطة والصلاحيات الضخمة، أن يتركوا مجالاً أو فسحة بين هذه الصلاحيات الممنوحة، وصلاحيات الأمير نفسه. وأن تكون هناك محطات أخرى في الطريق تتجه إليها رغبات هؤلاء الأصدقاء ومطامعهم. وإذا لم يفعلوا ذلك فمن الغريب أن لا يحدث لهم شيء"[3].

وإذا راجعنا رأي ميكافللي بما يجب على الأمير تجاه وزرائه في كتاب الأمير سنعرف أن نصيحته المسالمة أعلاه غير متجانسة مع رأيه المذكور، فهو هنا ينصح الأمير بأن يترك مجالاً بين صلاحيات المقربين وصلاحيات الأمير وأن يخلقوا محطات يطمع إليها هؤلاء. بينما في كتاب "الأمير" نراه ينصح بشكل آخر: "

"على الأمير لكي يحتفظ بولاء وزيره وأخلاصه أن يقذف عليه المال ومظاهر التكريم، مبدياً له العطف ومانحاً إياه الشرف وعاهداً إليه بالمناصب ذات المسؤولية، بحيث تكون هذه الأموال والمظاهر المغدقة عليه كافية لا تحمله على أن يطمع بثروات أو ألقاب جديدة، وبحيث تكون المناصب التي يشغلها مهمة إلى الدرجة التي يخشى منه على ضياعها"[4].

وتكفي المقارنة بين النصيحتين لكي نفهم عشوائية بعض الوصفات التي ينصح بها ميكافللي أميره أحياناً.

ويتوافق "كليلة ودمنة" مع ميكافللي في إقتراحه المسالم على شقيه:

الأول: إغداق التكريم والمراتب والمنافع شرط أن تبقى بعيدة عن مرتبة

(١) راجع المطارحات، المرجع المذكور ـ فصل المؤامرات.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ١٨٥.
(٣) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ص ٦٠٤ (تحذير الاطراء).
(٤) ميكافللي، الأمير، المصدر نفسه، باب الوزراء ص ١٨٠.

الأمير، وأن تظهر أنها منحة منه وليست حقاً للممنوح الذي ينبغي أن يتصف بصفات يؤتمن إليها:

"أنا إلى الأعوان محتاج، وقد بلغني عنك عفاف وأدب وعقل فازددت فيك رغبة. وأنا موليك من عملي جسيماً ورافعك إلى منزلة شريفة وجاعلك من خاصتي"(١).

الثاني: أن لا تتداخل صلاحيات المحسن إليه مع صلاحيات الملك ففي ذلك خطر عظيم. وأن لا تلتبس تبعية الممنوح للمانح:

" لا ينبغي للملوك أن يباشروا أعمال غيرهم . ولا أن يوكلوا أعمالهم إلى الآخرين"(٢).

أما الوجه العنيف الذي يقترحه الكاتبان فهو يختلف بينهما وإن إتفقا على النتيجة . فميكافللي يضع قاعدة ينصح من خلالها بعدم تقوية الآخرين مناقضاً نصيحته أعلاه بضرورة إغداق الرتب والصلاحيات عليهم.

"**القاعدة العامة يندر أن تخطىء :من يسعى إلى تقوية غيره يحكم على نفسه بالخراب**"(٣).

لكنه لا يعطي رأياً حول الذي بلغ مراتب القوة وما ينبغي على الأمير تجاهه. بل دل الأمير على ما يجب أن يعمله إذا ظهرت بوادر الخطر من المحسن إليه. حيث أشار عليه أن يلجأ فوراً إلى ترتيب الأساليب الكفيلة بسحق المتآمرين(٤). ويلجأ كليلة ودمنة إلى دقّ ناقوس الخطر المبكر قبل أن تظهر بوادره. وينصح الأمير بالقضاء على المحسن إليه إذ بلغ درجة معينة من الجاه والسلطة . لأنّ الأمير بفعله هذا يحصن نفسه من المخاطر المتوقعة . وتوقع المخاطر قبل حصولها وعلاجها قبل وقوعها هي من علامات الأمير الحازم حيث سيأتي ذكرها في مكانٍ آخر .

"إذا عرف الملك من الرجل أنّه ساواه في الرأي والمنزلة والهيبة والمال والتبع فليصرعه، فإنه إن لم يفعل ذلك كان هو المصروع"(٥).

سننتقل الآن إلى مقارنة المقولتين الأخيرتين المثبتتين أعلاه عن ميكافللي وكليلة

---

(١) كليلة ودمنة، دار الهدى، الوطنية المرجع نفسه، ص ٣١٥.
(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، ٣١٧.
(٣) ميكافللي، الأمير، المرجع نفسه، صفحة ٧٠.
(٤) المطارحات، المرجع نفسه، باب سحق المؤامرات صفحة ٦٢٧.
(٥) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، صفحة ١٥٢.

ودمنة لنلاحظ قصور الأول عن الأخير في علاجه العنيف لداء التآمر ومن أجل هذا سنعيد قراءتهما تامتين :

يقول ميكافللي في كتابه الأمير: **"القاعدة العامة التي يندر أن تخطىء، أن من يسعى إلى تقوية غيره يحكم على نفسه بالخراب والدمار.إنما هذه القوة تجيء عن أحد الطريقين: إما الحيلة أو القوة العسكرية. وكلاهما يكون موضع شك عند ذلك الإنسان الذي أرتفع إلى مرتبة القوة والسلطان"**[1].

يقول كليلة ودمنة في باب الأسد والثور :

"إذا عرف الملك من الرجل أنّه ساواه في الرأي والمنزلة والهيبة والمال والتبع فليصرعه، فإنّه إن لم يفعل كان هو المصروع"[2].

يبدو في المقارنة "كليلة ودمنة" أكثر حزماً من ميكافللي في مشورته حول هذا الموضوع. فهو يوصي بالقضاء على الرجل الذي يقوى بموازاة الملك لأنّه يصبح خطراً أكيداً يصعب توقيّه، فإذا لم يسارع الملك إلى صرعه فسيكون هو ضحية تناميه. وليس عليه أن ينتظر ظهور بوادر الخطر. لأنّه بذلك لا يأمن أن تفوته معالجته ولا يستدركه. إضافةً إلى أنّ بوادر الخطر إذا ظهرت تكون المؤامرة قد استكمل تحضيرها وتجهزت عدتها وعناصر تنفيذها، مما يكلف الملك عناءً في إحباطها،إذا تيسر له ذلك. بينما القضاء على إحتمال المؤامرة أيسر وأقل تكلفة وعناء. وكثير من المؤامرات تكون فكرتها مغروسة في النوايا التي لا يجوز المحاسبة عليها. إلا أنّ النوايا المتآمرة تلك إذا استجمعت عناصر القدرة على التنفيذ تحولت من مؤامرة بالقوة إلى مؤامرة بالفعل . والملك حقيق أن يربط بين شكوكه وتسلسل الأحداث موقظاً حدسه وقدرته على التوقع . فإن الذي يجمع عناصر القوة من غير مسوّغ ولا ضرورة تقتضيها صلاحياته في السلطة، مضافاً إليها الوسيلة التي أستجمعت فيها تلك العناصر إذا تمثلت بالحيلة والمكر وكان صاحبها في منصب حساس، وجب على السلطان القضاء عليه متكلاً على الظنة التي تقربها القرائن من اليقين. حتى إذا فعل السلطان ذلك وظَلَم (أي كان توقعه خاطئاً) فإنّ عاقبة ذلك تقع في حدود ضيقة يمكن إزالة أثارها. وإذا لم يكن مخطئاً يكون قد تخلص من خطر يوشك أن تنفلش أثاره السيئة على كل مصالح الدولة الرعية .

---

(١) ميكافللي، الأميرم، المرجع نفسه، ص ٧٠.
(٢) كليلة ودمنة، المرجع نفسه، ص ١٥٢ .

والسلطة جسيمة وحساسة لا تحتمل في درء الأخطار عنها وسائل الأفراد في التثبت والمقايسة والشهود والقرائن الحسية . لأن دمار الفرد يمكن تعويضه وهو لا يشكل خطراً أما دمار السلطة فلا يمكن تعويضه أو تحصيله:

"إذا دخل قلب الصديق من صديقه ريبة فالياًخذ في التحفظ منه وليتفقّد ذلك في لحظاته وحالاته. فإن كان ما يظنّ حقاً، ظفر بالسلامة، وإن كان باطلاً ظفر بالحزم، ولم يضرّه ذلك"[1].

كذلك يبدو كليلة ودمنة أكثر وضوحاً من ميكافللي في تعريفه القوة وذلك في إعتباره أنها حصيلة إجتماع خمسة عناصر: الرأي والمنزلة والهيبة والمال والتبع. وهذا ما يأتي نقاشه في بحثنا عن مفهوم القوة عند الكاتبين. فهذه العناصر إذا إجتمعت لدى رجل. بات من الصعبّ . القضاء عليه أو تجنّب خطره. بينما إعتبر ميكافللي أن القوة تجيءعن طريق من إثنتين: القدرة العسكرية أو الحيلة.

لذلك تلتبس مطارحة ميكافللي من زاويتين:

الأولى:

إنّ القدرة العسكرية والحيلة ليستا مصدري القوّة بل هما الركنان الأخيران من أركانها، ووسيلتا تحقق الأركان الأخرى في فعلٍ تآمري أو في فعل مجيد. فالقائد العسكري يستخدم الحيلة والخداع لتحقيق أفضل جدوى لقواته العسكرية ولا يمكن أن يستغني بالحيلة عما يستند إليه من قدرة، فلا حيلة مأمونة العواقب إذا لم ترتكز على أوفر توظيف للقدرة. وحتّى لو نجحت الحيلة الغير مدعومة بالقدرة فإنّه لا يمكن الإستفادة منها، وإذا أمكنت الإستفادة فمن الصعب دوامها. وقد تهدف الحيلة إلى الحصول على القدرة العسكرية فجدواها يرتبط بنجاحها في تحقيق ذلك.

الثانية:

كذلك يظهر اللّبس في مطارحة ميكافللي لأنّه خصّص المتآمرين اللذين يقوّيهم الأمير "من سعى إلى تقوية غيره" ولم يشر إلى الذين يتقوون بوسائل أخرى لن نفصلها هنا بل نجملها في وسيلتين وهما إما إستغلال السلطة في تراكم النفوذ وإما بالوسيلة الطبيعية التي تأتي عن طريق تحصيل المال بالعمل ثمّ إنفاقه بشكل يجلب

---

(١) كليلة ودمنة، دار الهدى، الوطنية المرجع نفسه، ص ٢٨٤.

معه التبع. وهذا يؤدّي إلى مكانة ومنزلة رفيعتين تنبثق عنهما الهيبة التّي تجعل رأي القوي المهاب أقوى حجة.

وهكذا تجتمع عناصر القوة عند رجل بغير أن يقوّيه الأمير،فلا يبقى إلا إنتقال هذه العناصر إلى التركيز في الإستخدام المتآمر. وهنا تبرز دقّة التعبير في كليلة ودمنة وشموليته "إذا عرف الملك من الرجل إنّه ساواه في..." دون أن يحدّد الطريقة التّي إستقوى بها الرجل وفي هذا إستدراك للحالات العديدة التّي تتحصل بواسطتها القوة. رغم أنّ كليلة ودمنة أراد من هذه الفقرة مع عموميتها الإشارة إلى حالة الأفراد الّذين يحسن إليهم الملك، وجعلها تشمل كل الأوضاع المماثلة في خطرها وتهديدها .

بين الوسائل والأهداف

"أفضل الأعمال أحلاها عاقبة"(١)

"الغاية تبرر الواسطة"(٢)

عند ميكافللي لا يجوز تصنيف الأعمال بذاتها مجرّدةً، وفق جداول ترتيب أخلاقي معين. كأن نعتبر أنّ عملاً ما صالح بذاته وأن عملاً آخر طالح. بل تقاس الأفعال بنتائجها وبالأهداف التي تسهم في تحقيقها. فالنتيجة هي مصب العمل وغايته ومنتهاه.والناس لا تقوم بأعمال دون غايات. لذلك لا انفصال بين الوسيلة والنتيجة فهما مرتبطان إرتباط العلة والمعلول. وهو يرفض النظرة الأخلاقية عن السلوك التي تعطي لكل عملٍ صفة ملازمة وبالتالي تحكم على صلاح أو طلاح النتيجة على ضوء صلاح أو طلاح الوسيلة. والتي تعتبر أنّ لا نتيجة فاضلة بوسائل شريرة، ولا نتيجة ممقوتة بوسائل طيبة. فميكافللي يرى أنّ الوسيلة التي تحقق غاية فاضلة هي وسيلة مشروعة حتى ولو كانت منافية للمتعارف عليه من المفاهيم والقيم السائدة في الأخلاق، والعكس بالعكس.

ويستند في ذلك إلى مبررات عديدة، منها أنّ لا وجود للخير الخالص أو للشر الخالص. فكل عمل يحتوي بذاته عناصر خيرة وأخرى شريرة بنسبٍ متفاوتة. فالإحسان مثلاً عملٌ خيرٌ لكنه يحتمل آثاراً شريرة. وقد مرّ معنا بحث عن ذلك في مطارحة سابقة(٣) وهذا ليس إختراعاً ميكافللياً. ففي آداب معظم الشعوب ذكرٌ

(١) كليلة ودمنة، دار الهدى، الوطنية المرجع نفسه، صفحة ١٧٢.
(٢) الأمير، ميكافللي ـ المرجع نفسه، صفحة ١٥١.
(٣) الحسنات تجلب المخاطر صفحة   من هذا الكتاب.

للإحتمالات السلبية في عواقب الإحسان أوردنا بعضها عن كليلة ودمنة[1] ولخّصها العرّب في جملة "إتّقِ شرّ من أحسنت إليه" وكان الأصح لو صيغت على النحو التالي " إتقِ بعض من أحسنت إليه" لإبعادها عن التعميم. إضافة إلى أنّ الإحسان يعوِّد المحسن إليهم على الخمول والتواكل واكتساب الدونية تجاه المحسن. وهذه نتائج مؤذية تعلّم الهوان وتكرس البطالة وتخفض من الفعالية الإنتاجية. وبذلك تزيد من حالات العوز وشدته ، وتخلق حوافز جديدة للإحسان في حلقات لولبية لا تنتهي. تبدأ دائرتها العليا من حيث تنتهي الحلقة الأدنى.

وارتكاب المجازر عملٌ شنيعٌ وهو أبشع الوسائل التي تتنافى مع كل خلق إنساني. إلاّ أنّها بنظر ميكافللي تحتوي على احتمالات خيّرة أحياناً إذا كان لا بدّ منها لقمع فتنة ومنع اضطراب أو حرب أهلية. هذا إذا استطاعت أن تحقق ذلك. فالحرب الأهلية تعني تواصلاً في هدر الدماء لا ينتهي بينما بالمجزرة تسفك الدماء مرة واحدة. لذلك يوصي ميكافللي الأمير الذي يحتل مدناً جديدة أو يكون حديثاً في الإمارة عن طريق فضيلته الشخصية، إذا وجد أنّه لا مناص أمامه من ارتكاب مجازر. أن يرتكبها كلها دفعة واحدة. ويغتنم بعدها الهدوء ليعزز إمارته وينشر الأمن والاستقرار والازدهار:

ومن نصائح ميكافللي المباشرة في هذا المجال:

"كان على سودوريني أن يقتل خصومه ولا يخشى ردة فعل الشعب، وأن يرى أنه عندما يُحكم على أعماله على ضوء غايتها وعلى ضوء ما يرافقها من طالع حسن ومن نجاح، سيكون بإمكانه أن يقنع كل إنسان بأن ما فعله قد تمّ بدافع الحرص على بلاده"[2].

والفظاظة صفة لا ينبغي للأمير أن يخشى نعته بها، فهو مهما كان ظالماً سيظلُّ أكثر رحمة من الأمراء المتسامحين اللذين نتيجةً لتسامحهم تحدث الفوضى والإضطرابات والفتن والإخلال بالأمن. فظلم الأمير يقع على أشخاص محددين أمّا تسامح أولئك فتراقُ بسببه الدماء في جميع أرجاء الإمارة ويصيب الظلم العشوائي جميع أبنائها.

ويورد ميكافللي مثلاً على جانب آخر من ذلك، هانيبال القرطاجي الذي اشتهر

---

(١) نفس المطارحة السابقة.

(٢) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ص ٥٩٠.

بفظاظته وقسوته وظلمه. فعندما قاد في حملته على إيطاليا بجيوشه الجرارة التي هي خليط من المرتزقة المتعددة الجنسيات واللغات، استطاع قيادتها بحيوية وخفة مجتازاً بها وعورة جبال الألب والصحارى دون أيّة مشقّة. بسبب شدة الإنضباط الذي تميزت به تحت هيبة هانيبال. ولم يحدث أي تمرّد أو عصيان بينها، خوفاً من قساوته. واستطاع بواسطتها الإنتصار على روما. أمّا شيبو الفاضل المتسامح الرزين الذي قاد الجيوش الرومانية يومها. فقد حدث بين جنوده الكثير من حالات التمرد والعصيان والتقاعس والفرار من الخدمة انتهت بهزيمته. وعندما يراجع النقّاد التاريخ القديم يقولون أن هانيبال انتصر على روماإلاّ أنّه كان غليظاً، وينسون أن تلك الرذيلة كانت سبب انتصاره. ويقولون أن شيبو انهزم أمام القرطاجيين ولكنه كان طيباً متسامحاً وينسون أن تلك الفضيلة كانت سبب هزيمته...[1].

ففي الأحداث السامية كالدفاع عن الوطن،وحماية السلطة وتوحيد البلاد وتحصين كرامة الشعب ومصالحه. لا يجوز للأمير أن يستثني أية وسيلة يتأكد أنها تساعده على تحقيق مراده، من دون أن ينظر إلى توصيفها الأخلاقي. فيختار كل وسيلة تنفعه في ذلك حتى ولو لم تتصف بالشريفة:

"فالأنبياء اللذين لم يتسلحوا ولم يعملوا بهذه النصيحة هزمت دعواتهم النبيلة وطواها النسيان وذاقوا هم أنفسهم شر النهايات"[2].

وبما أنّ الناس بطبيعتهم لا يهتمون بالتفاصيل بل ينظرون إلى النتائج. فتنسيهم النتائج الطيبة التفاصيل البشعة لبلوغها، كما تنسيهم النتائج البشعة التفاصيل النبيلة التي أنتجتها. لذلك ينبغي على الأمير أن يركز على تحقيق غاياته دون الاكتراث لماهية الوسائل التي يتبعها:

"من القواعد الصحيحة والسليمة: أنّ النتائج تبرر الأعمال التي تستحق اللوم في ظاهرها، وأنه عندما تكون النتائج طيبة كما هي الحال في قضية روملوس، فإن طيبتها تبرر العمل الذي جرى، فالرجل الذي يلجأ إلى العنف لإتلاف الأوضاع هو الذي يستحقّ الملامة لا الذي يستخدمه للإصلاح والخير"[3].

وبما أن الناس أيضاً لا يعتنون بالنوايا بل تلفتهم المظاهر فعلى الأمير أن

---

(١) ميكافللي، الأمير، المرجع نفسه، ص ١٤٥.
(٢) ميكافللي، الأمير، المرجع نفسه، ص ١٤٥.
(٣) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ص ٢٥٠.

يحرص على عدم التظاهر بالرذائل التي يضطر إلى اعتناقها، بل يمارسها ويتظاهر بعكسها.

ولو شئنا أن نستطرد في الشرح أكثر ونورد جميع الأمثلة التي أوردها ميكافللي من واقع الحياة ومن عبر التاريخ ليدعم بها حجّته، لاستهلكنا الكثير من الوقت فيما أصبح معروفاً عند المطلعين على فكر ميكافللي. إذ لا يخلو مثل واحد من الإطراء على رجل رذيل حقق مجداً بوسائل رذيلة. وقد يفيد التذكير أن في هذه المقولة "الغاية تبرر الوسيلة" يقع حجر الزاوية في الواقعية الميكافللية التي طالبت الأمراء والناس بعدم التعامل مع المُثُل وعالم التخيلات والقيم التي يصبون إليها. ونصحهم بالتمييز بين ما يجب أن يحدث وبين ما يحدث فعلاً .

وليست غاية بحثنا الدخول في مطالعة نقدية للميكافللية وهو ما يمنعنا من ذكر المفارقات الكثيرة التي تشوش مفاهيمها السياسية إلاّ أن ذلك لا يمنع من الإشارة أن ميكافللي يستدرك في باب النصيحة للأمير:

" وليس من الضروري بالنسبة للأمير أن يتصف بجميع ما أوردناه من صفات ولكن من الضروري أن يتظاهر بوجودها فيه. وقد أجرؤ فأقول بأن حيازة هذه الصفات وتطبيقها دائماً قد يؤديان إلى تعرضه للأخطار، أما التظاهر بحيازتها فكثيراً ما يكون أمراً مجدياً "[1] .

بينما نراه يعتبر من الصفحة الأولى أن:

"الضرورة تحتم على الأمير الذي يتصف بهذه الصفة (الخداع) أن يجيد إخفاءها عن الناس وأن يكون مرائياً عظيماً ومداهناً كبيراً[2] .

فكيف يتحتم على الأمير إخفاء ما يجب عليه التظاهر به..؟

وهنا ننسحب إلى كليلة ودمنة وما يراه في هذا المجال. ونبدأ بتحليل الجملة الواردة في عنوان المطارحة

أفضل الأعمال أحلاها عاقبة.

فنرى أنه أخبر عن توصيف العمل بحسن العاقبة، ولم يخبر عنه بصفة مجردة فلم يقل مثلاً : أفضل الأعمال الصدق. أو غيره من الصفات الخيرة. فربْطُ الوسائل بالعواقب والنتائج يحتمل رفض توصيف الأعمال بذاتها. لأنه كما سبق وقلنا ليس من أعمال بدون غايات وبالتالي بدون نتائج فإذا وُضع سلوك ما في

---

(١) (٢) الأمير، ميكافللي ـ المرجع نفسه، صفحة ١٥١ .

سياق غاية ما. يبدأ قياس السلوك من زاويتين متلازمتين:

أولهما أن نبل الغاية يضفي الفضيلة على السلوك المتبع لبلوغها. **وثانيهما** الإمكانية الواقعية لفعالية هذا السلوك في تحقيق الغاية.

لذلك برّر كليلة ودمنة استخدام الوسائل الشريرة في تحقيق غاية نبيلة: "إن العاقل لم تكره نفسه الخضوع لمن هو دونه حتى يبلغ حاجته ويغتبط بخاتمة أمره وعاقبة صبره[1].

فالخضوع هنا وسيلة من وسائل تحقيق غاية نبيلة وهي إبعاد الجائحة عن النفس والوطن[2]. هذا شرط أول. أما الشرط الثاني وهو التأكد من أن استخدام هذه الوسيلة جدير بتحقيق الهدف فهو الإغتباط بعاقبة العمل أو الانتصار. ففقدان أي شرط من هذين الشرطين يقلب المعادلة ويحول الوسيلة الشريرة إلى دمار لمن يستعملها. فإذا اعتمد الخضوع من أجل مصلحة ضيقة وهدف غير نبيل، يتحول إلى مذلة ومهانة تندرج في سلم الرذائل الأخلاقية. وإذا لم يحقق الخضوع الهدف وهو التخلص من العدو كما في الشاهد أعلاه، فإنه سيوقع صاحبه في عبودية لن يستطيع الإنفلات منها. فهل يجوز بنظر كليلة ودمنة الوفاء بالعهود إذا كان يضر بمصلحة السلطة والشعب.هذا ما ينفيه ويسمح للملك أن يتحايل في نقض عهوده إذا استحدثت ظروف تقتضي ذلك. شرط أن لا يتظاهر به. ولنتأمل بمثل "الذئب والغراب وابن آوى والجمل"[3] لنتأكد من مطابقة ميكافللي لكليلة ودمنة في مبررات القول بأن الغاية تبرر الواسطة:

"قال الأسد : أما علمت أني قد أمنت الجمل وجعلت له من ذمتي ... وقد آمنته ولست بغادر به. قال الغراب: إني لأعرف ما يقول الملك. ولكن النفس الواحدة يفتدى بها أهل البيت. وأهل البيت يفتدى بهم القبيلة. والقبيلة يفتدى بها أهل المصر. وأهل المصر فداء الملك. وقد نزلت بالملك حاجة. وأنا جاعل له من ذمته مخرجاً، على أن لا يتكلف الملك ذلك ولا يليه بنفسه ولا يأمر به أحداً ، ولكننا نحتال بحيلة لنا وله فيها إصلاح وظفر. فسكت الملك عن هذا الخطاب"[4].

فالأسد جعل للجمل عهداً من ذمته. وقد نزلت به حاجة اقتضت نقض العهد.

---

(١) كليلة ودمنة، دار الهدى، الوطنية صفحة ٢٣٣.
(٢) كليلة ودمنة، دار الهدى، الوطنية صفحة ٢٣٣.
(٣) كليلة ودمنة، دار الهدى، الوطنية ص ١٨٢.
(٤) كليلة ودمنة، دار الهدى، الوطنية ص ١٨٥.

فالقضاء على الجمل يمثل ليس فقط نقضاً للعهد بل إهلاك صديق. ولكن في ذلك حلاً للمعضلة. ولا يمكن للأسد أن يتظاهر بإعلان ذلك بل هو يخفيه ويعلن عكسه. وكذلك لا يجوز أن يليه بنفسه ولا أن يأمر أحداً بتنفيذه مباشرة لأن في ذلك اتهام الملك. إذاً عليه البحث عن مبررات نقض هذا العهد، وهو ما تبرّع به الغراب "نحتال له بحيلة" .

الوسيلة غير شريفة أخلاقياً، وهي نقض العهد وإهلاك صديق، ولكن الغاية نبيلة "فيها إصلاح وظفر" وخروج من المصيبة التي وقع فيها السلطان والرعية. لذلك يصير الغير شريف أخلاقياً شريفاً ومشروعاً بالسياسة. وهنا تمثيل واضح لمقولة أفضل الأعمال أحلاها عاقبة، حتى ولو تجاوز الأمر حدوده الضيقة وامتدّ ليشمل المجازر والقضاء على الجماعة بتدَرّج مستوياتها. فكلما ازدادت المصلحة شدةً وأرتفعت الغاية نبلاً كلما صحّ من أجلها الإرتفاع بشدة الوسيلة وحجم التضحية، فأهل البيت تفتدى بهم القبيلة والقبيلة تفتدى بها المصر والمصر يفتدى به المُلك.

"إذا لم يستطع المرءُ عظيماً إلاّ باحتمالٍ صغير، كأن حقيقاً ألا يلتفت إلا الصغير"[(١)] .

فهل ينبغي على الملك أن يتبع أعمالاً معينةً ووسائل محددة في إدارته لشؤون المملكة؟ يرى كليلة ودمنة أنّه من الأفضل والأمثل لو استطاع السلطان أن يحمل كلَّ صفات الخير وأن يسلك مسالكه ويتبع الوسائل الأخلاقية الشريفة في سلطانه. فهذا غاية ما تصبو إليه الرعية، وتسمو نحوه الإنسانية، إلاّ أنّ ذلك صعب بل مستحيل ما دام محاطاً بكل أصناف الشر والدسيسة والمكر والفتنة والأعوان الطامعين. وجميعهم ينبتون على طيبة السلطان وتسامحه...فعليه والحالة هذه إن يختار من الوسائل ما يعود نفعه عليه وما يحفظ سلطته وأن يتجنب منها ما يؤذي سلطته، ويضرّ بمصلحته، دون الإكتراث إلى ما تحمل هذه الوسائل بذاتها من طبيعةٍ خيرةٍ أو شريرة. بل بما تؤدّيه من فعالية في خدمة الغاية النبيلة التي هي صيانة السلطة:

"العاقل حقيق في أن يكون سعيه في طلب ما يبقى وما يعود عليه نفعه وأن يمقت

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ٢٥٤.

بسعيه ما سوى ذلك من أمور"[١].

وبما أن الناس لا تهتم بالنوايا بل تخدعها المظاهر كما أوردنا أعلاه، وهي أيضاً لا تعيش مع التفاصيل بل تتوقف عند النتائج، فعلى السلطان أن يركّز همّه على تحقيق النتيجة بأي ثمن. وإن اعترض البعض أثناء التنفيذ. فإنّه لا يلبث أن يوافق إذا أرضته النتائج. وكم أثنى الناس على سياسة سلطان متردّد متسامح، إلاّ أنهم عادوا وانقلبوا عليه عندما أوصلتهم سياسته المتسامحة إلى عواقب وخيمة.

"فصاحب حسن العمل وإن قصّر به القول في مستقبل الأمر كان عمله واضحاً بيّناً في العاقبة والإختيار. وصاحب حسن القول وإن أعجب الناس حسن صفته للأمور قد لا تحمد عاقبة أمره"[٢].

فكل فضائل الملك وأخلاقياته المثالية لن تشفع له حين يتعرّض للإنتكاسة، ولن تدفع الناس إلى الدفاع عنه وإنقاذه إذا وجدوا في ذلك مخاطرة وتضحيات. وسيبقى وحده مع مُثله التي سيُقضَى عليها معه، بعد أن كانت السبب في إهلاكه. وهي مِثله مخذولة من الناس الذين يتخلون عن إطرائها حين يصبح دفاعهم عنها مكلفاً:

"وإنّما الشقي من لا يعرف الأمور ولا أحوال الناس، ولا يقدر على دفع الشر عن نفسه ولا يستطيع ذلك"[٣].

إذن ليس بالضرورة أن يقتصر الملك على مسلكية محدّدة تنمو معه وتكبر إلى درجة لا يستطيع التملّص منها حين يقتضيه ذلك. فقد تتبدل الظروف وأحوال الناس و سوانح الفرص بما يتعارض مع النسق المسلكي الذي يصبح السلطان أسيرَه، بل يفترض به أن يهيأ نفسه ويعوّدها على المرونة والتكيف مع المستجدات.فما كان في وقت ما نافعاً قد يصبر ضارّاً في وقت آخر. والوسائل التي آتت ثمارها الحلوة في مرحلة قد تعطي ثمراً مُرّاً في مرحلة أخرى. والصفات الفاضلة الآن قد تصير مشؤومة فيما بعد. وهنا أهمية المقارنة بين نصيحة ميكافللي للأمير أن يتلوّن مع اختلاف الظروف وبين نصيحة "كليلة ودمنة:"

---

(١) كليلة ودمنة، دار الهدى، الوطنية المرجع نفسه، ص ٢٦٢.
(٢) كليلة ودمنة، دار الهدى، الوطنية المرجع نفسه، ٢٦٤.
(٣) كليلة ودمنة، دار الهدى، الوطنية المرجع نفسه، صفحة ٢٠٩.

"ألا ترى أن الحشيش يسلم من عاصف الريح للينه وميله معها كيفما مالت"[1].

وكذلك الملك الحازم هو الذي يعرف كيف يختار الوسائل المناسبة للفرص، ويعرف لأعماله عواقبها. فيكون غليظاً حين تنفعه الغلظة وليناً حيث ينفعه اللّين ، ويعرف متى يرضى ومتى يسخط، ومتى يتهوّر ومتى يتأنّى:

"الملك الحازم يعلم فرص الأعمال ومواضع الشدة والغضب والرضا والمعالجة والأناة وينظر في أمر يومه وغده وعواقب أعماله"[2].

لقد عرضنا في هذه المعالجة المقارنة، التطابق بين ميكافللي وكليلة ودمنة في مقولة الغاية تبرر الواسطة التي أسس عليها الكاتبان بنائهما في الفكر السياسي وإن لم تتكرر الفقرات والأقوال المحددة في ذلك إلاّ: أن مضامينها برزت في القسم الأعظم من أمثلة الكاتبين إطراءاً على من حققوا أهدافهم. ولوماً لمن فشلوا في ذلك. إلاّ أن الفارق الوحيد بينهما هو أن ميكافللي لم يميز في شواهده بين الأهداف الحقيرة والنبيلة فأعتبر أن مجرد تحقيق الهدف بوسيلة معينة يعطيها صلاحها وجدواها وضرورتها. بينما أقتصر كليلة ودمنة على صلاح الوسائل كل الوسائل إذا حققت أهدافاً نبيلة، وإن تمثل الهدف النبيل عنده كما عند ميكافللي بالحفاظ على السلطة.

(١) كليلة ودمنة، دار الهدى، الوطنية المرجع نفسه، صفحة ٢٦٧.
(٢) كليلة ودمنة، دار الهدى، الوطنية المرجع نفسه، صفحة ٢٧٧.

الإحتقار يولد إلى الكراهية

"لقد منع غيري من الكلام بمثل ما تكلمت،اتقاء ما لم أتق والنظر فيما لم أنظر فيه حذار العواقب.ولا سيما إذا كان الكلام أفظع كلام يلقى منه سامعه وقائله المكروه مما يورث الحقد والضغينة.فلا ينبغي أن تسمى أشباه هذا الكلام كلاما بل سهاما...وإنّ الكلام الرديء هو الذي يرمي صاحبه في الحقد والعداوة[1].

"أعتقد أنّ من سداد الرأي وبالغ الحكمة عند بعض الناس أن يمتنعوا عن التهديد وعن استعمال العبارات الجارحة المنطوية على الإزدراء،لأنّ أيا من هاتين الوسيلتين لا تحرم الخصم من سلطان وإنّما تحمله الأولى على الحيطة والحذر بينما تزيد الثانية من كراهيته وتجعله أكثر إصرارا ونشاطا في ابتكار الوسائل لإلحاق الأذى بك"[2].

إنطلاقا من اعتقاده أنّ الشعوب القديمة وبخاصة الرومان كانوا يخوضون الحروب طلبا للمجد لا للثروة. وأنّ الكرامة الشخصية كانت أهم ما يجهد القائد والجندي على السواء إلى تعظيمها ومنع تعرضها للمهانة. وذلك ما أشار إليه ميكافللي في مطارحات عديدة[3]. إنطلاقا من ذلك يرى أن تعرض جيش أو قائد أو شعبٍ إلى المهانة بالعبارات الجارحة والمنطوية على الإحتقار يزيدهم إصراراً على إلحاق الأذى بمن يطلقها، ويثير فيهم الكراهية والحقد اللذين يذكيان همّتهم إلى القتال وإلى بذل الجهود المضنية لتنصيع كرامتهم . لذلك يوصي الأمراء والجمهوريات بعدم السماح لجنودهم توجيه كلام مهين أو شتائم إلى العدو، أو فيما بينهم، إذ أنّ توجيهها إلى العدو يثمر متاعب كثيرة، بينما تكون المتاعب إذا استعملت بين الجنود أنفسهم أكثر وأشدّ. إلا "إذا اتخذت الإجراءات اللازمة الذي

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، باب البوم والغربان ـ ص ٢٣٨.

(٢) المطارحات، ميكافللي المطارحة ٢٦ ص ٥٤٦.

(٣) راجع كامل المطارحة رقم ٢٦ من الكتاب الثاني ـ المطارحات، المرجع نفسه.

يتخذها عادة عقلاء الرجال."[1]. ويعتبر ميكافللي أن مثل تلك العبارات المهينة لا تعدل ميزان القوة ولا تسحب من العدو سلاحا ولا تزيد من قوة موجهها بل:

"لا تفعل شيئا سوى إثارة سخط العدو وحفزه على الثأر، ولا تتدخل بأي شكل من الأشكال بالهجوم الذي تقوم به، وعلى هذا فهي في الحقيقة أسلحة تنقلب عليك"[2] .ويعطى على صحة رأيه شواهد عدّة من التاريخ الروماني. لا نرى ضرورة لسردها هنا.

ويخص بالذكر العبارات التي تعيّر الإنسان بشيء عمله أو بصفة موجودة فيه ، فهي تقع في نفسه موقعا أشدّ إيلاما من الأذى الجسدي.وسواء كان الكلام جديا أو على سبيل المزاح فإنه إذا أصاب الحقيقة كان وقعه مرّا وعواقبه وخيمة، وهو يكلف صاحبه عناء إضافيا يمكن الإستغناء عنه ما دام لا يفيد به إطلاقا بل يؤذيه:

"ولا شيء أدعى للسخط من تعيير الإنسان بشيء عمله...وقديما قيل: "تترك الأقوال اللاذعة عندما تصل جوانب الحقيقة مذاقاً مراً وراءها"[3].

وبينما يفرد ميكافللي مطارحة خاصة لهذا الموضوع،نرى في كليلة دمنة تحذيراً دائماً إلى الأمراء من مغبة الكلام الرديء الذي يعود بالضرر على قائله، وقد خصصت مقدمة الكتاب بقلم علي بن الشاه الفارسي، مجالاً رحباً للحديث عن آداب الكلام عند الملوك بشكل خاص وهو ما سنأتي إلى بيانه في مكان آخر. ويلخص كليلة ودمنة رأيه بكلمة:

"عجبت لمن يتكلم الكلمة إذا كانت له لم تنفعه وإذا كانت عليه أوبقته"[4].

ونراه في باب البوم والغربان يذهب إلى أكثر مما ذهب إليه ميكافللي فيعتبر أنّ الكلام المهين لا يعمّق العداوة ويثير البغض ويشحن عزيمة العدو فحسب، بل قد يكون السبب في أصل العداء أيضاً. وهذا ما نستفيده من جواب وزير الغربان عندما سأله ملكه عن أصل العداوة بينهم وبين البوم إذ قال: "ابتدأ أصل العداوة من كلمة قالها غراب"[5] ويستفاد أيضاً من سياق الحكاية (البوم والغربان) مطابقة تامة بين "كليلة ودمنة" والمطارحات حول الأقوال اللاذعة التي تصل جوانب الحقيقة،

---

(١) ميكافللي، المطارحات= المرجع نفسه، ٥٤٨.
(٢) المطارحات، = المرجع السابق ٥٤٦.
(٣) ميكافللي، المطارحات، المرجع السابق ـ ص ٥٤٨ المقطع الأخير.
(٤) المطارحات، ـالمرجع السابق صفحة ٥٤٨ المقطع الأخير.
(٥) كليلة ودمنة، دار الهدى، الوطنية ـطبعة ١٩٨٣ صفحة ٦٩.

أو تعيّر المرء بشيء عمله، وما ينتج عنها من مرارة مضاعفة . فالغراب الذي قدح وذمّ بالبوم، ذكر صفاتها الحقيقية وما هو معروف عنها من:

"قبح منظرها، وشؤمها وعشاها في الليل وعماها في النهار ونتن رائحتها وبعدها عن الرحمة"[1].

مخالطا ذلك بصفات اختلقها مبالغةً في الهجاء، مما يصيب أذى بالغا في الكرامة أين منه أذى الجسد. ويظهر هذا الأذى في رد البوم بعد أن غضب وحزن: "لقد وترتني أعظم وترة"[2]. وكذلك يظهر ذلك في ندم الغراب على ما فرط منه وإحساسه بهول العاقبة:

"لقد خرقت في قولي الذي جلبت به العداوة والبغضاء على نفسي وقومي"[3].

وأبلغ ما يصف به "كليلة ودمنة" أذى الكلام المهين قد ورد في قول البوم المهجو:

"وأعلم أن السيف يقطع اللحم ثم يعود فيندمل واللسان لا يندمل جرحه ولا تُؤسى مقاطعه. والنصل من السهم يغيب في الجسد ثم ينزع فيخرج ، وأشباه النصل من الكلام إذا وصلت إلى القلب لم تنزع ولم تخرج"[4].

وما ينطبق على الأفراد ينطبق على الحكومات والدول بل هي معنيّة به أكثر . ولعل باب "البوم والغربان" من أوضح أبواب الكتاب معالجة للسياسة وتوضيحًا لمعالم السلطة وأجهزتها. فللغربان كما للبوم ملك ووزراء وجنود ورعية. ولهم أوطان متحاذية ومصالح متعارضة مما يضعف من رمزية الكتاب وتوريته في أسلوب التخاطب على ألسنة البهائم، ويصير الخطاب جليًا في توجّهه إلى الملوك والساسة.

وغالباً ما يقع قائل الكلام المكروه في الندم لأنّه أستجرّ إلى نفسه عناءً لم يكن لازماً: "لم أندم على ما لم أقل قط. ولقد ندمت كثيراً على ما قلت"[5] وليس الكلام المكروه مقتصراً على ما يتضمن من إهانة وأحتقار، بل له أبواب كثيرة جميعها مكروهة العواقب وسنأتي عليها في باب (أدب الكلام).

بذلك يتفق ميكافللي مع "كليلة ودمنة" على أنّ الإحتقار يولد الكراهية

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، باب البوم والغربان صفحة ٢٣٣.
(٢) كليلة ودمنة، دار الهدى، باب البوم والغراب صفحة ٢٥٦.
(٣) كليلة ودمنة، المرجع نفسه، ص ٢٦٣.
(٤) كليلة ودمنة، دار الهدى، باب البوم والغرابان دار الأندلس، ص ٢٣٨.
(٥) كليلة ودمنة، مقدمة الكتاب ـ دار الأندلس، صفحة ٦٩.

ويجلب على صاحبه الوبال والعار، ويؤجّج الحقد والعداوة ، وأنّه لا مفر من عاقبته الوخيمة ولا منجي لقائله من أثره. كما تقول الحكمة" ربّ كلمة أطارت رأس صاحبها"[1]. والإهانة تولد الحقد ، والحقد صعب إطفاء ناره،وهو ما يعبّر عنه "كليلة ودمنة" بقوله:

"لكل حريق مطفئ : فللنار الماء وللسم الدواء وللحزن الصبر، ونار الحقد لا تخبو أبداً .وقد زرعتم ـ معاشرة الغربان ـ بيننا وبينكم شجر الحقد والبغضاء"[2].

تجدر الموافقة على البعد الأخلاقي لهذه الأقوال التي وردت أعلاه من الكاتبين رغم أنهما لم يعطيا اهتماماً لهذا البعد. بل قامت نصائحهما على رؤية مصالح الأمير والسلطة ، لا على أحترام الكرامة الإنسانية للأفراد.فلو كان الكلام المهين لا ينتج أذى للسلطان ولم يَقدر المهانُ على القيام بأي ضرر له لكانت النصيحة من وجهة نظر الكتابين لا مبرر لها. ونحن حين نوافق على البعد الأخلاقي لا نوافق على البعد السياسي للنصيحة وذلك لسببين :

أولهما:إن وصف العدو بالطامع والغادر والفظ والإرهابي والمخادع والمستهتر بالقيم الإنسانية والأعراف الدولية... وغيره، يُفترض أن لا تغادر أحاديثنا العلنيةعنه. لأن التشهير بالعدو يندرج في سياق توعية الشعب والجيش عن طبائعه وأهدافه وسلوكه، شرط أن نتبع عكس ما نصح به الكاتبان من تجنب ملامسة الحقيقة التي يصبح معها الكلام جارحاً، إذ على العكس فالأجدى أن يقوم تشهيرنا على الحقيقة كل الحقيقة.لأن الخطر يكمن في الأحاديث المفتعلة التي تشهّر بالعدو في غير حقيقته وفي غير ما يحمل من صفات. فهنا فقط يتحول كلامنا ضدنا وينقلب علينا. إذْ باستطاعته (العدو) أن يعتمد على افتراءاتنا في الأمور التافهة، لتحويل صدقنا إلى افتراء في الأمور العظيمة. خاصة في هذا العصر الذي تلعب الدعاية والإعلام دوراً عظيماً في تحوير الحقيقة وغرسها مشوهة في أذهان الناس.

ثانيهما: أنّ حرب التشهير تتقدم دائماً حرب السلاح. وتساهم إلى حد كبير في تحضير وقائعها ولم نسمع في الحروب الحديثة عن إندلاع أية حرب دون مقدمات أو إعلام. ولم نشهد أي انقلاب دراماتيكي فجائي بين أصدقاء إلى أعداء متحاربين

(١) الوزارة وسياسة الملك أبو الحسن الماوردي ـ عن حكيم الفرس ص ١٤٣ .
(٢) كليلة ودمنة، دار الهدى، الوطنية ـ المرجع نفسه، ص ٢٦٣.

فجأةً . لذلك لا يمكن تجنب الحرب التي يفرضها عليك العدو(*) سواء كانت إعلامية أو عسكرية . شريطة أن تعتمد الصدق والمعرفة اليقينية بأخبار العدو وأطماعه، في سجالك الإعلامي هذا. وكما أكّد ميكافللي أنّ الكلام المهين لا يضعف العدوّ ولا يتدخل في مجرى الحرب كذلك نؤكد بدورنا أنّ الكلام لا يزيد من حقد العدو وعنفه. ففي الحرب لن يتورع العدو عن إرتكاب كل الجرائم لتحقيق أنتصاره سواء احتقرته أم أحترمته . وقد رأينا أنّ الشعوب المسالمة المتحفظة في إعلامها هي التي تتعرض للقتل والمجازر أكثر من الشعوب المقاتلة على جبهتي التشهير والقتال خاصة أن ما يقرر الحرب هي المصالح وليس البيانات والأقاويل.

غير أنّ الشعوب التي تقتصر على حروب التشهير دون أن ترفقها بالإستعداد للقتال هي شعوب غير جديرة بالشفقة والرحمة.

(*) سيرد هذا الموضوع في مطارحة خاصة مستقلّة من هذا الكتاب.

الإحباط والغرور

"لا يبلغ البلاء من ذي الرأي مجهوده فيهلكه، وتحقق الرجاء لا ينبغي أن يبلغ منه مبلغاً يبطره ويسكره، فيعمى عليه أمره"[1].

لا ينبغي للقائد العاقل أن تحبطه الهزيمة والمفاجآت الغير متوقعة وسوء الطالع الذي يبتليه، فأوقات الشدة هي محك حسن القيادة. إذ تُوقع المرء في الإرتباك وتؤدي به إلى ردود فعل طائشة وعشوائية غير متزنة. قد تزيد من انتكاسته وتبلغ به التهلكة. فالوسائل التي يعتمدها وقت الأزمات،وتصرّفه في الأوقات الحرجة. هي التي من خلالها يتم الحكم على مدى نضجه وعمق تجربته وجدارته بالقيادة. وأول ما يدعوه كليلة ودمنة إليه في هذا المجال هو اللجوء إلى عقله واتزانه:

"هذا بلاء قد اكتنفني وشرور تظاهرت علي. وبعد فمعي عقلي فلا يفزعني أمري ولا يهولني شأني ولا يلحقني الدهش ولا يذهب قلبي شعاعاً فالعاقل لا يفرق عند سداد رأيه ولا يعزب عنه ذهنه على حال[2].

وفي هذا القول نصائح خمس:

* اللجوء إلى العقل (وبعد فمعي عقلي).
* عدم السقوط في الخوف (فلا يفزعني أمري)
* عدم الوقوع في التهويل بل تقدير الأمور على حقيقتها (ولا يهولني شأني).
* عدم الوقوع في الدهش المؤدي إلى إبطال القدرة على اتخاذ موقف (ولا يلحقني الدهش)

* عدم الوقوع في التشتت وتبعثر الأفكار المؤدي إلى العشوائية والتخبط (ولا

---

(١) كليلة ودمنة، دار الهدى، المرجع نفسه، ص ٢٩٨.
(٢) كليلة ودمنة، دار الهدى، المرجع نفسه، ص ٢٩٨.

يذهب قلبي شعاعاً)

ولن نفصل هنا في كل نصيحة، وذلك لورودها في أماكن أخرى مخصصة لها.

والتحذير نفسه يوجهه كليلة ودمنة إلى المنتصر، سواء تحقق انتصاره بفضيلته أو (بتحقق الرجاء) عن طريق الحظ وحسن الطالع والمفاجآت الغير متوقعة التي عملت لصالحه. فعليه أيضاً أن لا يقع في الخفة أو يبطره الإنتصار ويسكره، مع ما يحتوي هذا التعبير من المعاني عينها التي تصيب المهزوم فالسكر يبطل العقل. ويستجلب سوء تقدير للأمور على حقيقتها والتشتت في الرأي والإندهاش من أثر النتيجة. والبطر يحمل الإدعاء الفارغ المستخف بالوقائع، المنسّب إلى نفسه فضائل غير موجودة فيه، فيعجز عن رؤيةِ أنّ الظروف التي يسّرت انتصاره قد تبدلت لغير مصلحته والحظ الذي ساعده الآن قد يخذله غدا. فالنتيجة عند "كليلة ودمنة" واحدة في الإنتصار المبطر أو في الهزيمة المحبطة. ففي الحالة الأولى(تهلكهُ) وفي الحالة الثانية تسكره ويعمى عليه أمره. هذا عند القائد الغير كفوء أما القائد الجدير فهو من لا تقنطه الضراء ولا تبطره السراء فيبقى ثابتاً بأخلاقه ورزانته وشجاعته. ويعمد إلى ترتيب إجراءاته على ضوء النتائج مع النظر إلى آفاق تلك النتائج، وما يجب أن يعتمده أو يتقيه من أثارها. وهذه الصفة هي رباطة الجأش التي يجدر توفرها في كل صاحب مسؤولية. وقد اعتبرها كليلة ودمنة صفة مانعة في الملك الصالح المخوف الذي يستحيل أن يهزم معها:

"من حارب الملك الأريب المتضرع الذي لا تبطره السراء ولا تدهشه الضراء كان هو داعي الحتف إلى نفسه"[1]

هذه النظرة اعتمدها ميكافللي نفسها فرأى في رباطة الجأش فضيلة يستحق عليها الأمراء والقادة المديح والإطراء. فبرأيه أن الرومان أعطوا المثل القدوة على هذا السلوك:

"إذ لم يؤد سوء الطالع قط إلى تحولهم إلى أناس وضيعين، كما لم يؤد حسن الطالع إلى تحولهم إلى متغطرسين متكبرين"[2].

(١) كليلة ودمنة، دار الهدى، المرجع نفسه، ص ٢٧٧.
(٢) المطارحات، ميكافللي ٧١٤.

ويبرز ميكافللي محور مطارحته(*) عن هذا الموضوع قول كامليوس(**) كمثل صالح للقائد المتمتع برباطة الجأش:

"لم تستخفني الديكتاتورية كما أنّ المنفى لم يثبط عزائمي"[(١)]

وينصح ميكافللي الأمراء الذين ينشدون العظمة أن يتقيدوا بهذا القول ويقلدوه. إذ من خلاله نفهم كيف يحافظ العظماء على عظمتهم مهما حدث، ومهما تقلب الحظُ برفعهم حيناً وبخفضهم حيناً آخر، فهو لا يؤثر سلباً على عقلهم أو على سلوكهم ويكونون بمنأى عن تحكم الحظوظ بهم ...وهو يعتقد أن الضعفاء لا يمكنهم سلوك هذا المسلك لأنهم ينسبون حسن طالعهم إلى فضائلهم المزعومة فيثملهم الإنتصار(لاحظ كلمة يثملهم وكلمة يسكره عند كليلة ودمنة)ويغدون من النوع الذي لا يطاق، والذي يستهجنه كل ذي علاقة معهم، فيؤدي ذلك إلى تحوّل فجائي في سعدهم وطالعهم ويدفعهم عدم توقعهم لهذا التبدل إلى الغلو في التطرف ومن ثم إلى التحول نحو الحقارة والوضاعة.

وقد أشار " كليلة ودمنة " إلى ذلك مختصراً:

" أشرف السلطان ما لم يخالطه بطر"[(٢)].

ويعزز ميكافللي رأيه هذا عن فضيلة الرومان ورباطة جأشهم بمثل شيبيو الذي طلب إليه أنطوخيوس بعد هزيمته أمامه أن يعرض شروطه للصلح فأجابه شيبيو المنتصر مطالباً بنفس الشروط التي كان قد طلبها قبل الإنتصار مستطرداً:

" إن الرومان عندما يُغلبون لا يفقدون شجاعتهم وعندما ينتصرون لا يتغطرسون"[(٣)].

ويعود السبب في الغطرسة في حالة النجاح، وفي خور العزيمة في وقت

(*) المطارحات، الكتاب الثالث المطارحة ٢٧٧.

(**) فيتوريوس كاميليوس (٤٤٥_٣٦٥) ق.م. قائد روماني مشهور كان من حماة الشعب وله صلاحيات قنصلية. عام ٤٠٣ إحتل فيجا ـحرر روما من الغالبين وانتصر عليهم في معركة البا ٣٦٧ق.م انتخب تريبون مع صلاحيات قنصل ست مرات وديكتاتور خمس مرات. مات بالطاعون.

(١) المطارحات، ميكافللي ص ٧١٥.

(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ١٥٤.

(٣) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ٧١٦.

الشدة، إلى التعليم الذي يحصل عليه المرء (المقصود بالتعليم التأهيل والتربية السياسية). فيكون التعليم في هذه الحالة ضعيفاً وغير نافع:

أما التعليم الصحيح فيدفعك إلى التوسع في فهم العالم ويجعل منك أقل انتشاءً وبهجة في الأوقات الطيبة وأقل يأساً وقنوطاً في أوقات الشدة[1].

(1) المطارحات، المرجع نفسه، ٧١٦.

التحسّب وحسن التقدير

"أنا أرى أن تحتال للأمر قبل تفاقمه. ولا تنتظر وقوعه. لأنك لا تأمن أن يفوتك ولا تستدركه ... واحزم الرجال المتقدم ذو العدة الذي يعرف الأمر مبتدأ وقوعه . فيعظمه إعظامه ويحتال له حيلته، كأنه قد لزمه ، فيحسم الداء قبل أن يبتلي به، ويدفع الأمر قبل وقوعه[1].

"ما يجب على الأمراء الحكماء فعله هو أن لا يحصروا اهتمامهم بشؤون الحاضر بل يتعدونها إلى ما يتوقعون من خلافات في المستقبل. فيتخذون أهبتهم لمواجهتها ودرء أخطارها. إذ أن مجرد توقعها يمكن الإنسان من معالجتها بسهولة، أما إذا انتظر مجيئها فإن العلاج يصبح غير مُجدٍ بالنظر إلى تأصل الداء"[2].

هنا بحثٌ في ضرورة تهيئ السلطة للمستقبل واستعدادها لمواجهة المستجدات والتقلبات التي قد يحملها الزمن إليها. مما يحدوها إلى التسلح ببعد النظر، والتفحص الدقيق عن قوانين حركة المجتمع ومنحى تطورها. وذلك بالدراسة المتأنية لمعطيات الحاضر في تفاعلاتها، محاولةً استنباط المعادلات التي ستنشأ عنها لاحقاً ومن ثم تحضير العلاج الناجح لأي خلل محتمل.

فالسلطة العاجزة الفاسدة عند كليلة ودمنة هي تلك المترددة المسترسلة، والمطمئنة إلى علاجات الزمن، معتقدة أن الزمن الذي يحمل المشكلة يحمل حلولها أيضاً:

"أعجز الملوك آخذهم بالهوينا،وأشبهه بالفيل المغتلم الذي لا يلتفت" فإذا أحزنه أمر تهاون وإذا أضاع ما ينفعه جعل ذلك على قرابيه[3].

وهذه السلطة تتغافل عن حقيقة أنّ "الزمن يمر لصالح الشر دائماً ولا يمر

---

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، المصدر نفسه، ١٥٣.

(٢) ميكافللي، الأمير، المصدر نفسه، ٦٥.

(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ١٥٥.

لمصلحة الخير إلاّ نادراً"[1].

ولعل أهم ما اقترحه "كليلة ودمنة" في مقولته(العنوان) يتلخص بالتالي:

أولاً: ضرورة معرفة السلطة بالمشكلة قبل وقوعها وأهم وسائلها في ذلك هي الإستفادة من تجاربها وتجارب الآخرين ومقايسة الأحداث ومقارنتها لاستخلاص الأسباب المكونة لها: "حق على المرء أن يُكثر المقايسة وينتفع بالتجارب، فإذا أصابه الشيء من مضاره عليه حذره وأشباهه، وقاس بعضه ببعض. حتى يحذر الشيء بما لقي غيره منه. فإنه إن لم يحذر إلاّ الذي لقي بعينه لم يحكم التجارب في جميع عمره ولم يزل يأتيه شيء لم يكن أتاه بعد"[2].

هذا بالإضافة إلى وسائل عديدة منها مراقبة شؤون الدولة وأعمال الموظفين. ومراقبة مَن حول السلطان في كل شاردة وواردة في أعمالهم وأقوالهم وحركاتهم وسكناتهم، إلى بث العيون. وكل ما يبرّئ السلطان من خطيئة التغافل عن مجريات الحاضر. ولهذا باب في كتابنا.

ثانياً: المعرفة وحدها لا تكفي إذا لم تؤد إلى تحضير الوسائل الكفيلة بمعالجتها والإستعداد لها على ضوء هذه المعرفة. التي بغير ذلك قد تنقلب إلى سبب في ملامة صاحبها:

"العلم لا يتم لامرئ إلاّ بالعمل. والعلم هو الشجرة والعمل هو الثمرة. وإنما يطلب الرجل العلم لينتفع به فإنّ لم ينتفع به فلا فائدة من طلبه... ومن لم ينتفع بمعرفته كان كالمريض العالم الذي يعرف ثقيل الطعام من خفيفه ثم تدفعه الشهوة إلى أكل الثقيل منه."

"وأقل الناس عذراً في اجتناب محمود الفعال وارتكاب مذمومه مَن أبصره وميّزه وعرفَ فضل بعضه على بعض... فالبصيرُ أقلُّ عذراً عند الناس من الأعمى إذا سقطا في حفرة واحدة"[3].

ثالثاً: التعامل مع المشكلة وكأنها وقعت فعلاً، فيتحسّس مخاطرها ويواجه نتائجها وكأنها قد لزمته، فلا يستصغر بوادرها الضعيفة بل يتحسب كل التحسب لعواقب تفاقمها. ويعطي "كليلة ودمنة" المثل على ذلك بالإيماء:

---

(١) المطارحات، ص ٤١٥.
(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ص ٩١.
(٣) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ص ٨٨.

"أربعة لا يستقل قليلها : المرض والنار والعداوة والدَّين"[1].

رابعاً: بعد المعرفة وتحضير الوسائل اللازمة لمواجهة المتوقع حدوثه،وبعد الإستعداد والإستنفار، يقتضي التوجّه بالهجوم على المشكلة للقضاء عليها وهي جنين وإتلاف بذورها قبل أن تنبت. وعدم انتظار نموها المضطرب. وهو ما يعنيه بكلمة(تفاقم) التي معناها اللغوي (الإتساع باضطراب وعلى غير استواء).وفي المقارنة يظهر بوضوح تطابق الرأيين بين كليلة ودمنة وميكافللي حتى في تفاصيل الشاهد (العنوان) وفي المفردات المستخدمة. في تشبيه الحالة بالداء الذي يصعب تقديره في بدايته ولكن إذا تم تشخيصه تسهل معالجته. أما إذا استشرى فيسهل تشخيصه ولكن تصبح معالجته غير ممكنة، لأن العلاج يفوت ولا يمكن استدراكه. والكاتبان اجتمعا على أن هذا التوقع للأمر ضروري في كل شؤون الدولة خيرها وشرها.لأن الخير نفسه إذا لم يُحتو ويُحسن التصرف به قد ينقلب شراً. فالجذْبُ والفيضانُ كلاهما يحملان احتمالات مضرة لذلك ذكر "كليلة ودمنة" أن على السلطان أن يحتال (للأمر) قبل وقوعه دون تحديد ماهية هذا الأمر بل تركه مفتوحاً على كل جوانب الحياة والسياسة، واعتبر ميكافللي أيضاً أن:

"الناس المفتقرين إلى حسن البصيرة والحكمة كثيراً ما يقبلون على ابتكارات يستسيغون مذاقها في البداية ولا يلاحظون ما فيها من سمٍ زعاف في النهاية"[2].

إذاً فالخير قد يكون في آخره الشرُّ ولذا يُفترض بالأمير التحسب لجميع المشاكل: **"هذا ما يحدث تماماً في شؤون الدولة إذ إن تمييز الشرور، وهذا ما يتيسر للإنسان العاقل، يمكّنه من معالجتها بسهولة. ولكن إذا أدّى الإفتقار إلى المعرفة إلى بقائها واستمرارها (الشرور) حتى يصبح تشخيصها في متناول كل إنسان، تعذّر العثور على علاج لها. ولذا كان الرومان يلاحظون الإضطرابات قبل وقوعها بأمدٍ بعيد وكانوا تبعاً لذلك يعثرون على العلاج"**[3].

ثم أن التحسب وبُعدَ النظر غيرُ مقتصرٍ على ما يحمله الزمن الآتي من أحداثٍ لا يملك الناس خيوطها ومعطياتها، بل يشمل أيضاً القرارات الإرادية للإنسان، حيث يجب التمعّن في عواقب ما يريد فعله ويدرس النتائج المحتملة لمواقفه

---

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ص ٨٨.

(٢) ميكافللي، الأمير، المرجع نفسه، ص١٢٩.

(٣) ميكافللي، الأمير، المرجع نفسه، ص ٦٥.

وإجراءاته، ويتصرف على ضوء معرفته بما ستؤول إليه مسبقاً ليحدّد خياراته بالعمل أو بالإحجام عنه.

"ثمة أمور العاقل جدير بالنظر فيها والإحتيال لها بجهده منها النظر في مستقبل ما يرجو من قبل النفع، وما يخاف من قبل الضرر ليستتم ما يرجو ويتوقى ما يخاف بجهده "[1].

ويتعلق حسن البصيرة أيضاً بالنظر في العمل وفي القدرة على تنفيذه ومعادلة ذلك بتصحيح الخلل بين ما يحتاجه العمل وما هو متوفر للقيام به. ومن ثم النظر في إمكان أن يستتب منه نفع أو أن يمتنع عن الإنجاز:

"إن ذا العقل يفكر بالأشياء قبل ملابستها فما رجا أن يتم أقدم عليه، وما خاف أن يتعذر عليه انصرف عنه"[2].

وأخيراً يعتبر " كليلة ودمنة " أنّ أثمن المعايير لحيويّة العقل السياسي عند السلطة تكمن في مدى قدرتها على التحسب وحسن التوقع:

أنفع العقل المعرفة بما يكون وما لا يكون[3].

(١) كليلة ودمنة، ١٤٨ شيخو.
(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ١٧٣.
(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ٢٢٣.

المنفعة والضرر

"ألا ترى كيف تتبع البهائم أماتها رجاء ألبانها فإذا انقطع ذلك انصرفت عنها"[1].

يخلو " كليلة ودمنة " من أي عنصر فلسفي أو أيديولوجي أو ديني، فهو يعتمد كلياً على المنهجية الواقعية. التي تتجنب الأحكام المسبقة والوصفات الجاهزة وترى أن الحياة السياسية تتغير قواعدها، وبالتالي مفاهيمها حسب الأوضاع اللامتناهية والمختلفة التي تعالجها.والمتحوّلة تبعاً للتغير الذي يصيب الحياة المادية باستمرار.

حتى أن المفردات الأخلاقية لا تحمل عنده معاني ثابتة. فلا هوية للقيم الإنسانية تعرّف بها. إلا ما تحمله من قدرة على استيعاب مجموعة الفوائد والمصالح أو على دفع المضار. فالخديعة ممقوتة في مناسبات، وفاضلة في أخرى. والفتنة ضرورية في مكان ومرفوضة في آخر.والحرب وسيلة طيبة وشريرة تبعاً لأهدافها ونتائجها.والقتل مبررٌ ومدان في آن معاً. والصداقة والعداوة عنده غير ثابتين ،فلا يمكن توصيف القيم والأخلاق إلا على أساس واحد، وهو مدى ما تحمله من نفع أو ضرر للإنسان عامة، وللسلطان بشكل خاص ومحدّد. كون الكتاب قد وضع أصلاً لإرشاد الملوك إلى هذه الواقعية السياسية. وهو الأصل الذي وضع عليه ميكافللي كتابيه "الأمير" "المطارحات". وقد أشرنا إلى ذلك في مقدمة كتابنا هذا ولو تتبعنا ورود كلمتي "النفع والضرر" وردائفهما في "كليلة ودمنة" لتجاوز تكرارها عدد صفحاته. إضافة إلى روحية النصوص والفقرات والأمثال حيث يلمس القارئ هيمنة النزعة البرغماتية عليها جميعاً. ولا يسعنا ذكرها كلها هنا. إذ يمكننا الإقتصار على بعض الأصول التي تشير وتختصر كل تلك الفروع.

---

(١) كليلة ودمنة، الهدى، ٣٠٢.

ولا أرى مجدياً التأكيد على أن واقعية ميكافللي السياسية قد تأسست أيضاً على نظرية النفع والضرر (تأسيساً على مفهوم أن البشر أنانيون يهتمون بمصالحهم) التي من خلالها يصنف الأعمال والصفات فاضلها ورذيلها. نافياً أية إمكانية لمعرفة مسبقة بالوسائل المحددة التي توصل إلى هذه أو تلك، أو بالأحرى نافياً جهوزية مثل تلك الوسائل مسبقاً. فالوسيلة الواحدة تجلب نفعاً في مناسبة ومكان وزمان، وتجلب ضرراً في ظروف أخرى. والنتيجة التي يؤدي إليها سلوك، ما هي التي تجعله قابلاً للأحكام.

فجميع موضوعات ميكافللي تقريباً تبحث وجود إحتمالي الضرر والمنفعة في كل أمر. فالإحسان والإساءة، والحب والكراهية، والتأني والتهور، والحرب والسلم. ومجالس السلطة والجيش الوطني والمرتزقة والقلاع...الخ جميعها ناقشها ميكافللي من زاوية نفعها وضررها. ويذهب إلى أن لا أهمية للتوصيف الأخلاقي الذي يعطى للسلوك بل الأهمية لما ينتجه من منفعة أو ضرر لصاحبه. فالكرم قد يجلب الضرر والأذى للأمير، وعليه أن لا يخشى نعته بالبخيل. كذلك القسوة والغلظة قد تحدثان نفعاً للسلطة فلا يطمع أمير بصفة الرحيم، إذ قد تضر رحمته به وبمملكته. وأيضاً النفع والضرر هما اللذان يحددان مدى التزام الأمير بعهوده أو نقضها. وكل هذه المواضيع سيأتي تفصيلها تحت عناوين مستقلة.

"إن أموراً ثلاثة العاقل جدير بالنظر فيها، والإحتيال لها بجهده، منها النظر فيما مضى من الضرر والنفع فيحترس من الضرر الذي أصابه فيما سلف لئلا يعود إليه، ويلتمس النفع الذي مضى ويحتال لمعاودته، ومنها النظر فيما هو مقيّم فيه من المنافع والمضار. والإستيثاق بما ينفع والهرب مما يضر، ومنها النظر في مستقبل ما يرجو من النفع وما يخاف من قبل الضرر ليستتم ما يرجو ويتوقى ما يخاف بجهده"[1].

فكلُّ مراجعة السلطان لماضيه مقارنة بما مرّ معه أو مع غيره. وكل معاينته لحاضره ولمستقبله تعتمد على النظر في الضرر والنفع. ولا يلتبس فهم نظرية النفع والضرر عند كليلة ودمنة بأي اشتباه ديني، على نمط نظر المرء في أمر آخرته كما تشير الأديان. وإنما تردُ هذه الآخرة بمعنى مستقبل السلطة وما ينبغي أن يتحسب له السلطان لمستقبله السياسي. ولا يقتصر الأمر على هذا الموضوع بل يتعداه إلى سائر الموضوعات حيث لا يبدو أثر الوعظ الديني لا في أبعاد النصوص ولا في

(١) كليلة ودمنة، دار الهدى، ١٥٩.

مفرداتها.

بالعودة إلى فقرة كليلة ودمنة أعلاه نرى أنها تعتمد التواصل في حركة السياسة والمجتمع، إن بمجريات الأحداث أو بالتجارب والعبر المستفادة منها والقوانين الناتجة عنها، فهي جميعها في تواصل عضوي مستقل عن اختلاف الأفراد الذين أنشؤوها. فصِلةُ الحاضر بالماضي إذا انقطعت من حيث كونها دروس أنتجها واقع الحياة، توقع السلطان الغير متعظ في التجريبية التي تشبه السفر في ضباب أو الغطس في نهر عكر. فتجارب الماضي هي التي تنقي رؤية الواقع الراهن، وتهدي إلى ملاءمته. وتصبح الإجراءات الراهنة الحاملة لوعي تلك التجارب كشافات تضيء آفاق المستقبل. ويستطيع المرء بواسطتها تقدير ما يمكن أن يتعرض له والكيفية التي يواجه من خلالها مشكلات المستقبل. والخيط الذي يربط بين المراحل الثلاثة هو معرفة الضرر والنفع، والقدرة على تمييز البواعث المنتجة لكل منهما:

"ما القانون المدني إلا مجموعة من القرارات التي وضعها الأقدمون، والتي صاغها مشرعو اليوم في شكل منظم ليسهل علينا تعلمها وتناولها. وما الطب في الوقت نفسه إلا سجل التجارب التي قام بها أطباء الأمس والتي يستند إليها أطباء اليوم في وضع وصفاتهم الطبية"[1].

ويحزن ميكافللي عندما يرى الناس يلجأون إلى الوصفات الطبية التي وصفها الأقدمون ولا يحاولون اللجوء في بناء الجمهوريات والحفاظ عليها وتشكيل الجيوش وإدارة المعارك ومعاملة الرعايا وغيرها، إلى دروس الماضي البعيد وعِبَرِهِ للإفادة منها والحذو حذوها.ويرى السبب في ذلك لا يعود إلى حالة الضعف الذي أوصل الدين العالم إليها ولا إلى الشر الناتج عن طموح الكسالى فحسب،بل إلى عدم إدراك الناس لأهمية ما يقرؤون عن التاريخ.

والواضح جلياً في قول ميكافللي ما يرمي إليه من مراجعة الماضي بهدف استخلاص ما ينفع وطرح ما يضر في شؤون الحاضر والمستقبل. فتجارب الأطباء الأقدمين وقواعد القانون المدني تعبران عن الأحكام المتعلقة بصحة الإنسان وملكيته وأمنه.

---

(١) المطارحات، ٢٥٨.

وحتى أن "كليلة ودمنة" و ميكافللي يستبعدان العمق الإنساني لمفهومهما حول المنفعة والضرر فهما نتاج الضرورة وإلحاح الحاجة.

"فالناس يعملون بدافع الحاجة أو بمحض الإختيار فالفضيلة تتوافر حيث لا يكون للإختيار كبير محل"[1].

وهكذا يكون إنشاء المدن قد قام إما بسبب عجز الجماعات والشيع الصغيرة المتفرقة عن تأمين أمنها وسلامتها، فتجتمع لتحسن الدفاع عن نفسها وتختار مكاناً محصناً تبني عليه مدينتها، والمثال على ذلك مدينة البندقية. وأما بسبب تقدم الجاليات التي يوفدها الأمير إلى المستعمرات بهدف تخفيف الضغط السكاني عن تجمعاتهم الأصلية.

"أو للدفاع عن الأراضي الحديثة التي احتلوها (الأمراء) والتي يرغبون في الحفاظ عليها بأمن واطمئنان دون كبير نفقة"[2].

والسبب الثالث في أصل بناء المدن فهو اضطرار الناس هرباً من المجاعات أو الأوبئة أو الحروب إلى الإرتحال والبحث عن مأوى جديد. وباختصار تشكل المدن من قبل جماعات راغبة في التخلص من الأخطار والعيش معاً في مكان واحد تختاره لتجد فيه الراحة في العيش والسهولة في الدفاع عن نفسها.

ويصل ميكافللي بعد دراسة الأسباب التاريخية لنشوء المدن إلى استنتاج رأي في أفضل مكان لإقامة مدنية. حيث تقف الرغبة في المنفعة وصد الضرر على رأس شروطها.

"وعلى هذا فإني أرى من الحكمة إقامة المدنية في موقع خصب شريطة السيطرة على خصوبتها عن طريق الشرائع... كما بنى الإسكندر مدينة الإسكندرية التي قدر لأهلها أن ينعموا بما تقذفه عليهم الأرض من خيرات وما يقدمه لهم البحر ونهر النيل من تسهيلات جمة"[1].

و كليلة ودمنة يستخدم العبارات نفسها في وصف مكان الإقامة النموذجي

---

(١) المطارحات، ٢١٣.

(٢) المطارحات، ٢١٢.

الآمن والخصب .

"لا يؤذي دابة ولا يريق دماً، عيشه من الحشيش وما يقذفه إليه البحر"[٢].

لقد ذكرنا رأي ميكافللي عن أصول المدن لتأكيد أن الأحداث العظيمة والتي تشكل محطات نوعية في تاريخ تطور البشر قد نشأت بدافع الحاجة التي تعني اجتلاب النفع وصد الضرر... كذلك أنواع أنظمة الحكم قد تشكلت بالدافع ذاته[٣].

وأصل الحاجة فردية لا تتحقق إلا بالإجتماع.وجوهر القيم الإنسانية والإجتماعية نفعي أناني يتعصب لها الإنسان تحقيقاً لفرديته في خياره الوحيد وهو المجتمع. حتى دعوة كليلة ودمنة السلطان إلى حسن إدارة شؤون رعيته فهي تتم من باب كونها إحدى أهم الوسائل لتدعيم سلطته. ليس كغاية بذاتها بل وسيلة لتعزيز السلطان أكان شخصاً مادياً أم شخصاً معنوياً.فالضرر والمنفعة يعرفان بتجلياتهما المادية والواقعية المتمحورة حول مراكزها الثلاثة السلطة ـ القوة ـ المال. فالصداقة والعداوة، كمثال، تتحددان على معيار واحد وهو أن النافع صديق والضار عدو .

إنما سمي الصديق صديقاً لما يرجى من نفعه وإنما سمي العدو عدواً لما يخشى من ضرره[٤].

ويستطرد إلى أنه بالإمكان تبديل مواقع الأصدقاء والأعداء وتغيرها على قاعدة ما يطرأ من النفع والضرر: "والعاقل إذا ارتجى نفع العدو أظهر له الصداقة، وإذا خشي ضر الصديق أظهر له العداوة"[٥].

ولا يعتقد "كليلة ودمنة" وكذلك ميكافللي أن هناك قواعد محددة يمكن بواسطتها بلوغ ما هو نافع أو توخي الضار.لأنه لو وجدت لهان الأمر على كل سلطة باتباع السبل الجاهزة. وقد يكون المرء حكيماً متصفاً بكل مزايا الفضيلة ومع ذلك يقع في المضار. وقد يكون جاهلاً أحمقاً ويصيب المنفعة. لأن ذلك مرتبط بعنصر حاسم هو الحظ أو القدر. وعلى الرغم من اعترافه بأن وسائل معينة يمكن

---

(١) المطارحات، ٥٢١ .
(٢) كليلة ودمنة، الهدى، ٢٦٠ .
(٣) راجع أصول المدائن ـ وأنواع الحكم ـ المطارحات، ٢١٠ـ٢١٦ .
(٤) كليلة ودمنة .
(٥) كليلة ودمنة، الجرذ والسنور .

أحياناً اعتمادها لأهداف معينة، إلا أن مجموعة من المعطيات المتداخلة في الزمان والمكان والبشر، من الصعب التحسب لها، قد تقلب النتائج إلى عكس المرتجى.

"إذا كان الرجل لا يصيب الخير إلا بعقله ورأيه وتثبته بالأمور كما يزعمون، فما بال الرجل الجاهل يصيب الرفعة والخير. والرجل الحكيم العاقل قد يصيب البلاء والضرر. قال بيديا: كما أن الإنسان لا يبصر إلا بعينه ولا يسمع إلا بأذنيه، كذلك العمل إنما هو بالعقل والحكم والتثبت. غير أن القضاء والقدر يغلبان على ذلك"[١].

إلا أن ذلك لا يعني عشوائية مسارات السياسة، وتعسف الحظ في تدخله بشؤون الناس، بحيث يمتنع كل سياق عن تحقيق مراميهم. فالسياسة وإن لم تُستنبَط قواعدها الثابتة، غير أن أعرافاً وتقاليد انتجتها التجربة تحمل في أحشائها جنينيّة القواعد. فقد يصيب الجاهل ويخطئ العاقل مع تدخل الحظ، ومع ذلك فالإصابات التي يحققها العاقلون تزيد عن فشلهم. بينما فشل الجاهلين تزيد عن إصاباتهم.

"فليس ينبغي لأحد أن ييأس أو يطلب ما لا ينال. ولكن لا يدع جهداً في الطلب على معرفة، فإن الرزق والفضل يأتيان من لا يطلبهما ولكن إذا نظر الإنسان في ذلك وجد من طلب وأصاب أكثر ممن أصاب بغير طلب. ولم يكن حقيقاً أن يقتدي بالواحد الذي أصاب من غير طلب ولكن يقتدي بالكثير الذين طلبوا فأصابوا"[٢].

ويؤكد "كليلة ودمنة" لا أخلاقية النفع والضرر إذ أن الإنسان مدفوعٌ بالغريزة إلى إيقاع الضرر بالآخرين لصده عن نفسه أو لاجتلاب المنفعة لها.

"قال كليلة :إن قدرت على إهلاك شتربة(*)، من غير مشقة تدخل على الأسد".

فافعل، فإنه قد أضر بي وبك وبغيرنا من الجنود، وأن لم تستطع ذلك إلا بما ينغص الأسد فلا نشترين ذلك بذلك، فإنه غدرٌ مني ومنك ولؤم وكفر"[٣].

وهذه الدعوة نفسها يطلقها ميكافللي حيث يرى أن على الأمير أن يستعد لإنزال الإساءة والشر بالآخرين إذا رأى في ذلك دفعاً للضرر عن نفسه وبالتالي اجتلاباً

---

(١) كليلة ودمنة، الهدى، ٣٥٧.
(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، ٩١.
(*) شتربة هو اسم الثور في باب الأسد والثور. صرعه الأسد نتيجة نميمة دمنة.
(٣) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٥١.

لمنفعة لها.

"ولذا فإن من واجب (الأمير) أن يجعل عقله مستعداً للتكيف مع الرياح ووفقاً لما تمليه عليه اختلافات الجدود والحظوظ، ولا يتنكر لما هو خير، كما قلت، إذا أمكنه ذلك، شريطة أن ينزل الإساءة والشر إذا ما اضطر لذلك وضُويق"(١).

وقد يرى القارئ تشوشاً في فقرة كليلة ودمنة أعلاه. إذ يدعو كليلة أخاه دمنة إلى إهلاك الثور الذي هو صديق (اللاأخلاقية) ويحذّره من إيقاع الأسد بالمشقة والأذى وإلاّ أعتبر ذلك لؤماً وكفراً.(أخلاقية) والحقيقة أنه في الحالتين تثبيت للاأخلاقية النفع والضرر. فموقع كل من كليلة وأخيه دمنة يأتي وسطاً بين الثور، الذي نال اهتمام الأسد ومحبة الآخرين. فهو صديق أصبح ضاراً لهما وللجند فالنفع لهما في هلاكه. وبين الأسد الذي يعيشان في رعايته ويأكلان ممّا يصيد وينعمان بالأمن في حمايته، فهو مفيد نافع لهما ولا يستطيعان العيش من دونه. فالمطلوب عدم إيقاعه بالأذى:

"إن خصماء ابن آوى لم ينظروا فيما يضرك ولم يرغبوا فيه عنك إلا لعاجل منفعة أنفسهم"(٢).

وهنا يتضح الأساس الذي تنتسب إليه المفاهيم الأخلاقية عند كليلة ودمنة فحتى اللؤم. والكفر والغدر تكمن رذيلتها بما تحمله من ضرر على نفس صاحبها وليس على من تقع عليه. فيحذر كليلة ودمنة منها حين يتعلق الأمر بالأسد النافع لهما (رذائل) بينما لا يراها كذلك حين يتعلق الأمر بالثور الضار بهما (فضائل). وهذا ما ينطبق تفسيره على الدعوة الأخلاقية "لكليلة ودمنة" التي تعتبر أن من يلحق الضرر بغيره اعتباطاً هو إنسان سيئ وعمله رذيلة.

"لا يقدم على طلب ما يضر بالناس أو ما يسوؤهم إلا أهل الخيانة والسفه وسوء النظر في العواقب، وقلة العلم بما يدخل عليهم في ذلك من خلال النقمة. وبما يلزمهم من تبعة ما اكتسبوا. مما لا تحيط به العقول. وأن سلم بعضهم من ضرر بعض لمنيّة عرضت له قبل أن ينزل به وبال ما صنع. فإن من لم يفكر بالعواقب لم يأمن المصائب، وهو حقيق أن لا يسلم من المعاطب"(٣).

---

(١) ميكافللي، المطارحات، الأمير، ١٥١.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٣٣٢.
(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ٣٣٢.

"وربما اتعظ الجاهل بما يصيبه من المضرة من الغير فارتدع عن أن يغشى أحداً بمثل ذلك الظلم والعدوان ـ وحصل له نفع ما كف عنه من ضرر لغيره"[1].

فتعنيفه لمن يلحق الضرر بغيره استخلاصاً لمنفعة نفسه، ليس موعظة أخلاقية ولا دعوة ذات دلالة إنسانية. إنما هي تحذير ارتداد الشر على صاحبه. وتنبيه إلى ضرورة توخي المضار من جراء أفعال مسيئة للآخرين. والمعادلة نفسها التي تتكرر في الدعوة إلى الخير أو إلى الشر جوهرها واحد هو إبعاد الضرر واجتلاب المنفعة له. أي بكلمة أن يمتنع الإنسان عن الضرر بالآخرين إذا كان هذا الإمتناع مجلبة لمنفعة له " فحصل له نفع ما كف عنه من ضرر لغيره". وأن يبادر إلى نفع الآخرين إذا كان له فيه نفع.

"فالصياد الذي ينثر الحب للطير لا يرجو منفعة الطير بل نفع نفسه"[2].

وهذا الأمر يضعه ميكافللي على رأس نصائحه للأمير فهو يدعو بإلحاح أن يمتنع عن الأذى الذي يجلب له كراهية شعبه، فهي التربة الخصبة التي تترعرع عليها كل أنواع المؤامرات والفتن والمخاطر المهددة للأمير، وهي التي تجلب إليه سوء الحظ. أما ما هو الضرر الذي حذر الأمير من إلحاقه برعيته فقد حدده ميكافللي باغتصاب أملاكهم ونسائهم وتهديدهم بالقتل. فإذا أمكنه أن لا يكون سلاباً نهاباً، واستطاع أن يرفع الأذى عن شعبه، يكون قد رفعه عن نفسه. وهنا يبرز التطابق بين ميكافللي و كليلة ودمنة. في دعوة الأمير إلى تحاشي إيقاع الضرر بالآخرين، لا في بعدها الإنساني بل في مردودها النفعي. لأنه إنما يفعل الأمير ذلك تجنباً لتعرضه ولمواجهته مغبة أعماله.

"إن على الأمير أن يتجنب كل ما يؤدي إلى تعرضه للإحتقار والكراهية. وقد قلت أنه يتعرض للكراهية بصورة عامة إذا أصبح سلاّباً نهّاباً يغتصب ممتلكات رعاياه ونساءهم. وهو ما عليه تجنبه، فعندما يتحاشى الأمير الإعتداء على أملاك عامة الناس وأعراضهم فإنهم يعيشون راضيين عنه قانعين بحكمه"[3].

ويذكر ميكافللي بما يشبه المحتوم.نهاية كل من خالف هذه الوصية.

"ونادراً ما ألحق أمير الأذى والضرر بأفراد شعبه ونجا هو من ذاك الضرر...

(١) كليلة ودمنة، الهدى، ٣٤٣.
(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، ٣١٣.
(٣) الأمير، ميكافللي ١٥٢.

فإذا درست صفات كومودوس، وسقيروس وكراكلا ومكسينوس تبين لك أنهم كانوا في منتهى الغلظة والجشع ولم يتورعوا في سبيل إرضاء جنودهم عن إلحاق الأذى بأفراد شعبهم ومع ذلك فقد انتهوا جميعاً نهاية سيئة"[1].

(١) الأمير، ميكافللي ١٦٠.

تحمل المهانة في سبيل الوطن

في قضية الدفاع عن الوطن لا يجوز التوقف أمام أي اعتبار مهما حمل في طياته من الصفات المحمودة أو المذمومة. إذ تتساوى القيم وتلغى تعريفاتها وتتلاشى الحدود الفاصلة بين الرذيلة والفضيلة ما دام قياسها يتمّ على أساس قيمة عليا:

"**إن من الخير أن يدافع المرء عن بلاده بأي طريق يستطيع سواء انطوى دفاعه على المجد أو على المهانة**"(١).

فيحق على المواطن تحمّل كل إساءة تلحق به وقبول كل إذلال ومهانة وخضوع وألم إذا كان لا بد منها لتحقيق سلامة بلاده والحفاظ عليها. ويضع كليلة ودمنة لذلك شروطاً. أولها : أن يكون في هذا التحمّل تجنيب البلاد والحكم جائحةً مهلكة. سواء أكان مصدرها داخلياً أم خارجياً. وتكون من الخطورة بحيث يتوقف عليها بقاء الوطن والدولة.

والشرط الثاني أن لا يكون هناك خيار آخر. أو أن تكون الخيارات الأخرى المتوفرة مشكوكاً بنتائجها حيث تحتمل الإنتكاسة . في حين يبدو خيار قبول المهانة مضمون النتائج لبقاء الوطن. وثالث هذه الشروط أن يكون في ذلك فرصة ليس فقط لحماية الوطن بل وأيضاً فرصة لتغيير الظروف وقلبها باتجاه رفع المهانة. أي أن يكون للخضوع وظيفة تتجه إلى إنهائه ونسف الأوضاع التي اقتضته.

والشرط الأخير عند كليلة ودمنة أن لا يعتري السلطان أو المواطن الذي يتحمل المهانة أي شعور بالإذلال، بل شعور بالإعتزاز بأنه يقوم بأحد أعمال المجد. لأن الشعور بالمهانة محبط وسيئ الأثر على حماسة صاحبه بينما اعتبار المرء أن ما يتحمله هو من أجل وطنه يبعث اعتزازه ما دام جاداً في تحقيق

---

(١) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ص ٧٤٨.

الإنتصار أخيراً.

"إن الرجل العاقل إذا نابه الأمر الفظيع الذي يخاف منه الهلكة الجائحة على نفسه وقومه ولم يجد بداً من احتمال الضيق لم يجزع من شدة الصبر، لما يرجو لذلك من روح العاقبة. ولم يجد لذلك مساءةً ولم يكرم نفسه على الخضوع لمن هو دونه حتى يبلغ حاجته وهو حامد لغبّ رأيه ومغتبط بما كان من رأيه واصطباره على ما كان فيه"(١).

وميكافللي يشرح الموقف نفسه ويؤكد ضرورته. إذ لا قيمة للعواطف والمكابرات والمفاخر حين تكون عاقبتها تضر بالوطن. وهنا لا تعود للأخلاق قيمة بذاتها. بل بما تؤديه وهي تقاس على نتائجها. وفق طريقة ميكافللي "الغاية تبرر الواسطة" أو وفق طريقة كليلة ودمنة "خير الأعمال أحلاها عاقبة" وقد سبق لنا الحديث عن هذا الموضوع:

"عندما تتوقف سلامة البلاد على القرار الذي يتخذه المرء. فمن الواجب أن لا يهتم هذا الإنسان بقضايا اللطف والقسوة ولا بالإطراء، أو المذلة بل عليه أن يتخلى عن كل اعتبار آخر، وأن يسلك ذلك المسلك الذي يؤدي إلى الحفاظ على حياة بلاده وحريتها بكل ما لديه من إخلاص وحماس"(٢).

وقد يكون محتمل المهانة هو الدولة أو المواطن،وقد يكون الخضوع خضوعاً لأمر داخلي أو لأمر خارجي. فقد تضطر الدولة إلى قبول الخضوع عبر معاهدة مذلة تجر خسائر فادحة على البلاد. وقد تأتي المهانة من العدو على مواطن مسؤول في المعتقل، حيث يهان القادة الأسرى فيحتملون كل أنواع المهانات والآلام خاصة إذا كان في حوزتهم أسرار تضر بسلامة بلادهم. وقد يُطلبُ احتمال المهانة إلى مواطنين مقيمين في مناطق الإحتلال فيصبرون على تعسف العدو وقهره وإذلاله حتى لا يغادروا. إذا كان لبقائهم منفعة في مراقبة أعمال العدو وتحركاته أو في إحباط أطماعه.

وبعض المهانات التي ينبغي أن يحتملها المرء قد يكون مصدرها بلاده نفسها. وقد تأتي بقرار شخصي طوعي من المواطن الصالح الذي يغلِّب مصلحة بلاده على خلافاته الشخصية وحساسيات السياسة الداخلية، محتملاً كل الإزعاج على نفسه من أجل المصلحة العامة. ويعطي ميكافللي مثاله على ذلك. عندما أراد مجلس الشيوخ في روما إيفاء بابيروس كيرسور ديكتاتوراً لإنقاذ جيش ماريوس المحاصر

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٢٤٩.

(٢) ميكافللي، المطارحات، ٧٤٩.

من السمينين وكان على القنصل فابيوس تسمية الديكتاتور وقد كان من المشكوك فيه أن يتولى تسمية عدوه كيرسور ديكتاتوراً إلا أن فابيوس سمّى كيرسور مدفوعاً بحبه لبلاده وبيقينه بقدرة خصمه الداخلي كيرسور على إنقاذ الجيش. مع أنه أعرب أن هذه التسمية قد آذته في صميم قلبه فاحتمل أذى نفسه بقرار منه من أجل سلامة بلاده. وقد عنون ميكافللي مطارحته بعنوان:

"**على المواطن الصالح أن يتجاهل الإساءات في سبيل حبه لبلاده**"[1].

وهذا ما يردده كليلة ودمنة في أكثر من مكان!

"إنه من احتمل مشقة يرجو نفعها ونحى عن نفسه الأنفة والحميّة ووطّنها على الصبر حمد غبّ رأيه"[2].

ويشير أيضاً إلى عظمة وأهمية العاقبة التي يرجوها من تحمل المهانة والتي هي شرط من شروط الإقرار بها.

"لقد كان صبري على ما صبرت عليه التماس هذا النفع العظيم الذي حصل لنا به بوار عدونا والراحة منه"[3].

---

(١) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ٧٥٩.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٢٧٤.
(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ٢٥٢.

التسرّع والأناة

يعرض ميكافللي مقابلة بين أسلوبين في العمل، واحد يعتمد الجرأة والتهور في القيام بالإجراءات واتخاذ القرارات، والآخر يعتمد التأني والتروي في ذلك. ويرى أنه يمكن لكل منهما أن يحقق نتائج سليمة إذا كانت الظروف تقتضيه وإذا واكبته فضيلة وكفاية في التنفيذ. ويربط ميكافللي بين السلوك وبين الظروف الراهنة التي تُحيطه من جهة، وبينه وبين اختلاف الزمن الذي يصدر فيه من جهة أخرى. وهو يعترض على ثبات الأسلوب عند أي إنسان مع تغيير في الظروف. فبرأيه يجب على المرء أن يُكيف سلوكه وفق المقتضيات التي قد تتغير من زمن إلى آخر. فالتسرع والتروي إذا كانا من علامات السلوك الثابتة يكونان عاجزين عن تحقيق الغايات منهما. كما ويستنكر التطرف في الحالتين لأنه ينتج الأخطاء. وهو ما يسميه كليلة ودمنة تجاوز للحد:

"وينبغي للمرء أن يكون للأمور عنده حدّ لا يجوزه ولا يقصر عنه لأنه من جاز الحدّ كان كمن قصر عنه، لأنهما خالفاً الحدّ جميعاً"(١).

ووجهة نظر ميكافللي المقارنة بين التهور والتأني لا تحمل تبنّياً لرأي ثابتٍ، يمكن اعتماده. فهو تارة يفضل المواقف المتهورة وطوراً يؤيد التروي والتثبت وأحياناً يطرح ضرورة الموازنة بينهما واستخدام كل منهما في وقته المناسب. وسنستعرض هنا آراءه المختلفة مع مقابلتها بما يشابهها عند كليلة ودمنة .

"يجدر بنا أن نتساءل عن أي الطريقتين اللتين اتبعهما القائدان كانت هي الأفضل والأنفع. فلقد هاجم ديسيوس العدو بمنتهى التهور والجرأة، بينما اكتفى فابيوس بالصمود أمامه . إذ أنه رأى أن الإبطاء في الهجوم أكثر نفعاً. وأن يكبح المرء جماح تهوره حتى يحين الوقت الذي يكون العدو فيه قد أضاع حماسه للقتال

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ٩١.

وهو الحماس الذي بدأ به المعركة وفقد سورة حدته"[1].

وكانت النتيجة أن ديسيوس أنهك نفسه بحدّة هجومه الأول مما جعله يدرك أنه على مشارف الهزيمة. وتابع تهوره بأن لجأ إلى الإنتحار طمعاً في اكتساب المجد الذي لم يحققه عبر انتصاره. أما فابيوس فهاجم بقواته التي سبق أن احتفظ بها للطوارئ وحقق مجداً مظفراً.

"**وهكذا يتضح لنا أن الطريقة التي اتبعها فابيوس أكثر ضمانة وأجدر بالإتباع**"[2].

ويكاد كليلة ودمنة يلتزم بضرورة التأني والفحص والتثبت في كل موقف يتخذه الأمير. لولا بعض الإستثناءات التي سنأتي على ذكرها. فالقاعدة العامة التي يتبناها ويجب بأعتقاده أن يعتقدها كل شخص هي في ترك العجلة وفي إعمال الروية. وأشد ما يحتاج إلى ذلك الملوك وأصحاب المسؤوليات الحساسة.

"إنما يسلم العاقل من الندامة بترك العجلة،وبالأناة والتثبت ولا يزال يجتبي ثمرة الندامة وضعف الرأي من لم يتثبت في الأمور وليس أحد أحوج إلى التأني من الملوك"[3].

ومن علامات الأناة طول النظر في الأمور ودراستها من كل جوانبها ووضع الإحتمالات المتعددة التي يمكن أن تؤدي إليها، وحساب الخيارات المختلفة التي يمكن اللجوء إليها كبديل. فيكون القرار مشبعاً درساً بحيث لا تسلّم عواقبه إلى القدر والحظ الذي لا يعرف المرء من أين يأتيه. وبما أن الحظ وارد موافقته أو معارضته في كل الخيارات لذلك تبقى الطريقة المتأنيّة هي الأفضل من الطريقة المتسرعة.

"الملوك يحتاجون إلى النظر في الأمور من وجوه شتى. فإذا أثروا النظر في بعض تلك الوجوه على بعض لم يأمنوا خطأ البصر وزلل الرأي"[4].

ولا يتمسك ميكافللي بهذا الرأي كما قلنا على اعتباره ضرورة ثابتة، بل هو يوقفه على الظروف المناسبة له. فالمثل أعطي على التفضيل بين الهجوم المتسرّع وبين التروي بانتظار انتهاء حدة هجوم العدو. فآثر ميكافللي الطريقة الثانية لكن في

---

(١) ميكافللي، المطارحات، ٧٥٧.
(٢) ميكافللي، المطارحات، ٧٥٧.
(٣) كليلة ودمنة، الأندلس، ٣٣٠.
(٤) كليلة ودمنة، الأندلس، ٣٣١، الأسد وابن آوى.

ظروف مختلفة يراه يفضل المبادرة إلى تنفيذ العمل دون الإمعان في فحصه أو التفكير فيه. وذلك لعدم إتاحة الفرصة للآخرين أن يتخذوا الحذر والإحتياطات ويدرسوا الإحتمالات التي قد تمنعهم من التعاون معك أو تلجئهم إلى الوقوف ضدّك. فيرى ميكافللي أن التهور قد يؤدي أحياناً إلى نتائج لا تتحقق عادة بالأساليب العادية.

"**من الجدير بالملاحظة أن الحاكم إذا أراد أن يحصل على شيء من رجل آخر أن لا يضيع الوقت في الدرس إذا سمحت له الظروف بذلك. بل أن يعمل بطريقة يرى أنها ضرورية لاتخاذ قرار حاسم وسريع، وهو ما يفعله حتماً إذا رأى أن رفضه ما يطلب منه(الشخص الآخر)أو تسويفه في الإجابة وقد يؤديان فوراً إلى استشارة النقمة التي تغدو كثيرة الخطر**"[1].

هنا يقف ميكافللي إلى جانب التسرع في اتخاذ الموقف لانتهاز فرصة أو لعدم إتاحتها للآخرين، ولا عبرة في استدراكه بكلمة "إذا سمحت له الظروف"إذ كيف يعرف المرء ما إذا كانت الظروف سامحة أم لا ما دام لا يتفحصها ولا يدرس عمله ولا يتروى فيه.والأمثلة الكثيرة التي يوردها في مطارحته خير دليل على انحيازه لهذا الرأي[*].

ولا يختلف كليلة ودمنة في هذا التأييد للتسرع في وقته المناسب وخاصة إذا كان التروي والأناة يبرزان بشكل مبالغ فيه خطر العمل ويبهتان آثاره الطيبة. لأن المرء كثيراً ما يتراجع عن عمل مضمون النجاح خوفاً من بعض الآثار السيئة غير الأكيدة حصولها. إذا أكثر من التفحص والتمعن في عمله: "من ترك الأمر الذي لعلّه أن يبلغ به حاجته، مخافة لما لعلّه يتوقاه ويشفق منه، فليس ببالغ جسيماً"[2].

فبرأيه أن ترك العمل الممكن إدراكه خوفاً من بعض نتائجه يجعل المرء في حالة تردد وإحجام دائمين ولا يمكنه أن يبلغ مقصداً من مقاصده لأن في كل أمر مهما كان طيباً سلبيات لا يمكن تجنبها. وفي كل أمر مهما كان رذيلاً إيجابيات لا يجوز إغفالها (هذا مذهب ميكافللي)ولا يكتفي كليلة ودمنة بذلك بل يذهب إلى حدّ ذم الأمير الكثير الأناة والتروي واتهامه بالعجز.

---

(١) ميكافللي، المطارحات، ٧٥٤.

(*) راجع المطارحة ٤٥ من الكتاب الثالث ـ المطارحات.

(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٣٤.

"أعجز الملوك آخذهم بالهوينا"[1].

ولكي لا يقع كليلة ودمنة في التعميم والإطلاق، وإشارة منه إلى أن هذا الرأي والرأي المعاكس ترتبط صحتهما بالظروف والكفاءة اللتين يتم من خلالهما العمل، يلجأ إلى توضيح قاعدته كما يفعل ميكافللي ليس في مجال الحرب فقط بل في كل أمر آخر.

"لكل أمر حينه وما لم يكن في حينه فلا حسن لعاقبته"[2].

ويَصفُ حالة نموذجية لضرورة التسرع في اتخاذ القرار وهي الحالة التي يجد الملك عدوه ضعيفاً يمكن إهلاكه. فإن التردد والتأني قد يفسحان للعدو فرصة استعادة قوته وبالتالي تفويت الفرصة على خصمه التي يندر أن تعود إليه ثانية.

"من استمكن من الأمر فأضاعه لم يقدر عليه ثانية. ومن التمس فرصة العمل وأمكنته ثم غفل عنها فاته الأمر ولم تعد إليه الفرصة، ومن وجد عدوه ضعيفاً ولم يسترح منه أصابته الندامة حين يقوى العدو ويستعدّ فلا يقدر عليه"[3].

ومثله على هذه الحالة، الحرب بين البوم والغربان، إذ حين توفرت الفرصة للقضاء على البوم قال وزير الغربان لملكه: "إنما بقي ما قبلك وقبل أصحابك، فإن انتم صَرَفْتُم وبالغتم في أمركم فهو هلاك البوم"[4].

وبعد إبداء رأييهما في حسنات التروي وفي حسنات التسرع يأتي الكاتبان إلى وضع كل أمر في نصابه لكي لا يفترض أحد أن في كلام كل منهما تناقض. فيحيلان العمل إلى الأوضاع التي تناسبه وإلى الكفاءة التي ترافق صاحبه.

فميكافللي يرى أن على المرء أن لا يتميز بطبيعة ثابتة في سلوكه لا يقدر على تغييرها، سواء كانت هادئة وادعة أو قاسية صارمة. بل عليه أن يحسن التكيف مع الزمن ومع متطلبات كل مرحلة وكل حالة على حدة فيكون قاسياً فظاً أو متسامحاً رحيماً. ويكون متهوراً متسرعاً أو هادئاً رصيناً...الخ حسب ضرورة الموقف وعنده أن سلوكين متعارضين وقد يحققان نتيجة واحدة طيبة أو سيئة. قد يكون سلوكان متشابهان فيحقق كل منهما نتيجة تختلف عن الآخر مع اختلاف الظروف. والمثل

(١) كليلة ودمنة، الأندلس.
(٢) كليلة ودمنة، الأندلس.
(٣) كليلة ودمنة، الأندلس، ٢٤٢.
(٤) كليلة ودمنة، الأندلس، ٢٤٩.

على ذلك هانيبال القرطاجي الفظ القاسي والمتهور فقد استطاع بهذه الصفات أن يهزم روما مرتين متعاقبتين ويفقدها خيرة جنودها. أما خصمه الروماني فابيوس مكسيموس(*) فقد تمكن عن طريق حذره وترويه من وقف العدو عند حده.

وكانت فضيلة فابيوس تكمن في مواصلة الحرب وعدم السماح للقرطاجيين بأحتلال روما والإستقرار في إيطاليا. أما نهاية الحرب وهزيمة القرطاجيين في عقر دارهم فلم يكن ممكناً حدوثها على طريقة فابيوس المتأنية، لذلك كانت النهاية على يد شيبو وأسلوبه المغاير، لأسلوب فابيوس[1].

ويرى ميكافللي أن الإنسان الذي لا يستطيع تغيير أسلوبه وتكييفه وفقاً للظروف لا بد أن تأتي الأحداث المخالفة لطبيعته فتؤدي إلى هلاكه:

"فالرجل الذي ألف العمل وفق أسلوب معين ولا يستطيع تغيير هذا الأسلوب أبداً. وعندما يتبدل الزمن ويغدو غير مؤات لأسلوبه فإن مصيره المحتوم سائر إلى الدمار"[2].

والجمهورية كما الرجال يفترض بها حسن التكيف فإذا أحْبَتها الظروف برجال متنوعي الطبيعة ومختلفين في أساليب العمل التي ألفوها. فإن عمر هذه الجمهورية يطول وحريتها تبقى إلى الأبد. لاستطاعتها على مواجهة كل ظرف بالرجال المناسبين وبأساليبهم الموافقة.

وهكذا ينحو كليلة ودمنة برأيه أن الملك يجب أن يكون عالماً بكل الوسائل على اختلافها ومتمتعاً بأساليب العمل المتنوعة ليستطيع بها مواجهة تنوّع الأحداث. وهذا النوع من الملوك تصعب هزيمته ويطول أمد مملكته:

"من غالب الملك الأريب الحازم ... فإن حينه يجدر به، لا سيما إذا كان مثلك أيها الملك العالم بالأمور وفرص العمل ومواضع الشدة واللين والغضب والرضا، والعجلة والأناة. والناظر في يومه وغده وعواقب أعماله"[3].

ويعتبر أيضاً أن أحد أسباب هلاك السلطان هو الخرق:

(*) راجع فابيوس مكسيموس لقبه ((المتأني)) انتخب قنصلاً وديكتاتوراً عدة مرات متتالية في روما. وأصبح ديكتاتوراً أثناء الحرب مع هانيبال. اتبع سياسة دفاعية بطيئة عرفت بالسياسة الفابية. وعلى أساسها دُعيت الإشتراكية المتأنية "بالفابية".

(١) راجع المطارحة رقم ٦ ـ الكتاب الثالث المطارحات.

(٢) ميكافللي، المطارحات، ٦٣٧.

(٣) كليلة ودمنة، الأندلس، ٢٤٧.

"وأما الخرق فهو أعمال الشدة في موضع اللين، والرفق في مكان الغلظة"[١].

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٤٦.

الموقف من الدين

توحّدت آراء ميكافللي وكليلة ودمنة حول الدين حيث نظرا إليه من زاويتين:

الأولى تتعلق بالدين في ذاته وما يزعمه من حقائق نهائية في تفسير الوجود. والثانية تتعلق بكيفية التعامل مع ظاهرة الدين .

أولا ـ الموقف من الحقائق الدينية: يغلب الشك وعدم التصديق بالحقائق الدينية عند كليلة ودمنة وخاصة تلك المتعلقة بتفسير الوجود، من قصة الخلق والخالق إلى مسألة العقاب والثواب في الآخرة. ويظهر ذلك(حسب رأيه) من اختلاف الملل والأديان في مزاعمها حول هذه الأمور:

"كلهم يزعم انه على صواب وهدى وان من خالفه على خطأ وضلال والاختلاف بينهم كثير في أمر الخلق والخالق ومبتدأ الأمر ومنتهاه"(١).

وهم على اختلافهم لم يتقدم أحد منهم بما يوافق العقل بل أن مزاعمهم تتنافى مع محصلة التأمل العقلي :

"عدت إلى البحث عن الأديان والتماس العدل منها فلم أجد عند أحد ممن كلمته في جواب ما سألته عنه، ولا فيما ابتدأني به، شيئا يحق عليّ في عقلي أن أؤمن به واتبعه"(٢).

فالعقل تخصبه المعاينة والمقارنة والإستنتاج، فيكون العلم محصلة ذلك.

والعلم لا يعتمد بشيْ منه على المفاهيم الدينية. ولا يدين لها بأية معرفة. لذلك لم تتناول كتب العلوم "الحقائق" الدينية، آو تستند إليها. ولو فعلت لتحولت إلى نوع من الرقيّات الإعتباطية. والى هذا يلمح برزويه في قوله :

"أما كتب الطب فلم أجد فيها لشيْ من الأديان ذكرا يدلّني على أهداها

---

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، رحلة برزويه الطبيب ص ١١٣ .

(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، رحلة برزويه الطبيب ص ١١٥ .

وأصوبها"[1].

وعن تعارض ما أتت به الأديان من تفسيرات عن العالم يعود كليلة ودمنة تكرارا إلى تأكيد عدم تصديقه بها لمنافاتها العقل ، واعتباره إياها من إنتاج طوائف وملل تعصبت لرؤيتها ومفاهيمها واختلفت فيما بينها. وجميعهم غير متيقن من قناعاته أو مما يؤمن به، لأنه لم يمعن النظر فيه ويراجعه على التأمل والعقل. وكانوا على ثلاثة أصناف:

"قوم ورثوا دينهم عن آبائهم وآخرون أكرهوا عليه حتى ولجوا فيه وآخرون يبتغون به الدنيا ومنزلتها ومعيشتها"[2].

والفئة الأخيرة هم الأذكياء المتظاهرون بالدين من غير يقين منهم بثوابته. فهمّهم اكتساب تعاطف الفئتين الباقيتين ليحققوا من خلالهما رغباتهم من الحياة الدنيا. ويرتقون إلى المنازل الرفيعة بواسطتها، ويستغلون استكانة الجماهير "المؤمنة" لتحقيق أطماعهم وشهواتهم.

مثل اللّص المخدوع:

وفي مثل "اللص المخدوع" يتحدث كليلة ودمنة بسخرية عما يطلبه هؤلاء وخاصة أصحاب السلطة من الرعية بزعمهم أن الدين هو الداعي إلى ذلك.كأن يرتجوا السعادة والعدالة ونعيم الآخرة بواسطة العبادة والصلاة والدعاء.ويرى أنهم بذلك يدعونهم إلى التعلق بحبال الهواء وتسلق أشعة القمر. أما عن كيف وصلتهم تلك الحقائق وكيف يثبتون صحتها، فهذا أمر يمنع الجدال فيه، لا حجباً للمعرفة عن الناس بل عجزاً من المبشرين وأصحاب الرسالات والخلفاء عن تقديم الحجة العقلية لمزاعمهم التي لا يعرفون هم أنفسهم حقيقتها. إلا أنهم يرون فيها فائدة لسلطاتهم ولتنظيم المجتمع تحت رعايتهم . فليس ينبغي للمؤمن أن يسأل عن أصل الحقائق بل عليه أن يسلم بها ويستهلكها دون جدال:.

"أيتها المرأة لقد ساقك القدر إلى رزق واسع فكلي واشربي واسكتي ولا تسألي عما

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، رحلة برزويه الطبيب ص ١١٢.
(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، رحلة برزويه الطبيب ص ١١٢.

أخبرتك، فلا آمن أن يسمعه سامع فيكون في ذلك ما أكره وتكرهين"[1](*) .

وقد يلتبس على القارىء أننا نعمد إلى تأويل المثل لنناسبه مع المقدمة لكن الواقع أن مثل " اللص المخدوع" أورده برزويه داعما به حجته في عدم التصديق بالأديان وقد سبق المثل مباشرة قوله :

"ولما لم أجد إلى متابعة أحد منهم سبيلا وعرفت أني إن أوافقه على ما لم اعلم اكن كالمصدق المخدوع الذي زعموا فيه ...."[2].

وكذلك تُبرز صيغة المثل المعنى الذي استنتجناه منه، وذلك انسجاما مع أسلوب كليلة ودمنة بالترميز في كل مسألة عالجها: فقد تضمن المثل دعوة صاحب البيت اللصوصَ إلى اعتماد الشعوذة لتحقيق غاياتهم. وما دعوته هذه في حقيقتها إلاّ ليستطيع النيل منهم. فأختصر بذلك ما أراد تفصيله عن الدعوة التي توجه للمؤمن فيما يجب عليه عمله لينال حاجته. بحيث إن التزم بالعبادة والطقوس ستظهر أمنياته أمامه جليّة واضحة وتأتيه دون سعي أو عناء:

"كنت انتهي إلى الكوة التي يدخل منها ضوء القمر إلى البيت فأرقى بهذه الرقية: "شولم شولم". سبع مرات ثم اعتنق ضوء القمر فأهبط فيه إلى البيت ولا يحس بوقوعي أحد . ثم أقوم في أسفل الضوء فأعيد الرقية سبع مرات فلا يبقى في البيت مال ولا متاع إلا ظهر لي وأمكنني أن أتناوله. وقويت على حمله ثم أعيدها(الرقية) وأعتنق الضوء وأصعد إلى أصحابي فأحمّلهم ما معي"[3].

ويصل في المثل إلى وصف المصدقين بهذه الشعوذات بالمخدوعين الذين يعتقدون انهم ظفروا بتصديقهم. ولكنهم في الحقيقة عندما سلكوا ما أوصوا به، ورددوا الشعوذة إياها "شولم شولم" سبع مرات، وجدوا أنفسهم في قبضة صاحب البيت:

"ولما اعتنق اللص الضوء لينزل إلى البيت وقع منكساً ووثب عليه صاحب البيت بهراوته. وسأل اللص من أنت ؟ فقال اللص : أنا المصدق المخدوع وهذه ثمرة تصديقي"[4].

---

(١) كليلة ودمنة، الأندلس رحلة برزويه " مثل اللص المخدوع" ١١٤ .

(*) في الكلام غمز من سورة مريم.

(٢) كليلة ودمنة، الأندلس رحلة برزويه "مثل اللص المخدوع " ١١٤ .

(٣) كليلة ودمنة، الأندلس، باب رحلة برزويه مثل "المصدق المخدوع" ١١٤ .

(٤) كليلة ودمنة، الأندلس، باب رحلة برزويه مثل "المصدق المخدوع" المرجع نفسه، ١١٤ .

تحليل رموز المثل:

في التمعن برموز " المصدق المخدوع " نرى أن كليلة ودمنة عنى بالبيت السلطة السياسية وصاحب البيت بالخليفة أمير المؤمنين (السلطان) الذي يبقى متخوفاً من رعاياه والمحيطين به على عرشه وامتيازاته ونعمة السلطان . وأن اللص هو الطامع بالسلطة وجماهير الشعب التي يتخوف منها ، فيلجأ الخليفة إلى خداع الناس بأن ملكه هبة السماء له حققه بواسطة حرصه على الإيمان والعبادة فأتاه هنيئا مباركاً . فإذا أرادوا هم أن يطمئنوا في معيشتهم ويحققوا السلامة لأنفسهم ويضمنوا دنياهم وآخرتهم فما عليهم إلا الإلتزام بسلوكه، الديني الذي يمارسه هو للخديعة. مختلقاً مواعظه وإرشاداته لمصلحته، وأن عليهم القيام بواجبات العبادة والطاعة لبلوغ أمانيهم. وعندما يصدق الناس ويفعلون ذلك يجدون أنفسهم منكسين في قبضة الخليفة (صاحب البيت) وتحت طاعة سلطته (الهراوة) التي يعززونها بانصياعهم وتصير بهم قوية لا تتزعزع .

ولا يضطر كليلة ودمنة إلى شرح ما يعنيه أو إلى تفسير رموزه بل يترك للقارئ فهم ذلك من خلال المقدمات الموصلة إلى المثل ومن خلال التعليقات التي تعقبه. وأرى فائدة بسرد السياق الذي جاء فيه المثل كاملا:

"فرأيت أن أراجع علماء كل ملّة وأناظرهم فأنظر ما يصفون لعلّي اعرف بذلك الحق من الباطل، فأختاره وألتزمه على ثقة ويقين غير مصدق بما لا أعرف ولا تابع ما لا يبلغه عقلي. ففعلت ذلك وسألت ونظرت فلم أجد أحدا من الأوائل يزيد عن مدح دينه وذم ما يخالفه من أديان ، فاستبان لي أنهم بالهوى يجيبون ويتكلمون. لا بالعدل . ولم أجد عند أحدهم صفة تكون عدلا يعرفها ذو العقل ويرضى بها .فلما رأيت ذلك لم أجد إلى متابعة أحد منهم سبيلاً، وعرفت أني إن أوافقهم على ما لا أعلم أكن كالمصدق المخدوع الذي..."[1].

وميكافللي يتبع خطوات كليلة ودمنة في التفحص العقلي عن مفاهيم الدين. ويؤكد أن من وضع أسس الديانة للرومان، هو شخص صممّه على ما تحتاج إليه روما في تعويد شعبها الشديد العنف والقسوة، على الطاعة المدنية بشكل مشترك مع فنون القتال. فكان تصميمه للديانة وما ضمّنها من قيم وحقائق أبدية وترهيب وترغيب، ناجحاً في حمل الناس على إطاعة السلطة عبر تعليمهم على الخوف من

---

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، باب رحلة برزويه مثل "المصدق المخدوع" ١١٣.

الله.

"وهكذا وضع لهم دينهم بشكل ضمن أن لا يخاف الله في أي مكان آخر طيلة قرون عدّة كما يخاف في هذه الجمهورية"[1].

وفي رأي ميكافللي أن الشعب إذا كان غير مسلح وغير منظّم يمكن إدخال الدين إليه. وعندما يتم ذلك يصير من السهل تعليمه على السلاح.

أما إذا كان الشعب منظماً ومسلحاً ولا يكون متديّناً يضحي من الصعب إدخال الدين ونشره. ويعالج ميكافللي هذه المعادلة مضمنا إياها إطراءً على الذين يستطيعون إحلال النظام بواسطة الدين. وملمّحاً إلى أن الوحي والنبوة ليست إلا ادعاء ومزاعم من رجل ذكي فاضل يريد بها مصلحة بلاده وإحلال الطاعة والنظام والقوة فيها عبر مزاعمه.

"إن روملوس في إقامته لمجلس الشيوخ وإيجاده عدداً من المنظمات المدنية والعسكرية لم يجد من الضروري نشدان السلطة الدينية المقدسة، أما توما فقد رأى أن هذه السلطة لازمة لا بدّ منها. ولذا فقد زعم أنه عقد عدة اجتماعات خاصة مع إحدى "الحواري" وأن هذه الحورية بعينها هي التي أرشدته إلى ما يجب أن يسديه إلى الشعب من نصائح"[2].

وتأكيداً منه على أن مزاعم النبوة ليس الله وراء تشريعاتها، يلجأ ميكافللي إلى التعميم ليشمل رأيه جميع الذين جاؤوا إلى شعوبهم بقوانين غريبة عنهم، أو لجؤوا إلى نسف القوانين والمفاهيم القديمة المهترئة التي تعودت عليها الشعوب، ليقيموا بدلا عنها قيمهم الجديدة الحية:

"ولم يكن هناك في الحقيقة مشرع واحد جاء بقوانين غريبة إلى شعب من الشعوب، لم يلجأ إلى القول بأن الله هو الذي أمر بها. لأنه إذا لم يلجأ إلى هذا السبيل لما قبلت قوانينه..... وهذا هو الذي يدفع الحكماء وتجنباً للصعوبة إلى اللجوء إلى ذريعة الله"[3].

ويذهب ميكافللي إلى نعت المصدقين بمزاعم هؤلاء المشرعين بأصحاب البلادة،

---

(١) المطارحات، ميكافللي مطارحة ١١ من الكتاب الأول ص ٢٦١.
(٢) المطارحات، ميكافللي مطارحة ١١ من الكتاب الأول صفحة ٢٦٢.
(٣) المطارحات، ميكافللي مطارحة١١ من الكتاب الأول صفحة ٢٦٣.

وانهم يكونون عادة من غير المثقفين، وبأنهم (المشرعين) يجدون صعوبة في نشر مزاعمهم بين أهل المدن حيث الحضارة بلغت مرتبة الفساد .

ويعتبر أن البلادة وضعف الثقافة تساعد على تقبل المشاريع الدينية. إنما يختلف ميكافللي عن كليلة ودمنة بأنه لا يعتبرهم مخدوعين إذ سيكون تصديقهم لمصلحة بلادهم ومستقبلهم:

"صحيح أن يقال أن الأوقات التي عاش فيها توما كانت مشبعة بالروح الدينية وأن الناس الذين اضطر إلى التعامل معهم كانوا على نحو من البلادة بحيث اسهموا كثيرا في تذليل مهمته لتحقيق مشاريعه وتسهيل غايته في التأكيد عليهم... ومما لا ريب فيه أيضا أن كل من ينشد إقامة جمهورية في العصر الحاضر يجد أن من السهل عليه إقامتها بين أهل الجبال من غير المثقفين"[(١)].

ويظهر ميكافللي كل تبجيل واحترام إلى هؤلاء أصحاب الدعوات الدينية الذين ذكرناهم، إلا انه في الوقت نفسه وفي سياق تبجيله لهم يلمح إلى أن التحدث إلى الله مسألة ثانوية لا يجدر الاهتمام بها ما دام صاحب الدعوة يستطيع إقناع الناس بأنه تحدث فعلا إلى الله. ولكن إقناعه لهم يعتمد ليس على المعجزات بل على التعاليم التي يرون لهم مصلحة فيها:

ورغم أن أهل فلورنسا لم يكونوا من الجهلة أو "الخام" فقد تمكن الراهب جيرولامو سافونارولا[(*)] من إقناعهم بأنه يتحدث إلى الله . وأنا لا اقصد أن اقرر ما إذا كان تحدث إلى الله فعلا أم لم يتحدث. إذ أن على الرجل أن يتطلع إلى مثل هذا الإنسان العظيم بعين الاحترام والإجلال..[(٢)].

ومهما كانت الشرائع التي يدعو إليها الدين.أو إذ ما كان انتسابه للدين يستند إلى الفطرة أو إلى مرحلة متطورة فكل الأديان ترتكز على طقوس تشير إلى الأساس الذي تقوم عليها. وهذه الطقوس تقنع دائما الملتزمين بها أو المقدسين لغاياتها. وفي ذلك يرى ميكافللي أن الديانة الوثنية والديانة المسيحية لهما ذات التأكيد إذا أحسن استخدامها مادامًا يجدان المؤمنين بهما.

---

(١) المطارحات، ميكافللي مطارحة١١ من الكتاب الأول ص ٢٦٤.

(*) وجيرو لاموسافونارولا(١٤٥٢ـ١٤٩٨)مصلح وواعظ إيطالي كانت الجماهير تفد للاستماع إلى عظاته اتهم بالهرطقة وحرمة البابا. اصبح حاكما في فلورنسا ثم أودع السجن وشنق واحرق. يعتبر من أوائل دعاة الإصلاح الديني.

(٢) المطارحات، ميكافللي، مطارحة ١١، ٢٦٦.

"فقد كانت ديانة السادة ترتكز على أجوبة العرافين وعلى مجموعة من راجمي الغيب والمنجمين، وكانت جميع طقوس حياتهم تقوم على هذه الأمور إذ من السهل على الإنسان أن يصدق أن الله الذي يستطيع أن يتنبأ بمستقبلك سواء كان حسنا آو سيئا. يستطيع أيضا تحقيق المستقبل"(١).

ويعترف ميكافللي أن أهم ما تعمله الديانات هو الحفاظ على سلطة الحاكم لأنه كما أسلفناه، وبتعليم الناس على الخوف من الله وإطاعته، فهم يتعلمون في وجدانهم الخوف من الحاكم وإطاعته ، لذلك فهو ينصح الحكام أن يلتزموا هم ويحافظوا على التدين حتى ولو كانوا غير مقتنعين به لأن تديّن دولتهم يساعد على وحدتها .

"ولهذا يتوجب على حكام أية جمهورية آو مملكة أن يحافظوا على المبادئ الأساسية للديانة التي تصون لهم وجودهم وإذا ما عملوا هذا سهل عليهم أن يصونوا تديّن دولتهم"(٢).

ويصف الحكام الذين يتبعون هذا السبيل بالعقلاء المتفهمين لقوانين الطبيعة وهؤلاء كلما اثبتوا تمسكهم بالمبادئ الأساسية لديانتهم كلما كانوا قادرين على إقناع الناس بمعجزاتهم .

"حتى أن هذه المعجزات تحتل مكان التقدير لدى الديانات الباطلة. إذ مهما كان الأصل الذي تدين له هذه المعجزات فأن العقلاء من الناس استغلوها اكبر استغلال وحملت سلطتهم الناس على الإيمان بها"(٣).

ويعتقد ميكافللي أنّ الدين يبدأ لمصلحة مجموع الأمة فتعتنقه كل الجماهير ويتوحدون به وبذلك يتوحد السلطان وتتعزز أركانه . أما في مرحلة لاحقة فيصبح الدين منحازا لمصلحة الأقوياء فقط فيكتشف الشعب التضليل الذي فيه ويشكك بحقائقه.

"ولكن عندما شرع العرافون(*) ـ يقولون ما يسرّ الأقوياء فحسب، وعندما اكتشف الشعب هذا التضليل اخذ يشك في حقيقتهم وبدأ يميل إلى هدم كل منظمة

---

(١) ميكافللي المرجع نفسه، ص ٢٦٥.
(٢) المطارحات، ميكافللي صفحة ٢٦٦.
(٣) المطارحات، ميكافللي صفحة ٢٦٦.
(*) وعندنا رجال الدين والواعظون.

طيّبة"[1].

ويسخر ميكافللي من الكنيسة الإيطالية التي قدمت المثل السيء. إذ تحول رجالها إلى متسلطين وأحيانا طغاة جعلوا الدين في خدمة أهوائهم دون اكتراث إلى مصلحة الإيطاليين. وساهموا في تفتيت إيطاليا وفي عقد التحالفات ضد بعض جمهورياتها، مستعينين بالخارج . ونتيجة لذلك تشكك الناس بالدين واكتشفوا زيف ادعاءات الكنيسة وكانت ردة فعلهم الاتجاه نحو الإلحاد ويذكر ميكافللي ذلك بسخرية بالغة:

"وهكذا فإن أول ما ندين به نحن الإيطاليين للكنيسة ورجالها هو أننا صرنا ملحدين ومعوجّين"[2].

و"مأثرة" الكنيسة الثانية التي يسجلها ميكافللي بسخرية أيضا هي أنها:

"جعلت إيطاليا موزعة بين عدد من الأمراء والسادة الذين جاؤوا بالفرقة والضعف حتى أنها غدت فريسة ليس "للأقوياء" من البرابرة فحسب، بل لكل من يهاجمهما. وعلينا نحن الإيطاليين أن نشكر الكنيسة دون غيرها على هذا الوضع"[3].

بين وسائل الدين وغاياته:

أن رأي "كليلة ودمنة" بالأديان بذاتها واعتباره أنها لا تنسجم مع المنطق ولا توافق العقل، لم يمنعه من الإعتراف بالجذور الإنسانية للدين وبالتالي بأهدافه الإنسانية. حيث أن البشر ينتجون أفكارهم واعتقاداتهم كعناصر مناعة يتحصن بها المجتمع الإنساني. وكإفرازات حافظة لمجموع القيم والعادات والأعراف والنظم التي أنتجتها البشرية في تشكّلها المدني والمجتمعي. فالشكل الذي تتجلى به المفاهيم الدينية تختلف باختلاف المرحلة التي أنتجتها. وتؤثر فيه مجموعة معقدة من المعطيات المادية والإجتماعية والفكرية تتعلق بمستوى التطور التاريخي لمجموع العلاقات الإنسانية. إلا أن الجوهر واحد وهو إرادة الإنسان في حماية منتوجه الحضاري بكل الأشكال. وعلى رأس وسائلها سنّ الشرائع وخلق الأنظمة والقوانين الكفيلة بعدم التراجع أو الإنتكاسة أو الإخلال بالتوافق. لذلك تلتقي الأديان

(١) المطارحات، ميكافللي صفحة ٢٦٦.
(٢) و(٣) ميكافللي، المطارحات، ٢٦٩.

جميعها على أساس واحد هو القانون الطبيعي وتقر بالحقوق الطبيعية الناتجة عنه وإضافة إلى المكتسبات الأساسية التي أقرها البشر عبر تاريخ تفاعلهم الإنساني الطويل.

لذلك وإن لم يُسلّم بالأساس المعرفي للحقائق الدينية إلا أنه سلّم بالأساس الإنساني وأقرّ بالجوهر الذي يُعني بوحدة الكون والإنسان جزء منه. ويُعنى أيضاً بالحقوق الإنسانية التي أجمعت عليها كل الشرائع والأديان. وعلى هذا يقرر "كليلة ودمنة" أن القيم موضع الإجماع تعبر عما يوحد بين البشر من مصالح وهواجس وأماني، والالتزام بها ضرورة بغض النظر عن الشكل الذي تبرز من خلاله.

"ولمّا خفت التحوّل والتردد رأيت ألاّ أتعرض لها وأن أقتصر على كل شيء تشهد العقول أنه برّ ويتفق عليه أهل الأديان. فكففت يدي عن السرقة والضرب والقتل والخيانة، ونفسي عن الغضب، ولساني عن الكذب، وعن كل كلام فيه ضرر لأحد. وكففت عن أذى الناس والغيبة والبهتان وحصنت فرجي عن النساء والتمست في قلبي ألاّ أتمنى ما لغيري ولا أحب له سوءاً ولا أكذب بالبعث والحساب والقيامة والثواب والعقاب وزايلت الأشرار بقلبي وأحببت الصلاح جهدي"(١).

وهذا إقرار بالوصايا المشتركة بين كل الأديان. وأما ما اختص به كل دين على حدة فهو يعني بالظروف الخاصة للمشرّع والبيئة التي يعمل على إصلاحها وطبيعة البشر الذين يتعامل معهم.

إلا أن التردد الذي يخشاه برزويه أعلاه يتعلق برأيه من الطقوس الدينية والعبادات.فهو يرى أن الطقوس قد وُضعت كوسائل لتحقيق الأهداف وإشارات تدل على الجوهر. فمن استطاع تحقيق الهدف ومعرفة الجوهر دون تلك الإشارات يكون قد أنجز الرجاء الأقصى للدين. إذ لا قيمة للوسيلة إن لم تحقق الهدف ولا معنى للإشارة إذا لم تدل وتهدي إلى الجوهر.

ولذلك رأى برزويه أن يتجه مباشرة إلى تحقيق الغاية دون أن يعبر بالوسيلة. فالوسائل تختلف باختلاف تجربة الشعوب وحضارتها ومستوى تطورها. فالجاهل لا يمكنه معرفة الأمور بغير إيضاحات ومقابلات، أما العالم فباستطاعته فهمها والتوجّه مباشرة إلى الجوهر. وإذا تمعنّا في مثل "العاشق والزوج وحب الماء" نرى فيه هذه المقابلة بين الوسيلة والغاية وكيف تفقد الوسيلة أهميتها مع إمكان بلوغ الغاية بغيرها أو مباشرة، والعكس صحيح ما دامت الغاية لا تتحقق إلا

---

(١) "كليلة ودمنة" ـ دار الأندلس، المرجع نفسه، ص١١٦.

بالوسيلة المعنية فيصبح الإهتمام بالوسيلة يوازي في أولويته الإهتمام بالغاية نفسها.

وخلاصة المثل أن المرأة طلبت من صاحبها الهرب من النفق ودلته إلى علامة باب النفق وهي قربه من الجب. فلما ذهب الرجل لعبور النفق وجده، ولكنه لم يعثر على الجب. فسألها: كيف سأخرج وأنا لم أعثر على الجب؟ أجابت: "أيها المائق وما تصنع بالجب؟ وهل سميته لك إلا لتستدل به على النفق. قال: لم تكوني حقيقة أن تذكريه لي فتغلطينني. قالت المرأة: ويحك أنج بنفسك ودع التردد والحمق"[1].

والواضح بما يرمي إليه المثل أن الأديان أرادت مصلحة الإنسان وتنظيم شؤون المجتمع. فجعلت لبلوغ هذه الغاية إشارات ورموز افترضتها ضرورية لمن لا يعرفون ملامسة الجوهر مباشرة، وهم الجهلاء والبليدون. ولكنها ليست مهمة بحد ذاتها بل تكتسب أهميتها من وظيفتها.فإذا أمكن تحقيق النتيجة عند العقلاء والمفكرين بأن يبلغوا الصالح العام الذي هدفت إليه الأديان مباشرة ،لم يكن في ذلك ترذيل ممن يمكنه ذلك للوسيلة بل استغناء عنها. وإذا أمكن أيضاً استبدالها بوسائل أخرى أكثر ضمانة فهذا مبرر ما دامت الغاية هي الوصول إلى الأهداف ذاتها ...فالعبور نحو الخلاص ضروري سواء تمّ بإشارة أم بدونها.

إساءة استخدام الوسيلة

العناية بالجوهر لا يمكن أن يشوبها التباس، فالصدق والمحبة واحترام أراء الآخرين وأملاكهم ونسائهم،والإبتعاد عن الفتنة والقتل والإغتصاب هي أمور لا يمكن للمرء أن يتزيّف في مواجهتها.ولمجرد ارتكابها يكشف واضحاً. فلو كانت الأهداف وضعت بلا إشارات لكانت أكثر مصداقية في محاسبة الناس على نجاحها، ولما وقع التدليس في الدين. إذ أن الكثيرين يتسترون باستخدام الوسيلة والتركيز عليها حتى حلّت محل الجوهر وبات يقاس إيمان المرء من خلال الطقوس، حتى ولو كان يستخدمها لتحقيق غايات بعيدة عما أنشأت لأجله. وتحول الدين إلى عبادات فارغة من المضمون وهذا ما أخلّ كثيراً بمعايير الإيمان التي لم

(١) "كليلة ودمنة" ـ دار الأندلس، المرجع نفسه، باب رحلة برزويه ص ١١٨.

تعد تعتمد على مدى تحقق الجوهر بل على شدة استخدام الوسيلة. وبات المنافق المدّعي التدين من خلال عباداته الطقوسية محل ثقة واطمئنان العامة. بينما صار المتعاطي مع الجوهر والحريص على الغايات الإنسانية للدين متجاوزاً الوسيلة، محلّ الإتهام والإرجاف. وهذا الإلتباس بين من المؤمن وغير المؤمن، وتداخل القيمة المعيارية للتدين والإلحاد، جعل الدين يضعف عن تحقيق فاعليته في البشر مما دعا إلى التفتيش عن معايير أكثر وضوحاً وأقرب إلى الغايات، لا تكترث كثيراً بالوسائل. ومن هنا نشأت القوانين والأنظمة المدنية التي تطلب من الناس مباشرة الجوهر بالسلوك فقط[1].

بين القول والعمل

ويعود "كليلة ودمنة" إلى ذكر هذه المعادلة في مثل "الأرنب والصفرد" اللذان يحتكمان إلى السنور المشتهر بتألهه وبممارسته للطقوس الدينية العلنية، وقد طغى على أعين العامة تظاهره بالتقوى والنسك والورع فهو على الدوام مصلٍّ صائم زاهد، وهي وسائل يمكن إبرازها بسهولة. إلا أن النوايا التي تكمن خلفها لا تظهر إلا للبيب العاقل. والعقلاء والمفكرون قلة بين البشر. لذلك يستطيع المحترف في ممارسته الطقوس(الوسيلة) أن يبدّل أهدافها الخفيّة كما يفعل السنور، الذي أنهى موعظته للمتخاصمين بالإنقضاض عليهما حين أنسا إليه ودَنَوا منه.

لا يمانع "كليلة ودمنة" على السلطان تظاهره بالتدين ولو عن غير اقتناع إذا كان في ذلك ما يرجو منه مصلحة العامة وتضامن المجتمع وتوحده حول الديانة التي باستطاعتها صهر المجتمع بما تحمل من شكل وجوهر. وينصح بذلك إذا ارتبط الأمر بغايات نبيلة، أما إذا كانت الغاية من ذلك التظاهر مخادعة العامة لتحقيق مصلحة لصاحب السلطان دون صالح الدولة، فهذا من الخداع الممقوت عند "كليلة ودمنة".

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه.

الباب الثاني

السلطة

طبيعتها

جدلية العلاقة بين أجزائها

السلطان

"ثلاثة هن أصفار : المرأة التي ليس لها بعل
والأرض التي ليس فيها ملك
والنهر الذي ليس فيه ماء"[1] .

لم يبرز في حديث كليلة ودمنة عن السلطان أية دلالة إلى شخصانيته بل كان يراه من زاوية تجسيده لمؤسسة السلطة. لذلك جاءت كل أرائه معالجة لجوانب هذه المؤسسة، السياسية والحقوقية والإدارية وعلى رأسها الدستورية حيث تطرق إلى وظيفة السلطة كأحد أركان الدولة الثلاثة (ارض وشعب وسلطة):

"وكان بقربه أجمة فيها أسد يقال له بنكلة[*] وكان ملك تلك الناحية ومعه سباع كثير من الذئاب وبنات آوى والثعالب وغير ذلك[2].

فالأجمة ترمز إلى المكان الذي يعيش فيه الشعب وتمارس عليه السيادة ، والأسد هو ترميز للسلطة السياسية وأما أصناف السباع المذكورة فهي فئات الشعب المختلفة بشرائحها وطبقاتها ومصالحها وانماط انتاجها وقد عمد "كليلة ودمنة" إلى رسم هذه الصورة في مقدمة كتابه ليجعل منها مختبر آرائه ومفاهيمه السياسية فشكلت بذلك المدخل الذي اعتمدت عليه كل ابواب الكتاب الأخرى .

والأكثر دلالة على معالجة كليلة ودمنة للسلطة بأعتبارها مفهوماً دستورياً من جهة ومؤسسة من جهة أخرى لا باعتبارها شخص السلطان، هو ذكره للسلطان بصيغة غير العاقل:

"أشرف السلطان ما لم يخالطه بطر" .

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٣٣٩.

(*) في الهندية بنكالا ومعناه الأصهب.

(٢) دار الأندلس، كليلة ودمنة، ١٩٨٣ ـ ص١٢٨.

ولو كان الحديث عن الملك والسلطان بشخصه لاستخدم صيغة العاقل بـ "من لم يخالطه بطر". كذلك يمكننا الاستنتاج نفسه في كثير من التلميحات التي جاءت على شكل حكم أو مواعظ يذكر فيها جدلية العلاقة بين الأركان الثلاثة للدولة التي يعتبر مصيرها رهناً بتكامل تلك الأركان وهذا ما يستفاد من مثل "النقب ووزير ملك النيل[(١)] حيث يرسم سلطة فاسدة أدى سوء إدارتها إلى خراب الإقليم والقضاء على قطاعاته الإنتاجية وعلى سلامة بيئته مما دفع بالشعب إلى الإنتفاضة واسقاط السلطة واتلاف ما تبقى من موارد مشيراً بذلك إلى خراب الدولة.

ويكرر كليلة ودمنة كلمة "المُلك" مصدرية وكذلك السلطان واضعاً اياها في رأس التركيب البنيوي للسلطة حيث يظهر طابع المؤسسة في تعبيره.

"والملك لا يستطاع إلا بالوزراء"[(٢)].

وفي حديثه عن الأسباب المؤدية إلى فساد السلطان وانهياره نفهم بوضوح انه يقصد السلطة الدستورية وليس شخص السلطان إلا بما يمثله في تجسيده للمؤسسة[(٣)].

وقد ميز كليلة ودمنة بالحاح بين صاحب السلطة ومصاحب السلطان تاكيداً على ان السلطان يمثل السلطة التي هي موضوع كليلة ودمنة، فأضاف الأولى (صاحب السلطان) إلى المؤسسة والثانية إلى الشخصي وفي هذا تمييز دقيق.

أنواع الحكم :

على طريقته المغرقة في المجاز والتي تعتمد التلميح متجنبة بحذر شديد التصريح يصنّف كليلة ودمنة ثلاثة اشكال للحكم.

ـ أ ـ **الملكية المطلقة**: التي يعبر عنها بغياب الوزراء والمستشارين وأي نوع آخر من المشاركين في القرار حيث يتحول الجميع إلى منفذين أجرائيين ويتركز القرار بيد الملك ومن هذا الصنف "بنكله" بطل باب "الأسد والثور" الذي كان: "مزهواً متكبراً منفرداً مكتفياً برأيه"[(٤)].

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٢٦٣.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٣١٣..
(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، "إنما يؤتى السلطان من قبل...".
(٤) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ١٤٩.

وفي هذا الشكل من الحكومات تبرز الطبيعة الوراثية للملكية حيث لا يشارك الملك في صياغة قراره إلا اسرته المالكة، فقد تعمد كليلة ودمنة ابراز دور أم الأسد وخاله (الجواشي العادل) في باب "الفحص عن أمر دمنة". إلا ان المتفحص في هذا الباب يجد نوعاً من العدالة في محاكمة دمنة من خلال امتناع الأسد عن إتخاذ قرار بحقه، بل عمد إلى تشيكل مجلس للقضاء للنظر في امره مما يعتقده القارىء إنكاراً للسلطة المطلقة . وفي هذا وجوه ثلاثة:

الأول: ان كليلة ودمنة لم يتخذ موقفاً من أنواع الحكومات ولم يصنف فاضلها ورذيلها على ضوء شكلها لذلك لم يعتبر مرة ان الملكية المطلقة غير عادلة كما لم يحكم بعدالتها. فقد يكون القرار بتشكيل المحكمة عائداً إلى حكمة الملك، ورغبته الشخصية بإحقاق الحق وعدم ارتكاب أي ظلم بحق المتهم :

"وإني قد ارتكبت عشوة في حق شتربة واخاف ان أوقع مثلها بدمنة"[1].

الثاني: أن المحكمة قد شكلت برئاسة الجواشي العادل وهو خال الأسد وهي من جهة ثانية قد اقيمت بناء على رغبة الأسد، لا بناء على ما تتطلبه العدالة أو القوانين .

الثالث: تداخل المعاني في المفاهيم في "كليلة ودمنة" وقد تحدثنا عنه في المقدمة.

ب ـ الملكية الدستورية :

وقد أعطى الكتاب أكثر أمثلته عليها حيث يظهر الملك محاطاً بوزرائه وقادة جنده، لا يتخذ قراراً من دونهم ولا تتداخل صلاحياته مع صلاحياتهم. بل يحكم معادلات الحكم مبدأ الفصل بين السلطات: "إن الملك اذا أوكل إلى غيره ما وجب عليه القيام بنفسه وقام بما يتوجب توكيله إلى الكفاءة فقد ظلم"[2] .

وقد بلغ الأمر أن الملك يلتزم بأوامر اركان السلطة الأخرين من الوزراء وهو ما برز في باب "البوم والغربان". حيث اجتمع وزراء الغربان برئاسة ملكهم

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، البحث عن أمر دمنة ١٧٩.

(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٢١٥.

لإتخاذ القرار المناسب. فكان القرار وزارياً لم يتدخل الملك فيه بل عمل على تنفيذ الخطة التي نتجت عن محاورة الوزراء والتزم الرضاً بقيادة الوزير وتوجيهاته:

"لقد نفذت ما علي فبقي ما قبل الملك وقبل جنوده، قال الملك:نحن تحت أمرك"[1].

والحالة نفسها تتكرر في باب "مهرايز ملك الجرذان" حيث كانت الخطة للتخلص من السنانير موضوعة على يد الوزراء ونتيجة لتحاورهم وتم تنفيذ الخطة والتزام الملك بها .

يضاف إلى ذلك ما اعاده كليلة ودمنة مراراً وتكراراً حول أهمية المشورة وضرورة التزام الملك بها واهمية مشاركة الهيئات الأخرى في صياغة قرار السلطة تحت شعار "الملك لا يستطاع بغير الوزراء".

وقد وصل الأمر بالكتاب ان يقيّد سلطة الملوك إضافة إلى ما يقتضيه مبدأ الفصل بين السلطات، بمبدأين أساسيين:

الأول : القانون الطبيعي وما ينتجه من حقوق طبيعية وعلى رأسها حق الحياة وحق تحريم قتل النفس البريئة" وحق اكتساب الرزق وسبل العيش".

"ورأس المحارم قتل البريء من غير جرم[2] .

وحق اكتساب الرزق ووسائل المعيشة:

"الزمنا فعندما سعة من العيش وزقٌ كثير"[3].

وحق الإقامة والإنتقال:

"العاقل لا يقيم على خوف وهو يجد عنه مذهباً وأنا كثير المذاهب وارجو الا أذهب وجهاً الا وجدت فيه ما يعنيني"[4] .

حق الملكية:

وهو يظهر في مثل "الأرنب والصفرد" وحين كان الصفرد يقيم في أصل شجرة

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٣٣٣.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه٧٢.
(٣) كليلة ودمنة، مثل الأسد والجمل ١٦٢.
(٤) منزه الملك دار الهدى، الوطنية ص ٣١١.

ثم غاب عنه فجاءت إليه أرنب وسكنته ولبثت فيه زمانا وعندما عاد الصفرد : قال:

"هذا المكان لي فانتقلي عنه. قالت الأرنب: المسكن لي وتحت يدي وانت مدع له فإن كان لك حق فاستعد باثباته علي"[1] .

ولن نفصل في هذا أكثر لوروده في اماكنه .

الثاني: مقتضيات حسن سير العمل في السلطة

وهو من قيود السلطة الملكية التي تكون في مخالفتها هلاك الدولة. وهو ما يمنع على الملك التعسف في استخدام سلطته. والرادع في ذلك تحمّله تبعة تعسفه واثاره السيئة ويعبر عن ذلك كليلة ودمنة بقوله: "العاقل لا يلج الحرب إتكالاً على ما عنده من قوة كما لا يشرب السم إتكالاً عليما عنده من ترياق"[2].

ويرد أهم قيود مقتضيات السلطة صريحاً في ما يتعلق بوضع الرجل المناسب في المكان المناسب: "أمران لا يجدر بأحد وان كان ملكاً ان يضعهما في غير مكانهما: الحلية والرجال"[3].

ج ـ الديمقراطيات:

ويعطى عليها مثلاً واضحاً مثل الأرنب والفيل حيث يجتمع ملك الأرانب إلى كل الرعية يبحث معها أمور الدولة آخذاً بآرائها ملتزماً بها.

"فاجتمعت الأرانب إلى ملكهن فقلن له:

"قد عملت ما أهابنا من الفيلة فقال ليحضر منكن كل ذي رأي رأيه"[4].

ويظهر عند كليلة ودمنة بصيغة نصيحة إلى الملك ان يستشير العامة في شؤون مملكته[5].

---

(١) كليلة ودمنة، دار الهدى، ٢٦٠.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ص ١٩٤.
(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ص١٥٣.
(٤) الهدى، الوطنية ٢٥٧.
(٥) كليلة ودمنة، دار الأندلس، باب النقب وملك النيل.

فساد السلطة:

ذكرنا أن كليلة ودمنة وكذلك ميكافللي لم يصنفا صلاح السلطة أو فسادها على اساس شكل الحكم الذي تعتمده . بل وجدا ان في كل شكل من الأشكال المصنفة عندهما تكمن سيئات وحسنات. إلا ان انهيار السلطة الناتج عن فسادها يخضع لمعطيات اذا ما تراكمت أوصلتها إلى الهلاك. والفارق هو ان ميكافللي يرى صيرورةً حتمية تتنقل السلطة من خلالها في مراحل العمر الثلاث: الفتوة والرجولة والهرم ، حيث تصل إلى موت شكل الحكم لينبثق منه سلطة جديدة في شكل حكم جديد. فكل شكل من أشكال الحكم يحمل في داخله بذور فنائه وتحوله إلى شكل اخر . وبالأحرى ينمو في داخله جنين نقيضه الذي سينمو على انقاضه. وهذا التحول حتمي لا سبيل إلى تداركه:

"وهكذا يكون من يقوم على تشكيل حكومة ويختار لها أحد الأشكال الثلاثة الأولى قد أختار لها في الواقع حكماً مؤقتاً إذ ليس ثمة من سبيل للحيلولة دون تحوله إلى نقيضه"(١) .

غير ان كليلة ودمنة لم يعترف بالحتمية لأنهيار الحكم أو بالعجز عن تداركه، بل اعتقد ان اسباباً منها ما يتعلق بالسلطة ذاتها ومنها ما يتعلق بالقدر (الموضوعية) اذا تآلفت ادت إلى فساد السلطة، وقد يكون كل سبب لوحده كفيلاً بهلاكها إذا لم يواجه بفضائل مقابلة. فالظرف الموضوعي السالب يمكن تخفيف وطأته بإيجابية مقابلة تتمثل بفضيلة بارزة عند السلطة. كذلك رذائل السلطة يمكن للقدر والحظ ان يخفّف من حدة آثارها. أما اذا لم تتحقق المقابلة العكسية بين الذاتي والموضوعي فالهلاك حتمي . ويعدّد كليلة ودمنة أسباباً ستة، ثلاثة منها تتعلق بالسلطة (ذاتية) وثلاثة تتعلق بالقدر (موضوعية) .

"ان السلطان يؤتي من قبل ست خلال : الحرمان والفتنة والزمان والهوى والفظاظة والخرق(٢) .

فالثلاثة الأولى ذاتية والثلاثة الأخيرة موضوعية ونأتي الآن إلى معالجتها تباعاً مقارنة مع وجهة نظر ميكافللي.

---

(١) ميكافللي، المطارحات، ص٢١٨.

(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ١٤٦.

أولاً: الحرمان :

"أما الحرمان فهو ان يفقد الأعوان والنصحاء والساسة من أهل المروؤة والنجدة والامانة"[1] ويكون ذلك إما ناتجاً عن سلوك السلطة المؤدي إلى حرمانها من هؤلاء، وهذا السلوك يتجسد بالحكم الأستبدادي المطلق الذي يمنع المشاركة في السلطة بكل اشكالها ويتمظهر بالدكتاتورية على انواعها ـ فردية ـ حزبية ـ طبقية. فهذا النمط من الحكم مهما سعى إلى العدالة والصلاح لا يمكنه تجنب المتضررين اللذين تقع وطأته عليهم وهم يسعون بلا كلل الى إسقاطه. إما أن يكون الحرمان ناتجاً عن طبيعة المجتمع الذي انبثقت عنه السلطة، حيث يفتقد إلى الكفاءات الفردية أو إلى الشرائع المتطورة أو إلى العلاقات الإجتماعية المتقدمة التي ترى فئات الشعب. أو يفتقد اليها مجتمعة وهذا ما تمثله السلطات العشائرية التي ترى في الأكبر سناً أو الأوسع يداً او الابرز شجاعة، مزايا السلطان حيث ينتظم المجتمع تحت رعايته وطريقته في إدارة الأمور. ويظهر كذلك في السلطة الدينية التي تقرر سلوكها النصوص المقدسة فلا مجال للمشاركة أو ابداء الرأي أو النصيحة وتتحول إلى اوتوقراطية متزمتة.

ويختلف هذا النوع عما سبقه (الاستبدادية) بأن ارادة التفرد لا تكتسب مشروعيتها من الرغبة المكشوفة للسلطة. بل تجد تغطيتها في النص الديني حيث تحاول جاهدة الظهور بمظهر الحارس للمقدسات والمنفذة للأوامر الآلهية التي ليست في الحقيقة إلا كوسيلة لتحقيق استيلائها. والرغبة في التفرد في السلطة على جميع مستوياتها .. وهي غريزة متأصلة في السلوك الإنساني تضبطها الأنظمة والقوانين التي تنظم دوائر الفاعلية لكل مستوى من مستويات السلطة وتحد من جموح الرغبة في السلطة التي هي عند ميكافللي لا تقل شأن عن الرغبة في الثأر.

ويبرز ايضاً هذا الشكل من الحرمان في الانظمة الديمقراطية التي يعتريها الفساد حيث تعم الفوضى ويتصرف كل مواطن بما يراه مناسباً متحيناً ضعف السلطة وتبدّد فعاليتها بحيث تعقد الهيئات الحكومية جدواها ولا يبقى للتعاون بينها معنى نافعاً هذا إذا قدر لهذا التعاون البقاء في عز الفوضى.

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ١٤٦.

ثانياً: الفتنة :

"وأما الفتنة فهي تحزب الناس ووقوع التحارب بينهم"(١)

يبدو هذا الأمر في ظاهرة سبباً موضوعياً لهلاك السلطة، إلا انه في حقيقته نتاج لعامل ذاتي في فسادها فلا يمكن للشعب ان يقع في الانقسامات العنيفة والتحزب وصولاً إلى التقاتل إلا في ظل حكم فاسد وانظمةلا ترتكز على مفهوم العدالة.

فالتقاتل يحدث نتيجة احساس فئات اجتماعية بالغبن او الظلم على يد فئات اخرى تستأثر بالثروة والامتيازات والنفوذ في السلطة، بحيث تكون السلطة أداة هيمنتها الفئوية أو الطبقية . وتتخذ اشكالاً فوقية تتراوح بين الإيديولوجية والدينية والفئوية والمناطقية والقومية والإثنية وكل أشكال الإنقسامات الأدنى التي تقوم في جوهرها على عنصر المصلحة والمنفعة الإقتصادية.

وهذه الأسباب الداخلية للفتنة لا تنفي وجود أسباب خارجية، بل كثيراً ما تتداخل معها، إلا أن العنصر الداخلي المسبب للانقسام هو أساس لكل أشكال الفتنة حيث تأتي العناصر الخارجية لترتكز عليها. ولمجرد بلوغ التحزب والإنقسام درجة التقاتل تنهار السلطة كبنية فوقية. لتعود متوزعة بين عناصرها التأسيسية وبمعنى آخر تعود إلى مجتمع ما قبل الدولة، حيث تنهار البنية الفوقية كلها على صعيد النظم والمثل والقيم والمؤسسات. وتحل مباشرةُ السلطة مكان وسائطها. وذلك يعتبر من أشد مظاهر الإنهيار الإجتماعي.

وقد ذكر ميكافللي تفصيلاً عن هذه الحالة بوصفٍ دراماتيكي مؤثر في ذكره لزمن الشر.(٢)

ثالثاً: الزمان:

"أما الزمان فهو ما يصيب الناس من القحط والموت ونقص الثمرات وأشباه ذلك"(٣).

وهو من عوامل "الحظ" التي يضعف فيها دور السلطة، ويخرج تفاعله عن

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ١٤٦.

(٢) راجع "زمن الشر"، ص ٣٤ من هذا الكتاب.

(٣) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٤٧.

إرادتها، حيث تتعرض الدولة لجوائح خطيرة طبيعية(الفيضانات ـ الزلازل ـ القحط..) أو لجائحة سياسية (انقلاب توازنات القوى في الخارج). أو أمنية (التعرض لهجوم عدو قوي لا يمكن صده). أو جائحة بيئية (تلوث ـ أمراض) أو اجتماعية (مخدرات ـ) وهذه جميعها مما يحمله الزمن للدولة. ويصل بعضه إلى مستوى الجائحة الخطيرة التي تطيح بالسلطة والحكم.

ورغم أن ذلك يعتبر خارجاً عن إرادة السلطة، إلا أن كل من "كليلة ودمنة" وميكافللي حذراها منه في بابين من هذا الكتاب هما: باب (كيف تواجه القدر) ـ وباب(حسن التحسب والتدبير)، حيث اعتقدا معاً أن على السلطان التحسب لمثل هذه الجوائح ومعاينتها من بداياتها من أجل القضاء عليها إما في مداواتها دفعة واحدة (في الحالة الإجتماعية والبيئية والسياسية) وإما إلى مداورتها إذا لم يكن بالإمكان اكتشاف البدايات[1]. والسلطة التي لا تفعل ذلك تضيف أسباباً ذاتية إلى العناصر الموضوعية في تفشي الجائحة. أما في باب "القدر" فقد اعتبرا أن على السلطان أن يلوم نفسه لا الحظ إذا لم يعمل على الأخذ بالحزم والقوة وقلة الإتكال على الأقدار التي لا تحمل معها إلا شراً كثيراً والقليل من الخير.

رابعاً: الفظاظة:

"أما الفظاظة فهي الأفراط في الشدة حتى يبتلى اللسان بالشتم واليد بالبطش والضرب"[2].

هذا العامل ذاتي محض يندرج بين وسائل الإستبداد والسلطة المطلقة الغير عادلة. وعنها ينتج احتقار السلطة وكرهها من قبل الشعب. لما توقعه من إساءات ضد المواطنين على اختلاف مراتبهم. وبالأخص المواطنين الأكثر قرباً منها حيث تحرم نفسها من الأعوان، وتخلق لنفسها العداوات وتحيطها برغبات الثأر. وهنا يبدو "كليلة ودمنة" مطلقاً في حكمه،، على عكس ميكافللي الذي اعتبر أن الفظاظة من الرذائل التي يفترض بالسلطان تجنبها ما أمكنه ذلك. ومع ذلك فهو يعتقد أن الطبيعة الشريرة للبشر تمنع عنه(السلطان) إرادة الطيبة والتسامح فيضطر

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٤٧.

(٢) راجع " مداواة الجوائح" ص ٣٥٠ من هذا الكتاب.

إلى أن يكون فظاً قاسياً. وينصح ميكافللي الأمير أن لا يخشى من نعته بالفظ ولا يطمح بنعته بالتسامح لأن كلا من الحالتين تقاس على ضوء النتيجة التي تؤديها. فإذا أدى التسامح إلى الضعف كانت أرحم منه الفظاظة المؤدية إلى سلامة السلطة وقوتها.(*)[1]

ورغم هذا يرى ميكافللي أن الفظاظة إذا لم ترافقها غايتها النبيلة وهي حماية الدولة وقمع الفتن والمعارضة أو إذا كان دافعها مبني على الإستبداد السلطوي فإنها تتحول إلى أهم مكونات كره الشعب للأمير وهو ما يجب تجنبه لأنه أحد ركني انهياره.

خامساً: الهوى:

"أما الهوى فهو الإغرام بالنساء أو الحديث والشرب والصيد وما أشبه ذلك"[2].

ويعني به "كليلة ودمنة" غرق السلطة في الملذات والتنافس عليها واقتناء وسائل الترفيه والبذخ والإسراف واللهو. فهو يضعف هيبة السلطان ويضعضع الثقة به وإذا ما بلغ الإغرام بالنساء مثلاً، حدّ اغتصاب نساءَ الرعايا يكون السلطان حسب ميكافللي قد ورط نفسه في أهم بواعث الكراهية التي يكنّها له شعبه والمتمثلة في أحد اغتصابين: اغتصاب أملاك الرعايا واغتصاب نسائهم. ويعطي ميكافللي أمثلة كثيرة عن الأمراء الساقطين في هذه الهاوية وكيف كان مصيرهم، ومنهم كومودوس: الذي سعى إلى إرضاء جنوده بالدفع بهم إلى سياق العهر والفجور، ولم يحتفظ من الناحية الأخرى بالوقار الذي يفرضه عليه منصبه فكان يهبط دائماً إلى حلبة الصراع في المسارح ويقترف أعمالاً مشينة أخرى... فتآمر البعض عليه وقتلوه[3].

سادساً: الخرق:

"أما الخرق فهو أعمال الشدة في موضع اللين والرفق في موضع الغلظة"[4].

(*) سترد هذه المقولة في معظم أبواب الكتاب.
(١) راجع الأمير، " ما هي الصفات التي يجب أن يتحلى بها الأمراء"
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ١٤٧.
(٣) ميكافللي، الأمير، المرجع نفسه، ٢٤٨.
(٤) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ١٤٧.

وهو ما ينظمه المتنبي بقوله:

ووضع الندى موضع السيف في العلى مضر كوضع السيف في موضع الندى

والخرق بمثل ابتعاد السلطان عن الحكمة بعشوائية قراراته التي لا تعتمد معايير تحتكم إليها. فيسودها الإستنساب والآنية وتتحكم بها الإنفعالات التي غالباً ما تفقد السلطة توازنها. وتؤدي إلى نقمة الشعب بكل فئاته . وعند ميكافللي يمكن للأمير الفظ إذا كرهته العامة أن يعتمد على دعم قواته الأمنية وعلى ولاء الخاصة من طبقات المجتمع. أما في حالة الخرق فإن الطيش في القرارات يصيب كل فئات المجتمع بما فيهم القادة والأعوان والخاصة، إضافة إلى الرعايا. فلا يعود بالإمكان الإتكال على أي دعم أو تعاطف من أبناء المجتمع وعليه يكون الخرق من أسوأ ما تتصف به قرارات السلطة بين الرذائل المذكورة أعلاه.

سابعاً: التردد: "أضعف الملوك آخذهم بالهوينا"[1]

فمن مظاهر ضعف السلطة عدم اعتمادها الحسم في قراراتها. ويعود ذلك إما إلى فساد في قوانينها وأنظمتها بحيث تقعسها عن إصدار القرارات كثرة المؤسسات المشاركة فيها وإختلاف الرأي فيها. حيث لا يوجد انسجام بين مصادر القرار. أو يعود ذلك إلى قلة إدراكٍ لعواقب الأمور وعدم امتلاك وسائل لتنفيذ القرارات المالية أو الأمنية. فتنحى الدولة إلى المماطلة والتسويف والخداع وكل الأساليب التي لا تنتج عنها إلا المزيد من الصعوبات في مواجهة المشكلة المترددة. فعند ميكافللي الأفضل أن تحزم السلطة أمرها وتتخذ الموقف مهما كان خاطئاً على أن تتردد في اتخاذ موقف صحيح. لأنه مهما كان القرار بعيداً عن الحكمة يبقى حافظاً هيبة السلطة التي تلتزم به وتدافع عنه وهو سيحمل نسباً متفاوتة من الصلاح وقد تتحول إلى صلاح تام إذا أدى غاية فاضلة. أما التردد فهو انعدام القرار وعدم أمتحان مساوئه أو حسناته. والأهم من ذلك أنه غياب فعلي للسلطة الممتنعة عن الحزم في قرارها:

"أرى أن الجمهوريات الكثيرة التردد لا تختار أبداً الطريق القويم. إلا إذا أرغمت

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ١٩٧.

على اتباعه. لأن ضعفها يحول دون وصولها إلى قرار عندما يكون هناك ثمة شك"[١].

ويعطي كليلة ودمنة مثلاً على ذلك السمكات الثلاث. حيث تقع المترددة فريسة الصيادين وتنجو الحازمة وتتخلص الأقل حزماً من الموت في آخر لحظة[٢].

"ويرسم صورة عن ذلك مثل السارق وجب الماء"[٣]

ثامناً: الطغيان:

"شر الملوك من يخافه البريء"[٤].

إن أشد اللوم الذي وجهه ميكافللي إلى الأمراء كان لوم الطغاة الذين يمثلون إجتماع كل الصفات المذكورة أعلاه والمؤدية إلى دمار السلطة. وقد ذكرنا أن كل سبب منها كافٍ وحده لإسقاطها إذا لم تعوّضه الفضيلة في جانب آخر، فكيف إذا كانت السلطة تتصف بها جميعاً. وهي سلطة الطاغية المنفرد برأيه الأخرق، الفظ المفرط في الهوى والعبث. فهو عند ميكافللي من أسوأ أنواع السلطات التي لا يمكن لها إلاّ أن تلقى نهاية تعيسة. لأنها تجمع الحقارة إلى الكراهية وهما السببان اللذان يكون لكل منهما أثرٌ حاسمٌ في القضاء على السلطة. وأشهر ما يرتكبه الطغاة هي أعمال القسوة والوحشية وارتكاب الجرائم والتصفية الاعتباطية لكل من يرتابون به. مما يؤدي بكل مواطن إلى اعتبار نفسه متهماً ومرشحاً لأن يكون ضحية الطاغية. وفي غياب معايير القصاص والعقوبة وبغياب الغاية الفاضلة التي ترتكب تحتها تلك الأعمال. يصبح البريء أكثر من المذنب تخوفاً من نزق السلطة. ذلك لأن المذنب يكون على علم بطبيعة ذنبه مستعداً لكل الإحتمالات محتاطاً للعقوبات التي يتوقعها دائماً. إضافة إلى امتلاكه للقدرة وللمصلحة اللتين دفعتاه إلى الذنب. أما البريء فهو يفتقر إلى كل تلك المزايا. من غير أن ينجو من التهمة ومن غير أن يجنّبه افتقاره ذلك فظاظة السلطة وعقابها.

ومن مظاهر الطغيان الأعلى هو التعسف في استخدام السلطة. حيث يلجأ الطاغية ساعة يشاء واستنسابياً إلى مصادرة أملاك الرعايا ونسائهم. وهذا ما يعتبره

(١) ميكافللي، المطارحات، ٣٥٠.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ١٥٣.
(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ١١٦.
(٤) كليلة ودمنة، دار الأندلس، الطائر قبرة ٢٩٧.

ميكافللي أخطر على السلطة من القتل، لأن الموتى لا يثأرون، أما أقرباؤهم فهم لا يتورطون في أعمال لا تعيد إليهم موتاهم مع ما تحمله من مخاطر جسيمة. والميّت ينساه أقرباؤه. أما الأملاك والأعراض فلا يمكن أن تنسى وتبقى الرغبة في استعادتها والثأر لها ماثلة أمامهم ما داموا أحياء.

من هنا تبرز أهمية مقالة "كليلة ودمنة" أعلاه من (أن شر الملوك من يخافه البريء) لما فيه من بعد الدلالة وعمق المحتوى... وهو يحتمل التساؤل عن الأسباب التي تدفع البريء إلى التخوف من السلطة . فالمواطن الذي لم يشارك في أية أعمال مسيئة إلى السلطة ولا يحمل طموحاً في منافسة أصحابها مراتبهم، ولا يشكل عائقاً أمام تنفيذها لأعمالها وسياستها، هو المقصود بـ"البريء" وهو نفسه يتملكه الخوف عندما تنعدم معايير المحاسبة وتنتفي القيم التي يصنّف الناس على اساسها بين مذنب ومحسن. وعندما تزول القوانين وتسود الغريزة في السلوك السياسي المباشر ويصير القتل غاية لا وسيلة بحد ذاته، وأيضاً عندما تنعدم التراتبية والتسلسل في المسؤوليات وفي اتخاذ القرار أو في تنفيذه، فيصبح كل ذي قدرة مقرراً وفق مفاهيمه الخاصة. ففي هذه الأحوال يسود الإرهاب والوحشية بغضّ النظر ما إذا كانت السلطة فرداً أو هيئة أو جماعة على مختلف مستوياتها. وقد عرف التاريخ الكثير من هذه الحالات، وبالأخصّ تاريخنا العربي "إنج سعد فقد هلك سعيد"[1] وليس بالضرورة أن يكون الطغيان وليد السلطة المطلقة ملكية أو ديكتاتورية، إذ على العكس فقد تحمل هذه الحكومات كما ذكرنا كثيراً من الرحمة والإستقرار حين ترتكب أعمالاً فظيعة لغايات تتعلق بأمن الدولة وسلامتها. فالطغيان قد تسببه الدولة الضعيفة المتسامحة الهشة التي لا يكون لإفراطها بالتسامح حكمة تسعى إليها، مما يؤدي إلى الفوضى والفلتان والطغيان. ولعل أوضح النماذج على ذلك يتجلى في الحروب الأهلية التي تنشب بين فئات الشعب في دولة ديمقراطية متسامحة. حيث تنتشر الفظائع ويكون الأبرياء أكثر ضحاياها على يد المتقاتلين الذين تسود قوانينهم ومصالحهم المتناقضة الغير مستقرة.

ويطلق ميكافللي على عهود الطغاة تسمية "أزمنة الشرور" ويقارنها بأزمنة الخير التي شهدتها روما في عهود الأباطرة العادلين وفي عهد الجمهورية. ويعتبر أن أولئك الأباطرة اتبعوا سبيل العار لا سبيل الشهرة فجلبوا إلى أنفسهم الوبال

(١) الخطبة البتراء ـ لزياد ابن أبيه.

بخلقهم أعداء داخليين لهم نتيجة حياتهم الشريرة:

" وسنجد في حالات كاليغولا ونيرون وفنيلوس وغيرهم من أباطرة السوء أن حشدهم الجيوش من الشرق والغرب لم يجدهم فتيلاً في إنقاذ أنفسهم من الأعداء الذين خلقوهم بدافع عاداتهم السيئة وحياتهم الشريرة"[1].

---

(١) ميكافللي، المطارحات، ص ٢٥٦.

إدراك السلطة والاحتفاظ بها

السلطة أمر جسيم. إدراكها شاق، وأشق من ذلك الاحتفاظ بها. فلا يمكن بلوغ السلطة وخاصة في مراتبها العالية إلا بتضافر عناصر عديدة تجمع بين الكفاءة الشخصية وبين الظروف المؤاتية لها، إضافة إلى توفر عنصر الحظ الذي يلعب الدور الحاسم في تحقيق النتيجة .

فالتضحية على أشكالها والتعرض للخطر على أشكاله هما السمتان الملازمتان لكل طموح يرغب في تبوء مركز حساس، حتى أنّ الذي يستخدم ثراءه ويضحّي بأمواله في هذا الهدف سيحتاج إلى التعرض للمخاطر، لأن إنفاقه المال وحده قد يبلغه مرماه وقد يخذله. يبقى الوسيلة الثالثة التي يراها كليلة ودمنة لبلوغ السلطة والتي من أدواتها الإستعداد للإبتعاد عن الأخلاق والتخلي عن القيم ، وعن كل ما هو متوافق عليه إنسانيا. فيتبع سبل الشر والحيلة والقتل والاستهتار بالكرامة الشخصية والصبر على المكاره وتحمل الإذلال . فيستعرض سبلاً ثلاثة هي التي يبلغ بواسطتها مجتمعة آو منفردة سدة السلطة.

"لن يبلغ أحد مرتبة إلا بإحدى ثلاث: أما بمشقة في نفسه أو خفض في ماله أو وكس في دينه. ومن لم يركب الأهوال لم ينل الرغائب"[1] .

أولا ـ المشقة في النفس:

أن كل أشكال النضال السياسي التي يسلكها المرء أو الجماعة تهدف أخيرا إلى بلوغ السلطة في حركة معقدة تشمل توجه الجماعة المنتظمة نحو السلطة العامة، وتوجه الأفراد داخلها إلى السلطة في مراتب الجماعة نفسها. وكل ذلك يحمل في طياته الجهود المتواصلة التي يؤدي انقطاعها في أية مرحلة إلى ضياع

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، ص ٨١.

فرصة صاحبها في بلوغ مرجاه. إذ إن حركة التفاعل السياسي في المجتمع لا تعرف الفراغ فهي مرتبطة بصيرورة المجتمع التي لا تنقطع ولا تتوقف، فمن خرج عنها أسقطته ومن تخاذل تجاوزته، وكلما شغر حيّز في الحياة السياسية امتلأ فورا بفعالية أخرى تدفع الضرورة أصحابها إلى الواجهة، فالتواصل في الجهد الذي تقتضيه مسيرة بلوغ السلطة يعني ازدياد احتمالات التعرض للمخاطر والامتحانات، حيث كلما اجتيز أحدها أكسب مراسا وخبرة في تجاوز التالي الذي يكون عادة اكثر تعقيدا واشد صعوبة. وعند كل عائق يسقط كثيرون ويبقى القلة. هكذا في عملية تصفية متصاعدة، حتى يصل أخيرا إلى القمة القليلُ النادر المتميز .

"لا ينبغي للملك أن يغفل عن أمره فأنه أمر جسيم لا يظفر به إلا القليل"(١).

وكذلك ما قاله ميكافللي :

"اعتقد أن من الحق أن يقال بأن ارتقاء الإنسان من رتبة خفيضة إلى رتبة عالية لا يقع إلا نادرا"(٢).

وهذا ينطبق على كل حالات الترقي في المراتب من الخفيضة إلى الرفيعة. فالطامح مضطر إلى إثبات كفايته في الدول ذات الأنظمة الصالحة، أو الى المخاطرة في الأنظمة الفاسدة. واثبات الجدارة هذا شبيه بالمخاطرة، إذ لا تمتحن الجدارات إلا في مواجهة الشدائد أو في حل المشاكل وخاصة المعقدة منها، حال كل اختبار:

"إنما الناس عند البلاء وذو الأمانة عند الأخذ والعطاء والأهل والولد عند الفاقة والأخوان عند النوائب"(٣).

وهذا الانتقال الشاق تتطلبه أنظمة التسلسل في الوظيفة والمسؤولية سواء في الإدارة حيث تصنف الوظائف إلى فئات، أو في الجيوش حيث التراتبية آو كذلك في الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية التي هي من عناصر تكوين السلطة، ومن وسائل التمرس المتدرج إليها. حيث يحكم أيضا التسلسل علاقات أفرادها وهيئاتها، فالكلام إذاً عن كل مستويات السلطة وأشكالها. ففي الأنظمة السليمة يقتضي الترفع جدارةً وكفاءة تصنعهما مشقة النفس التي من مظاهرها أحيانا الصبر على المهانة وقبول الأوامر المخالفة لقناعات المرء . وكظم الغيظ واحتمال الأذى

---

(١) كليلة ودمنة، الأندلس ص ٢٥٤.

(٢) ميكافللي، المطارحات، ص. ٤٨١ .

(٣) كليلة ودمنة، الأندلس ٢٢٨.

ومسايرة من لا رغبة به. وهذه من الوسائل التي يراها كليلة ودمنة أكيدة النتائج في إبلاغ صاحبها طموحه الى السلطة .

"لا يواظب أحد على باب السلطان ويطرح الأنفة ويحتمل الأذى ويظهر البشر ويكظم الغيظ ويرفق في أمره إلا خلص إلى حاجته منه"[١].

وميكافللي ينظر الى المسألة من زاويتين الأولى ما يطلب الى الرجل الكفوء. والثانية، ما يطلب الى الدولة التي يُطمح ببلوغ السلطة فيها. ففي الوقت الذي ينبغي على الطامح بالمراكز الرفيعة أن يتبع كل ما ذكره كليلة ودمنة أعلاه ، يطلب ميكافللي من السلطة نفسها أن تبلغ الرجل صاحب الجدارة أمله، خاصة إذا كانت فضيلته قد برزت بالتجربة التي صممتها السلطة نفسها من خلال تكليفه بالمهام المبرزة لتلك الفضيلة .

"فليس في مكنة المرء أن يقذف بالناس في مواطن الإزعاج دون أن يكافئهم، كما لا يمكن أن يحرموا من الأمل في الحصول على مكافأة دون أن يتعرضوا للخطر"[٢].

وحتى في الجمهوريات الديمقراطية التي يتم فيها بلوغ المراتب العالية في السلطة عن طريق الاقتراع العام، تكون الكفاءة والشجاعة وتحميل النفس المشاق واتباع السبل المختلفة معيارا حقيقيا لاكتساب الشهرة وبلوغ الهدف من خلالها. وهذا ما يفصله ميكافلي في مطارحات عديدة :

"يجد المرء انه إذا صح حق الانتخاب ملكا للجماهير فأنها لا تختار للمنصب إلا رجلا حقق بعض الأعمال العظيمة والضخمة"[٣].

وقد سبق كليلة ودمنة أن وضح ذلك بقوله :

"ان المنازل متنازعة مشتركة فذو المروءة (الشجاعة والرجولة الكاملة) ترفعه مروءته من المنزلة الوضيعة الى المنزلة الرفيعة"[٤].

أما كيف يتشكل مزاج الجماهير وقناعاتها وكيف تتكون معايير اختيارها لأهل المناصب فهذا ما سيأتي بحثه لاحقا .

---

(١) كليلة ودمنة، الأندلس ١٣٣.
(٢) ميكافللي، المطارحات، ٤١٧.
(٣) ميكافللي، المطارحات، ص.٤١٨.
(٤) كليلة ودمنة، الأندلس ص. ١٣٢.

الوضيعة في المال

وتعني الخسارة في المال وهي الوسيلة الثانية لبلوغ السلطة أو الارتفاع بالمراتب، فالمال هو من وسائل اجتذاب الشهرة التي يستعيض بها صاحبها عن المشقة بالنفس أو عن التضحية والتعرض للمخاطر، وهو ما المح إليه كليلة ودمنة:

"لا أرى الأهل والتبع والأخوان إلا مع المال ولا تظهر المروءة والرأي والمودة إلاّ به"[1].

ويستخدم المال لطلب الشهرة عن طريقتين كلتاهما مفسد للناس وخطر على السلطة. الأولى في شراء الاتباع وذمم الناس من خلال استغلال فاقتهم، ومن ثم التسلق على تعاطفهم وتأييدهم، إلى مركز السلطة. ومن يفعل ذلك يشكل برأي ميكافللي خطرا على الدولة. ففي الجمهوريات يمكن إفساد الناس بالرشوة والإغراء المالي حيث يختار الناس الرجل صاحب الثروة المتظاهر بالكرم لما يرون فيه من قدرة على مساعدتهم وحلّ ما يواجهون وما تواجهه بلادهم من أزمات اقتصادية وضائقة معيشية. وهم بذلك يخطئون ويسيرون بأنفسهم إلى أوضاع أكثر صعوبة وأشد خطرا من تلك التي من اجل تلافيها أختارو رجل المال، فهو سيعمد إلى استغلال السلطة التي أوصلوه إليها ليتسلط عليهم ويعوّض ما خسره وما انفقه من أموال من خلال استثماره لكدحهم وعرقهم. ويكونون قد اصبحوا عاجزين عن مواجهته لما صار عليه قوة وسلطان .

أما الطريقة الثانية لاتخاذ المال مركبا للشهرة، فهي في تظاهر الثري بالإحسان وبإقامة أعمال الخير وإنشاء مشاريع تبدو ظاهريا ذات بعد إنساني لما في هذا النوع من الأعمال من استثارة لمكامن الطيبة عند الجمهور السريع الانخداع، فتجري الجماهير وراء المحسن الذي اكتسب شهرة بالخير كان يقصد التخطيط لاكتسابها. وتُولّيه السلطة التي سرعان ما يتشبث بها ويعمد إلى تعويض كل ما سبق وانفقه وقد يعمد الى مصادرة حرياتهم. وكان كليلة ودمنة قد نصح الراغب في السلطة باعتماد هذه الوسيلة.

"ليبذل الرجل ماله في ثلاثة: منها مصانعة السلطان إذا أراد المنزلة في الدنيا"[2].

ويلح ميكافللي في تحذير الجمهورية من خطر هؤلاء المستخدمين أموالهم في

---

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، ص ٢٢٠.

(٢) كليلة ودمنة، الأندلس ص ٢٦٠.

استغلال فقر الناس وحاجتهم للعمل،على إفسادهم ومن ثم التسلط عليهم ويعتبرهم أعداء الجمهورية الخطرين. إلا انه يميز في ذلك بين المواطنين الذين يتبعون وسائل شريفة وعامة للحصول على الشهرة، وهؤلاء وجودهم ضروري لتعزيز قدرة الجمهورية، وبين الذين يتبعون وسائل خاصة وفردية. فالصنف الأول يجب تشجيعه بطريقة تجعل من شهرة المواطن أمرا نافعاً للدولة ومحفزا لكل فرد يرغب في اداء خدمة عامة أو مشورة نافعة لبلده، وهي لا تؤدي الى الطغيان. فالأعمال المجيدة والمشورة الصالحة والمشاريع ذات النفع العام يجب أن يتاح لكل مواطن اكتساب الشهرة من خلالها .

أما الصنف الثاني من هؤلاء طالبي الشهرة الذين يتبعون وسائل خاصة فأنهم يكونون في منتهى الخطورة والأذى.

"وتتمثل الطريقة الخاصة والوسائل الخاصة، في إضفاء منافع على هذا أو ذاك من الأفراد كإقراضه المال وإتاحة فرص الزواج لكريماته وحمايته من الحكام والطغاة(عبر نفوذه) وإغداق المنح الأخرى ذات الطابع الشخصي عليه،مما يحمله أن يصبح من أنصار من يغدق عليه هذه المنح ويشجعه بدوره على أن يغدو من مفسدي الأخلاق العامة ومن مخالفي القوانين .

ولهذا فمن واجب الجمهوريات الحسنة النظام أن تفسح في المجال أمام كل فرد ليغدو محبوبا عند الناس بما يقدمه من خدمات للمصلحة العامة، وأن تحول بينه وبين الحصول على المنافع عن طريق الخدمات التي يقدمها للأفراد"[(١)].

ويعطي ميكافللي مثاله على ذلك سبيروس مايليوس الذي كان من أثرياء روما والذي انتهز فرصة تلاشي موارد روما ووقوعها في المجاعة، حيث خزن كميات من الحنطة وقام بتوزيعها على العامة بالطريقة التي رآها مناسبة. فاكتسب بذلك محبة الجماهير مما حمل مجلس الشيوخ على التكهن بما يسببه سخاؤه من مزعجات. خاصة، وأنه بتخزينه الحنطة كان قد ساهم في تبديد الموارد وفقدانها من السوق وساهم بتقريب زمن المجاعة وتفاقمها، وهذه وسيلة غير شريفة، أن يساهم المرء في افتعال جائحة ليكتسب الشهرة في معالجتها، فأُعدم الرجل قبل أن يتمكن من الحصول على نفوذ وسلطان اكبر .

ونحن هنا لن نعلق على هذه الحادثة، وبالأخص على إطرائه إعدام الرجل،

---

(١) ميكافللي، المطارحات، ص ٧٠٥.

إنما نلفت ما أراده ميكافللي من اعتبار هذه الوسيلة في الشهرة خطرة ولا يجوز السماح بها .

ـ **الوكس في الدين** : والوكس هو النقص الشديد في الشيء إلى حد ذهابه. ويقصد كليلة ودمنة من ذلك تجرد المرء من قيم الأديان وامتهانه لوصاياها الإنسانية التي تكاد تكون القاسم المشترك بينها، والتي تتلخص بالنهي عن القتل بغير الحق وعن الكذب والسرقة واشتهاء نساء الآخرين والتي تأمر بالعدل والرأفة الإحسان والمحبة ، وكل ما اتصفت به الأديان في بعدها الأخلاقي. ويوضح كليلة ودمنة مفهومه للدين في باب بعثة برزويه الطبيب.

"ورأيت أن اقتصر على كل ما تشهد العقول أنه برّ ويتفق عليه كل أهل الأديان، فكففت يدي عن السرقة والضرب والقتل والخيانة ونفسي عن الغضب ولساني عن الكذب وعن كل كلام فيه ضرر لأحد ، وكففت عن أذى الناس والغيبة والبهتان وحصنت فرجي عن النساء والتمست من قلبي إلا اتمنى ما لغيري ولا احب له سوءا ولا اكذب بالبعث والحساب والقيامة والثواب والعقاب"(١) .

فالوكس في الدين هو المعنى الاشمل للتجرد من الأخلاق الفاضلة التي عددها كليلة ودمنة أعلاه، ويتم ذلك على طريقتين: إما بالتنكر للدين واما بادعاء التدين مطية إلى غاية غير شريفة .

أولا ـ التنكر للدين : يسمي ميكافللي فئة الطموحين الذين يرتقون إلى السلطة بالتنكر للأخلاق والدين بأولئك الذين يصلون الى الإمارة عن طريق النذالة. ويرى أن هؤلاء يتمتعون بحيوية في عقولهم وقدرة مميزة على احتمال المخاطر والمشاق وهو يعترف بأن أساليبهم لا يجب تشجيعها إلا أنها قد توصل من يستخدمها إلى السلطة ويكون بإمكانه المحافظة عليها .

"لا يمكننا أن نطلق صفة الفضيلة على من يقتل مواطنيه ويخون أصدقاءه ويتنكر لعهوده ويتخلى عن الرحمة والدين، وقد يستطيع المرء بواسطة هذه الوسائل أن يصل إلى السلطان ولكن لن يصل عن طريقها إلى المجد"(٢) .

ويعطي مثلا على أحد الذين وصلوا إلى السلطة عن هذه الطريق آغاتوكليس الصقلي الذي كان ينتمي إلى أحط الطبقات وادناها في بلاده، وامتازت حياته ببالغ

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ١١٦ .
(٢) ميكافللي، الأمير، المرجع نفسه، ٩٨ .

الشر والفظاعة ، انضم الى المرتزقة وارتقى في مراتبها حتى وصل الى رتبة بريتور(*). واستغل ما منحه إياه الدستور فاستدعى أهل سرقوسة ومجلس شيوخها للتشاور معهم في قضايا مهمة للجمهورية وعندما اجتمعوا ذبحهم جميعا مع أثرياء المدينة. وبعد قتلهم احتل المدينة وحكمها .

ولا يجد ميكافللي في فضائل أغاتوكلس ما يجعله اقل فطانة من أي من الزعماء المشهورين .

والمثل الثاني على هذا هو اوليفرتودافيرمو الذي كان يتيما التحق بالجندية وتطور الى مركز عسكري ممتاز ثم اصبح أحد قادة القوات المحاربة... وعندما فكر بالاستيلاء على السلطة في مدينة ميرفو ارتكب مجزرة بشعة بحق ضيوفه الذين اجتمعوا لتكريمه كمحارب، وهم خاله الذي ربّاه، مع وجهاء المدينة فأمر بذبحهم جميعا في مكيدة مفزعة تلت عشاء التكريم، ثم عمد إلى تأليف حكومة جديدة أعلن نفسه أميرا عليها .

اما كليلة ودمنة فلم يذكر شواهد على النذالة والتنكر للأخلاق في حوادث معينة بل المح اليها في الحوارات التي تضمنها الكتاب. فبعد ان ضعفت مكانة "دمنة" عند الأسد وتدنّت منزلته في سلطته بسبب بروز الدور الأهم للثور في المملكة، قال لأخيه كليلة :

"إني لما نظرت في أمري الذي أرجو أن يعود لي منه ما غلبت عليه مما كنت فيه، لم أجد شيئا غير الاحتيال لشتربة (الثور) حتى يفارق الحياة فاني ان قدرت على ذلك صرت الى حالي عند الأسد"[١].

ويبرز هذا المنحى أيضا في جواب كليلة الموافق:

اذا انت قدرت على شنتربه في غير مشقة تدخل على الأسد (السلطة) فافعل فان مكانه قد اضر بي وبك وبغيرنا من الجند[٢].

وفي باب القرد والغيلم:

ان استطعت أن تحتالي للقرد فتهلكيه فافعلي فان القرد إن هلك قدم عليك زوجك وأقام عندك[٣].

(*) قاضي القضاة.

(١) كليلة ودمنة، الاندلس ص. ١٤٦.

(٢) كليلة ودمنة، الاندلس ص. ١٥١.

(٣) كليلة ودمنة، الاندلس ص ٢٥٦.

وفي هذه الأقوال دعوة إلى ارتكاب القتل في سبيل تحقيق الغاية وبلوغ السلطة وهو في كل ما أورده كليلة ودمنة قتل بغير الحق مناف لوصايا الأديان ، إضافة إلى ما مرّ معنا في الفصول السابقة عند استخدام الحيلة والخديعة والسرقة والمحاباة على الباطل وغيرها من الوسائل التي ذكرها الكتاب مبرّرا إياها حينا وذاما حيناً آخر إلا أنها برأي كليلة ودمنة وحسب ما يصل إليه سياق أمثلة ، يستطيع صاحبها أن يدرك ما يرجوه من ارتفاع في المنزلة .

ثانيا ـ ادعاء الدين : أن ادعاء الدين والتظاهر به لركوب الإثم تحت عباءته على طريق بلوغ السلطة هو اخطر الشكلين للوكس في الدين ، لأن الشكل الأول وهو التنكر للدين لا يحمل خداعا للمؤمنين وتضليلاً لطيبة البسطاء من الناس فهو واضح وقح يعتمد النذالة الظاهرة التي يستطيع كل إنسان رؤيتها والتحسب لها وتحديد موقعه منها، أما النذالة المتظلّلة بغطاء ديني فهي تعتمد كليا على الغش والتضليل. ويتجنب صاحبها المخاطر التي يعرض النذل الصريح نفسه لها. وهذه الوسيلة هي الأكثر اعتمادا في طلب السلطة وفي المحافظة عليها ،وكليلة ودمنة يعطي رأيا جازما بأن لا أحد من أهل الدين يعتنقه كقيمة يسترشد بها بل هم ينقسمون بين وارث للدين ومكره عليه وطامع بالمنزلة من خلاله :

"والناس على ثلاثة أصناف: قوم ورثوا دينهم عن ابائهم وآخرون اكرهوا عليه وآخرون يبتغون به الدنيا ومنزلتها ومعيشتها"(١).

ويقدم كليلة ودمنة مثلا نموذجيا عن المتظلل بستار الدين الذي يحقق من وراء النذالة والغدر، السيطرة على الآخرين الذين يثقون به لأنخداعهم بمظاهر سلوكه دون النظر بالنوايا والأهداف التي تتحكم بهذا السلوك. والذين يسرعون الى تصديق أقواله ومواعظه التي لا يُلزم نفسه بأي منها بل يرتكب بواسطتها ما تنهى هي عنه.

وهو مثل "الصفرد والارنب والسنور" حيث يظهر السنور المخادع بمظهر المتعبد المتألّه:

"يصوم النهار كله ويقوم الليل كله ولا يؤذي ذابة ولا يهرق دما"(٢).

فينخدع بذلك الصفردة والارنب المتخاصمان ويلجآن الى حكومة السنور "الصوام القوام" الذي حين رآهما مقبلين نحوه انتصب قائما يصلي وأظهر الخشوع

(١) كليلة ودمنة، الاندلس ص ١١٣.
(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، ٢٣٧.

والتنسّك، وعندما قصا عليه القصة بدأ يتلو عليهم، من النصائح والمواعظ التي تدعو الى الزهد في الدنيا والتمسك بطلب الآخرة ويدعوهما الى المحبة وعدم المخاصمة:

"ثم أن السنور لم يزل يقص عليهما من جنس هذا الكلام واشباهه حتى أنسا اليه وأقبلا عليه ودنوا منه، فوثب عليهما فقتلهما"(١).

وميكافللي لا يكتفي بسرد الوقائع التي تؤكد قدرة المتظاهرين بالاخلاق على بلوغ أمانيهم في السلطة، بل لا يمانع على الأمير أن يتبع الخداع والتضليل وادعاء الرحمة والورع، اذ لم يكن بامكانه ان يتمتع فعلا بهذه الصفات:

"وليس من الضروري بالنسبة الى الامير ان يتصف بجميع ما اوردته من صفات ولكن من الضروري أن يتظاهر على الاقل بوجودها فيه وقد اجرؤ فأقول أن حيازة هذه الصفات وتطبيقها دائما قد يؤديان الى تعرضه لأخطار، اما التظاهر بحيازتها فكثيرا ما يكون امرا مجديا وهكذا فمن الخير أن تتظاهر بالرحمة وحفظ الوعد والشعور الانساني النبيل والاخلاص والتدين وان تكون فعلا متصفا بها ولكن عليك أن تعد نفسك عندما تقتضي الضرورة لتكون متصفا بعكسها"(٢).

ويتابع على سبيل التوصية:

"ويجب ان يفهم الامير انه لا يستطيع ان يتمسك بجميع الامور التي تبدو خيرة في الناس ، اذ انه سيجد نفسه مضطراً للحفاظ على دولته لأن يعمل خلافاً للأخلاص للعهود وللرأفة والانسانية والدين ....وعليه ان يكون حريصا على ان لا يفضح نفسه بأقواله .... وعليه ان يجعل الناس يرون فيه ويسمعون منه الرحمةمجسدة والوفاء للعهود والنبل والأنسانية والتدين".

ويركز على التظاهر بالتدين فيتابع :

"ولعل هذه الصفة الاخيرة هي اكثرها لزوماً وضرورة لأن الناس عموما يحكمون بعيونهم اكثر من ايديهم، ولأن في وسع كل انسان ان يرى بينما لايشعر الا القليلون"(٣).

سنكتفي بهذا القدر من أراء ميكافللي المترددة بين الدعوة الى الأتصاف الحقيقي بالصفات النبيلة وبين الادعاء بعدم القدرة على ذلك . فينصح الامير

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، ٢٣٧.
(٢) الأمير، ميكافللي ص ١٤٩.
(٣) الامير ميكافللي ص ١٥٠.

بالتظاهر بها على الاقل ونترك مقارنة توصيته أعلاه (بضرورة أن يسمع الناس منك ويرون الاشياء الصالحة في حين تكون أعمالك رذيلة). بحكاية الصوام القوام التي ذكرناها اعلاه عن كليلة ودمنة، والتي ذكرها كحقيقة واقعة في عالم السلطة، الا انه لم يطر عليها ولم يوصِ بها.

شروط الطموح الى السلطة

ان المواطن العادي الذي لا يحتل أي مكان في خريطة هيكلية السلطة من ادناها الى ارفعها، أي لم يكن يشغل وظيفة معينة في الادارة أو في الجيش أو في الهيئات المدنية التي تربطها صلات وظيفية مساعدة للسلطة أو أي شيء مشابه . ان هذا المواطن يعتبر بعيدا عن السلطان وهو قلما ينتابه طموح للسلطة السياسية، بل يقتصر تعاطيه معها على إبداء تأييده أو معارضته لنهجها على ضوء مصالحه ومقتضيات عيشه وامنه ومستقبل اسرته وسلام ممتلكاته وأعماله. بحسب ما تحسن السلطة أو تسيء رعايتها لهذه الامور.

فهذا الصنف من المواطنين يشكلون الرعية التي يسعى السلطان الى اكتساب تعاطفهم وتجنب معارضتهم. ويسعى الافراد الطموحون بالسلطة الى العمل بينهم للتأثير في آرائهم لمصلحتهم، انما لا يشكلون بأنفسهم طموحا مباشرا الى الترقي السلطوي ، واذا ما حاول بعضهم ذلك فأنه يستحيل عليه تحقيق طموحه بسبب بعده الذي ذكرناه عن أعمال السلطان ، فأول ما يشترط "كليلة ودمنة" على الراغبين في الترقي أو بلوغ المراتب الرفيعة ان يكونوا على مقربة من أعمال السلطان ويكاد يمتاز هذا الشرط عن غيره ، اذ ان الوسائل الآنفة الذكر عن (التعرض للمخاطر ـ انفاق المال ـ وكس الدين) تفقد جدواها اذا استخدمها أمرؤ بعيد عن أعمال السلطان وتتحول الى وسائل فردية تمس صاحبها ولا تؤثر تأثيرا يذكر بالآخرين ومن ثم لا تحقق لصاحبها الشهرة التي يفترض به أن يصل من خلالها الى أمانيه:

"كيف ترجو المكان عند الأسد ولست بصاحب سلطان وليس لك علم بخدمتهم وآدابهم وما يوافقهم وما يخالفهم"[1].

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ١٣٢.

وحتى الكفاءة والجدارة والفضيلة ليست بذات اهمية اذا لم يمارسها رجل قريب من السلطان ، لأنه كم من فضيلة دفنت بسبب عدم تهيؤ الظروف لإبرازها أو امتحانها ، وأهم هذه الظروف بالنسبة الى الطامح بالسلطة يمكن ان تتهيأ اذا كان قريبا منها:

"قال كليلة: ان السلطان لا يتوخى بكرامته افضل من بحضرته ولكنه يؤثر بذلك من قرب منه، ويقال ان مثل السلطان في ذلك كالكرم الذي لا يتعلق باكرم الشجر ولكن بأدناها منه وكذلك السلطان. فكيف ترجو المنزلة عند السلطان ولست ممن يغشاه أو يدنو منه"[1].

فعلى المواطن البعيد عن اعمال السلطان اذا شاء أن يعمل لبلوغ السلطة ان يخطو الخطوة الاولى اللازمة لذلك والمتمثلة باشغال أي مكان في اعمالها البسيطة تقرّبا ودنوّا من مسالكها، وبعد ذلك يستطيع البدء باستخدام فضائله ووسائله التي قد تؤتي ثمارا وقد لا تفعل ، انما من غير الدنو من السلطة من المستحيل أن يكون لتلك الوسائل أية جدوى .

"قال دمنة: قد فهمت ما ذكرت وصدقت ولكن اعلم ان الذين لهم المنازل الحسنة عند السلطان قد كانوا وليست تلك حالهم فتقربوا منه بعد البعد عنه ودنوا اليه وانا ملتمس مثل ذلك وطالب بلوغه"[2].

ونرى ميكافللي موافقا على هذا الشرط في انجاز الخطوة الأولى وذلك من خلال ملاحظتنا ان كل الاسماء التي اوردها كشواهد نحو الانتقال من ادنى المراتب الى ارفعها كانت خطواتها الأولى الانخراط في اعمال السلطة فأغاتوكليس الصقلي و ليفرتو داميرو إنخرطا اولا في سلك الجندية التي كانت الخطوة الضرورية لأمتحان فضيلتهما، والتي تمثلت باتباع اساليب النذالة لتحقيق الامساك برأس السلطة . وقورش استطاع بواسطة قرابته لملك الماديين (خاله) الذي زوجه ابنته أن يستولي على عرشه. وكذلك فعل جيوفاني غاليازو في مساعيه لاخراج عمه برنابو من منصبه كحاكم للومبارديا وهذان الطموحان (قورش وغاليازو) اتاح لهم رابط القرابة ان يظهروا كفاءتهم الجديرة بالسلطة والتي تمثلت باتباع اساليب الحيلة والخداع. وحتى اولئك الذين وصلوا الى المراتب العالية نتيجة كفاءتهم الطيبة وشجاعتهم وتحقيق اعمال نافعة لبلادهم:

---

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ١٣٣.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ١٣٤.

"لم يكونوا خارج اعمال السلطة بل اظهروا فضيلتهم من خلالها في المراتب الدنيا مما سمح له بحيازة الشهرة المشروعة واتاح لهم ان يصبحوا محل اهتمام العامة الذين اختاروهم مع غيرهم من الذين نالوا لروما انتصارات رائعة في شرخ شبابهم"[1].

وحين نرى اتفاق ميكافللي مع كليلة ودمنة على هذا الامر المتمثل بضرورة وجود صلة بين السلطة وبين الطامح اليها، نستنتج ان الخطر على السلطة لا يأتي الا من ابنائها وليس عليها أي خطر من العامة الا اذا بلغ الفساد والظلم والرذيلة حدودا غير معقولة. وبالمقابل فان الطامحين المتصلين بالسلطة قد يأتي دنوهم منها بالخير عليهم، وقد يواجهون اشد الأخطار. لا بسبب طموحاتهم فحسب بل لمجرد قربهم من السلطان ، وهو ما سنبحثه في الباب التالي.

(١) راجع المطارحة٦٠ من الكتاب الاول بعنوان الكفاءة طريق المناصب ص. ٤١٨.

مخاطر مصاحبة السلطان

"إن مصاحب السلطان يصل إليه في ساعة واحدة من الأذى والخوف ما يصل إلى غيره طول دهره. وان قليل الغذاء في أمن وطمأنينة خير من كثيره في خوف ونصب"[1].

بالإضافة لما أوردنا عن المخاطر التي يتعرض لها الطامع بالسلطة المتقرب منها بالضرورة . نتيجة تعرضه لاختبارات كفاءة متسلسلة قلما يستطيع أحد أن يعبرها جميعا، إلا الرجال الأشداء وأصحاب الفضائل المميزة . فان صحبة السلطان بحد ذاتها مبعث دائم للخوف من الأذى الذي يبقى مسلطا كسيف ديموقليس فوق رأس من يتصل بالسلطة . فالسلطان معرض بشكل دائم لخطر مهاجمة الأعداء الخارجيين والداخليين. وهؤلاء الأخيرون أشد خطرا، اذ تبقى طموحاتهم توحي إليهم ببلوغ المرتبة الأعلى بأي ثمن فيقع التحاسد بينهم والتنافس، وجميعهم يضعون نصب أعينهم وضع اليد على رأس المراتب. وهم إن نجحوا اسقطوا السلطة القديمة وعرّضوا أصحابها لأنواع القهر أو العقاب أو التنكيل. وهو ما ينصح به ميكافللي ويراه ضرورياً لصاحب السلطة الجديد للحفاظ على سلطتة .

"الإنذار لجميع الأمراء انهم لا يستطيعون العيش بأمن وطمأنينة في إمارتهم طالما أن أولئك الذين اغتصبوها منهم لا يزالون عل قيد الحياة"[2].

وفي الكلام دعوة واضحة إلى القضاء على أصحاب السلطة الماضية . ومن الطبيعي أن ذلك يشمل أيضا وزراءهم وأعوانهم وكل المقربين منهم . ومن سبق لهم أن اظهروا ولاءهم في وظائف حساسة قدمت نفعا سابقا للسلطة نظرا لأن "الملك لا يستطاع إلا بالأعوان". فلن يغفل المتسلطون الجدد عن ذلك وسيعملون

---

(١) كليلة ودمنة، اندلس باب الأسد وابن آوى ص ٣٢٧.
(٢) ميكافللي، المطارحات، مطارحة الكتاب الثالث ص٥٩٢.

على القضاء على كل الأعوان. وهذا ما ينغص عيش مصاحب السلطان ويشوش سعادته ويتركه في قلق دائم من قدوم ساعة الشر، التي ترجح كفّة الأذى والخوف الذي تجلبه معها، على كفة كل نِعَم السلطة وهنائها وامتيازاتها طيلة عمر كامل .

وكثيراً ما يأتي مصدر الخطر من السلطة نفسها على الذي يعمل لها أو يتقرب منها. وقد اكثر كليلة ودمنة من الإشارة إلى هذا الخطر وحذّر مصاحب السلطان منه.فلا يعرف الرجل متى تتنكرالسلطة له وتقلب ظهر المجن :

"من سكرات السلطان أن يسخط على من لم يستوجب السخط ويرضى عمن لم يستحق ذلك في غير أمر معلوم"[1].

فهو لذلك لا يسعد بنعمة السلطة ويبقى متخوفا من الانقلاب. فيفسد السعادةَ الراهنة التوقُّع الدائم للتغير القادم.وهذا يحدث سواء في الملكيات أو في الجمهوريات .

فالملوك المستبدون يغلب المزاج والهوى على علاقاتهم بالأعوان، ويكون في أقل أمر مدعاة لغضبهم الذي ينتج عنه إهلاك صديق أو إبعاد مقرّب.لذلك يبقى أمر الأعوان والقادة والموظفين مرهونا بفردية السلطة الملكية ومزاجها:

"قد غرّر من يلج البحر وأشد مخاطرة منه مصاحب السلطان فهو خليق وأن لزمهم بالوقار والإستقامة والمودة والنصيحة أن يعثر فلا ينعَش"[2].

ويطال حديثنا عن الملكية المطلقة كلَّ الأنظمة الاستبدادية حزبية كانت أم فردية أو عسكرية. ويصبّ كليلة ودمنة جام غضبه على هؤلاء المستبدين موضحا خطرهم على مصاحبهم:

"قبحا للملوك الذين لا عهد لهم ولا وفاء ، وويل لمن ابتلى بصحبتهم فانهم لا حميم ولا حرمة ولا يحبون أحدا ولا يكرم عليهم إلا أن يطمعوا بما عنده من غناء فيقربوه عند ذلك ويكرموه فإذا قضوا من صحبتهم فلا ودّ لا حفاظ. ولا الإحسان يجزون به ولا الذنب يعفون عنه"[3].

فان أي خطأ يرتكبه صاحب هؤلاء في كلامه أو أفعاله، وأية ريبة تلفتهم في سلوكه وطموحه يعرضه إلى التلف على أيديهم، من غير أن يتفحصوا أبعاد إجراءاتهم وما فيها من ظلم. لأن غريزة الخوف عند السلطان تسبق غريزة

---

(١) (٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ١٦٠.
(٣) كليلة ودمنة، الاندلس باب الملك والطائر قبرة ص٣١٧.

الاطمئنان(*) والمرء مهما كان دقيقا في أعماله وحريصا متحفظا من الوقوع في الخطأ، فهو لابد أن يخطئ وهذا ما يجعله معرضا على الدوام إلى الخطر.

"ولعمري ما يستطع امرؤ صاحب أحدا أن يتحفظ حتى لايفرط منه شيء يكرهه. ولكن الرجل ذا العقل والوفاء إذا سقط صاحبه نظر في ذلك ، ما حدّ مبلغة وخطأ كان أم عمدا، وهل في الصفح عنه مخوف ثم لا يؤاخذه مهما وجد إلى العفو سبيل"[1].

هذا كلام الثور وزير الأسد عند معرفته بغضب الأسد عليه. والنقطة الإضافية التي وردت فيه ، تبحث عن ضرورة نظر السلطة في الخطأ الذي أحدثه أحد معاونيها وتبحث في خلفياته ودوافعه، تصنفه وتقابله بما يستحق من عقاب أو صفح، فهذا ما سبق أن طرقناه في باب "التوازن بين المكافآت والعقوبات"[2].

ويتابع "كليلة ودمنة" وصفه لتحامل الملوك والاستبدادين على أعوانهم بشكل يبرز مقته لسلطاتهم وكرهه لهم. في سياق تفصيله لمخاطر مصاحبتهم فيشبه الراغب بصحبة السلطان بشارب السم للتجربة ويعتبره اهوج مغامرا .

"أمور ثلاثة لا يجترئ عليها إلا أهوج ولا يسلم منها إلا القليل : صحبة السلطان وائتمان النساء على الأسرار وشرب السم للتجربة"[3].

وما يؤكد تخوف العاملين في السلطة من مغبة أي خطأ قد يرتكبونه قول صديق برزويه الذي أعانه في نسخ الكتاب حين سأل مساعدته على نسخه:

"انك تسألني حاجة أتخوف أن تذيع أو يفطن بها فيكون ذلك فيه هلاكي واستئصالي ثم لا اقدر على الافتداء بعوض ولا مال ولا جاه ولا عون. لأن ملكنا فظ غليظ القلب يعاقب على الذنب الصغير اشد العقاب ويسخطه أدنى شيء ولا يرضيه كثرة التكلّف ولا التضرع . فذلك دعاني إلى الانقباض منك والتأكيد عليك"[4].

ومن المخاطر التي تقتصر على كبار المقربين من السلطة ولا تلحق المراتب الدنيا إلا نادراً، خطر اللجوء إلى حل معضلة داخلية أو خارجية عن طريق حصر

(*) راجع باب "نكران الجميل" ص ٢٢٢ من هذا الكتاب.
(١) كليلة ودمنة، الأندلس باب الأسد والثور ص ١٥٩ ـ ١٦٠.
(٢) راجع باب "عدم الموازنة بين العقوبات والمكافآت" ص ٢٥٠ من هذا الكتاب.
(٣) كليلة ودمنة، الأندلس باب الأسد والثور ١٣٤.
(٤) كليلة ودمنة، الأندلس، باب برزويه الطبيب ٩٦.

مسؤولية الفساد الذي أنتجها، في رجل واحد ومن ثم التضحية به. وهذا يحدث في كل أنواع الحكم .

ويمثل ميكافللي على ذلك ما فعله قيصر بورجيا عندما أراد أن يقيم في رومانا حكومة صالحة مكان الأشرار الفاسدين الذين أزاحهم عنها، تحمل الرعايا على الهدوء والطاعة والإذعان. فكلف لهذه الغاية وزيره ريميرو ودي اوركو ، وهو المشهور بالقسوة والكفاءة ومنحه السلطات الكاملة فارتكب هذا الفظائع في تصفية المعارضين والمخلّين بالأمن، بتوجيه من قيصر ونجح في إعادة النظام إلي رومانا :

"ولما كانت القسوة قد خلقت مشاعر من الكراهية عزم الدوق رغبة منه في إزالة ما لحق بعقول الشعب، وفي اجتذابهم تماما إليه على أن يظهر لهم أن أية فظاعات ارتكبت، في الماضي لم تكن بأمر منه وإنما من ابتداع وزيره ، وعندما سنحت له الفرصة أمر بقطع جسده إلى شقين وتعليقهما في ساحة مدينة سيزينا العامة والى جانبه لوحة من الخشب وخنجر ملطخ بالدماء"[1].

ولن نكثر من الأمثلة على صحة هذا الرأي نظرا لوجود الشواهد التي لا تحصى في التاريخ وفي الواقع الراهن على ذلك. إنما نرى ضرورةً في الإشارة إلى أن الاستبداد لا يقتصر نعتاً على الأنظمة الحزبية أو الاتوقراطية أو الديكتاتورية. إذ قد تحمل امثال هذه الأنظمة إيجابيات في تحقيق العدالة ويسود من خلالها الأمن والأزدهار. إنما يشمل الاستبداد أيضا الأنظمة الديمقراطية نفسها والجمهوريات على اختلافها إذا ما اعتراها فساد في قوانينها ونقص في الارشاد عند شعبها. والكثير من الحروب الأهلية والثورات الطبقية تشير إلى وجود مثل هذا الفساد والخلل . حيث ينتج الظلم والقتل وإراقة الدماء وامتهان الكرامات والتهجير والتدمير ومصادرة الحريات والممتلكات، ليس من قبل أمير أوملك فرد، بل من فئات المجتمع المتحاربة أو المتناورة وتحت شعارات قد تبدو في ظاهرها مغرية. وهذا النوع من الاستبداد تبدو جميع أشكال التعسف والظلم أمامه رحيمة عادلة .

ولعلّ أبلغ ما عبر عنه كليلة ودمنة عن مخاطر صحبة المستبدين على أنواعها قوله :

"ما صاحب السلطان في ما يتخوف من بوادره عند ما يرقى أهل البغي إليه، الا كمجاور الحيّة في بيته والأسد في عرينه وكالسابح في الماء فيه التماسيح لا

---

(١) ميكافللي، الأمير، المرجع نفسه، ص ٩١.

يدري متى يهيج به بعضهن"[1].

أما عن النعمة التي يعيش فيها صاحب السلطان زمن الرخاء حين ابتعاد الخطر، فيرى فيها كليلة ودمنة حلاوة آخرها مرارة بل سمّ مميت.

"قال دمنة: إن إرادة الأسد لما يريد ليس لشيء مما ذكرت من تحميل الأشرار ولا غير ذلك ، ولكنه الغدر والفجور. فأنه جبار غدار أول طعامه حلاوة وآخره مرارة بل اكثره سمّ مميت.

قال شتربة: صدقت لعمري قد طعمت فاستلذذت فأراني قد انتهيت إلى الذي فيه الموت"[2].

ويؤكد "كليلة ودمنة" أنه ليس باستطاعة صاحب السلطان أن ينجو من الخطر مهما فعل، إلا إذا واتاه حظ عظيم واستثنائي يجعل الأمور تسير دائما لصالحه.وحتى في هذه الحالة لا بد أن يعزّز هذا الحظ من موقعه في السلطة مما يشتبه على السلطان ويوقعه في الريبة. وذلك لا يخلو من الخطر فسواء عمل الرجل في خدمة السلطان لما فيه صالحه أو طموحه الخاص، أو عمل بكل اخلاص وأمانة وصدق من أجل تعزيز السلطان الذي ينتسب اليه. فالامر نفسه والخطر نفسه. فكيف يتعرض للأذى الرجل الصادق والمخلص في خدمة دولته.

"ان من اراد ان يصحب السلطان بالصدق والتضحية والعفاف من غير ان يخلط ذلك بمصانعة فقلما يستقيم له صحبتهم. لانه يجمع عليه عدو السلطان وصديقه بالعداوة والحسد. اما الصديق فينافسه في منزلته ويبغي عليه فيها ويعاديه، واما عدو السلطان فيضغن عليه بنصيحته لسلطانه وغنائه عنه. فاذا اجتمع عليه هذان الصنفان كان قد تعرض لهلاكه"[3].

فالخطر من الصديق سبق لنا تفصيله. اما الخطر الذي يلحق بصاحب السلطان من العدو فهو امر بديهي حيث أن العدو لايميز بين عناصر السلطة إلاّ من كان منهم متواطئامعه خائنا لسلطانه. وهو في ذلك ايضا يجتمع عليه خطر الانتقام ممن خانهم وخطر السلطان الجديد(العدو) الذي لا يقل عما سبقه، انما نحن نذكر هنا الناصح الصادق المخلص لدولته والذي يرى العدو في الخلاص منه انجازا لإضعاف السلطة التي ينتمي اليها.

---

(١) كليلة ودمنة، اندلس باب الأسد والثور ١٧١.
(٢) كليلة ودمنة، اندلس باب الأسد والثور ـ ١٦١.
(٣) كليلة ودمنة، الاندلس باب الاسد وابن آوى.ص. ٣٤٧.

"قال ملك البوم لوزيره: ماذا ترى في الغراب ؟ فقال : لست ارى ان تناظر هذا وليس لك في امره نظر الا المعاجلة بقتله فان هذا من افضل عدد الغربان، وفي قتله لنا فتح عظيم وراحة من مكيدته، وفقده على الغربان شديد"[1].

اما مصاحب السلطان الذي يستطيع التخلص من الاذى والمخاطر فهو من لا يكون من أهل الطموح ولا من أهل الكفاءة. فلا يرتاب به سادته لاطمئنانهم الى خنوعه وقلة ذكائه، ولا يحسده اصدقائه لانه لا ينافسهم في مراتبهم ولا يشكل عائقاً امام طموحاتهم. ولا يطمع العدو بالقضاء عليه كونه ليس من مكامن القوة والقدرة في دولته . وكذلك ينجو من الخطر الرجل الذي يخدم الدولة بالمصانعة والموافقة والتزلف والاستزلام. وهذا الصنف اكثر ما يطمح اليه هو اشباع غرائزه المادية البسيطة وقلما يتمتع بطموح الى ما فوق ذلك. واكثر اعماله وخدماته تكون شكلية تافهة يقصد من ورائها ارضاء السلطة الفاسدة ولا يقصد ان يدفع بلاده إلى التقدم من خلال مساهمته. وهو لايتميز عن العوام البعيدين عن اعمال السلطة الا بانه طفيلي يقتات على فتاتها . ويلبي رغباته من خلال امتيازاتها. وفي هذا ضرره الحقيقي بينما العامة يتقدمون ببلادهم من خلال اعمالهم وانتاجهم وتفاعلهم.

"انما يستطيع العمل وصحبه السلطان اثنان لست بواحد منهما:

اما فاجرمصانع ينال حاجته بفجوره ويسلم بمصانعته واما رجل مهين مغفّل لا يحسده احد"[2].

وقد جمع كليلة ودمنة كل ما أوردناه عن نعمة السلطة ومخاطرها بقوله:

"وإنما شبه العلماء السلطان بالجبل الوعر، الذي فيه الثمار الطيبة، وهو معدِن السباع المخوفة، فالإرتقاء إليه شديد والمقام فيه أشد وأهول"[3](*).

---

(١) كليلة ودمنة، الاندلس باب البوم والغربان. ص ٢٤٢.
(٢) كليلة ودمنة، الاندلس باب الاسد وابن آوى ص ٣٢٦
(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ١٣٤
(*) عيون الأخبار لابن قتيبة منقولا عن كليلة ودمنة: "وإنما شبه السلطان بالجبل الوعر الذي فيه الثمار الطيبة والسباع العادية. فالإرتقاء إليه شديد والمقام فيه أشد.

الوزراء

قد يزمّ البعض شفتيه استهجاناً من معالجة موضوع حساس كهذا بذهنية بيدبا وميكافللي . وهو محقّ باعتقاده أن تطور علم السياسة وخاصة القانون الدستوري قد سار بسرعة ضوئية متجاوزاً الكاتبين محيلاً إياهما إلى متحف المفاهيم التقليدية. وبالتالي فلا يجدي البحث ولا يقدم أية فائدة تذكر ما خلا تحصيل بعض المعرفة الكمالية عن الطريقة التي عالج بها القدماء المسائل السياسية.

والواقع أن مفهوم السلطة التنفيذية قد مرّ بسلسلة طويلة من التطورات والتعديلات، ترجمةً لتطور الأنظمة السياسية نفسها ومفهوم العدالة فيها. من مبدأ الفصل الأولي بين السلطات، الذي عالج ميكافللي جوانباً منه في مطارحاته عن روما الجمهورية. إلى مبدأ الفصل التام بين السلطات الذي وضع مبادئه مونتسكيو، إلى قوننة صلاحيات كل سلطة. إلى المبادئ الحديثة التي تعمل بمبدأ فصل وتعاون السلطات.إنتهاء بما بلغه علم الإدارة العامة المنظم لعمل المؤسسات العامة والإدارة العامة التي تشكل هيكلية وأجهزة الوزارات، المتمادية في توسع مهامها وشموليتها. بحيث تحولت إلى عملاق بيروقراطي. كل هذه التفاصيل لم يتطرّق إليها ميكافللي إلاّ لماماً ولم تخطر على بال "كليلة ودمنة". ومن هذه الزاوية نرى أن بحثنا هذا لا يضيف جديداً. سوى أنه تذكير في الثقافة السياسية العامة.

إلاّ أن جوهر السلطة في كل أشكالها: ملكية ـ إمارة ـ جمهورية ـ لم يتغير من زاوية استنادها إلى ثقة الشعب. التي تشكل حجر الأساس في مبرّر قيامها. فإدارة شؤون الشعب ورعاية مصالحه وصيانة وجوده هي موضوع عمل السلطة. فالشعب مصدر التشريع وغايته. ممثلاً سواء بالملك أو البرلمان. أو المجالس المختلفة. والوزارة هي وسيلة تحويل التشريع إلى أثر مادي واجتماعي وأخلاقي،

قديماً وحديثاً. ولا تزال الوزارة كما كانت ذراع صاحب السلطة في تنفيذ سياساته المختلفة. وبدونها يستحيل مباشرة الحكم مهما كان استبدادياً ومطلقاً أو ديمقراطياً مباشراً (المجالس الشعبية) ومن هذه الأسس تتفرع قيم كثيرة حول الوزارة. تتعلق بأعمالها. وصفات الوزراء وطريقة اختيارهم والمعادلات المختلفة لعلاقتهم بالسلطان.

كل هذا لم يطرأ عليه تبديل هام ولم تتغير معاييره المبدئية ليس فقط في أكثر الأنظمة السياسية تقدماً ، بل وفي التخيل الذهني عن الأنظمة المستقبلية المرتجاة.

هذا من جهة عامة. أما بالنسبة إلينا نحن في الدول التابعة. فإننا بممارستنا الدستورية لا نزال متأخرين ليس فقط عن جوهر مفاهيم السلطة التي قررها كليلة ودمنة و ميكافللي . بل وأيضاً متأخرين لدرجة بعيدة عن الوصفات التي وضعاها لإبسط الإجراءات التنفيذية لتلك القيم. كمعايير اختيار الوزراء ، وصلاحياتهم، وانتماءاتهم. وهو ما يشكل ضرورة متكررة لبحث القيم السياسية قبل البحث في سبل تَجسُّدِها.

ففي بلاد لا تزال تختار وزراءها على أساس العشيرة والعائلة والطائفة والمذهب. ولا تضع واحداً منهم في وزارة تناسب كفاءته. دول لا يستند الوزير فيها إلاّ على شدة ارتباطاته الخارجية وعلى أمانته في تنفيذ مصالح الآخرين وتكون آخر معايير تعيينه المصلحة الوطنية. إنّ دولاً كهذه يجدر بمثقفيها أن يرتووا فهماً لفلسفة السلطة لأنه من دون هذا الفهم تبقى كل انتقاداتهم للأنظمة وسياساتها، عبثاً لا يخدم هواجسهم الصادقة في وطن العدالة والحرية والتقدم.

أولاً: أهمية الوزارة.

"الملك لا يستطاع إلاّ بالوزراء والأعوان"[1]. أياً كان شكل الحكم الذي يرتضيه شعب من الشعوب فإنه لا يمكن أن يثبت جدواه ويحقق مبرراته إلا بواسطة الوزراء. فخطط السياسة والاقتصاد والإنماء والأمن وما إلى ذلك . تبقى أفكاراً غير مثمرة إذا لم تجد الوزراء الذين يتولّون نقلها إلى الواقع وتحويلها إلى مشاريع ملموسة. حتى في ظل الحكم الاستبدادي يخبرنا التاريخ عن أثر بارز للوزراء ليس في تنفيذ توجيهات الحاكم الفرد فحسب، بل في تقرير سياسته أيضاً من أمثال

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، ٣٢٣.

كرومويل في عهد هنري الثامن وريشيليو في عهد لويس الثالث عشر والفضل بن الربيع في زمن الرشيد وأمثالهم الكثير وهذا ما يوصلنا إلى الأهمية الثانية للوزير وهي.

"الملك يزداد برأي وزرائه إستبانة كما يزداد البحر بمجاوره من الأنهار"[١].

فالسلطان لا يمكنه مباشرة اتصاله بشؤون الرعية حتى ولو كانت لديه الرغبة في ذلك. وبالتالي فهو لا يستطيع الإحاطة بشؤون الناس وهمومهم ومطالبهم وأرآئهم إلاّ بواسطة الوزراء الذين هم يتولون مهمة تسهيل أمور الناس والإلتصاق بأعمالهم اليومية. ممّا يشكل لديهم خزان المعرفة بشؤون الدولة، ومنهم يستقي السلطان المعرفة بأحوالها. فهو بذلك يزداد استبانة برأي وزرائه. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد. فالمتعاطي المباشر بالشؤون العامة تصبح لديه معرفة أوسع بأساليب رعايتها ويمتلك خبرة تتعلق بها أحياناً سير آلية الحكم، مما يلزم السلطان باتباع اقتراحاته والتمادي في الإتكال عليه. وهذا ما دفع ببعض الوزراء على شاكلة من ذكرناهم أعلاه إلى ممارسة تأثير عظيم على سياسة الدولة وإجراء اصلاحات وتعديلات في مناهج الحكم وأساليبه وأحياناً في أشكاله. حتى تجاوز أثر تلك التغييرات حدود دولة الوزير إلى التغيير إقليمياً وأحياناً دولياً... وهذا يقودنا إلى الدور الإستشاري للوزير.

"على الوزير أن لا يكتم الملك نصيحة وأن استقلها"[٢]. "يحق على من خصه السلطان أن يطلعه على ما عنده من المنفعة والأدب"[٣] سيكون لموضوع الاستشارة وأحكامها فصل خاص في كتابنا، إلاّ أننا نتطرق هنا إلى الوظيفة الاستشارية للوزير التي لا تقل أهمية عن وظيفته التنفيذية . وتختلف أساليب المشورة في الأنظمة السياسية المختلفة.

فقد تكون المشورة مباشرة بمبادرة من الوزير، أو بطلب من السلطان ولكل شكل موجباته ومقتضياته. وقد تكون غير مباشرة عبر التعديلات التي يقترحها الوزير على الخطة المقدمة من صاحب السلطة، وفي الأنظمة البرلمانية يظهر الأسلوب المباشر في اقتراح مشاريع القوانين من قبل الحكومة على البرلمان ويظهر الشكل الغير المباشر في حق الحكومة رد بعض القوانين أو طلب تعديلها. ولأن الوزير

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٢٣٣.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٢٥٤.
(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ١٣٦.

على صلة وثيقة بالأحداث والتفاعلات المختلفة في مجتمع دولته فيجب أن يكون حريصاً على تحريض السلطان وتزيين ما يراه مناسباً بأسلوب النصيحة والإستشارة وأن لا يستقل أهمية مشورته ولو كانت صغيرة:

"حق على وزير السلطان أن يبالغ في الحضيضى له على ما يزينه ويكون فيه رشده"[1].

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٥٤.

إختيار الوزراء

"الإنطباع الأول الذي يتولد لدى الإنسان عن الأمير وعن تفكيره يكون في رؤية الذين يحيطون به، فعندما يكونون من الأكفاء والمخلصين يتأكد الإنسان من حكمة الأمير...... والخطيئة التي يقترفها تكون بإساءة اختياره"[(١)].

وأنّما الوجه الذي يستقيم به العمل أن يكون الملك عالماً بمودة من يريد الإستعانة به. وما عند كل رجل منهم من الرأي والغناء، وما فيه من العيوب فإذا استقر ذلك عنده من علمه أو علم غيره وما يستقيم له، وجّه لكل عمل من قد عرف أنه عنده من الأمانة والنجدة والرأي ما يستقل بذلك العمل وأن الذي فيه من العيب لا يضر بذلك العمل.[(٢)].

يتفق ميكافللي مع "كليلة ودمنة" على عناوين مهمة في موضوع الوزراء منها: طريقة الإختيار تمييز الكفاءة، احتفاظ الملك بإخلاص والوزير، وحق الإختيار ومعايير إضافية في الإختيار.

أولاً : طريقة الإختيار :

يعتبر الكاتبان أن عملية إختيار الوزراء هي الخطوة الأولى في مباشرة السلطان إدارة شؤون الدولة . وعليها يتوقف الحكم على حِكْمته ومنحى سياسته ونتائجها. ويعتبر ميكافللي أن الأمير يمكنه أن يختار وزيره على ضوء ما يمتلكه من معرفة شخصية عنه، وإختباره ومراقبته أو بطريقة مساعدة الآخرين له واستشارتهم فعنده أن العقول ثلاثة:

"أولها يدرك الأمور دون مساعدة، وثانيها يدركها بمساعدة الآخرين وإرشادهم

(١) ميكافللي، الأمير، المرجع نفسه، ١٨٠.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٣٢٤.

وثالثها لا يدركها لا بمساعدة ولا بدونها. والنوع الأول ممتاز والنوع الثاني جيّد وأما الثالث فلا جدوى منه"[1].

وأهم هذه العقول هو النوع الأول الممتاز الذي يستطيع أن يدرك أهمية ما عند الرجال من تلقاء نفسه بواسطة حكمته ونفاذ بصيرته وخبرته في امتحان الأعوان. وإذا لم يتسنّ وجود هذه المميزات فيمكنه معرفة الأكفاء عبر استشارة الآخرين، والمقصود بهؤلاء حكماء الرجال:

"يختار الأمير لمجلسه حكماء الرجال ويسمح لهم وحده بالحرية في الحديث إليه ومجابهته بالحقائق ... ولكن عليه أن يسألهم ويستمع إلى آرائهم في كل شيء"[2].

وهاتان الطريقتان أشار إليهما كليلة ودمنة في الفقرة أعلاه :

"فإذا استقر ذلك عنده من علمه أو علم غيره" موضحاً في مكان آخر مواصفات هذا "الغير".

والطريقة الثالثة التي يعتبرها ميكافللي صالحة في اختيار ومعرفة الوزير وهي برأيه لا تخطئ أبداً.

"عندما يفكر الوزير بنفسه أكثر من تفكيره بك وعندما يستهدف في جميع أعماله مصالحه الخاصة فإن مثل هذا الرجل لا يصلح لأن يكون وزيراً نافعاً"[3]
والرأي نفسه عند كليلة ودمنة:

"أن يؤثر منفعة السلطان على هواه ويشتري راحته بنصبه ورضاه وبسخطه"[4] وهذه الطريقة الأخيرة تعتمد على مراقبة السلطان لمن يود اختياره في مرحلتي ما قبل الإختيار وما بعده. وهي طريقة النوع الممتاز من العقول المشار إليها أعلاه. وقد فصل فيه كليلة ودمنة . في باب الأسد وابن آوى. ولفت إلى أن الملك يختار بعد المراقبة ليس من يحمل الصفات الصالحة المجردة فحسب، بل من يوافق الملك في سياسته وأغراضه:

"فرغب الأسد فيه لما بلغه من العفاف والنزاهة والأمانة فأرسل إليه يستدعيه، فلما حضر كلمه وآنسه فوجده في جميع الأمور وفق غرضه ...فقال : ازددت فيك رغبة وأنا

---

(١) الأمير، فصل الوزراء المرجع نفسه.
(٢) الأمير، ميكافللي ـ الأعراض عن المنافقين ١٨٤.
(٣) الأمير، المرجع نفسه، ١٨١.
(٤) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ص ٣٣٢.

موليك من عملي جسيماً...[1] وحسن الإختيار من الصفات التي لا يجوز أن تفوت السلطان بل ينبغي أن تكون ملازمة له. ووجها من وجوه مقدرته التي من دونها يصبح كل أمر في سلطته معرضاً للتلف والضياع.

"إنما يستخرج ما عند الرجال ولاتها وما عند الجنود قادتها"[2] وفي الأنظمة الحديثة تطوَّرَ اختيار الموظفين وامتحانهم واختبارهم ووضعت لذلك علوم إدارية وقوانين وأصول. وتحدّدت في تعيين الوزراء وكبار الموظفين معايير دقيقة. ويعتبر في أيامنا أن الإنماء الإداري مقدمة لكل إنماء. وصار حسن الإختيار معيار تقدم الدولة ورقيّها. بينما الدول التي لا تزال تتبع أساليب الإختيار التقليدية فتصنّف في خانة الدول المتخلفة حيث يظهر تخلّفها في الإدارة ومن ثم في جميع مجالات سياستها. وهو تأكيد لرأي ميكافللي :

"إن الخطيئة الأولى التي يرتكبها الأمير تكمن في سوء اختياره لوزرائه"[3].

ثانياً : تمييز الكفاءة (الرجل المناسب في المكان المناسب)

لا تقتصر حكمة الإختيار على تمييز السلطان لمن يريد الإستعانة به عن بقية الناس وذلك بمعرفة إخلاصه وكفاءته. بل ينبغي أن تتعدى ذلك إلى تمييز نوع الكفاءة لدى كل واحد ممن تم اختيارهم عن كفاءة غيره. وذلك لتكليفه في العمل الذي يحسنه ويختص به. فالإخلاص وحده لا يفيد عن غير كفاءة وخبرة بل قد يضر أحياناً. والخبرة والكفاءة مع الإخلاص لا تفيد إذا لم توظف في مجالها. وقد تضر إذا وضعت في غير مدى فعاليتها. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا الجانب من تمييز الكفاءة انفرد به كليلة ودمنة دون ميكافللي :

"يحق على السلطان أن يبلغ بكل أمرئ مرتبته على قدر رأيه وما يجد من المنفعة عنده"[4] ويستطرد "كليلة ودمنة" ليعتبر أن وضع الرجل المناسب في المكان المناسب قاعدةً حيوية شديدة الأهمية لا يحق لأيّ كان تجاوزها أو عدم العمل بها، حتى ولو كان ملكاً. وإن فعل ذلك عُدَّ جاهلاً مقصّراً بحق مصلحته ومصالح دولته. فالسلطة لا يمكنها تجاوز المبادئ التي تبرّرُ وجودها ومنها ـ انتظام حركة

---

(١) كليلة ودمنة، دار الهدى، صفحة ٣١٥.
(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٣٦.
(٣) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ١٣٦
(٤) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ص ١٣٦.

المجتمع ـوتوافق مصالح شرائحه وأفراده. وحمايته من الفتنة والعدوان. وأيّ تصرفٍ من السلطة يخلّ بهذه المبادئ يفقدها مبرر قيامها. وإذا تعسفت وتصرفت عُدّت جاهلة مع كل ما تحتوي هذه الكلمة من أبعاد سياسية عند "كليلة ودمنة". ومن بين التصرفات المسيئة للمبادئ العامة للسلطة عدم وضع الرجل في المرتبة التي تناسب رأيه ومنفعته للصالح العام.

"وقد كان يقال : أمران لا ينبغي لأحد وإن كان ملكاً أن يجعل شيئاً منهما في غير مكانه وأن ينزله غير منزلته : الرجال والحلية. فإنه يعد جاهلاً من وضع على رأسه حلية القدمين وعلى رجليه حلية الرأس"(١).

ووضعُ الرجل في غير مكانه المناسب لا يُعدّ صِغَراً لمن أُنزل دون ما يستحقه ولا شرفاً لمن رُفّع فوق ما يستحقه، لكنه في الحالتين تسخيف للسلطة التي فعلت ذلك. وحرمت نفسها بجهلها، من طاقات فاعلة أُهدرت بلا جدوى وأفسدت أعمالاً بإيلائها من لا يحسنها. وهو من باب هدر الكفاءات المهلك للسلطة. فمن يروي السنبلة جراً ويروي النخلة تنقيطاً يُعدُّ جاهلاً بعيداً عن الحكمة:

"من ضبب اللؤلؤ والياقوت بالرصاص فليس ذلك بصغر للياقوت ولا بتشريف للرصاص ولكنه جهل ممن فعل ذلك"(٢).

وهذا الأمر يعتبره ميكافللي و "كليلة ودمنة" في غاية الأهمية. يتصل وثيقاً بمصالح السلطان بما هي تعبير عن مصالح الرعية . وعليه يصبح التمييز في الكفاءة ووضع كل كفؤ فيما يناسبه من مرتبة وتكليفه بما يفلح فيه من أعمال معياراً للحكم على حزم الأمير وحكمته:

"يستطيع الإنسان التأكد من حكمة الأمير لأنه استطاع تمييز هذه الكفاءة والإحتفاظ بها"(٣).

"وإنما رأس الحزم للملك معرفة أصحابه وإنزاله إياهم منازلهم"(٤).

ونلفت القارئ إلى أن كليلة ودمنة إبتعد عن مفهوم الرجل المثال الذي لا يوجد في واقع البشر ، واعتمد الرجل الواقعي الذي لا بد أن تعتريه مع كفاءته عيوب وشوائب . ويترتب على هذه الرؤية واقعيةُ التكليف والمحاسبة. فالملك

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، ص ١٣٦.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ١٣٦.
(٣) ميكافللي، الأمير، المرجع نفسه، باب الوزراء ص ١٨٢.
(٤) كليلة ودمنة، ٣٣١.

جدير أن يحسن الإستعانة بما يحمله الوزير من حسنات في عمله، وأن يتوقّى احتمال أن يضر العيب بهذا العمل.

" فعليه أن يوجه لكل عمل من قد عرف عنده من الأمانة والنجدة والرأي، ما يستقل بذلك العمل . وأنّ الذي فيه من العيوب لا يضرّ بذلك العمل"[1].

والأمر نفسه عند ميكافللي أن وزيراً يسلم من كل عيب ولا تشوبه سيئة، هو رجل غير موجود. ولو كانت السياسة تعرف هذا النوع من الرجال لكان الأولى بالملوك أن يندرجوا بينهم. وعليه فالسلطان لا يطلب منه أكثر من:

"مراقبة أعمال وزيره فيميز الطيبة منها عن السيئة ليصلح الأخيرة ويشجع الأولى"[2] ويقصد ميكافللي "بالطيبة والسيئة" ليس المعنى المطلق حيث سبق له نفي وجوده، بل مدى تناسب أعمال الوزير مع مصلحة الملك أو تعارضها. وهذا يؤكده في رأيه عن صلاح الوزير:

"إن من تعهد إليه دولة الآخرين يجب أن لا يفكر قط بنفسه وإنما بالأمير وأن لا يكترث بأي شيء سوى ما يتعلق بالأمير"[3].

ثالثاً: الإحتفاظ بالوزير الكفوء:

وعلى الأمير بدوره، لكي يحتفظ بولاء وزيره وإخلاصه أن يفكر به وأن يُغدق عليه مظاهر التكريم والمال. مبدياً له العطف ومانحاً إياه الشرف وعاهداً إليه بالمناصب ذات المسؤولية"[4] والحكمة من ذلك أن يشعر الوزير بأنّه جزء مُهمّ من السلطة وركن من أركانها فيعمل على خدمتها بأغلى من خدمته لنفسه، فبنموها ينمو وبعظمتها يعظم وبأنهيارها يسقط . إذ لا حماس في العمل عند من لا يرفعه عمله ويتكرم به.و كل المنح والتكريم والعطايا التي ينصح بها ميكافللي الملك تجاه وزيره غايتها أن تمنعه من الوقوع تحت منافسة الإغراءات التي يتعرض لها، وأن تجعله حريصاً على عدم إضاعة ما اكتسبه من مجدٍ ومنافع في حال تقصيره.

و"كليلة ودمنة" ينصح السلطان بتجنيب وزيره أي إحساس بالغبن، فلا يضيع

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٣٢٤.

(٢) الأمير، المرجع نفسه، ١٨١.

(٣) ميكافللي المرجع نفسه، ص ١٨١.

(٤) ميكافللي، الأمير، ١٨١.

حقه. لأنه لو بدا راضياً عن ذلك فإن دخيلته ستحمل ضغناً وقابلية للإيذاء لا يظهرها إلا في الظروف المؤاتية.

إنه ينبغي للسلطان ألا يلج في تضييع حق ذي الفضل والمروؤة ولا وضع منزلته وأن يستدرك ما فاته من ذلك. ولا يغرّه أن يرى من صاحبه المفعول به ذلك رضاً فإن الناس في ذلك رجلان أحدهما كالأفعى ليّن الملمس قاتل اللدغ والآخر كالصندل باردٌ ولكنه إذا حُكّ يصبح حاراً مؤذياً"[١]. فعند ميكافللي أنّ الوزير الصالح ثروة يجدر التمسك به والحفاظ عليه وإيلائه الإهتمام، نظراً لندرة من تتوفر فيهم الشروط المطلوبة وهو ما يراه كليلة ودمنة: "إنّ أعمال السلطان كثيرة وما يحتاج إليهم من الأعوان كثير ومن يجمع فيهم من النصيحة والعفاف قليل"[٢]. وكذلك لا يمكن إستبدال الوزراء بالسهولة عينها التي يستبدل بواسطتها بقية الموظفين والمأمورين لما يميّز مهام الوزارة. مضافاً إلى ما ذكر من الخبرة المكتسبة والمعرفة المحصّلة من تجربة الوزير الشخصية. بينما سائر الوظائف الأخرى لا تحتاج إلى الخبرة والتجربة ذاتها. إذ يكفي بعض التدريب الذي يُهيّء للكفاءة أن تثمر. كما أن الموظفين العاديين لا يشكل إخلاصهم أو عدمه ما يشكله إخلاص الوزير أو عدمه[٣].

"إن من الناس من لا ينبغي تركه على كل حال وهو من عرف بالصلاح والكرم وحسن العهد، والشكر والوفاء والمحبة للناس ..."[٤].

حق إختيار الوزراء :

"إنّ الملوك أحق باختيار الأعوان فيما يهتمون به من أعمالهم وأمورهم"[٥].

لقد التزمت جميع أنواع الحكم بمبدأ "حق السلطان باختيار الوزراء" وهو حق حصري، باعتبار الوزراء مساعدين وأعوان لصاحب السلطة، لذلك يفترض به أن يملك الحق باختيارهم لما يرى فيهم من مناسبة لخطته في العمل، ولما يجده من إمكانات تشكل بانسجامها وتعاونها تحت توجيهاته وسائل تسهم في تطبيق مخططاته، التي تتحول بواسطتها السياسة إلى وقائع. فلا يجوز أن يملك هذا الحق

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ١٣٨.
(٢) كليلة ودمنة، دار الهدى، الوطنية ص ٣١٣.
(٣) ميكافللي، المطارحات، ٣٦٤.
(٤) كليلة ودمنة، الهدى، صفحة ٣٢١.
(٥) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، باب الأسد وابن آوى ص ٣١٦.

أحد غيره أو يشاركه به آخرون . وذلك لما يقع على عاتقه من مسؤولية السلطة. ولما يواجهه من محاسبة على سوء تنفيذ المصالح العامة من سائر الأمة عن أعماله وأعمال وزرائه. ففي الجمهوريات الديمقراطية يتم إختيار الوزارة من قبل البرلمان (صاحب السلطة) إما بالإنتخاب وإما بالتكليف المباشر. وقد يكلف الشعب مباشرة السلطة التنفيذية بواسطة الإنتخاب.وهذه الحالات النظام البرلماني ـ الرئاسي ـ والوزاري. ويحفظ نمط التوكيل المتسلسل الذي يكفل سير المحاسبة بواسطة تحديد المسؤوليات. وتكون مسؤولية الوزير أمام رأس السلطة التنفيذية وهو بدورمسؤول أمام صاحب السلطة التشريعية "الشعب أو ممثلوه".

ولم يستند كليلة ودمنة إلى الحق الإلهي أو العرفي أو الوراثي للسلطان في الإختيار. بل إلى الحق المنسحب من واقع الحياة السياسية والإدارية، فربط في الفقرة أعلاه بين حق الإختيار ومستلزمات : "ما يهتمون به من أعمالهم وأمورهم." معتبراً بأن السلطان أدرى بمواضع أعماله وتنوعها وبما يحتاجه من قدرات وكفاءات. وافترض أنه يمتلك خبرة واسعة بمعرفة الرجال وذلك لسببين:

أولهما أنه يفترض أن يكون السلطان ذا مراس وحسن تقدير، اكتسبهما في مسيرة بلوغه السلطة أو تَدرُّجِهِ فيها. أو مواكبته لأعمال الملك أو تنشئته في رعايته(في المملكيات الوراثية) . حتى القوانين والدساتير ليست في حقيقتها إلاّ تراكم الخبرة والمعرفة التي تتوارثها الشعوب والحضارات. مكتسبة من خلالها معرفتها بمن يقوم في أعمالها ومصالحها.

وثاني السببين أن الرجال الذين سيختارهم السلطان وزراءَ ومعاونيين، أخضعتهم مزايلتهم لأعمالهم وترقياتهم فيها إلى ما يشبه الإنتخاب الطبيعي في السياسة. فأصبحوا على مقربة من السلطان وأمام ناظره واختباره. فلا يعقل في واقع الممارسة الدستورية أن يبحث السلطان عن وزيره من بين المغمورين في العامة. بل يختاره ممن إنتخبتهم عملية التنقية السياسية والإجتماعية سواء في الإدارة أو في أعمال المجتمع المدني، إلى مصاف الرجال الفاعلين.

أما الإستبداية الفردية أو الحزبية التي تصادر سلطة الشعب وتحلّ محله دون رضاه ممارسةً الطغيان ، فهي غير شرعية وبالتالي فتكليفاتها باطلة، وبالأخص تلك التي تعمل مخالفةً لمصالح الشعب ومقامرةً بمصيره. ولا يمكن للإستبدادية أن تنطبق عليها المفاهيم الدستورية إلاّ إذا حاولت أن تكرس جهودها في تعزيز المصالح العامة وصيانة الأمن الإجتماعي والمحافظة على ملكيات الأفراد وأنماط

تبادلهم الإنتاجي. وهي لن تفعل ذلك لأنها إن فعلت فإما أن تزول صفتها الإستبدادية في محاولتها كسب شرعيتها من قبول الشعب الطوعي بإجراءاتها، وهو ما يفقدها مبرر قيامها باغتصاب السلطة ويسقط شعاراتها المعتمدة في عملية الإغتصاب، ويكون آخر استرضاء تقوم به لإكتساب ثقة الشعب هو باستدراكها وتخلّيها عن السلطة له .وهذا نادراً جداً ما يحصل. وأما إذا فعلت ما أشرنا إليه من الحفاظ على كل شيء، فإنها حكماً ستحافظ على التشكلات الشعبية وقوى المجتمع الضاغطة التي سرعان ما تستعيد منها السلطة. أما إذا استمرت الإستبدادية في نهجها الذي قامت على أساسه فإنها ستزيد من حالات الإحتقان الشعبي الذي ينفجر أخيراً مطيحاً بها ولو طال الزمن. وتكون خلال كل فترة حكمها غير خاضعة للقيم التي ذكرناها عن تعيين واختيار الوزراء. فالوزراء والقادة وجميع عناصر السلطة الإستبدادية وحدة لا تتجزأ وكل السلطات تبدو معها هيئة سلطوية واحدة.

"لا يستطيع أي طاغية أن يتغلب على روح الكراهية التي يكنها له الشعب إلا عن طريق نبذ طغيانه. ولما كان المرء لا يعثر إلاّ نادراً على طاغية يتخلى عن طغيانه، فإنه لا يجد أيضاً إلا عدداً قليلاً من الطغاة الذين لم يواجهوا نهاية تعسة"[(١)]

رابعاً: معايير إضافية في الإختيار:

لم يتهاون "كليلة ودمنة" في وضع معايير يرشد من خلالها السلطان إلى تحقيق سلامة إختياره وزراءه وأعوانه. وذلك لما تمثله أدوارهم من أهمية بالغة في تنفيذ السياسة وتقرير نتائجها "ولما كان الملك لا يستطاع بغير الوزراء". فقد إستغل كل سانحة لإستنتاج مقاييس دقيقة وواضحة في عملية إختيارهم. أوردنا منها ما يتصل بالمزايا الشخصية، والأخلاقية والمناقبية المتعلقة بالمروؤة والوفاء والإخلاص... وما إلى ذلك. ونتعرض الآن إلى المعايير الإجتماعية والإنسانية أو بالأحرى تلك التي لا يد للوزير فيها، بل ألزمته الطبيعة والحظ بها ومنها النسب ـ الموقع الإجتماعي ـ العمر.

---

(١) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ٥٩٩.

ـ ١ ـ النسب:

"إنّ السلطان لا يقرّب الرجال لقرب آبائهم ولا يباعدهم لبعدهم ولكنه ينظر إلى ما عندهم وإلى ما يحتاج منهم إليه ثم يمضي رأيه على ما يحق عليه فيهم من إنزالهم منازلهم"[١]

" القنصلية جائزة الفضيلة لا جائزة طيب المنبت"[٢].

إن إقتصار المراتب الرفيعة والأعمال المسؤولة في السلطة على بعض العائلات النبيلة والإقطاعية أو التي تنتمي إلى سلالات عريقة، لا يزال سائداً حتى أيامنا في بعض الدول. مما يجعل الوزارة تنتقل بالتسلسل الوراثي ضمن أسر محددة. والوطن العربي يزخر بأمثال هذه الدول التي "تقرب الرجال لقرب آبائهم " فمراكز المسؤولية يتم تداولها منذ القِدَم بين مجموعة ضيقة من العائلات ولا تخلو حكومة من زرع هذه العناصر الوراثية فيها. وليس في منهجية بحثنا هذا التعرضُ للأمثال. التي هي في الحقيقة لا تحصى. بل نحن نعالج المبدأ حيث يرى كليلة ودمنة أن من عيوب الإختيار التمييزَ بين الناس على قاعدة أنسابهم. فهو عنده ضرب من الظلم إذ يصيب المواطنين الذين لم يولدوا في مثل تلك العائلات (وهم عامة الشعب) بالخيبة والإحباط ويقتل لديهم روح الطموح والإبداع والإخلاص للمصلحة الوطنية. التي يصنفون فيها مواطني الدرجة الأدنى دون أي ذنب أو جرم. ومن ضرر هذا التمييز أيضاً أن الدولة تحرم نفسها من كفاءات مواطنيها وطاقاتهم وهي بحاجة دائمة إليها، إذا كانت تصبو إلى الإزدهار والقوة والتجدد. ولا عبرة في أنّ الجمهورية تتميز عن الملكية الإستبدادية بسيادة القانون وتكافؤ الفرص، ما دامت الأعراف فيها لا تزال تملك نفاذاً يفوق نفاذ الدستور. خاصةً في إعتماد عائلات سلطوية أو طوائف دينية كمصدر دائم لتكليف رجال الحكم .فطبيعة السلطة في كلا النظامين واحدة.

وما يتوجب على السلطان أن يفعله هو أن لا يكترث إلى أنساب الرجال ولا إلى طيب منبتها. بل يتفحص ما عند كل واحد منهم من فضيلة وكفاءة سبقت الإشارة إليها. ويتأكد مما يحتاجه من تلك الكفاءات ويضع كل واحد في المنزلة

---

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٣٦.

(٢) المطارحات، ميكافللي ٤١٧.

المناسبة لتلك الحاجة. وهذا ما أسهب ميكافللي في تأكيده وتعليله مؤكداً على حكمة الرومان بتجاهلهم طيب المنبت وعلى الحاجة التي أدت إلى إنجاب تلك الحكمة:

" ولقد كانت الحاجة هي التي دفعت بالرومان إلى تجاهل طيب المنبت ولا ريب في أنها حاجة قد تعمل عملها في كل دولة. ولقد غدا من المصلحة تبعاً لذلك. أن يعطى العوام كل فرصة تدعوهم إلى الأمل في الوصول إلى القنصلية، وهو أمل كان يداعب مخيلتهم منذ أمد بعيد دون أن يتمكنوا من تحقيقه. ولم يعد مجرد الأمل كافياً وغدا من المصلحة أن يوضع موضع التنفيذ... وإذا لم يكن في وسع دولة أن تفيد من عوامها في أي مشروع عظيم فإن في وسعها أن تعاملهم على النحو الذي تشاءه، ولكن إذا رغبت هذه الدولة أن تفعل ما فعلته روما فإن عليها أن لا تُبقي على أي تمييز"[1].

فالأنساب وحدها لا تشكل معياراً صالحاً للسلطة خاصة إذا افتقد أصحابها للدراية والخبرة وحسن التبصر بالأمور. حيث يصبح الإتكال على طيب المنبت مدعاة للغرور والشخصانية لدى صاحبه المطمئن إلى حقه العرفي. فيستند إلى أمجاد صنعها غيره من السلف وهو يجني ثمارها الذاوية، من غير أن يضيف طريفاً إلى تليد. وإذا كان الوزير وارثاً إضافة إلى لقبه خبرةً بشؤون الحكم والسياسة، وإخلاصاً في الولاء للسلطة كان في ذلك اجتماع الأسباب التي بواسطتها يتحقق النجاح. ويكون طيب المنبت أضعفها جميعاً. وفي كل الأحوال تكفي القدرات والمواهب الشخصية المكتسبة في الوزير معزولةً عن أصله ونسبه، لتسيير شؤون وزارته وإدارتها. وقد سبق "لكليلة ودمنة" التأكيد على ضرورة سعي السلطة للإستفادة من كفاءات كل مواطنيها بغير النظر إلى أحسابهم.

"إن باب الملك يكثر فيه من الأمور التي ربما أُحتيج فيها إلى من لا نباهة له وربما كان صغيرالمنزلة فيكون عنده منفعة بقدره"[2] وفي إتاحة الفرصة أمام أبناء العامة لأن يفيدوا من كفاءاتهم. تحضير لحركة الإبداع في المجتمع. ومجال ثمين

---

(١) المطارحات، ميكافللي ص ٤١٧.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ١٣٥.

للسلطان أن يهيء الكوادر النشيطة التي ترفد دائماً حيوية النظام السياسي. وليبقى إداء السلطة فتياً والإ سادهُ الفتور والهرم. ولا يجوز الإدعاء أن مهمات عظيمة يعجز عن القيام بها من هم في المراتب الضعيفة. فربما عظُم الضعيف بالتجربة والمراس إذا كان في منزلته الصغيرة قادراً. وهذا مغزى الترقي في الهيكليات الإدارية. إذ من غير العادل إن يُخلق الفرد لأحتلال منزلة واحدة ولا يطمح إلى ما فوقها. فمن جهته عليه أن يظهر فضله وكفاءته في كل مناسبة:

"إن رعية الملك ومن يحضره منهم يجب أن يعرّفوه ما عندهم من المروؤة والعلم ويبذلوا له نصيحتهم، فإن الملك لا يعرفهم ولا يضعهم في منازلهم إلا بذلك"[1].

كذلك ما سبقت الإشارة إليه:

"يحق على من خصه السلطان أن يطلعه على ما عنده من المنفعة والأدب ويحق على السلطان أن يبلغ بكل أمرئ مرتبته على قدر رأيه وما يجد من المنفعة عنده"[2]

أمّا من جهة السلطان فعليه كما يؤكد "كليلة ودمنة". أن يتعرف على هذا الفضل والمروؤة والمنفعة ويضع كل واحد في ما يستحقه من رتبة ولا يحتقر مروؤة وإن صغرت:

"الوالي حقيق أن لا يحتقر مروؤة وجدها عند أحد الرجال وإن كان صغيرالمنزلة فإن الصغير ربما عظم"[3] والكفاءة التي تعامل بالإهمال من السلطة هي ككل طاقة تتحول ولا تتلاشى . فقد تتحول إلى قوة مخربة سلبية إذا لم تجد أمامها متنفساً إيجابياً يجعلها تجري بهدوء في مجارٍ مفيدة نافعة. وفي هذا يكمن سبب هام من أسباب اللجوءإلى المعارضة السلبية التي تشكلها النخب الشعبية في مواجهة طبقية السلطة ونخبويتها. فإهمال الكفاءات عند أفراد العامة لا يقتصر ضرره على حرمان السلطة من الإنتفاع منها. بل يمتد إلى تحمّلها الأذى الناتج عن ذلك الإهمال والذي يتجسد في وجدان الشعب بمقولة "المحرومين" فمنع المرء من تحقيق ذاته، ورسم آفاق طموحه هو رأس الظلم والحرمان:

"إن الرجل ذا النبل والفضل ليكون خامل الذكر غامض الأمر فتأبى مروؤته إلاّ أن

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٣٦.
(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٣٦.
(٣) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٣٧.

يظهر ويستبين كالشعلة من النار التي يحجبها(*) صاحبها وتأبى إلاّ ضياءً وارتفاعاً"[1]

ـ ٢ ـ معيار السن:

"لم تكن مدينة روما في الحقيقة تلقي بأي إهتمام إلى مسألة السن، بل كان كل ما تنشده هو الفضيلة سواء أوجدت عند الشبان أو الكهول"[2].

يرى ميكافللي أن الشعب إذا ترك له أمر الإختيار فهو لا يختار للمراتب إلاّ من حقق الأعمال العظيمة والضخمة، وعندما يتميز شاب بالفضيلة(الشجاعة) التي رافقت بعض أعماله فإن من العار كل العار أن لا تنتفع الدولة من خدماته وأن تتركه يضطر إلى الإنتظار حتى يكبر سنه، فيكون في غضون ذلك قد فقد ما يميزه من نشاط عقلي ومن سرعة في العمل، كان في وسع بلاده أن تستغلهما في الوقت المناسب استغلالاً نافعاً.

"وهكذا أفادت روما من فاليروس كورفنوس ومن شيبيو وبومبي وغيرهم من اللذين نالوا انتصارات رائعة في شرخ شبابهم"[3].

أمّا "كليلة ودمنة" فإنه لم يتعرّض مباشرة إلى معيار السن. وقد يكون السبب في ذلك إن زمن بيدبا لم يشهد جمهوريات كالتي شهدتها روما في التاريخ القديم. إذ أن الجمهورية نظراً لتعدّد مجالس التمثيل فيها (المئةـحماة الشعب والشيوخ والقناصل) تكثر فيها مجالات تنمية الخبرة وتتنوع الحاجات الحكومية إليها. خاصة وأن جميع تلك المجالس كانت تتشكل عبر الإنتخاب. وفي حال الإنتخاب الشعبي قد ترى الجماهير فضيلة في شاب أو في كهل. وحتى الجمهورية الرومانية فهي لم تضع قوانين تتعلق بسن الإنتخاب والترشيح للمناصب المختلفة بل كان العرف هو الذي يجري في ذلك. وما بحثُ ميكافللي في معيار السن إلاّ استنتاج واستخلاص عبرةٍ من السلوك العملي لروما الجمهورية وتقاليد الإمبراطرية، وليست تأكيداً لقانونٍ ما سبق ووضعته روما القديمة. والحال نفسه في إمبراطوريات وممالك الشرق. ففي المسلكية العملية لم تكترث بمعيار السن إذ هناك أمثلة عديدة عن شبان قادوا الجيوش الجرارة واستلموا مناصب رفيعة كالوزارة والديوان. حتى

(*) يصونها ـ يضربها.
(١) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٣٥ السطر الأخير.
(٢) ميكافللي، المطارحات، ٤١٧ المصدر نفسه.
(٣) المطارحات، ميكافللي ٤١٨ المصدر نفسه.

الملوك كانوا يتسلمون عروشهم (الوراثية) لمجرّد بلوغ الإحتلام. فالعُرفُ، وليس المعيار المقرر، هو الذي جعل الناس يرتضون لأي إنسان يحمل الفضيلة. بغَضّ النظر عن سنه، أن يسلموه إنقيادهم.

قلنا أن "كليلة ودمنة" لم يتعرض مباشرة لهذا المعيار لكنه تعرض بشكل غير مباشر له من خلال تدقيقه بصفات الوزير، والتأكيدِ على مراقبة تجربته مما يفهم أن تلك الصفات والتجربة والخبرة لا يمكن أن تتحصل لدى إنسان يافع بل تتطلب شوطاً من العمر حدّهُ الأدنى مرحلة سن الرشد، إلاّ فيما ندر. ولا يكون هذا الإستثناء معياراً. هذا من جهة الحدود الدنيا للسن، أما فيما يتعلق بحدوده العليا فقد أشار كليلة ودمنة أن "**الملك يفسده الهرم**"[1] وهو يعني أن سناً للتقاعد والإعتزال يجب إعتماده. كذلك ألمح كليلة ودمنة إلى عدم أهمية السن حيث تتوفر الفضيلة وأن على الملك أن لا يهمل مروؤة صغير أو كبير بل يرى ما عند كل واحد وينزله منزلته.

"ولا ينبغي لذي العقل أن يحتقر صغيراً ولا كبيراً من الناس ولكنه جدير بأن يبلوهم ويكون ما يصنع إليهم على قدر ما يجده فيهم"[2]

وعند ميكافللي أيضاً يفسد الهرم السلطة ويعجز الرأي وهو يعطي على ذلك مثل:

"لقد شق على الجنود أن يعيشوا حياة الشرف التي أراد بارتينكس[*] فرضها عليهم وإذا ما أضفنا إلى ذلك شعور الزراية الذي يحسون به تجاهه لكبر سنه فقد قضي عليه في بداية عهده"[3].

ليس الحداثةُ عن حِلم بمانعةٍ قد يُخلقُ الحِلم في الشبانِ والشيبِ[4]

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٣٢٨.

(٢) كليلة ودمنة، دار الهدى، المرجع نفسه، ص٣٥٠.

(*) أمبراطور روماني حكم في بداية القرن الأول ق.م. أنتخب رغم معارضة الجنود لإنتخابه، تميز بالوقار والشرف قتله جنوده في بداية عهده.

(٣) الأمير، ميكافللي المرجع نفسه، ١٥٩.

(٤) المتنبي ـ الديوان.

عدد الوزراء

يؤكد كليلة ودمنة أن عدد الوزراء ليس بأمر ذي أهمية. فالعمل الذي يحتاج فيه إلى اختصاص وخبرة ودراية وغيرها من الصفات التي يحوزها وزيرٌ كفؤ، ليس من المؤكد استطاعة غيره على إنجازه حتى وإن كثُر عددهم، بل قد تكون كثرة المشتغلين في أمر حساس كالوزارة مصدر إضرار بهذا العمل.

"الأمر الذي يحتاج فيه إلى الجذع لا يجزئه القصب وإن كثر"[(١)].

فالأمر يتعلق بنوع الرجال الذي يتولون الدولة وليس بعددهم. وهذا ينطبق على كل شؤون الإدارة، والقوات العسكرية. حيث يرى ميكافللي أن الفضل يعود إلى القائد الجيّد في إحراز الإنتصارات وليس إلى عدد الجيش:

"إن الجيش الطيب إذ افتقر إلى الرأس الطيب يصبح معرضاً للفتن ويغدو شديد الخطر... وعلى هذا أرى أن في وسع الإنسان أن يضع مزيداً من الثقة في القائد الممتاز الذي يجد الوقت الكافي لتدريب رجاله والفرصة اللازمة لتسليحهم، من تلك التي يستطيع وضعها في الجيش الذي تسوده الفتن والذي يختار على رأسه قائداً شديد الهياج"[(٢)].

وينظر ميكافللي بزراية إلى القيادة الجماعية للجيوش ويعتقد أن تسليم القيادة إلى رجل واحد أجدى:

"قدم حماة الشعب الثلاثة صورة صحيحة لتفاهة إشراك عدد من الأشخاص في السلطة التنفيذية لإدارة حرب من الحروب"[(٣)].

والجمهوريات تقع في خطيئة تعدد رجال القيادة التي ينتج عنها الضرر الفادح

---

(١) دار الأندلس، ٣٢٣

(٢) ميكافللي، المطارحات، ٦٥٦.

(٣) ميكافللي، المطارحات، ٦٦١

وأحياناً الكوارث:

"ويختلف هذا تمام الإختلاف عما تفعله جمهورياتنا اليوم، إذا أنها طمعاً في تحسين شؤون الإدارة توفد إلى المكان الواحد أكثر من مفوض واحد وأكثر من رئيس مما يؤدي إلى قيام حالة من الفوضى لا يمكن تصورها"[1].

ولا يخرج كليلة ودمنة عن هذه القاعدة فهو يرى أيضاً أن كثرة الأعوان والقادة والوزراء في المهمات التي لا تحتاجها تصبح عبئاً على السلطان، فتعرقل أعماله وتؤدي إلى الإنتكاسة ، بدل أن تكون كما أريد لها سبيلاً للنجاح، ويعبر عن ذلك بقوله:

"وكثرة الأعون إذا لم يكونوا نصحاء مجربين، مضرة على العمل فإن العمل ليس بذلك رجاءه ، بل بصالح الأعوان وذوي الفضل. كالرجل الذي يحمل الحجر الثقيل فيثقله، ولا يجد له ثمناً، والرجل الذي يحمل الياقوت فلا يثقل عليه وهو قادرٌ على بيعه بالمال الكثير"[2].

وفي مكان آخر يرفع كليلة ودمنة أهمية القائد الكفؤ وتفضيله على الكثرة، حتى ولو كانت كفؤة، عنواناً لحسن السياسة، فالقيادة الجماعية وكثرة المتولين إدارة شأن واحد مضرّة بالعمل حتى ولو كانوا ذوي بأس:

"إن الرجل الواحد أبلغ في إهلاك العدو من كثير العدد ذو اليأس"[3]

قد يتبادر إلى ذهن القارئ أن الكاتبين يقصدان بأقوالهما كثرة أصحاب القرار في أمر واحد. بينما يدور موضوعنا عن كثرة الأمور الحساسة التي تقتضيها كثرة في عدد الوزراء، وكيف ينبغي اختصارها... والواقع أن الكاتبين يهتمان بالمبدأ حيث يلزم الإقتصار على مدبّرٍ واحد في كل أمر ابتداءً من رأس السلطة وتدرجاً حتى أدنى مراتبها. رافضين المشاركة التقريرية، ومن جوانب هذا المبدأ أن أعمال السلطان على تنوع مجالاتها تشكل وحدة لا تتجزأ في إطار سياسته العامة وسواءٌ كان التنفيذ على أيدٍ كثيرة أم على أيد أقل أم على يد واحدة، فهذا لن يغيّر من جوهر وحدتها، بل يؤثر على سلامة نتاجها أو الخلل في إدائها،فقد يكون تفريع

(١) ميكافللي، المطارحات، ٦٦٢

(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ١٣٧

(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٢٥٣.

أعمال السلطان مضراً إذا أمكن تجميعها، وقد يكون التجميع مضراً إذا أقتضى التفريع. والغالب عند الكاتبين ضرورة التجميع لتسيير الأمور على أقل عددٍ من الوزراء . وما ذكرناه عن دور الرجل الواحد فهومن جهة إشارة إلى العمل في تقرير التنفيذ في مجال واحدٍ . كقيادة الجيش وعمل الوزارة الواحدة، وهو من جهة ثانية مبالغة في تبيان ضرر الكثرة غير المفيد. وفي الحالتين قد يكون الشخص فرداً عادياً أو قد يكون هيئة بمثابة الفرد المعنوي أو مجلساً. وهنا ينسحب مبدأ التقليل من عدد الأفراد على الهيئات والمجالس أيضاً حيث أن كثرتها تعرقل أعمال السلطة... فالنأخذ مثلاً مجال الإقتصاد الذي يشتمل على التجارة والزراعة والسياحة والخدمات الإقتصادية، فالأولَى أن يكون لكل هذه المجالات وزارة واحدة، يتفرع عنها مكاتب تختص بكل مجال إقتصادي على حدة. أما إنشاء عدة وزارات تعمل جميعها في حقل الإقتصاد فهذا ما يُفهم من الكاتبين أنه يشكل عبئاً على السلطة وإعاقة لسير عملها.

الصيغ المختلفة لمعادلة العلاقة بين الوزراء والسلطان

يصنّف كليلة ودمنة السلطان في علاقته مع الوزراء على معادلات أربع:

* سلطان صالح، ووزراؤه صالحون.
* سلطان صالح ووزراؤه فاسدون.
* سلطان فاسد ووزراؤه فاسدون.
* سلطان فاسد ووزراؤه صالحون.

أولاً: سلطان صالح ووزراؤه صالحون:

يرى كليلة ودمنة الوزير الصالح من خلال صفاتٍ لا بدّ أن يتّسم بها ومنها:

أ ـ "أن يكون من أهل النبل والقوة، وله على العمل حرصٌ، وله به رفق، فإنك إن استعملته أغنى عنك واغتبط لنفسه بما أصاب من ذلك"[1].

ب ـ "أن يؤثر منفعة السلطان على هواه، ويشتري راحته بنصبه ورضاه بسخطه"[2].

ج ـ " أن لا يرى شيئاً مما احتمله منه، أو بذله عنه عظيماً"[3].

د ـ " أن لا يطوي عنه أمراً ولا يكتمه سراً"[4].

هـ " أن لا يكتم الملك نصيحة وإن استقلّها، ولا يكون كلامه في ذلك كلام خرق ومكابرة، ولكن كلام رفق ولين... ولا يجد للغضب عليه سبيلاً"[5].

---

(١) (٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ٣٢٦

(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص٣٣٢.

(٤) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص٣٢٦.

(٥) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ٢٥٤.

فإذا اجتمع للدولة وزارةٌ يتصفون بهذه المزايا مع سلطان صالح (وردت الإشارة إلى مزاياه في مطارحة سابقة) استتب أمرها وأمن البلاد ومصالح الرعية، وكتب لها التقدم صعداً في رقيّها وعمرانها وهيبتها.

وقد وافق ميكافللي على الصفات المذكورة في الوزير فاعتبر:

" أن من تعهد إليه دولة الآخرين يجب أن لا يفكر قط بنفسه بل بالأمير. وأن لا يكترث بأي شيء سوى ما يتعلق بالأمير "[1].

وأكد على ضرورة حيازته للنبل والقوة والحرص على العمل في أماكن مختلفة من كتابه. وتبنّى كذلك طريقة إبدائه المشورة للأمير بلطف وحنكة ورفق وقلة حماس، والسبب في ذلك برأيه تجنب وقوع عواقبها السيئة عليه(الوزير) إذ لم تستطع بلوغ المرجو منها[2]. إلا أنه طلب من الأمير:

" أن يشعر وزراءه برضاه عن قول الحقيقة وإن كانت ثقيلة، ويشعرهم بغضبه على إخفاء كل نصيحة ورأي يعرفونه مهما كان صغيراً "[3].

كذلك نصح ميكافللي الأمير بالإهتمام بالوزير الصالح. لما يحمله من أهمية في تسيير شؤون الحكم. وأوصى بإغداق المنافع ومظاهر التكريم عليه:

إلى درجة كافية لا تحمله أن يطمع بثروات أو ألقاب جديدة، بحيث تكون المناصب التي يشغلها مهمة إلى الحد الذي يخشى منه على ضياعها وعندما تسُود مثل هذه العلاقة بين الأمراء ووزرائهم، فإنه في وسع كل منهم أن يعتمد على الفريق الآخر "[4].

وهذا ما ذكره " كليلة ودمنة " عن واجبات الأمير تجاه وزيره الصالح:

"إني موليك من عملي جسيماً، ورافع منزلتك إلى منزلة الأشراف وجاعل لك مني خاصة "[5].

ويجدر الإهتمام هنا بما يمكننا استنتاجه عن آراء الكاتبين عن مفهوم صلاح الوزير. فلا نجد من خلال مواصفات الوزيرالصالح (أعلاه) أيه معايير ثابتة لذلك، بل معايير نسبية تتصل بمدى إنسجام إداء الوزير مع سياسة السلطان حيث يشكلان

---

(١) ميكافللي، الأمير، المرجع نفسه، ١٨١.

(٢) المطارحات، ميكافللي ـ مخاطر المشورة المطارحة ٣٥ الكتاب الثالث ص ٧٢٩.

(٣) الأمير، ميكافللي (كيفية الإعراض غن المنافقين ـ المرجع نفسه، ص ١٨٣.

(٤) الأمير، المرجع نفسه، ص ١٨٠.

(٥) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص٣٢٥.

معاً وحدة السلطة، سواء أكانت تلك السياسة فاضلة أم طالحة، ما دامت تخدم وحدة الدولة وقوتها. فهذا الأمر يعلل على ضوء تفسير الكاتبين لمعنى الفضيلة والرذيلة. فيكفي أن يكون الوزير حريصاً على عمله، أميناً على المهام الموكلة إليه، متفانياً في خدمة السلطان...إلخ. أي بمعنى آخر يكفي أن يكون مطواعاً في تنفيذ إرادة السلطان حتى يمكن اعتباره وزيراً صالحاً. وبناء عليه تصبح كل الدول القوية جامعة لسلطان صالح مع وزير صالح بغض النظر عن الأساس الفلسفي الذي يستند إليه كل من تلك الدول.

ثانياً: سلطان فاسد ووزراؤه فاسدون:

بالإستناد إلى رأي ميكافللي الذي نحن بصدده، فإنه يمكن الحكم على الأمير من خلال إختياره لوزرائه فإذا كانوا فاسدين تظهر خطيئته الأولى، في فساد رأيه وسوء اختياره، وضعف حكمته. وفي مطلق الأحوال قلما يختار سلطان سيء وزراء على غير شاكلته، ما داموا سينفذون أساليبه ويجسدون نمطه في التفكير. وفي هذه الحالة يصبح من الصعب التمييز بين ما إذا كان الوزير فاسداً بذاته أم انطبع عليه من خلال إدائه،فسادُ سياسة الدولة، حتى ولو كان صالحاً. لأن سياسة السلطان المطلوب إليه تنفيذها هي التي تسم شخصيته. وقد يعترض أحدٌ على هذا الرأي بالقول أن الوزير الصالح يمكنه تعديل سياسة الدولة بواسطة تأثيره عليها في آرائه وأعماله. وإذا استحال عليه ذلك يعتذر عن متابعة عمل يتنافى مع طبيعته، وبذلك تستقر السياسة على وزراء فاسدين يتحقق انسجامهم مع سلطة فاسدة هم من نسجها. وهذا الإعتراض تتلاشى أهميته عندما نحيله إلى ما يقصده الكاتبان بفساد السلطة. فالسلطان الفاسد عندهما هو الذي لا يمتلك قوة ولا يحترف الخديعة، ولا يتبع كل الوسائل مهما كانت فظة لأستتباب دولته التي تشهد تفككاً وتراخياً وفتناً ومؤامرات وهي معرضة دائماً للخوف من الخارج والداخل. والوزير الفاسد هو الذي يمارس وزارته في غمرة هذه الموبقات من غير العمل على مواجهتها فيبدو جزءاً لا يتجزأ من السلطة الفاسدة. ولا عبرة لصلاحه الشخصي المسلكي والأخلاقي في ذلك.

ويبقى أن الإعتراض أعلاه تبطل جديته، إذا كان مرماه الأنظمة السياسية البالية، ذات التقاليد السياسية المتخلفة. وما تأسست عليه من علاقات اجتماعية وأنماط فكرية وطرق إنتاج قديمة. وبما تقوم عليه من خلايا اجتماعية مهترئة(القبيلة

والعشيرة والعائلة) تشكل الأساس في بنيتها. ولا خلاف في أن هذه الأنظمة لا تزال إلى اليوم قائمة تعيش خارج مفاهيم العصر الدستورية. تسود فيها الرغبة في السلطة، والمنافسة العشوائية إلى المراتب الرفيعة. وذلك بقبول تنفيذ السياسة السائدة دون اعتراض خوفاً من الحرمان. هذا إذا افترضنا في الأصل وجود متحررين راغبين بالمراتب العالية ويُجبرون على أعمال تتنافى مع طبيعتهم.

والحقيقة أنه لا يمكن في الأساس أن يصل إلى تلك المراتب إلا رجال من نسيج السلطة ونتاجها ومن أبناء طبقتها. أما أولئك المتحررون المتضررون من السياسة العامة للسلطة أفراد وهيئات والذين غالباً ما ينظمون قواهم في خلايا وأحزاب سياسية، فهم يطمحون إلى الإطاحة بالنظام ونسف سياسته، ليصنعوا النظام الجديد وسلطته المتناسبة مع مصالحهم وتطلعاتهم. ولا تنحصر طموحاتهم في حدود التطلع إلى المراتب الرفيعة في إطار السلطة نفسها. وباختصار يطمحون إلى بناء نظام وسلطة على شاكلتهم.

وعند ميكافللي سرعان ما تهلك السلطة الفاسدة ووزراؤها فاسدون ولا تكتب لها الديمومة. ويعطي على ذلك أمثلة كثيرة متناقضة حيث يُظهر الفساد على شكل رذيلة حيناً وعلى شكل فضيلة أحياناً(١).

وكذلك يعتمد كليلة ودمنة الرأي نفسه حيث يرى مصير هذه السلطة إلى الهلاك والخراب:

" لا يطمع الملك المتهاون الضعيف الوزراء في بقاء ملكه"(٢).

فهو يصف الملك بالمتهاون مختصراً بذلك تعريفه للملوك الفاسدين. فإذا جمع في سلطته وزراء السوء فإن ملكه إلى خراب. وانطلاقاً من مبدأ أن" الحكم لا يستطاع إلاّ بالوزراء" لم يترك كليلة ودمنة مناسبة إلاّ وذكّر أن وزراء السوء هم من أهم أسباب هلاك الملك:

" لم يهلك ملك البوم إلا بغيه وضعف رأيه ورأي وزرائه"(٣).

وعندما سأل ملك الغربان وزيره عن سيرة ملك البوم في جنده أجابه:

"كانت سيرته سيرة بطر وأشر وفخر وخيلاء وعجب وضعف رأي وكل أصحابه

---

(١) ميكافللي، الأمير- المرجع نفسه، (الأمور التي يستحق عليها الأمراء المديح أو اللوم) ص ١٣٥.

(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ٢٥١.

(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ٢٥٠.

ووزرائه شبيهٌ به"[1].

ومما يلفت في هذا السياق تركيز كليلة ودمنة على ضعف رأي الملك كوصمة يقرنها دائماً بذكره لوزرائه السيئين. وهذا ما يذكرنا بما قاله ميكافللي عن: "**إن الإنطباع الذي يتولد لدى الإنسان عن الأمير وتفكيره يكون في رؤية أولئك الذين يحيطون به**"[2].

وقد أورد كليلة ودمنة أيضاً في الأقوال الثلاثة الواردة (أعلاه) صفات السلطان الفاسد.

صفات الوزير الفاسد:

لا نرى عند ميكافللي وصفاً مباشراً للوزير الفاسد، إلا ما نستنتجه من المقارنة مع الوزير الصالح بقوله:

"عندما يفكر الوزير بنفسه أكثر من تفكيره بك، وعندما يستهدف في جميع أعماله مصالحه الخاصة ومنافعه، فإن مثل هذا الرجل لا يصلح لأن يكون وزيراً نافعاً"[3].

أما كليلة ودمنة فقد فصّل في صفات الوزير الفاسد حتى يكاد لا يترك لمحة من سلوكه إو مظهره أو تفكيره إلاّ وتعرّض لها، وذلك توافقاً مع حرصه الشديد على تحذير السلطان من مغبة اعتماده. فبعد أن يورد نفس ما قاله ميكافللي في الصفة اليتيمة (أعلاه) بقوله:

"انهم لم ينظروا فيما يضرك ولا يرغبوا فيه عنك إلا لعاجل منفعة أنفسهم[4].

بعد ذلك يعتبر أن معظم صفات الملك الفاسد، يحملها أيضاً وزراؤه (وهو ما مرّ معنا). إضافة إلى صفات وعلامات خاصة بالوزير منها:

* يحسن القول ولا يحسن العمل وقد قيل: ليس بشيء أهلك للسلطان ممن كان ذلك[5].

* يحجب عن الناس خير السلطان[6].

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ٢٥٤.
(٢) ورد هذا القول أعلاه.
(٣) ميكافللي، الأمير، المرجع نفسه، ص ١٨١.
(٤) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٣٣٢.
(٥) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ١٧٣ و٢٥٣.
(٦) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ١٧٣.

* "يعتمد الخداع والغدر في جل أعماله،وهو ما لا يكون الملك بمنجى منه"[1].

* "مفرط في همه وحرصه وغضبه، يسخطه اليسر بغير علّة ولا يرضى بشيء وأن كان جسيماً، سيّء الظن متلوّن متجهّم، قليل الحياء"[2].

* لا يحسن المشورة فيقترح على الملك الأعمال الكثيرة النفقة الباهظة التضحية دون أن ينتبه إلى البدائل الأقل كلفة:

" **إذا أشار الوزير على ملكه بالقتال وهو غني عنه، كان أعدى عليه من أعدائه**"[3].

* يعتمد الفتنة بين معاوني الملك لتحصيل التقرب منه ليؤسّس نفع نفسه على ضر غيره.

* يعتمد المصانعة والتملّق في خدمته السلطان ونصيحته.

وأخيراً من علامات الوزير الفاسد أن يكون: "بليداً لا يحسده على مركزه أحد"[4].

ثالثا: سلطان صالح ووزراؤه فاسدون:

"قلّ من ابتلى بوزراء السوء إلا وقع في المهالك"[5].

يقوم هذا الرأي على معادلة: ملك صالح يخدمه وزراءٌ فاسدون. ويتبيّن ذلك من خلال ملاحظتين:

الأولى:

عدم الإطلاق، وهو يتمثل في كلمة "قلّ" وهي تحتمل حالات ينجو فيها هذا الملك من المهالك. حيث يُفترض به أن يكون صالحاً يعمل برأيه وحكمته على تجنيب سلطانه الأذى الناتج عن سوء أعمال الوزراء وآرائهم. أو يستدرك خطرهم بمجابهتهم وعزلهم أو بالقضاء عليهم. وقد يكون محبوباً من الرعية إلى الدرجة التي لا يستطيع معها وزراؤه إفساد سلطته. ونعتقد أن المقالة أعلاه لا تقصد ملكاً فاسداً. إذ أننا أشرنا قبل قليل إلى الإطلاق والتعميم في حتمية خراب الدولة التي

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٣٣٤.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص٣٣٤.
(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص١٧٢.
(٤) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص٣٢٦.
(٥) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص٢٥٠.

يجتمع فيها سلطان فاسد ووزراء فاسدون وذلك عند كلٍ من ميكافللي وكليلة ودمنة.

الثانية:

يظهر ذلك من كلمة "أبتلى" لأنها تتضمن معنى الاضطرار وعدم رضا الملك عن أعمال وزرائه الفاسدين. فيكون بمخالفته لهم صالحاً. ولو كان المقصود بمقالة كليلة ودمنة ملكاً فاسداً، لما كان أيَ ابتلاء من وجود وزراء فاسدين. لأنهم في هذه الحالة يكونون حائزين على ثقته ورضاه نظراً للتوافق بينهم على السياسة والعمل والطبائع.

ويؤكد كليلة ودمنة: "أن أعظم الأشياء ضرراً على الولاة خاصة أن يحرموا صالح الأعوان والوزراء والإخوان، وأن يكون وزراؤهم غير دي مرؤوة ولا غناء"(١).

والضرر يكمن في سياق استحالة بلوغ صلاح الملك إلى الرعية، وانحباس منافعه عن العامة. إذا تقف دون ذلك وسائط السلطة المتمثلة قبل كل شيء بالوزراء، الذين يُفترض أن يعرف الناس خير السلطان أو شرّه من خلالهم. ولما كان هؤلاء شأن الجميع، يستحيل عليهم العمل عكس ما توحي به طبائعهم، لذلك لا يتأتى للناس أن يحصلوا إلاّ على عواقب إدائهم الفاسد الذي يقع وزرُه على السلطان في كل الحالات:

"الملك إذا كان صالحاً ووزراؤه غير صالحين، قلّ خيره عن الناس وامتنع منهم. فلم يجترءِ عليه أحد ولم يدنُ منه، كالماء الصافي الطيب الذي فيه التماسيح، فلا يستطيع الرجل دخوله وإن كان سابحاً وإليه محتاجاً"(٢).

ما ينبغي للسلطان الصالح تجاه وزرائه الفاسدين:

لا يتردد " كليلة ودمنة " في نصح الملك بالتخلص من هؤلاء بأعنف الأساليب وأشدها قسوة، لما يشكله انتمائهم وتوليهم شؤون الرعية من خطر على كل دعائم الدولة، من سلطة وشعب ووطن، وتعريضها إلى التقويض والإنهيار. ولما في التسامح معهم من تشجيع على إفشاء فسادهم وانتقاله إلى العامة، حيث لا يعود ينفع العلاج، ولا يعود ممكناً الإصلاح. ولا أمل في إصلاح العلاقة بين

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٣٣٢.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ١٧٣ـ١٧٣.

السلطة والرعية إلا بمعالجة وسائطها وتغيير الفاسد منها، وتبدأ هذه المعالجة أول ما تبدأ بالوزراء، إذ عندما يُستصلح الرأس تصلح الأطراف ولا يثمر التصرف بعكس ذلك:

"أول من نفى عن الرعية ما أفسدهم وساق إليهم ما أصلحهم، القادة المتولون لأمورهم. فإنه قد كان يقال: إفساد جلّ الأشياء من خلتين: إذاعة السر وائتنان أهل الفجور"[1].

وإذا تقاعس الملك عن التخلص منهم، لن يشعر إلاّ بعد أن يكونوا قد قوّضوا سلطانه أو تخلصوا منه. فعليه ما داموا لا ينظرون إلاّ لما ينفعهم وإن أضر به وبالعامة، أن يعجل بما ينفعه وينفع دولته وشعبه وذلك بالتخلص منهم. وهذا ما تحرض عليه أم الأسد في أصرارها على تحذيره من وزرائه الفاسدين:

"لا تدعن تشتيت ذات بينهم حتى تنقطع منك الشفقة عليهم فيتخذونك مركباً، فتُعوّدهم الإحتمال منك وتُجرئهم على ضرّك وشينك"[2].

ولا يجوز للسلطان أن يغتر بسلطته على هؤلاء، وبقدرته على تقرير مصيرهم ساعة يشاء، فيؤجل تصفيتهم لإطمئنانه أنهم مهما اشتدوا فهم أضعف منه، فربما فاته الفرصة واستتب الأمر لهم:

"لو اجتمع المكرة الظّلمة على البريء الصحيح، كانوا خلقاء أن يهلكوه وإن كانوا ضعفاء وكان قوياً"[3].

وأيضاً:

"ولا تغتر بسلطتك عليهم فيدعوك ذلك إلى استصغارهم والتهاون في أمرهم. فإن الحشيش الضعيف إذا جمع، فتل منه الحبل القوي الذي يوثق به الفيل المغتلم الشديد"[4].

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص١٨٥.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص٣٣٢ ـ ٣٣٣.
(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ١٦٢.
(٤) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه٣٣٣.

رابعاً: سلطان فاسد ووزراؤه صالحون:

لا يعترف ميكافللي بهذه المعادلة، إذ لا يمكن أن يختار الوزراء الصالحين إلا أميرٌ صالح، لأن الإنسان يمكنه أن يحكم على حكمة الأمير من خلال اختياره وزراءه. ويؤكد أن الأنظمة السليمة التي سادت روما في مراحل من تاريخها. لم تسمح ببروز القادة الفاسدين، ولا بافساد قائد صالح، حتى الديكتاتور الذي كان يعطى الصلاحيات الكاملة على جميع هيئات السلطة، لم يكن في وسعه التحول إلى طاغية في ظل الأنظمة الصالحة التي عيّنته، وكان يحدث هذا التحول إلى الطغيان أحياناً عندما تفسد تلك الأنظمة. فالسلطة الفاسدة ينتج عنها قادة ووزراء فاسدون.

أما كليلة ودمنة فيعترف بالمعادلة أعلاه، التي برأيه، تسببها ظروف عديدة منها: أن يكون الأمير صالحاً كوزرائه ثم يحدث انقلاب في تفكيره وسلوكه. ويبقى وزراؤه على صلاحهم محتملين الأذى منه والصبر في تعليله لغاية إرجاعه إلى صلاحه واستقامته، ولغاية الحفاظ على ما يمكن إنقاذه من صلاح في المملكة. ويمثل كليلة ودمنة هذا التحوّل في طباع الملك، بدبشليم نفسه الذي:

"كان مظفراً منصوراً فهابته الملوك وخافته الرعية ولما رأى ما هو عليه من الملك والسطوة عبث بالرعية واستصغر أمرهم واساء السيرة فيهم وكان لا يرتقي حاله، إلا ازداد عتّواً"[1].

كذلك مثّل عن الوزير الصالح في خدمة الملك المتحول إلى الفساد، ببيدبا الفيلسوف الذي:

" عندما رأى ما عليه الملك من ظلم الرعية، فكّر في وجه الحيلة في صرفه عما هو عليه، ورَدّه إلى العدل والإنصاف"[2].

فجمع تلامذته وقال لهم:

" إني قد أطلت العبرة في دشليم وما هو عليه من الخروج عن العدل ولزوم الشرور ورداءة المذهب وسوء عشرته مع الرعية. وإننا نروض أنفسنا لمثل هذه الأمور إذا ظهرت من الملوك لنردهم إلى فعل الخير ولزوم العدل"[3].

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، المقدمة٧٢.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه٧٢.
(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، المقدمة ٧٣.

ومن الظروف التي تخلق المعادلة أعلاه أيضاً، أن يهرم الأمير ولا يعود قادراً على ممارسة السلطة، وهذا من أسباب فساد الرأي وتبدد الحكمة عند السلطان. ولكن يبقى وزراؤه الصالحون يديرون شؤون الدولة بصلاحهم.

ومنها أن يضعف السلطان في مواجهة جائحة أو أمر خطير طارئ يمثل خطورة على البلاد. ومن ضعف الأمير هذا يتولد التردد وعدم التركيز والإحباط، وهي من مُفسدات حكمة السلطان. ويبقى في هذه الحالة وزراؤه الصالحون متحلّين بالحكمة والشجاعة.

ومنها أن يكون الملك مغتصباً للسلطة غير حائز على رضا العامة، فهو فاسدٌ أصلاً حتى ولو أتبع الصلاح في سياسته.

ومنها أن يقبل وزراءٌ صالحون بتعهد أعمال ملك فاسدٍ حرصاً منهم على بقاء الدولة، وليس على مصالحهم أو مصلحته.

وفي كل هذه الحالات التي ذكرناها وغيرها مما يمكن استنتاجه، نرى لكليلة ودمنة رأياً ذا فرعين واحدٌ يتعلق بالوزيرالصالح من السلطان الفاسد، والثاني يتعلق بالسلطان الفاسد من وزيره الصالح:

ـ أ ـ موقع الوزير الصالح من السلطان الفاسد:

"من ابتلى بسلطان مخادع وخدمه أصابه البوار"[1].

رأينا في فصل سابق أن الخداع من الفضائل التي تصير رذيلة إذا استخدمها الملوك في مواجهة رعيتهم. فخداع الحاكم لشعبه يضعف الثقة به ويحدث الإهتزاز في العلاقة بين مؤسسات السلطة وعامة الشعب. هذا الإهتزاز الذي غالباً ما يؤدي إلى ضعف السلطة ومن ثم خرابها، ولا يلجأ الحاكم إلى مخادعة شعبه إلا في حالات، منها أن يكون قاصراً عن تحقيق وعوده التي كانت سبباً في توليه الحكم. إو أن يغلب مصالحه الشخصية على مصالح الأمة. أو أن يكون مستبداً مصادراً لحرية الناس وأرزاقهم وأموالهم أو أن يكون مغتصباً للسلطة...إلخ وفي جميعها تكون الخديعة سلاحهُ وهي لا تفعل إلا مراكمة المشكلات حتى تبلغ انفجارها،

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، المقدمة ص ٢٣٦

وهذا اللون من الخداع هو الذي يمقته " كليلة ودمنة " و ميكافللي معاً ويعتبرانه رذيلة السلطان...

أما كيف يلحق الهلاك وزيراً يخدم سلطاناً مخادعاً فيوافق ميكافللي على ذلك ويعتبر أن السلطان المخادع قلّما يسلم وزيره من خديعته. ومثله على ذلك الوزير ريميرودي أوركو، الذي عمل في خدمة قيصر بورجيا[١].

والسلطان الفاسد الذي يفقد ثقة الشعب، يفقد معها الحصانة التأسيسية لسلطته، فيصبح عرضة للأخطار الخارجية والداخلية، وخاصة خطر نقمة الشعب، ويكون الوزير الصالح من ضحايا الإنتقام بالتعاضد مع سيده الفاسد، لأن الناس تحكم على المظاهر والنتائج لا على النوايا والأسباب.

ويبقى الوزير الصالح في معرض الإتهامات بين الشعب وبين السلطان الفاسد، جريرة موقعه وسطهماً، فالسلطان يلصق به علل الفساد لتبرئة نفسه، والشعب لا يرى فساد الحكم إلاّ من خلاله. فتصبح التضحية به واردةً في كل لحظة، وعند أول هبة خطر. ونلاحظ في زماننا كيف تضحي الأنظمة الفاسدة بالوزراء امتصاصاً لغضبٍ شعبي ناقم على سياستها، إذ يتم تعديل الوزارات أو تغييرها لتضليل الضمير الشعبي الذي يرى مصلحته في تغيير السلطة من أساسها. ولذلك نرى في الدول الفاسدة قديماً وحديثاً، أن لا استقرار للوزراء.

ومن المخاطر التي يواجهها الوزير الصالح أيضاً أن نصائحه للسلطان الفاسد قلما تثمر، وقد تصبح مصدر إزعاج له. ويصير الوزير الناصح الحريص عصاً تعرقل دواليب سياسته وتحدّ من جموحها. ويكون في ذلك سبب دائم للعمل على إزاحته بوسائل شريرة:

"من بذل نصيحته واجتهاده لمن لا شكر له فهو كمن بذر بذره في السباخ أو أشار على الميت أو سارّ الأصم"[٢].

ويؤكد كليلة ودمنة على عجز الوزير الصالح عن تغيير مجرى السياسة في سلطان فاسد أو أصلاحه. ويحذر من أن الإصرار على ذلك يوقع صاحبه في الندم:

---

(١) ورد المثل في مطارحة سابقة. الأمير، ميكافللي المصدر نفسه.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ١٦٢.

"لا تلتمس تقويم ما لا يعتدل، وتبصير من لا يفهم، فالحجر الذي لا ينكسر لا تُجرّب به السيوف، والعود الذي لا ينحني لا يُعالج حنيه، ومن فعل ذلك ندم"(١)(*).

ـ ب ـ موقع السلطان الفاسد من الوزير الصالح:

عند "كليلة ودمنة" يمكن للملك الجاهل التستر بوزراء صالحين فلا يضيره جهله إذا قيّضت له الظروف إطاعتهم والإنصياع لآرائهم أو إذا ترك لهم صلاحية واسعة في التصرف. فينحصر فساده في دائرة ضيقة لا تنفلت نتائجها على العامة، ما دام الوزراء وسائط تحول دون ذلك. فالذي يصل إلى الشعب في هذه الحالة هي الأعمال الصالحة الناتجة عن صلاح الوزراء. إذا كان الملك يطيعهم ولا يعترض على مناهجهم:

" أن وزراء الملك إذا كانوا صالحين، وكان يطيعهم في آرائهم لم يضرّه في ملكه كونه جاهلاً واستقام أمره"(٢).

تتحمل هذه المقولة شواهد عديدة. فالملك جاهلٌ والوزراء صالحون وهو يطيعهم مع إفتراض أنه بذلك سيستقيم أمره. ومن مقارنة هذه الشواهد مع عِبرَ التاريخ، نرى أن المقولة تخرج عن الواقعية وعن المبادئ التي التزمها " كليلة ودمنة " نفسه.

فالإفتراض الأول سبق لنا مناقشته وهو هل يمكن لملك فاسد أن يختار وزراء صالحين؟! أما الإفتراض الثاني فهو يعتبر الملك فاسداً إذا اختار ثم التزم وأطاع وزراء فاسدين. وكيف يُمكننا اعتبار الملك الذي يُحسن اختيار وزرائه ويطيعهم، جاهلاً؟ وهل تكون استقامة أمره فيما بعد ثمرة أعمال الوزراء وآرائهم أو ثمرة حكمة الملك الحَسَن الإختيار والنصح؟

ميكافللي لا يجادل في هذه التساؤلات فهو يعتقد أن حسن اختيار الوزراء هو حكم على صحة رأي الأمير وعقله وحكمته والعكس بالعكس.

ويبدو أن فرضية " كليلة ودمنة " الأخيرة، تدخل في المفهوم النظري المحض بتحليلها لمعادلة مستبعدة واقعياً. فإننا نرى مثلاً في باب "البوم والغربان" أن ملك

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ١٧٤.

(*) يضاف إلى كل تلك الأخطار "مخاطر مصاحبة السلطان" وقد أوردناه تحت عنوان مستقل، صفحة ١٣٧ من هذا الكتاب.

(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص٢٣٤.

البوم ضعيف متهاون وفي الوقت نفسه منسجم كل الإنسجام مع وزرائه الفاسدين مطيع لهم. ولم يكن بينهم إلا وزير واحد يتمتع بفضيلة الصلاح. إذ ظهر تميّزه في نصائحه المتكررة التي أسداها للملك مخالفاً رأيه ورأي زملائه... وهي نصائح رفضها الملك، متبعاً آراء الفاسدين التي أدت إلى خراب المملكة على الجميع بما فيهم الوزير الصالح. وفي هذا المثل تأكيد على استحالة تجاوب الملك الفاسد مع الوزير الصالح.

أما ما تضمنته المقولة السابقة في افتراضها إمكان ذلك فقد أوقفت الفرضية على شرطين مترابطين(إذا كان الوزراء صالحين) و(إذا كان مطيعاً لآرائهم) استبعاداً منها لأي سهولة في تحقق المعادلة. إضافة إلى غياب المثل التطبيقي عنها في أي من أمثال الكتاب وحكاياته. مما يعيدنا إلى التطابق بين الملك ووزيره حيث يتمتعان بصفات متشابهة. صالحين كانا أم فاسدين وأيضاً لجهة استبعاد الكاتبين للمعادلتين الباقيتين المتضمنتين تعارضاً بين الملك والوزراء في الصلاح والطلاح.

المشورة

"إن ممن يعملون بغير الحق: الملك يهم بالأمر العظيم ويرتكبه"[1]

لقد أبدى كليلة ودمنة إهتماماً بالغاً بموضوع المشورة التي ينبغي على السلطان أن يحيط بها كلّ عمل من أعماله. وخاصة الجسيمة منها. التي يقع أثرها على الدولة بكاملها. حتي أنه أفرد لذلك باباً هو "باب مهرايز ملك الجرذان" الذي افتتحه بالكلام التالي:

قال الملك للفيلسوف: أريد أن تعرفني كيف ينبغي للإنسان أن يلتمس له مشيراً ناصحاً وما الفائدة المستفادة من المشير الحكيم؟[2]

واعتبر أن الملك المنفرد برأيه هو طاغية لا يلبث أن يجرّ على نفسه ودولته الخراب. ولا يخلو باب واحدٌ من ذم هذا النوع من الملوك: حيث ينعتهم:

"وكان ملك تلك الناحية مزهواً متكبراً منفرداً برأيه".[3]

والسبب يعود إلى أن التفرد بالرأي والإمتناع عن استشارة أهل الرأي أمر لا يستقيم معه قول أو عمل. فهو حتى إذا أصاب، لم يكن مضمون العاقبة في آجل أمره. فالتفرد قلما تؤاتيه الحظوظ والظروف الملائمة لنجاحه:

"إن ممن لا يستقيم معهم القول ولا العمل: المعجب بنفسه المستبد برأيه"[4] هذا المتفرد برأيه لا يستطيع أن يتغير عن حاله ويتكيف مع متلونات الأمور فتغلبه طباعه التي تعوّد عليها. ولا تنجح معه النصيحة بل لا يطلبها أصلاً؛ إذ لا مكان لها أمام طبعه الصلب. والنصيحة تتطلب طباعاً مرنة.

"ومن الذين لا ينصرفون عن حالهم: الرجل الغليظ الكدن المعجب برأيه لا يقدر أن

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٢٨٨.
(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ٢٩٧.
(٣) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ١٢٩.
(٤) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ٢٩٠.

يكون ليناً ساكناً"[1].

وهذا النوع من الملوك يقامرون بمصير بلادهم ولا يأبهون بعاقبة قرارتهم التي غالباً ما يقع أثرها على البلاد كلها. فيهلكون أنفسهم وغيرهم بصلفهم وبعدم مشاركة أصحاب العلاقة ممن يعنيهم الأمر برأيهم أو بعملهم:

"ومن الذين يعنّون أنفسهم وغيرهم: من لا يقبل النصيحة من ذي نصيحة وإن بذلها له"[2].

وفي وصفه للطاغية في " باب إبراخت وإبلاد" يرى أن من أولى مواصفاته الفظاظة والإستهانة بالنتائج والتفرد بالرأي:

"إن من أخلاق الملك إذا اغتاظ الا يلتفت إلى أحد ولا يسأل عن شيء ولا ينظر فيه وسواء عليه جسيم الأمور وحقيرها"[3].

بعد هذا وغيره الكثير من ذم هؤلاء الملوك يلتفت "كليلة ودمنة" إلى التأكيد على ضرورة المشورة ويرى أنها في أعمال الملوك وخاصة العظيمة (وكل أعمال الملوك جسيمة وعظيمة لأنها أعمال الدولة) أصل الصواب في الرأي، لأن الجماعة أصلح من الفرد وأبعد نظراً وأشد تفحصاً للإحتمالات وأكثر حرصاً على المصلحة العامة. ولا يقاس الرأي إلا، بالمقارنة مع غيره من الأراء حتى تعرف صحته من خطئه. لذلك على السلطان أن يحتفظ في مجلسه بالأعوان النصحاء من ذوي الخبرة والعلم والرأي:

"أما تعلم أنّ أفضل الرأي للملك إذا وقع به الأمر الذي يُبهظه أن يشاور أهل نصيحته ومودته ومن يهمه أمره وهمه وما أحزنه"[4].

(سنتطرق لاحقاً في هذه المطارحة إلى صفات أهل المشورة).

وعلى عكس المذمة التي كالها كليلة ودمنة للمستبدين بآرائهم، نراه يكيل المدح والثناء إلى الملوك الذين لا يباشرون أعمالهم إلا بمشورة الآخرين:

"ممن يعملون بالسنة: الملك يعمل الأمرالعظيم بمشورة العلماء"[5].

ويذهب كليلة ودمنة إلى أن المشورة لا يجب أن تقتصر على الخاصة من أهل

---

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، ٢٩٢.
(٣) كليلة ودمنة، الأندلس، ٢٧٢
(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، ٢٩٣.
(٤) كليلة ودمنة، الأندلس، ٢٧٣.
(٥) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ٢٨٨.

الرأي، فإذا بلغ الأمر حداً كبيراً من الخطر في شموله أو إذا لم يكتف الملك بآراء الخاصة، عليه أن يستشير العامة بما يشبه الاستفتاء حول القضايا المصيرية:

"إن سبيل الإنسان إذا أراد أن يباشر أمراً من الأمور وكان بالقرب منه رجل حكيم أن يسأله أولاً ويشاوره ويأخذ برأيه فيه. وإذا لم يكن بالقرب منه فسبيله أن يشاور العوام فيه ويطلب البحث معهم والتفتيش. فإنه بهذا الطريق يمكنه أن يعلم ما في عاقبة الأمر من الخير والشر عندما يمعن الفحص والتثبّت"[1].

يعمد ميكافللي أيضاً إلى إرشاد الأمير إلى أفضل السبل للوقاية من المنافقين الذين تغص بهم البلاطات والذين لا هم لهم سوى إكتساب رضاه وموافقته على هواه. فيحجبون عنه الحقيقة إذا كانت تزعجه ويزوقون له ما يعتقدونه محل رضاه، دون النظر بعواقب نصائحهم وأثرها عليه وعلى الدولة. وقد أشار إلى ذلك كليلة ودمنة:

"لا أشتري ضرّ نفسي باتباع هوى غيري ممن لا أدري صدقة من كذبه"[2].

وهؤلاء يحذر الأمير منهم وينصحه بتجنب نفاقهم من دون أن يخسرهم ما داموا ليسوا بأعداء. إلاّ أن ميكافللي يستسلم إلى هذا الإجراء بعدم التخلي عنهم لا اقتناعاً به بل تفهماً لحقيقة:

"إن الناس معتادون على أن يسرّوا ويعتزوا بما يملكون وأن يخدعوا أنفسهم بذلك وهذا ما يجعل من المتعذر عليهم وقاية أنفسهم من هذا الوباء حتى أنهم إذا حاولوا هذه الوقاية تعرضوا لخطر الزراية"[3].

يعني ذلك أن الأمراء يباهون بما يمتلكون من حاشية وبطانة وأتباع ومن الصعب عليهم التخلص منهم، حتى ولو توفرت الرغبة في ذلك، وهي قلما تتوفر. ويصف كليلة ودمنة المداهنة في الإستشارة ويدلل إلى الهدف منها:

"لو قد دنوت من الأسد وعرفت أخلاقه، رفقت في متابعته وقلة الخلاف عليه، ثم انحططت في هواه، فإذا أراد أمراً هو في نفسه صواب، زينته له وشجعته عليه حتى يعمله ويتفذ رأيه فيه. وإذا هم بأمر أخاف ضره إياه بصرته ما فيه من الضرر بأرفق ما أجد إليه

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ٣٠٥

(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ١٩٣.

(٣) الأمير، المرجع نفسه، ١٨٣.

السبيل وألينه. فإني أرجو أن يرى فيّ ذلك أفضل مما يرى في غيري»[1].

لذلك تبقى الطريقة الأسهل لتجنب نفاقهم هي:

«إذا أنت لم تغضب أخبرناك أن رأيك هذا خاطئ»[2].

«أن تجعل الجميع يدركون أنهم لن يسيئوا إليك إذا ما جابهوك بالحقيقة»[3].

فخوف البعض من ردة فعل الأمير إذا أشاروا عليه بالحقيقة هو الذي يجعلهم يتحفظون فيها أو يمالئونه في رغبته ورأيه. فإذا جعلهم الأمير يشعرون بالأمان في قول الحقيقة، بل يبالغ بالرضى عن قائلها، فإن هذا العائق ينزاح ويفقد المداهنون المبرر في نفاقهم.

وهذا ما يدعو إليه كليلة ودمنة ويحرص عليه بصيغة الأمر والإلزام لمستشاري الملك.

«لا تكتموا الملك سراً ولا تدخروا نصحاً ولا تخفوا عليه حرفاً وليقل كل منكم ما يعلم»[4].

وكذلك تظهر الصيغة نفسها للمفهوم ذاته ، ولكن من زاوية مختلفة من خلال ندم دبشليم على حبسه بيديا لنصيحته ولتجرّئه على قول الحقيقة أمامه فيقول:

«إني أتيت إلى رجل نصيح لي ولم يكن ثلاّباً، فقابلته بضد ما كان يستحقه وكافأته بخلاف ما يستوجب. وما كان هذا جزاؤه مني بل الواجب أن أسمع كلامه وأنقاد لمشورته»[5].

فالحقيقة التي أشار إليها بيديا على ديشليم مؤلمة وجارحة وقد كان الفيلسوف منتظراً لردة فعل عنيفة من الملك، وهو ما حدث. إلا أن في تراجع ديشليم إشارة إلى ما قاله ميكافللي حول ضرورة إحساس المشير بأنه لا يؤذي المشار إليه إذا واجهه بالحقيقة، بل على العكس، عليه أن يشعر أنه يسمع منه وينقاد إليه.

«وعليه يتصرف في هذا المجال مع جميع مستشاريه بشكل يجعلهم واثقين أنهم كلما تكلموا بصراحة وإخلاص كلما كان الأمير راضياً عنهم»[6].

---

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٥٤.
(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، ٢٧١.
(٣) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٨٣.
(٤) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٩٥.
(٥) كليلة ودمنة، الأندلس، ٧٩.
(٦) الأمير، ميكافللي ١٨٤

وكذلك:

"عليه أن يغضب إذا رأى أحد مستشاريه يتردّد في قول الحقيقة"[1].

إلا أن ميكافللي يستدرك على إقتراحه السابق فيرى أن الأمير بسماحه لكل الناصحين أن يخاطبوه بالحقيقة سيعتادون الجرأة عليه وهو ما يؤدي إلى ضعف شخصيته وميوعة موقفه:

"ولقد أكثرت إعجابي من إقدامك علي وتسلطك بلسانك مما جاوزت فيه حدك ولا أرى شيئاً في تأديب غيرك أبلغ من التنكيل بك فذلك عبرة وموعظة لمن عساه أن يروم ما رمت أنت من الملوك"[2].

لذلك فإن الطريق الوسط للمشورة التي تتجنّب المنافقين المصارحين بالحقيقة من أن يجترئوا على الملك هي:

"عندما يجرؤ كل إنسان على مجابهتك بالحقيقة فإنك تفقد احترامك. فعلى الأمير أن يسلك طريقاً ثالثاً فيختار لمجلسه حكماء الرجال ويسمح لهم وحدهم بالحرية في الحديث على أن تقتصر هذه الحرية على المواضيع التي يسألهم عنها ولا تتعداها، لكن عليه أن يسألهم في كل شيء وأن يستمع إلى آرائهم في كل شيء وأن يفكر في الموضوع بعد ذلك بطريقته الخاصة[3].

تتضمن هذه الفقرة عدة مراحل في طلب المشورة وشروطها. وقبل ذلك نعرض السبب في هذا الطريق الثالث وهو أن لا يتجرأ على الأمير مستشاروه الصريحون. وهذا ما يلفت إليه كليلة ودمنة في أن تسامح السلطان ولينه مع أعوانه يؤدي بهم إلى الإستخفاف به والإستهتار برأيه:

"ولقد صار من بباب الملك لإستخفافهم به وطول كرامته إياهم وما هم فيه من العيش والنعمة لا يدرون في أي وقت ينبغي لهم الكلام ولا متى يجب عليهم السكوت[4](*).

أما الخطوة الأولى التي يقترحها ميكافللي فهي أن يختار الأمير لمجلسه حكماء

---

(١) ميكافللي، الأمير، المرجع نفسه، ١٨٥.
(٢) كليلة ودمنة، دار الهدى، الوطنية المرجع نفسه، ٧١.
(٣) ميكافللي، الأمير، المرجع نفسه، ١٨٤.
(٤) كليلة ودمنة، دار الهدى، ٢٠٨.
(*) وقد رددت الفقرة في نسخة دار الأندلس، على الشكل التالي: ومن باب الملك لثقتهم بلينه وطمأنينتهم إلى كرمه لا يتقون ذلك في ما وافق الحق أو حالفه لأنه لا يغيّر عليهم ولا يبدهم ولا يزعجهم.

الرجال ويسمح لهم وحدهم بالحرية في الحديث. ففي وجهها الأول وهو اختيار حكماء الرجال، فإن كليلة ودمنة يؤكد ذلك ويفيض في بحثه عن أهمية مشاورة الحكماء وعن دورهم في إرشاد السلطان. ويعتبر أن رأس الأمور للملك هو في حلمه وعقله مترافقين مع مشاورة الحكيم:

"إن أفضل ما حفظ به الملك ملكه وثبت به سلطانه وكرّم به نفسه هو الحلم والعقل لأنهما رأس الأمور مع مشاورة اللبيب الرفيق العالم"[1].

فالحكماء هم أصحاب التفكر والنصح في الرأي، والخبرة الواسعة في مجال استشارتهم والحرص الأكيد على سلامة الدولة والرعية والولاء الصادق للسلطان. وهم الذين لا يتعصبون لملّة أو منطقة أو طائفة أو طبقة، فهمّهم يشمل النظر في مصالح الأمة كلها بنزاهة وتجرّد وموضوعية مما يبعدهم عن الإنفعال وردات الفعل العصبوية وضغط المصالح الشخصية. أما السلطان الذي تحيط به الكثير من التجاذبات، من عدو في الخارج وبعض المعارضة في الداخل والمنافقين من حوله، وما ينازعه من أهواء وطموحات. فقد يغلبه انفعاله ويبتعد عن التروي والتعقل. أو قد يكون عاقلاً متثبتاً إلا أن رأيه عاجز عن الإحاطة بكل جوانب القضية موضوع الإستشارة. فعليه والحالة هذه تجنباً للزلل في الرأي والتهور في الموقف أن يلجأ إلى المستشارين الحكماء الذين يمكنهم أن يكونوا في غنى عن السلطان ولا يمكنه الإستغناء عنهم. وهو ما يقره دبشليم بقوله:

"إذا كانت الملوك لها فضل في مملكتها فإن الحكماء لهم فضل في حكمتهم أعظم من الملوك. لأن الحكماء أغنياء بالعلم وليس الملوك بأغنياء عن الحكماء بالمال"[2].

وهنا يذهب كليلة ودمنة إلى تأكيد الدور المبادر للحكماء في إرشاد الملوك ووعظها ويعتبر أن في ذلك رسالتهم. وأن الملك إذا كان ظالماً في عهدِ حكيم عالم لم يبادر إلى ردعه وإرشاده، ففي ذلك سبب بتحميل الحكيم عن الملك ملامة ظلمه أمام الأجيال. فالواجب يدعوه إلى تأديب الملوك وتقويم سيرتهم والا عدّ مقصراً لا انتفاع من حكمته. والأبعد من ذلك أن كليلة ودمنة يحصر هذه المهمة بالحكماء ولا يرى أن لغيرهم طاقة على ذلك:

"إن الملوك لها سكرة كسكرة الشراب فلا يُفيِّق الملوك من سكرتهم إلا مواعظ

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٢٦٨.
(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، ٧٥..

العلماء وأدب الحكماء، ويجب على الحكماء تأديب الملوك بألسنتها وتقويمهم بحكمتها وإظهار الحجة البيّنة اللازمة لما هم عليه من الإعوجاج والخروج عن العدل. فوجدت ما قالت العلماء فرضاً واجباً على الحكماء لملوكهم ليوقظوهم عن سنة سكرتهم[1].

ويلاحظ من قول بيديا أعلاه إن مبادرة الحكماء تجاه إرشاد ملوكهم لا تقتصر على الإستشارة التي يطلبونها في أمر ما. بل تمتد لتشمل توجيه مسلكية السلطان وإداءه وسياسته في الحكم.

والخطوة الثانية في اقتراح ميكافللي هي أن "يسمح لهم وحدهم بالحرية في الحديث" وفي هذا اشارة إلى استبعاد الآخرين من المداهنين والمنافقين أو ممن يرغبون بخدمة السلطان ولكنهم لا يمتلكون الخبرة والمعرفة. وهؤلاء سبق أن ذكر ميكافللي عدم قدرة الملك بل عدم رغبته في إستئصالهم. فيبقيهم في مجالسه دون أن يفسح المجال لهم بالحرية في الحديث أو النصيحة، لأنهم يشوشون رأيه ويفسدون سلامة ما يتداوله الحكماء في مجلسهم.

"المشاور من لا حلم له لا يستقيم قوله ولا عمله"[2].

ومشاركة هؤلاء في مجلس الإستشارة لا تكتفي بأنها لا تضيف شيئاً إلى الآراء فحسب، بل تهدر قيمة الآراء الحكيمة التي يتداولها مجلس الحكماء:

"إن الحكيم لا يخبر إلاّ بالخير والجاهل يشير بضده"[3].

وفي هذه الأقوال يكمن رأي كليلة ودمنة عن ضرورة الإقتصار على مشاورة الحكماء وعدم الإستماع إلى المداهنين الجهلاء.

أما الخطوة الثالثة عند ميكافللي فهي:

"أن تقتصر الحرية في الكلام على المواضيع التي يسألهم عنها ولا تتعداها..."

ويُصرّ ميكافللي على هذه الخطوة لما يراه فيها من أهمية. حيث إذا أغفلها السلطان تحوّل مجلسه إلى ندوة نقاش دائم تُستعرض فيها الآراء العشوائية وتنبت فيها كل الأمراض التي تفتك بالدولة. من منازعات الطبقة العليا. ومكامن الغدر والنميمة والوشايات، والحسد والتملق والنفاق، فيضيع التمايز بين العاقل والجاهل

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، ٨٠.
(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، ٢٩١.
(٣) كليلة ودمنة، الأندلس، ٧٦.

وبين الصالح والطالح وتضيع معه حكمة السلطان واقتداره على اتخاذ القرار. فلذلك لجأ ميكافللي إلى الحسم في قوله:

"على الأمير أن يقبل النصيحة ولكن عندما يريد هو لا عندما يريد الآخرون بل عليه أن لا يشجع مطلقاً المحاولات لإسداء النصيحة إليه إلاّ إذا طلبها. ولكن عليه أن يكثر من سؤالها وأن يحسن الإصغاء إلى الحقائق التي تسرد عليه عندما يسأل عنها"(١).

ويتطرق كليلة ودمنة إلى هذه النقطة من جانبين أولهما مبادرة الملك إلى طلب النصائح والآراء من مستشاريه.

"فأجتمعت الأرانب إلى ملكهن فقلن: قد علمت ما أصابنا من الفيلة. فقال: ليحضر منكن كل ذي رأي رأيه"(٢).

وتأتي إشارة كليلة ودمنة في صيغة غير مباشرة إلى مبادرة الملك بالسؤال وعدم المبادرة من المستشارين رغم علمهم ومعرفته بكيفية مواجهة جائحة خطيرة، إنما يمسكون عن الكلام حتى يسألهم الملك وكأن ذلك من أدب التعامل بين السلطات، أو لأسباب أخرى تتعلق بتخوف المشير من مغبة مشورته وعدم رغبته بتحمل مسؤوليتها وهذا مل سنتعرض له في الفصل القادم:

فالنقرأ في باب البوم والغربان:

"وكان في الغربان خمسة معترف لهن بحسن الرأي يسند إليهن وتلقى إليهن مقاليد الأحوال. وكان الملك كثيراً ما يشاورهن في الأمور ويأخذ آراءهن في الحوادث والنوازل. فقال الملك للأول: ما رأيك بهذا الأمر"(٣).

وأيضاً في باب "مهرايز ملك الجرذان"

"وكان للملك ثلاثة وزراء يشاورهم في أموره... وكان يحضرهم جميعاً ويستشيرهم فيما يصلح رعيته(٤).

وفي مثل "النيل والنقب":

"وكان للملك وزير يشاوره في أموره ، فأستشاره يوماً من الأيام وقال له... قال أنا

---

(١) ميكافللي، الأمير، المرجع نفسه، ١٨٥.
(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ٢٣٥.
(٣) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ٢٣١.
(٤) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ٢٩٨.

عبدك ومسارع لما تأمر به. قال الملك ليس هذا جوابي، قل ما عندك"[1].

وغير ذلك الكثير مما يُظهر أن الملك هو المبتدئ بطلب النصيحة ولا يرضى أن يتلقاها من غير طلبه.

أما الجانب الثاني الذي عالجه كليلة ودمنة في هذا الموضوع فهو ما يجب أن يلتزمه المستشار من عدم المبادرة إلى المشورة دون إذن الملك مهما بلغت أهميتها، أو مهما بلغ موضوع النصيحة من الخطر. لأن الملك على علم بالخطر، وأثره واقع عليه أكثر من الآخرين. فلو وجد حاجة إلى الإستعانة بآراء ونصائح لفعل:

"إن ممن يركب العظيم. من ينطق في الجمع عند الملك بما لا يسأل"[2].

وكذلك في باب "أبراخت وإيلاد"

"فلما رأى الوزير إيلاد الأمر الذي وقع فيه الملك فكّر ونظر وكان فطناً مجرباً. فقال ما ينبغي أن أستقبل الملك بشيء دون أن يدعوني"[3].

وقد يبدو في هذا تناقض مع ما سبق أن طرحه كليلة ودمنة عن ضرورة مبادرة الحكماء إلى تقويم سلوك السلطان. ولكن الموضوع هناك لا يدخل في باب الإستشارة لأمر معين. بل تصحيح نهج كامل. إضافة إلى أن النصيحة في أمر محدّد التي نعالجها هنا تتعلق بالملك الحازم العاقل، أما السلطان الفاسد فيختلف الموقف منه ويختلف رأي كليلة ودمنة من نصيحته.

والخطوة الرابعة للمشورة عند ميكافللي هي:

"ولكن عليه أن يسألهم في كل شيء وأن يستمع إلى آرائهم في كل شيء وأن يفكر بالموضوع بعد ذلك بطريقته الخاصة".

فالإستماع إلى الآراء لا يلزم الأمير بها بل هي نوع من الإستئناس والإضاءة حول موضوع الإستشارة، لمزيد من التبصر فيه والفحص عنه. ولكن القرار يعود أخيراً إلى الأمير وحده الذي يفكر بطريقته مستنداً إلى آراء الآخرين، ليصل إلى

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ٣٠٠.
(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ١٩١.
(٣) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ٢٧٠.

النتيجة المناسبة وفق منهجيتة وطريقة تفكيره. ولا ينبغي عليه أن يعيد دورة الإستشارة من جديد وذلك لمنع التشوش والإرباك في صيغة القرار. والقرار الذي يصل إلى أتخاذه، عليه أن لا يتراجع عنه مهما حدث.

"وعليه بعد ذلك أن لا يستمع إلى أي إنسان. بل يدرس الموضوع بنفسه على ضوء آراء مستشاريه ويتخذ قرارته التي لا يتراجع عنها"[1].

وهذا مبدأ رئيسي من مبادئ كليلة ودمنة حيث لا يجوز للقرار أن يكون حصيلة جمع الإستشارات. إذ هي ليست ملزمة بل مساعدة على توضيح الأمرالذي يعود للملك وحده تدبيره وإتخاذ الإجراءات المناسبة فيه.

"أرى السفينة لا تجري في البحر ألاّ بأمر الملاحين لأنهم يعدّلونها. وإنما تقطع اللجة وتسلك البحر بمديرها الذي تفرد بأمرتها ومتى ثقلت بالركاب وكثر ملاحوها لم يؤمن عليها الغرق"[2].

والواضح من المثل أن الملاحين يساعدون السفينة في تجذيفها وتعديلها وهو ما يفعله المستشارون، أما قيادة السفينة وتحديد وجهة سيرها في اللجة فهذا يعود إلى الربان وحده. الذي هو السلطان.

وهذا يندرج في سياق دعوة كليلة ودمنة السلطان إلى عدم إبلاء مهامه المخصصة له لأحد، وأن لا يحلّ محلّ الآخرين باختزالهم أو إلغائهم بشخصه. فتوزيع الأدوار، يقضي بأن يدلي كلٌّ بما عنده ويقوم بما عليه. إلا أن مهام السلطان القيادية في إتخاذ القرار النهائي لا يجوز له أن ينيطها بأحد. فلا تتحول الإستشارة إلى قرار ولا النصيحة إلى قاعدة فالذي يضع القرارات والقواعد هو السلطان وحده.

"وأعلم أن الملوك إذا وكلوا إلى غيرهم ما ينبغي لهم مباشرة بنفوسهم وألزموا نفوسهم ما ينبغي لهم تفويضه إلى الكفاءة. ضاعت أمورهم ودعوا الفساد إلى أنفسهم"[3].

صاحب المصلحة في المشورة

إن المصلحة من المشورة تعود إلى السلطان وحده ولا ينتفع منها المستشار إلا

---

(١) الأمير، ميكافللي المرجع نفسه، ١٨٤.
(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ٨٣.
(٣) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ٣٣١..

بصفته مواطناً تنعكس عليه آثار الأحداث العامة كغيره ولا تخصصه. فالمستشار هو صاحب العلم والمعرفة التي يفاد منها غيره، المشار إليه الذي يكون عادة مقصوداً بالحدث ويتحمل وزره بشكل مباشر. أو الذي ترجع إليه، النتائج السعيدة أيضاً. فلذلك شبه كليلة ودمنة الحكماء الذين يعطون معرفتهم لغيرهم ولا يفيدون منها بالتالي:

"ومن كان يطلب العلم لغيره وليعرفه سواه، فإنما هو بمنزلة العين التي ينتفع الإنسان بمائها وليس لها من تلك المنفعة شيء. وكدودة القز التي تحكم صنيعه ولا تنتفع به"[١].

وهذه حال الحكيم الناصح الذي يكون للسلطان في استشارته نفع، بينما تقع عليه مخاطر مشورته ولا ينتفع من انجازاتها. وهذا الرأي يعيد تكراره كليلة ودمنة في مواضع مختلفة، منها خطاب دمنة للأسد في معرض نصحه وقد سبق لنا ذكره أعلاه.

"إنه ما كان من كلام يكرهه سامعه، لم يكد يتشجع عليه قائله وإن كان ناصحاً مشفقاً إلا أن يثق بعقل المقول له. وإلا كان القائل خرقاً .فإنه إذا كان المقول له ذلك عاقلاً احتمله واستمعه وعرف ما فيه لأن ما فيه، من نفع فإنما للسامع، وأما قائله فلا ينتفع به بل قلّما يسلم من ضرره"[٢].

وفي خطاب بيديا لدبشليم حين أراد إرشاده وتصحيح سياسته:

"غير أن الملك أطال الله بقاءه لما فسح لي في الكلام وأوسع لي فيه، أول ما أبدأ به من الأمور التي هي غرضي أن تكون ثمرة ذلك له دوني وأختصه بالفائدة قبلي على أن العقبى فيما أقصد من كلامي له، إنما هي نفعه دوني. وشرفه راجع إليه وأكون أنا قد قضيت فرضاً واجباً علي"[٣].

وكذلك في تأكيد بيديا بعد مراجعة ديشليم له وعفوه عنه:

"يا أيها الملك السعيد إن ما أنبأتك به فيه صلاح لك ولرعيتك ودوام ملكك"[٤].

---

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، ٨٩.
(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٥١.
(٣) كليلة ودمنة، الأندلس، ٧٧.
(٤) كليلة ودمنة، الأندلس، ٧٩.

وفي سياق عتب شتربة على الأسد وذكره أنه كان يخالفه الرأي في بعض المواقف حرصاً على سلامة أعماله وعواقبها.

"ولا أجدني في ذلك مخصوماً لأني لم أكن أريد بذلك إلا منفعته"[1].

وترد في كليلة ودمنة فقرات عديدة تردد المعنى نفسه، المؤكد على أن النفع الذي ينتج عن المشورة إنما يعود على السلطان (المشار له) من زاويتين الأولى أن السلطان بطلبه المشورة لا يرتجي إلا صالحه، والثانية أن المشير لا يرتجي إلا صالح السلطان كما أشرنا أعلاه.

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ١٦٠.

مخاطر المشورة

تقدمنا في الفصل السابق الذي اقتصر على آراء كليلة ودمنة دون مقابلتها مع آراء ميكافللي حيث يعتبر هذا الأخير أن المشورة عندما تأتي ثمارها يكون فائدتها للأمير على رغم اعترافه ببعض الحالات التي تعود النتائج الطيبة للنصيحة الطيبة على المشير. وهي عنده من المسلمات فلم يفرد لها مطارحة خاصة.

إلا أن ما أسهب ميكافللي في توضيحه هو النتائج العكسية للمشورة والتي يؤدي الأخذ بها إلى ضرر يلحق بالدولة. وفي هذه الحالة سيكون المشير أول ضحايا انتقام السلطان. وسينسب إليه وحده أسباب الفشل. وفي ذلك خطر يصعب على صاحب النصيحة المشؤومة تجنبه. ويعطي ميكافللي على ذلك أمثلة كثيرة. ويستعرض الموضوع بالحديث عن:

"من الأخطار التي يسببها المواطنون أو أولئك الذين يشيرون على الأمير والذين يتولون دوراً قيادياً في قضية مهمة وذات خطورة بطريقة تعرضهم للمسؤولية على كل ما يتعلق بهذه النصيحة"[1].

وينسب تعرض هؤلاء للخطر إلى طبيعة الناس التي لا تهتم بالتفاصيل بل تنتظر النتائج. وقد لا يكون الخطأ واقعاً في المشورة نفسها بل في أمور أخرى تتعداها. كالخطأ في تنفيذ النصيحة، أو في مخالفة الحظ والظروف لصحة تنفيذها، أو في أي سبب آخر. وقد يكون الضرر واقعاً سواء كانت النصيحة أو انعدمت، إلا أن اهتمام الناس بالنتائج وإهمالهم لكل التفاصيل يجعلهم يركزون في تحميل المسؤولية للناصح وليس للمنفذ، فيقع عليه وزرها ويدفع الثمن غالياً، ويخالف ميكافللي ما سبق وأشرنا إليه عند كليلة ودمنة من أن نفع النصيحة لا يعود على الناصح. فيرى أن الثناء يوجه أيضاً إلى الناصح إذا كانت نتيجته طيبة إلا أنه يرى

---

(١) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ٧٢٧.

أيضا أنّ ربحه في الحصيلة العامة لا يمكن أن يعادل الخسارة في أي حال. ولذلك فخطر مشورته يبقى مسلطاً عليه. وبديهي أن ساعة واحدة من الخطر تودي بمنافع عمر كامل.

"ويحكم الناس على الأعمال من نتائجها. وعلى هذا يوجه اللوم على ما نتج من ضرر من أحد المشاريع إلى الرجل الذي نصح به، كا يوجه الثناء إليه إذا كانت نتيجته طيبة. وأن كان الثواب لا يعادل في أية حالة من الحالات العقاب والخسارة"[1].

ومن شواهد ميكافللي على ذلك إعدام السلطان سليم التركي أحد بشواته الذي نصحه بالهجوم على بلاد الصفويين بدل غزو سوريا كما كان مقرراً. ولما أخذ السلطان بنصيحة الرجل خسر الكثير من رجاله في عنت الصحارى رغم انتصاره، وكانت الخسارة بسبب المجاعة والأوبئة أكبر بكثير من حجم الإنتصار، مما دفع بالسلطان إلى إعدام الرجل الذي أشار عليه بهذه الحملة.

وهناك وشواهد أخرى كثيرة لا ضرورة لسردها.

وكان قد عمد كليلة ودمنة إلى نفس الأسلوب في إعطاء الرأي والشواهد عليه فذكر: "أن ما فيه (الرأي) من نفع فهو للسامع وأما قائله فلا ينتفع به بل قلما يسلم من ضرره". (الصفحة السابقة).

وينشأ خطأ المشورة حيناً عن الناصح وحيناً عن ظروف التنفيذ.

خطأ الناصح:

فالنصيحة التي تأتي بسببها الخسارة يكون صاحبها واحد من إثنين: إما خبيث لا يريد سلامة السلطان لطمع أو كره، أو لانتقام لإساءة سابقة. وهو ما مثل عليه كليلة ودمنة بالبراهمة الذين أشاروا على الملك قتل وزيره وزوجته وفرسه وجميع عدته. مستغلين ثقته بهم للإنتقام منه بسبب قتله جماعة منهم قديماً[2].

مدعين أنهم بذلك يريدون مصلحته وبقاء ملكه. وكانت النتيجة أن الملك أمر بقتلهم جميعاً عندما كادت نصيحتهم تودي به وبأهله. ويمثل ميكافللي الناصح الخبيث بأن: **"الأمير الذي لا يتصف بالحكمة لا يمكن أن يشار عليه بطريقة**

---

(١) المطارحات، ميكافللي المرجع نفسه، ٧٢٩.
(٢) كليلة ودمنة، باب ابراخت وشادر الهند الأندلس.

صالحة. إلا إذا ترك أموره كلها لرعاية شخص قادر متبصر. وفي هذه الحالة سرعان ماينتزع صاحب المشورة السلطة من يد السلطان مستفيداً من تحكمه الفعلي بآرائه وسياسة دولته"[1].

أما النوع الثاني من النصحاء الذين ينتج الضرر عن مشورتهم فهم الجهلاء الذين يحذر كليلة ودمنة السلطان من الأخذ بأقوالهم، مع تأكيده أنهم لا يسلمون من عاقبة مشورتهم الفاسدة سواء أخطأت أو ساعدها الحظ على النجاح.

"إن الرجل إنْ كان حكيماً وشاور غير لبيب، فإنه يبهظه الأمر اليسير حتى يرى منه القبح والضعف بجهالته وخطأ رأي أصحابه ونصحائه. وإن أصابوا ظفراً أو لقوا رشداً ساقه القدر إليهم صارت عاقبة أمرهم إلى الندامة"[2].

والمثل الذي يقدمه كليلة ودمنة عن هؤلاء الجهلاء بوزير مهرايز ملك الجرذان الذي أشار عليه بإحضار أجراس كثيرة لتعليقها في أعناق السنانير حتى يبعد مضرتها عن جماعة الجرذان. ومغزى هذا المثل أن المشورة باهظة الكلفة في التنفيذ وخطرة وغير ممكنة. حتى إذا أمكن تنفيذها فهي لا تبعد خطر السنانير. وهو ما يوضحه الوزير الثاني:

"قال الملك للوزير الثاني: ما الذي عندك فيما أشار به صاحبك. قال أنا غير حامد لمشورته. وهبنا أحضرنا أجراساً كثيرة فمن ذا الذي يقدر أن يتقدم من السنور حتى يعلق عليه ذلك؟ وما الذي يزيل عنا الخوف"[3].

أما عن المداهنين المنافقين الذين يمارون السلطان بآرائه ويشجعونه على ما يراه من غير النظر في عواقبه وهم من صنف الجهلاء الذين قلّما يسلمون من عاقبة مشورتهم المداهنة.

"فلما رأى الوزيرُ الملك مشتهياً لهذا الأمر لم يمارهِ بعدها فيه ولكن دعا له"[4].

فكانت نتيجة تنفيذ رغبة الملك إنسداد الهواء ويباس الزرع وموت البهائم، والقضاء على كل أسباب الحياة في المملكة مما أدى إلى انتفاضة الرعية وانتقامهم

---

(١) راجع الأمير، ميكافللي القضاء على المنافقين.
(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، ٢٦٩.
(٣) راجع باب مهرايز ملك الجرذان الأندلس، ٣٠٥.
(٤) كليلة ودمنة، الأندلس، ٣٠٣.

من السلطان بقتله وقتل وزيره المشير (راجع باب مهرايز ملك الجرذان). ويذكّر كليلة ودمنة دائماً الملكَ بضرورة عدم الإستماع إلى آراء هذه الفئة من النصحاء الذين وإن صادفت نصيحتهم نجاحاً، إلا أنه لا تُؤمن مغبّة حماقتهم وتصنّعهم.

"المشاور من لا حلم له لا يستقيم معه القول ولا العمل"[1].

ورأي ميكافللي موافق لهذا القول...فعنده أن الأمير الذي تنطلي عليه إطراءات المنافقين وتوددهم وتظاهرهم بالإخلاص له، فيسمع منهم آرائهم ويعمل بها، فإنه بذلك سيقع في التردد والتبديل العشوائي للقرارات وانعدام المنهجية في عمله وبالتالي سيفقد احترامه.

"أما الأمير الذي يتهور متأثراً بآراء المداهنين والمنافقين أو يبدل قراراته وفقاً للآراء المتعددة التي تطرح عليه فإنه يفقد الإحترام والتقدير"[2].

ويثبت كليلة ودمنة ذلك في قوله:

"وذوو العقول أحقّ أن يتّقوا كذب أولئك ويتجنبوا عظيمهم ويفحصوا عن هذه الأشياء منهم. ثم لا يقوموا على شيء من أقاويلهم إلا عن تثبت وضياء ونور، وأن يرفضوا كل من عرفوا منه ذلك"[3].

ووقوع الملك بالتردد نتيجة استماعه إلى آراء المنافقين أشار إليه كليلة ودمنة في باب الأسد وابن آوى. حيث استطاعوا أن يوقعوا في نفس الأسد تهمة على أبن آوى بعد استماعه إلى نصائحهم التي ظاهرها محبة الأسد وباطنها الحسد لأبن آوى، والرغبة في إهلاكه. وهو الوزير الناصح والمعين الصادق للأسد.

"فلم يزالوا بهذا الكلام وأشباهه حتى وقع ذلك في نفس الأسد وحقق الإتهام لابن آوى... فأمر بأن يخرج من عنده ويحتفظ به"[4].

ثم أن الأسد حين رجع إلى نفسه وأعاد النظر في قراره أحس بخطأه.

"وأرسل رسولاً يلتمس من ابن آوى العذر عن أمره"[5].

وكان الرسول من جماعة المنافقين وعاد إلى الأسد برسالة كاذبة "فغضب الملك وأمر بابن آوى أن يقتل" وفيما بعد "دخل على الأسد بعض من كان مكر

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٢٩١.
(٢) ميكافللي، الأمير، ١٨٤.
(٣) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ١٨٠.
(٤) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ٣٢٧.
(٥) كليلة ودمنة، ٣٣٠.

بابن آوى فأطلع الأسد على براءته.»[1]

وفي هذا المثل وصف واضح للتردد وتبديل القرارات حول أمر واحد، وذلك نتيجة السماح للمنافقين بالادلاء بنصائحهم ومشورتهم. وفيه تأكيد على أن في ذلك أضعاف لشخصية الملك ومهابته. وفقدان لاحتراسه.

الخطأ الناتج عن النقص في النصيحة

وقد يكون صاحب المشورة حكيماً عاقلاً ومخلصاً في نصحة للسلطان، إلا أنه يجد صعوبة في رؤية كل الإحتمالات التي سيؤول إليها الموضوع أو الأمر الذي ينظر فيه. وقد تغيب عن معرفته تفاصيل تافهة إلا أنها ذات أثر في تحديد عاقبة المشورة. أو يكون أمام خيارات أحلاها مرّ، فيختار في نصحه الرأي الأقل ضرراً أو الأعم فائدة. ولما كان عليه أن لا يصمت عن سؤال السلطان. أو أن لا يخفي نصيحته عنه. فهو برأي ميكافللي سيكون في وضع شاق كيفما تصرف وستلحقه أضرار تنشأ عن أي موقف يختاره، إن بإسداء النصيحة أو بالإمتناع عنها.

«إن مستشارو الجمهوريات والأمراء إذا لم يوصوا بأنتهاج السبيل الذي يرون رأياً صادقاً في انه سيأتي بالفوائد للجمهورية أو للأمير دون اهتمام بنتائج ذلك عليهم، فإنهم يفشلون في إداء واجبات منصبهم. أو إذا أوصوا بأنتهاج هذا السبيل فإنهم يغامرون بحياتهم ويقامرون بمنصبهم. إذ يكون الناس جميعاً في مثل هذه القضايا كالعميان ويحكمون على المشورة بالصلاح أو بالسوء على ضوء نتيجتها»[2].

وفي رأي كليلة ودمنة أيضاً:

«ليس ينبغي أن يدخر عن صاحبه نصيحة ولا منفعة وإن أضرّ ذلك به في نفسه»[3].

فالإمساك عن النصيحة التي يرى صاحبها بصدق فائدتها للسلطان، ليس من شيم المخلص الذي تأتمنه الدولة، وتسند إليه في النوازل. وهو مخالفة لدوره ووظيفته التي قد يخسرها بسبب ذلك. والإدلاء بالنصيحة يرتهن صاحبها بنتائجها

---

(١) راجع باب الأسد وابن آوى الأندلس، ٢٣٣.
(٢) المطارحات، ميكافللي ٧٣٠.
(٣) كليلة ودمنة، الأندلس، ٢٦٠.

التي قد تكون طيبة وقد تكون مفجعة. ففي الحالة الأولى ليس له شيء منها. وفي الحالة الثانية يتعرض للدمار والخراب والهلكة كما تعرض وزير ملك النيل الذي أسلفنا ذكره عند كليلة ودمنة. فما هو المخرج إذاً.

الحل عند ميكافللي هو الطريق الوسط (الذي رفضه في مناسبات أخرى) والذي يتجلّى بعدم إلتزام الصمت من جهة وعدم العناد والحماس في طرح النصيحة من جهة أخرى. فيعرض المستشار آراءه بهدوء ولا يُبدي لها حماساً ويكون حريصاً على أن يأخذ بها الأمير وكأنها أفكاره هو لا أفكار المستشار. وفي حال أخذت النصيحة مجراها إلى التنفيذ لا يستطيع الأمير أو العامة أن يحمّلوا مسؤوليتها إلى المستشار، بل سيحملون النتائج السيئة إلى عناصر أخرى منها الأقدار والحظ ومنها قادة الميدان ومنها الأمير نفسه.

"ولا أرى سبيلاً لتجنب العار أو الخطر إلا عن طريق الإعتدال في عرض القضية بدلاً من محاولة فرضها بالقوة. وعن طريق عرض الإنسان لآرائه عرضاً لا حماس فيه والدفاع عنها دفاعاً يخلو من الحماس، وتنطوي على التواضع بحيث إذا قبلت الجمهورية التي ينتمي إليها رأيه. أو رضي به الأمير الذي يعمل في خدمته فإنما يكون هذا القبول بدافع الإختيار، ولا يبدو في شكل إرغام طريق الإلحاح فيه"[1].

وكان كليلة ودمنة قد اعتمد هذا الخيار في طرح الاستشارة بصيغة رفيقة لينة دون عناد وإصرار. وأوصى الناصح بأعتماد الأسلوب الغير مباشر في النصح، باللجوء إلى ضرب الأمثال التي توحي حكمتها بالنصيحة المراد سدادها، فلا يكون للملك عليه سبيل ولا يغضبه. وهو ما أشار إليه أعلاه ميكافللي في الإعتدال والتواضع في طرح المشورة:

"قال الملك: وما رأيت منه مما استدللت على عقله؟ قال لخلتين:

أحدهما رأيه في قتلي. والأخرى أنه لم يكن يكتم صاحبه نصيحة وإن استقلها ولم يكن كلامه في هاتين كلام خرق ومكابرة ، ولكن كلام لين ورفق. حتى ربما أخذه بعيبه وهو لا يغضبه إنما يضرب الأمثال ويحدثه عن عيب غيره فيعرف به عيبه ولا يجد للغضب عليه سبيلاً"[2].

---

(١) ميكافللي، المطارحات، ٧٣.

(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، ٢٥٤.

وفي هذا القول يؤكد كليلة ودمنة الطريق الوسط. فلا امتناع عن اسداء النصيحة مهما كانت نتائجها (وإن استثقلها). ولا تحملٌ لوزر نتيجتها العكسية. بل تواضع ورفق ولين في طرحها دون عناد ومكابرة.

كما يدعو كليلة ودمنة إلى الجرأة في النصيحة حيث يكون النفع الأكيد للدولة، ومعارضة رأي السلطان بما ينويه إذا رأى الناصح في ذلك ضرراً على المجتمع. شرط أن لا يكون ذلك علناً أمام الآخرين لأن النصح في الملأ تقريع. تتحوّل به النصيحة إلى تحريض وتوبيخ، مما يؤدي إما إلى غضب السلطان وإما إلى تأليب الرعية عليه وفي الحالتين يكمن الخطر على صاحب النصيحة.

"وإذا كان الأسد يعتدّ عليّ جرماً فلست أعرف، إلا أني كنت أخالف عليه في بعض رأيه؟ فلعله يقول: ما جرأه عليّ أن يقول "نعم" إذا قلت "لا" أو يقول "لا" إذا قلت "نعم" ؟ ولا أجدني في ذلك مخصوماً لأني لم أكن أريد بذلك إلا منفعته. ولم أكن أجاهره على رؤوس الجند. ولكن أخلو به فأكلمه فيه وأنا هائب له"[١].

ويشير ميكافللي إلى إحدى حسنات الإعتدال في المشورة، وهي أن الأمير إذا رفضها واتبع مشورة رجل آخر ثم أدت إلى كارثة. فالناس والأمير سيتذكرون المشورة التي لم يأخذوا بها ويضفون على صاحبها الإطراء. فيكون قد حقق مجداً، ولو ملتبساً.

"إذا قدمت نصيحتك بشيء من التواضع وحالت المعارضة دون تنفيذها. ثم عمل بنصيحة شخص آخر وجاءت النتائج مفجعة. فإنك تكتسب في هذه الحالة مجداً عظيماً"[٢].

وهذا ما تلخصه قصة الوزير إيلاد في كليلة ودمنة، حيث أمره الملك بقتل إيراخت زوجته نزولاً عند غضبه وتحت تحريض البرهميين. إلا أن إيلاد امتنع سراً عن قتلها. وكان رأيه أن الملك سوف يندم على قراره ويحس بالفاجعة من مقتل إيراخت وهكذا حدث. إذ بعد فجعة الملك وندمه العظيم أخبره إيلاد أنه لم ينفذ أمره في قتل إيراخت مما أفرح الملك وأسعده وازداد ايلاد عظمة ومنزلة عنده.

وآخر ما يحذر منه ميكافللي في أخطار المشورة هو إذا لم تكن في وقتها

---

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٦٠.

(٢) المطارحات، ميكافللي المرجع نفسه، صفحة ٧٣١.

المناسب. فلا يجوز للمستشار أن يعرض رأيه بالأمر بعد أن يكون قد نفذ، وخاصة إذا كان في تنفيذه كارثة، فيكون الرأي متأخراً لا فائدة منه. ويجلب الهلاك لصاحبه الذي لم يقله قبل التنفيذ. ويمثل ميكافللي على ذلك أنه بعد هزيمة برسبوس ملك مقدونيا ونجاته مع بعض أصدقائه، أخذ أحدهم يحدثه عن الأخطاء الكثيرة التي أقترفها والتي كانت السبب في الهزيمة فصرخ برسيوس بالرجل غاضباً:

"ألا تخجل أيها الخائن من التحدث الآن عن أمور لا أستطيع إصلاحها" وقتله الملك بيديه فوراً. وهكذا تعرض هذا الرجل للعقاب لأنه ظل صامتاً عندما كان واجبه يدعوه إلى الكلام ولأنه تكلم عندما كان واجبه أن يسكت"(١).

وعند كليلة ودمنة قاعدة في فلسفة السلوك تلخص القصة التي وردناها والحكمة منها.

"لكل عمل حينه فما لم يكن في حينه فلا حسن لعاقبته"(٢).

ويؤكد كليلة ودمنة أيضاً برأيه عن آداب الكلام (وله باب خاص):

"السكوت عند الملوك أحسن من الهذر الذي لا يرجع منه إلى نفع"(٣).

وفي الحالتين إشارة إلى أن النصيحة إذا لم تكن في حينها. أو لم تكن بذات نفع أو لم يمكن من خلالها إصلاح الأمر لا تؤمن عواقبها على صاحبها.

وخلاصة القول أن المستشار قلّما يسلم من خطر موقفه إن أسدى مشورته أو امتنع. والأسلم إتباع الطريق المعتدل. والهدوء والرزانة وعدم الحماس أو التهور في إسداء النصيحة. وهذا ما سنبحثه لاحقاًعن الأناة والتثبت في الأمور سواء من الملك أو من معاونيه.

(١) المطارحات، صفحة ٧٣٢.

(٢) كليلة ودمنة، الأندلس.

(٣) كليلة ودمنة، الأندلس، ٧٧.

الأسرار

السر هو المعرفة والعلم المقتصر على شخص واحد في أمر يتعلق بأفعاله أو مشاهداته أو نواياه. هذا هو التعريف الذي يُستفاد من كليلة ودمنة في مُجمل حديثه عن الأسرار. وإذا انتقلتْ هذه المعرفة أو العلم إلى شخص آخر، يبطل كونه سراً. فطبيعة السرّ تأبى المشاركة. أما القول عن سر مذاع فهو من باب إتْباع صفة التحول. والموصوف بأي صفة متحوّلة يختلف عنه متجرداً. لأن التحول صيرورة وهي نفي.

فالأمر يبقى سراً ما دام له صاحبٌ وحيد، وتنتفي ماهيته هذه بانتفاء كتمانه. فهو واحد لا يتجزأ وإلاّ صار شيئاً آخر مختلفاً عن أصله:

"حفظ الأسرار وكتمانها شبهته العلماء بغلاف القارورة المغطّى عليها. تراها واحدة، فإذا نزع الغطاء فجرمان إثنان. وإذا فرغت ما فيها فهي ثلاثة مشهورة قد علم بها"...[1].

ولا يندرج في باب الأسرار معرفةٌ أو علمٌ إذا لم يكن في إفشائها آثار عظيمة على صاحبها وعلى الآخرين، سلبية أو إيجابية. فالسر هو ما يخاف صاحبه من ضرر إفشائه إما بأذى مباشر أو بتعطيل منفعةٍ.

صاحب السر: قد يكون صاحب السر شخصاً مادياً فرداً أو شخصاً معنوياً مركباً من أفراد وقوانين. فللمؤسسات أسرار وهي عادة أشدّ أهمية من أسرار الأفراد. ونعني بصاحب السر مالكه الوحيد. أما من يُستودع سرّ غيره فهو ليس صاحب السر بل المشارك صاحبَهُ فيه. أي موضع السر. وفي داخل المؤسسات مراتب لمواضع الأسرار تناسبها مراتب لطبيعة الأسرار. وتحدّد منزلة المرتبة حسب أهمية الأسرار التي تستوعبها، لا حسب أهمية الأعمال العلنية التي تقوم بها. وكلما تشاركت هيئتان داخل المؤسسة في سرّ واحد كانتا بمثابة الهيئة الواحدة قياساً إليه. وإلاّ لما عاد موضوع المشاركة صالحاً لأن يكون سراً. وكل سر ينتقل داخل أجزاء الشخص المعنوي ينطبق عليه ما ينطبق على السر المشاع بين مستقلّين

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ٧٦.

. إلاّ إذا كانت تلك الأجزاء التي عمّها السر تتشكل منها هيئة بمثابة الشخص الواحد. والدولة أم المؤسسات ينطبق عليها ذلك، حيث تتراتب فيها الأسرار بتراتب المسؤليات عامودياً وأفقياً.

وفي حياة الدول هناك دائماً أسرار أختصت بها مراتب تناسبها، يجوزلصاحب كل منها كتمانها عن سلطة موازية، أو سلطة أدنى، أو حتى أعلى منها. مثلما تخفي القيادات العسكرية بعض الأسرار عن الهيئة العامة لمجلس النواب التي هي سلطة أعلى، ولا تطلع عليها إلا لجنة مخصصة من المجلس... أو كما يخفى الكثير من المعاهدات السرية عن هيئات عديدة في السلطة، وكل ذلك من مقتضيات حسن سير العمل في الدولة.

مراتب الأسرار:

"الأسرار منازل: منها ما يدخل فيه الرهط. ومنها ما يستعان به في القوم، ومنها ما يدخل فيه الرجلان. ولست أرى لهذا السر على قدر منزلته أن يشارك فيه إلا أربعة آذان ولسانان"[1].

فأعمال الدولة تتوزع بين العلنية والسرية. أما السرية فهي مراتب. وقد ذكرت الفقرة أعلاه "الرهط" ويعني به الهيئة المتجانسة."والقوم"ويعني به مجموع السلطة أما اللسانان والأربعة آذان فيعني بها اقتصار السر على صاحبه وموضعه الفرد. وهناك حالة اقتصار السر على صاحبه.

المرتبة الأولى: اقتصار السر على صاحبه:

ـ أ ـ "وربما حذر العاقل من الناس ولم يأمن على نفسه أحداً منهم"[1] وهذا مثال نموذجي يدعو إلى عدم الثقة بأحد، وإلى عدم مشاركته بأسراره. لأن الناس بين مبغض ومحبّ. فالصنف الأول يسهل اتّقاؤه، أما الثاني فبعضه يتعاطف مع صاحب السر ما دام لا يشكل إئتمانه ضرراً عليه. أما إذا توجّس خيفة من ضررٍ ما استُودِعه من سر، فلن يغلّب تعاطفه على ضرر نفسه. لذلك قد يُفشي بالسر. والبعض الآخر قد يغريه إفشاؤه بالسر بمنفعة تزيد عما يربطه بصاحبه من مصالح فيفشي لينتفع. وقد تحدثنا عن علاقة الصداقة بالمنفعة في مكان آخر. هذا تصنيف الناس بالنسبة

(١) كليلة ودمنة، دار الهدى، الوطنية ـ المرجع نفسه، صفحة ٢٥٤.
(٢) كليلة ودمنة، دار الهدى، الوطنية ـ المرجع نفسه، صفحة ٣٥٠

إلى مشاعرهم من صاحب السر. أما تصنيفهم من حيث طبائعهم فهم إما حازم أو جاهل:

"لو قدرت على أن لا تودع سرك غيرك كان أولى بك وأسلم لك، لأنك فيها بين خطر أو حذر... وانفرد بسرك ولا تستودعه حازماً فيزلّ، ولا جاهلاً فيخون"[1].

وهو تفسير لقول كليلة ودمنة الذي يعتبر البائح بسرّه جاهلاً متجبراً:

"ويعتبر من المتجبرين: الذي يفضي بسره إلى من يذيعه ويدخله في الأمر العظيم ويثق به ثقته بنفسه"[2].

"ويعتقد ميكافللي أن أكثر ما تعمله حكمة وتعقلا والحالة هذه، أن تمتنع عن إبلاغ أي إنسان بما تعتزم عمله"...[3].

وهذا التحذير الملحاح منه ومن "كليلة ودمنة" يتعلق بأخطر الأسرار التي ترتبط فيها مصلحة الدولة وأمنها. حتى في نظام الجماعات كالأحزاب توجد هذه المرتبة العظيمة للأسرار فعلى صاحبها أن يتصرف بمعرفته وحده حتى ولو اضطر إلى مشاركة آخرين بالعمل فلا ينبغي عليه مشاركتهم بالسر والنية.

ولو أخذنا مثلاً الأعمال العسكرية التي تُناط أسرارها بقائديقوم بإدارتها في حين يتوقف تنفيذها على آخرين. كأن ينوي القيام بمهاجمة، العدو في موقع ما. وهو سيستعين حتماً بفصيلة عسكرية مع ظابطها... وينبغي عليه أن يحجب خبر العملية عن الأفراد فلا يشاركهم في الهدف والخطة، حيث تقتصرُ مشاركتهم على التنفيذ المتصل فقط بشجاعتهم وانضباطهم . ولا يعرّفهم على زمان ومكان العملية إلا لحظة تنفيذها. وهو إذا اضطر أن يعرفهم على معالم موقع العملية، فعليه أن يفعل ذلك بالتمثيل والمناورة وبدارسة المجسمات المشابهة له. وحتى قبل التنفيذ عندما يحملهم إلى الموقع لا يجوز تعريفهم إلى المنطقة الجغرافية التي يقع فيها ذلك الموقع.

أما ضابط العملية فإذا كان لا بد من مشاركته الخطة، إلا أنه لا يجوز ابلاغه بزمان التنفيذ إلا قبيل بدئها بحيث لا يُترك له الوقت للإتصال بأحد. لأنه لو وشى

---

(١) الماوردي قوانين الوزارة وسياسة الملك صفحة أديب الدين والدنيا عن حكيم الفرس.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ٢٨٧.
(٣) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ص٦١٢.

بمعرفته المكان دون تحديد الزمان، فسيضطر العدو إلى اتخاذ كل تدابير الحيطة والحذر والإستنفار البارزة في المكان المحدد ولوقت غير معروف. وبذلك تنكشف معرفته (العدو) بأمر العملية عبر مراقبة تحركاته في الموقع الهدف.

أما إذا كان لا بد من إبلاغ ضابط العملية عن زمانها التقريبي بداعي أن لا ينشغل بأي عمل آخر في الموعد المحدد، أو لأي سبب آخر. فينبغي في هذه الحالة عدم إعلامه عن مكانها . فهو وإن وشى بالزمن التقريبي دون أن يحدد المكان فسيضطر العدو إلى اتخاذ حيطته واستنفاره في خلال المهلة الزمنية. إنما على كامل حدوده وهو إشغال للعدو من جهة وانكشاف لمعرفته بخبر العمليّة من جهة ثانية.

أما إذا لم يكن بدّ من إعلام الضابط بالمكان والزمان والعناصر التابعة له، فيُعمد حينئذٍ إلى حجزه حجزاً كاملاً منقطعاً عن كل صلة له بالآخرين حتى أقرب اقربائه. وتمنع عنه جميع وسائل الإتصال إلى حين التنفيذ .

إن القائد العسكري الذي لا يتبع ذلك في أدائه لأعمال حساسة هو بعيد عن الحكمة والتعقل:

"وإذا أريد تجنب هذه الأخطار (أي أخطار انكشاف المؤامرة) فهناك سبل عدة. أولها بل أكثرها أمناً. لعله الوحيد بينها إذا توخينا الحقيقة، هو أن لا تسمح للمتآمرين معك بالوقت الذي تمكنهم من الإفضاء بمعلوماتهم عنك وأن لا تخبرهم بخطتك إلاّ عندما تصبح متأهباً للعمل وليس قبل"[1].

ـ ب ـ وكذلك يقتصر السر على صاحبه إذا لم يكن مضطراً إلى مشاركة أحد فيه. وأكثر مظاهر هذه الحالة تتجسد في إمكانية تنفيذ النية وتحويلها إلى فعل من قبل صاحبها وحده. وهذه يكثر في العلاقات بين الأفراد التي تنتج عنها تفاعلات شخصية محضة. أي في الحالات الغير سياسية. أما في الأعمال السياسية فيندر أن يوجد فرد يحمل نية فعل سياسي من غير مشاركة أحد. كالإغتيال السياسي أو العمل الإستشهادي ضد عدو، وكذلك الأعمال السرية ذات المغزى السياسي التي ينفذ كل منها شخص بمفرده. لأن هذا الشخص هو أداة التنفيذ فيها لفكرة يشترك معه آخرون.

إذ من غير المنطقي أن توجد مصلحة مباشرة لرجل في عمل خطير كالإغتيال

(١) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ص ٦٠٨.

السياسي، أو الإقتحام الفردي للعدو. لأن نتيجته غالباً ما تكون نهاية الذي يقوم به، سواء نجح في تنفيذه أم فشل. ففي حالة نجاح التنفيذ مع سلامة المنفذ لن يستطيع الإفادة منه شخصياً إذا ظل متكتماً؛ ولن تنسب فضيلة العمل إليه. أما إذا انكشف بهدف اكتساب الفضيلة والشهرة، فإنه سيدفع ثمنها حياته. ولو نجا في الوضع الأخير من الموت فإن الآثار السياسية للإغتيال ستندرج في إطار التطورات السياسية العامة التي يستفيد منها المجتمع بتراكم الأحداث. ولن يستفيد منها منفذها الفرد الناقم الذي لم يشاركه أحد في النية والخطة والتنفيذ، رغم أنّ الكثيرين يستفيدون من العمل. ومهما نسبنا من إطراء إلى هذا النوع من الرجال على ما يحملون من حماس ووطنية واندفاع في سبيل قيمهم إلى درجة التضحية بأرواحهم. فهم ليسوا أكثر من طائشين ينتحرون عبثاً. إذ أن التضحية الغير مندرجة في سياق تراكمي موجّه هي تبديد قلما ينفع بل كثيراً ما يضر. ولكي تكون في ذلك السياق التراكمي ينبغي أن يكون صاحبها جزءاً من حالة متفاعلة منظمة باتجاه الأهداف نفسها... وفي هذه الحالة الأخيرة تنتفي عنه منزلة السر المقتصر على صاحبه.

ومن المؤكد أن الأعمال الفردية المؤسسة على اسرار مغلقة. سواء كانت أعمال شخصية أم سياسية يكتب لها عدم الإنكشاف وسلامة التنفيذ. أما عن الفشل أو النجاح في نتائجها فهذا يرتبط بظروف وتفصيلات كثيرة أخرى منها: سلامة التخطيط ،المعرفة بالمعطيات، وعدم بروز مفاجآت اثناء التنفيذ... وعدم تغير في معطيات الطرف الآخر(الهدف) اثناء التنفيذ.إلخ

"وتفتقر مؤامرات الأفراد إلى النوع الأول من الأخطار. إذ لا يمكن أن ينشأ أي خطر قبل حلول موعد التنفيذ الفعلي. بسبب عدم معرفة أي إنسان بسرّ الفكرة، ولهذا فلا يخشى خطر انتقال نبأ المؤامرة إلى مسامع الأمير.."[١].

المرتبة الثانية: ما يدخل فيه الرجلان.

ذكرنا الحالات التي يتوجب على صاحب السر أن لا يشارك به أحداً. وبما أنها نادرة وأكثر مظاهرها يخرج عن الأعمال السياسية .(أما ما دخل منها في السياسة فهو ضار غير مفيد).لذلك تصبح المشاركة في السر أمراً أكراهياً لا مناص

---

(١) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ص ٦٠٠.

منه إذا أريد للنوايا أن تتحقق أفعالاً. أو إذا اريد لأفعال سبق أن تحققت وظل صاحبها مكتوماً أن تعود بالفائدة عليه. والمشاركة هنا لا ينبغي لها أن تتجاوز صاحب السر إلى أكثر من رجل واحد.

"فإذا تحتم عليك البوح بخطتك، فمن الواجب أن لا يعدومن تبوح له بها شخصاً واحداً. إذ على الرغم من أن الخطر في بوحك هذا قد يكون بالغاً إلا أنه ليس بأعظم من الخطر في حالة البوح بها إلى أكثر من واحد"[1].

ولا ينسى ميكافللي أن يحذر من خطر المشاركة في السر حتى لشخص واحد. إلا أنه لمّا كان الإنسان مجبراً أحياناً على فعل ذلك فعليه أن يختار بين أهون الأخطار وهو الإبلاغ إلى شخص واحد وهذا الذي يعتبره أقل خطراً من الإفشاء إلى أكثر من شخص. وهو مذهب كليلة ودمنة أيضاً. إذ يرى أن الأفضل إطلاقاً هو عدم الثقة بأحد لأنها مجلبة للخوف:

"والعاقل لا يثق بأحد ما استطاع ولا يقيم على الخوف وهو يجد عنه مذهباً"[2].

وبما أن الضرورة قد تحتم أحياناً المشاركة فهو يدعو إلى مشاركة شخص واحد لا أكثر لأنّ في ذلك أهون الأخطار رغم تحذيره من عواقبها:

"ورأس الأدب حفظ السر، لأن السر إذا تكلم به لسانان صار إلى ثلاثة وإذا صار إلى ثلاثة شاع في الناس حتى لا يستطيع صاحبه أن يحجده ويكابر فيه"[3] يبرر ميكافللي ضآلة الخطر، في إفشاء السر إلى واحد، بأنه حتى ولو وشى بك فإنك تستطيع تكذيبه، ونسْبَ إدعائه إلى الحسد أو الكره الشخصي أو المصلحة. لأن شهادة واحد لا يمكن أن تكون أقوى من أخرى ضدها:

"إن نعم ، التي يقولها شخص واحد لا تساوي أكثر من "لا" يقولها آخر"[4].

شرط أن لا تسمح لنفسك بالتورط كتابة. ويرى أن على الإنسان أن يكون حذراً من كتابة أي شيء، وكأن ما يجب أن يحتاط منه هو الصخر. إذ لا شيء أدعى إلى تجريمه أكثر من خط يده. والإشارة نفسها وردت في "كليلة ودمنة" عن

---

(١) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ص ٦١٢
(٢) كليلة ودمنة، دار الهدى، صفحة ٣١١.
(٣) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٠٤.
(٤) ميكافللي، المطارحات، ٦١١.

ضعف الشهادة الشفهية الواحدة :

" قد علمنا أن شهادة الواحد لا توجب حكماً، فكرهنا التعرض لغير ما يمضي به الحكم، حتى إذا شهد إحدنا قام الآخر بشهادته"[١].

مواصفات موضع السر(*)

إذا تحتم على المرء الإفضاء بسره إلى رجل واحد فعليه أن يكون دقيقاً في اختياره، وفي التأكد من حيازته على جميع المواصفات الواجب توفرها في موضع السر، وأهمها عند ميكافللي:

"وإذا اضطر المرء إلى البوح بسره عن طريق الإكراه فعليه أن لا يبوح به إلى أكثر من شخص واحد على أن يكون ذلك الشخص ممن سبق له أن أختُبر إختباراً كاملاً أو ممّن تحفزهم نفس العوامل التي تحفزه أيضاً[٢].

فالشرط الأول هو الإختبار المتكرر في أمور أقلّ خطورة من الوضع الجديد، ولكنها يمكن بواسطتها التأكد من مصداقية موضع السر وأمانته وإخلاصه وذكائه وعدم تراخيه أمام الإغراءات، وعدم وقوعه في الإبتزاز، أو تخاذله نتيجة الإرهاب...إلخ. وتجربة الأشخاص تفيد لأستخلاصهم من بين الآخرين ولكن لا تفيد دائماً في بوح كل مراتب الأسرار إليهم. فيمكن لرجل سبق واختبرته بنجاح في أمر ما، أن لا يكون على نفس الإخلاص في أمر آخر، فذلك يخضع لظروفه المتغيرة ولرأيه فيك. وللمعادلة بين منافعه ومضاره في كتمان سرك.

"وليس في وسع المرء التأكد من عواطف إنسان نحوه،إلاّ على أساس تجربة سابقة. ومثل هذه التجربة في مواضع كهذه بالغة الخطورة إلى حد كبير. فحتى إذا كنت قد اختبرت إنساناً في قضية خطرة، وثبت لك ولاؤه فيها تجاهك ، فلن يكون في وسعك الاستنتاج من ذلك الولاء أن هذا الإنسان سيكون موالياً لك عن نفس القياس في قضية ثانية تتفوق من حيث المخاطر التي تلفها، من جميع نواحيها، على القضية الأولى تفوقاً بالغاً"[٣].

وعند كليلة ودمنة يقع الأمر نفسه حول ضرورة الإختبار والمراقبة للتأكد من

---

(١) كليلة ودمنة، دار الهدى، ٢٢٤.

(*) أي الذي تفضي إليه بسرك.

(٢) ميكافللي، المطارحات، ٦١١.

(٣) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ص ٦٠٥.

أمانة موضع السر. ويرى أساساً أن حكمة الرجل تظهر من دقة اختياره لموضع سره. واعتبر أن ثمانية أمور إذا اتصف بها إنسان تجلب له الخير والربح وتجنبه الشر والخسران ، أحدها:

"معرفة الرجل بموضع سره وكيف ينبغي أن يطلع عليه صديقه"[1].

فالتجربة في أمور أدنى من رتبة السر ضرورية كمقدمة للإفصاح عن السر:

"كان صاحب سره ومشورته، لما ظهر عليه من علمه وفضل أدبه وما صح له من إخائة ومحض مودته وفصاحة منطقه، وكان يشاوره في جميع أموره ويستريح إليه فيما يهمه، إلاّ أنه كان يكتمه الأمر الذي بغيته . وكان يبلوه باللطف لينظر إليه هل يراه موضعاً لاطلاعه على سره . فلم يزل يبحث عن ذات نفسه حتى وثق به، وعلم أنه لما استودع من السر موضع وفيما سأل مشفع وفيما استعان به عليه مجتهد[2].

أما الشرط الثاني الذي ينبغي توفره في صاحب السر فهو: "أن يكون ممن تحفزهم نفس العوامل التي تحفزك أيضاً (القول أعلاه)".

أي أن يكون معنياً بالسر، له من منافع كتمانه وعليه من مضار افشائه ما على صاحبه. ويختص هذا الموضوع عند ميكافللي بأسرار المؤامرات. حيث يمكن لصاحب المؤامرة في حال الإضطرار أن يخبر بها رجلاً له مصلحة طاغية في تنفيذها، وعليه خطر أكيد من فشلها أو البوح بها. فهذا يُصعّب عليه إفشاء السر لغياب الحوافز، وحتى ولو فعل ذلك فخطره ضعيف بسبب شهادته الواحدة التي لا يؤكدها غيره. ويصدق ذلك على عدو جمعتك به مصيبة التهديد من عدو مشترك خطير. كما حدث في خطاب الجرذ للسنور:

"فلست أرى لي من هذا البلاء مخلّصاً إلا مصالحة السنور. فإنه قد نزل به من البلاء مثل ما قد نزل بي. فقال له: " انا اليوم شريك في البلاء فلست أرجو لنفسي خلاصاً إلا بالذي ارجو لك فيه الخلاص"[3].

وفي هذا الشرط ايضاً يحذر ميكافللي أنه لايجوز الإتكال بالكامل على مصلحة الآخر بما تنوي القيام به .ففي حال المؤآمرة التي جعلها محور حديثه عن الأسرار .لا ينبغي الأعتماد على سخط الرجل وكرهه للمهدوف بالمؤامرة، لأن مشاعر

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ص ١٠٣.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ص ١٠١.
(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ص ٢٩٩.

الكره قد تمتنع عن التحول الى أفعال إذ قد ينفسها صاحبها بالسباب او الإتكال على غيره .والأخطر من ذلك أنه قد يستفيد من السر الذي استودعه في الحصول على ترضية لنقمته.خاصة إذا كان البديل (أي الإحتفاظ بالسر)يحمل عليه خطراً لا يرغب بالوقوع فيه.

"أما إذا حكمت على ولاء إنسان من درجة ما تراه يحمل من كره للأمير فإنك ستكون مخطئاً: إذ أنك بإفضائك بمكنون صدرك إلى مثل هذا الإنسان الناقم تكون قد زودته بمادة يستطيع إستغلالها في الحصول على ترضية لنقمته[1].

وإذا أردت رجلاً تتكل على ما يشاركك به من مشاعر ومن منافع ومضار فتفضي إليه بسرك لغاية العمل معك على تنفيذه، فيجب أن يكون كرهه عظيماً جداً للمتآمر عليه . أو أن يكون تأثيرك عليه طاغياً كل الطغيان" وأكثر من ذلك أن يكون خلاصه ومصيره معقوداً بيديك مثل ما يتوقف نجاحك على مساعدته كما في مثل الجرذ والسنور :

"فإذا جعلت لي الأمان قطعت حبائلك وخلصتك من هذه الورطة. فإذا كان ذلك تخلص كل واحد منا بسبب صاحبه كالسفينة والركاب في البحر فبالسفينة ينجون وبهم تنجو السفينة"[2].

وهناك شروط فرعية اشترطها كليلة ودمنة في موضع السر. كأن يكون مؤاخياً مواداً من أصدقاء ذات النفس. متحفظاً، عالماً ، مواظباً يكتم أسرار الآخرين أمامك... إضافة إلى الشرطين الأساسين الواردين أعلاه. وهؤلاء لا يرى كليلة ودمنة مانعاً من إفضاء السر إليهم(هذه في حالة ضرورة مشاركة الآخرين) بل يحرّض على ذلك:

"إن إفضاء الأسرار إلى العلماء والعقلاء وأهل العلم والثقة بهم أفضل عدة. كذلك شبهت العلماء مودع الأسرار عند أهلها بالجبل الشامخ الذي لا تزيله الريح ولا تحركه بكثرة إزرائها"[3].

المرتبة الثالثة :ما يدخل فيه الرهط أو القوم.

لا يدرج ميكافللي السر الذي يخرج إلى ثلاثة وما فوق في عداد الأسرار، بل

---

(١) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ٦٠٥.

(٢) كليلة ودمنة، دار الهدى، ٢٩٩.

(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ٦٨.

يصير عنده حديثاً مشاعاً لا يمكن لصاحبه نكرانه. ويعتقد أن من المعجزات نجاح مؤامرة يتفشى خبرها إلى عدد كبير من الناس وذلك لأنه من المستحيل العثور "على عدد كبير من الموثوق بهم"[1]. كذلك يرى "كليلة ودمنة" نفس الرأي وهو يُشبّه حالة اشتراك الجماعة في سر واحد بالغيم المتقطع .."فالغيم إذا كان متقطعاً في السماء فقال قائل إن هذا الغيم متقطع، لا يقدر أحد على تكذيبه"[2]. فالسر عندهما يفسد إن تجاوز الواحد فكيف إذا دخل فيه الجماعة.

إلا أن أحوالاً سبق لنا ذكرها عن جماعة المتجانسين في المرتبة، والذين يشكلون هيئة واحدة ينطبق عليها صفة الشخص المعنوي. كمجالس الوزراء والنواب واللجان الأمنية والهيئات العسكرية...الخ وهي هيئات تتعاطى بانعقادها، مع قضايا مختلفة في خطورتها وأهميتها. وقد تكون متعلقة بشكل أو بآخر بأسرار. إنما لا يمكنها أن تتعاطى مباشرة فيما بين أعضائها بالأسرار.فذلك حكر على أفراد في رأس السلطات كما أشرنا. وإنما تتجلى المشاركة في وجهين أولهما: مشاركة هيئتين في سر واحد لما تقتضيه صلاحيتهما في التعاطي المشترك. كالمشاركة بين قيادة الجيش ورئيس الجمهورية بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة. وفي هذه الحالة تكون الهيئتان هيئة واحدة بالمضمون. والوجه الثاني أن يكون السر مركباً من عناصر عديدة تتشارك فيها الهيئات إنما كل هيئة في جزء من السر فلا تحتويه كاملاً. وفي هذه الحالة يعتبر السر غير داخل فيه الرهط. والمثل على ذلك الإتفاقات الثنائية التي تعقدها الدولة مع دولة أخرى لغايات أمنية، كالإستعانة بخبراء عسكريين .فقيادة الجيش تعرف مهامهم ولا تعرف المقتضيات السياسية للمعاهدة. والهيئات المالية تصرف نفقاتهم دون أن تعرف سبباً آخر...إلخ

والواقع أنه لا يمكننا تصنيف معرفة أكثر من شخصين بأمر ما، في باب الأسرار. إلا أن هناك بعض المسائل التي تقتصر على هيئات السلطة وتمنع عن العامة فتغيب عن التداول تجنباً لإثارة بلبلة أو فتنة أو استياءٍ، تنتجه إساءة التعاطي معها أو إساءة فهمها. وهذه المسائل حتى ولو تسرب شيء منها فلا يشكل هذا التسرب إفشاءً لأسرار نظراً لضعف أثرها المباشر على حياة الدولة ومصالحها. وكثيرة هي الملفات والقضايا التي تعمل الدولة على إقفالها من التداول العام ويبقى النقاش فيها مختصراً بين النخب من المهتمين الغير مؤثرين.

---

(١) ميكافللي، المطارحات، ص ٦٠٥.

(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ص ١٠٤.

وسائل انكشاف السر

إن الإفشاء المباشر للأسرار من قبل صاحب السر أو موضعه هو الطريقة الأكثر شيوعاً لتفشيها. وقد سبق لنا ذكر أسبابها التي نلخصها بالتالي:

الإفشاء المباشر من صاحب السر:

"على الأمير أن يكون حريصاً على أن لا يفضح نفسه بأقواله"[1]

"إنما جزاء كل أحد بقوله وبفعله"[2]

وتكون من دوافعه الحاجة إلى مشاركة آخرين في معرفة السر تمهيداً للمشاركة في تنفيذ المهام المرتبطة به، أو التخوف من عواقب الإحتفاظ به أو عدم التصريح عنه ككتم الشهادة أمام المحكمة وإخفاء الشهادة عن حقوق ميت. وهناك بواعث أساسها الطيش والحمق. منها إظهار حسن النية بكشف السر تدليلاً عن رغبة بالتخلي عنه. أو كشف السر بمرور الزمن. وهاتان الحالتان قد تجلبان الضرر وتستعيدان اسباب الفتنة والعداوة التي تكون، إما قد انقضت مع الزمن، أو كان يُعمل على طمسها وتجاوزها.

الإفشاء المباشر من موضع السر:

وأسبابه كثيرة منها أن لا يتمتع موضع السر بالمواصفات الواردة أعلاه فيكون غير جدير بأستيداعه سراً. ومنها خوفه من عواقب السر المحتفظ به لأن مجرد معرفته بالأمر تعني مشاركته به إذا كتمه وكان خطيراً. ومنها الرغبة في المنفعة التي قد تتحصل له من كشف سر غيره.

---

(١) ميكافللي، الأمير، المرجع نفسه، ص ١٥٠.

(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ١٩٨

ومنها غريزة الظهور بمظهر المتميز العارف للأسرار. وهذه من مظاهر الطيش والحمق. فالإفشاء المباشر سواء كان من صاحب السر أو من مستودعه هو من الوسائل المعروفة التي تنكشف فيها الأسرار للآخرين دون أن يبذلوا جهداً في ذلك. وهناك وسائل تتوقف على جهد الآخرين في معرفة الأسرار واستكشافها وهي محور حديثنا الآن.

إنكشاف الأسرار بالحدس والتخمين:

"العاقل يكتفي من الرجل بالعلامات الظاهرة في نظره وإشارته بيده فيعلم سر نفسه وما يظهر عليه قلبه"(1).

ويؤكد كليلة ودمنة أن العلامات الظاهرة بالإنسان تكشف عن مكنون نفسه، فلا يمكنه مهما كان ذكياً أن يخفي التغييرات التي تحدثها انفعالاته، في لون وجهه ونبرة صوته واتساع حدقتيه وأشارة يديه، وانسجام منطقه حتى أنه بمجرد النظر إلى عين إنسان يمكن للبيب العاقل تقدير انفعاله ومطالبه.

"إذهب إلى الأسد فستعرف حين ينظر إليك ما يريد منك"(2).

فنوع النظرة تشير إلى همّ صاحبها، وللعين أبجدية هي عند اللبيب أكثر وضوحاً وفصاحة من أبجدية الحروف. فالحزن والأسف، والندم ، والغيرة والحسد، والحقد، والشجاعة، والإحتكار، واللامبالاة، والجشع والطمع والكذب، والتشفي، والخداع، والخيبة، وسوء الظن. كلها انفعالات لها إشاراتها في أعين أصحابها التي لا تخطئ. وكذلك عكسها من الإنفعالات، لها أيضاً صورٌ ورموز وإشارات. وكثيراً ما ترتبط لغة الأحداق بتغيير مناسب في لون الوجه وحركة الأطراف.

" إني لا أحسب الملك حين تدخل عليه إلا ستعرف أنه قد همّ بعظيمة ومن علامات ذلك أنك ترى لونه متغيراً، وترى أوصاله ترعد، وتراه يلتفت يميناً وشمالاً..."(3).

ولعل أوضح ما ذكره كليلة ودمنة عن القدرة على اكتشاف السر بالحدس والتخمين جاء في رد دمنة على كليلة:

---

(1) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ص ١٠٢.
(2) كليلة ودمنة، دار الهدى، المرجع نفسه، ص ١٩٢.
(3) كليلة ودمنة، الهدى، المرجع نفسه، ص ١٧٥.

"قال كليلة وما يدريك أن ذلك كذلك (أي أن الأسد ملتبس في أمره)

" قال دمنة: أعرف ذلك بالرأي والفطنة والظن والحدس. فإن الرجل ذا الرأي ربما عرف إلى صاحبه وغامض أمره بما يظهر له من قوله وصنيعه حتى لعل ذلك أن يكون من قبل دلّه وشكله"[1].

وقد ينكشف السر من سقوط الكلام وعثرة اللسان ولو كان غير مرتبط مباشرة بموضوع السر، فيستوحي السامع منه علاقة توقعه في الريبة التي تكون بداية الحذر المؤدي إلى متابعةٍ ومراقبةٍ تفضيان إلى موضوع السر. وهذا ما يعيد تكراره "كليلة ودمنة" في أكثر من موضع فيثني على المتحفظ الذي لا يسقط بكلامه، ويحذر من مغبة هذا السقوط:

وإني لما رأيت صبرك وطول مواظبتك، وتحفظك في أن تسقط في الكلام بشيء يستدل على سريرة أمرك ازددت رغبة في عقلك[2].

وقد ذكرنا في موضوع سابق أن صفات ثماني إذا تسلح بها الرجل أسعف بحاجته وشفع في طلبه وهذا بعضها:

"معرفة الرجل بموضوع سره وكيف ينبغي أن يطلع عليه صديقه ومنها أن يكون لسره ولسر غيره حافظاً، ومنها أن يكون قادراً على لسانه فلا يلفظ الكلام إلا ما يكون قد روّى به وقدّره"[3].

ومن أهم فضائل التحفظ في الكلام ما كان منه في الشدة أو في الإقامة بين ظهراني العدو المعني بالأسرار. فلا يقدر على تحقيق الغاية من ذلك إلا من أمتلك في رأس مزاياه هذه الفضيلة. فكثيراً ما يقع تحت الإبتزاز والضغط ويسمع الكلام الغليظ المستفز الذي يثير ردود الفعل التلقائية وهي غالباً ما تظهر في الكلام الكاشف للأسرار أو المؤدي إلى ذلك.

"إن من عجيب أمرك عندي طول لبثك بين ظهراني البوم تسمع الكلام الغليظ ثم لم تسقط بينهن بكلمة"[4] وهذه الوسائل المباشرة وغير المباشرة التي ذكرها كليلة ودمنة تطرق إليها ميكافللي بتفصيل مسهب في باب المؤامرات واعتبر أن الإفشاء الناجم عن المخبرين هو أكثر وسائل إفشاء الأسرار شيوعاً وهو الوسيلة المباشرة. وعنده

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ١٣٢.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ١٠٣.
(٣) كليلة ودمنة، دار الهدى، المرجع نفسه، ٢٧٨.
(٤) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٠٣.

أن المؤامرات تنكشف:

"إما بالإبلاغ عنها أو بالحدس والتخمين المجردين"[1].

"أما الإبلاغ عن المؤامرات وتسرب أخبارها فيعود إلى أحد عاملين: الإفتقار إلى الإخلاص أو الإفتقار إلى الحرص عند أولئك الذين تبلغهم نبأ مؤامراتك"[2].

ويكرر ميكافللي أسباب الإفتقارين التي أوردهما كليلة ودمنة والمنحصرة بالخوف،أو الغدر والخيانة،أو الطمع والرغبة في تحقيق مكاسب، أو ابلاغ السر إلى الطائشين الذين يرتبطون مع صاحب السر في علاقة عاطفية كالصبيان والنساء. **"كما حدث لدايمنوس الذي تآمر مع فيلوتاس على حياة الإسكند الأكبر ثم تحدث عن المؤامرة إلى نيكوماخوس وهو صبيّ كان يعشقه فقام هذا بنقل نبئها إلى أخيه الذي أخبر الملك"**[3].

وقد سبق أن ألمح كليلة ودمنة إلى خطورة الثقة بالطائشين وأهل الفجور: "وأن أكثر ما يفسد الملك إذاعة الأسرار وائتمان أهل الفجور"[4].

ويمكن كشف السر عن طريق بعض التصرفات الفاضحة التي ينسبها ميكافللي إلى الإفتقار للشجاعة. ولها مظاهر عديدة منها إذا تم اعتقال أحد عناصر المؤامرة ويكون الآخرون أقل شجاعة منه فبدلاً من الثبات والصمود والثقة بزميلهم المعتقل يصابون بسوء التقدير **"فيكشفون عن تآمرهم بالفرار وبهذا يكون الكشف عن المؤامرة ناتجاً عن الإفتقار إلى الشجاعة سواء عند الرجل المعتقل الذي يكشف عن رفاقه، أو عند اولئك الذين ما زالوا مطلقي السراح"**[5].

أما سقطة الكلام فيؤكد ميكافللي دورها في كشف الأسرار وإحباط المؤامرات، خاصة إذا ترافقت مع إشارات أو حركات جميعها تتضافر لفضح السر:

"إذ أن الإفتقار إلى التعقل والروية قد يحدث للمرء ويسبّب إضطراباً في عقله

---

(١) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ص ٦٠٥.
(٢) المطارحات، ميكافللي ـ المرجع نفسه، ٦٠٥.
(٣) المطارحات، ميكافللي ـ المرجع نفسه، ٦٠٦.
(٤) كليلة ودمنة، ص ٦٠٨.
(٥) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ٦٠٨.

فيدفعه إلى قول أشياء أو أعمال أخرى لا داعي إلى قولها أو عملها"[١].

ويرى ميكافللي أن التصرفات المنهجية التي يقوم بها صاحب السر والتي تنتج عن هاجسه بما ينوي فعله، هي من وسائل التخمين والحدس المثيرة للإرتياب ومن ثم لفضح السر. ويمثل على ذلك بسكايفيوس أحد المتآمرين على نيرون. حيث قام بإعداد وصيته في اليوم الذي سبق التنفيذ. ثم طلب من أحد رجاله أن يشحذ له خنجره الصدئ. ثم أعتق عبيده ووزع عليهم أمواله، وأعد أربطة لتضميد الجراح. وقد استنتج أحد العاملين عنده من هذه التصرفات أن ثمة مؤامرة فأبلغ نيرون عنها[٢].

عار إذاعة الأسرار:

"من أفضل الأشياء في الرجال كتمان السر وحفظ ما استودع منه"[٣].

تظهر فضيلة الرجل في مقدرته على كتمان سره. لأن هذه المقدرة تتطلب مزايا حازمة يعبّر عنها تعقله وتحفظه وحكمته وحلمه وتحكمه بانفعالاته، وعدم وقوعه في ردات الفعل الغير محسوبة تحت كل الظروف. فمن تحلى بهذه الفضيلة حفظ نفسه وبلغ مرجاه. ومن افتقر إليها فاجأه الخطر من زلة لسان أو من إشارة فاضحة. إلاّ أن إفشاء المرء لسره الخاص سواء للأسباب التي ذكرنا أم لأي سبب آخر،أقل ملامة من أفشاء ما استودع منه. لأن خطر الأولى يقع عليه وعواقبها رهن تقديراته عن صالح نفسه أو ضررها. أو قد يكون نتيجة سوء تصرفه. فالإنسان أولى بقطف ثمرة أعماله. أما الثانية فيقع خطرها على غيره الذي ائتمنه. ولا يؤتمن إلا الصديق. فالبوح بأسرار الصديق يحمل أفحش أنواع العار لما يتضمنه من خيانة وغدر وإيقاع الغير في التهلكة. فإذا كان سرّه حق له، فإن ما يستودعه من الأسرار حق عليه. وإذا جاز له التصرف بحقه فلا يجوز له التصرف بحق الآخرين. فكيف إذ نتج عنه الغدر بأخ واثقٍ أو صديق مؤتمن. لذلك شدد كليلة ودمنة على فضيلة الإحتفاظ بأسرار الآخرين.

---

(١) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ٦١٧.
(٢) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ٦٠٧.
(٣) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ١٠٣.

"إن العلماء مدحت الصديق إذا احتفظ بسر صديقه"[1].

ومن أذاعه يستحق العقوبة والإحتقار. لما يحمل من استهتار بحياة الآخرين وفضح خصائصهم، لا لشيء إلا لأنهم ائتمنوا رجلاً غير جدير.

"إني لا أجهل قول العلماء في تعظيم العقوبة وتشديدها وما يدخل على الرجل من العار في إذاعة الأسرار"[2].

ولا يدع كليلة ودمنة سانحة إلا ويؤكد هلى هذه الفضيلة. وكأنه يريد أن يحذر بما لا يقبل الشك، إنه من الممكن تبرير إذاعة المرء لسره وتفهم الدوافع والظروف المؤدية إليه. إنما لا يمكن تبرير إذاعته لما استودع من الأسرار ولا يجوز التسامح معه أو الصفح عنه.

"ولولا ما قالت العلماء في إذاعة الأسرار وما فيها من الإثم والشنار لذكرت لك واخبرتك بما عملت"[3].

إن البوح بأسرار الآخرين هو المعنى الأبسط للخيانة. فالخائن هو الذي ينقل أسرار رفاقه واصدقائه ويبوح بها معرضاً إياهم للخطر إنقاذاً لنفسه منه أو طمعاً في كسب يتحقق بمضرتهم :

"قالت أم الأسد : يمنعني أن أذكر لك الذي أخبرني خِلال ثلاثة منها: انقطاع ما بيني وبين صاحب السر من مودّة لإباحتي لسره، ومنها خيانتي ما استحفظت من الأمانة"[4].

وتشديد العقوبة وتعظيمها الذي أورده "كليلة ودمنة" في هذا المجال هو حكم أخذت به كل القيم والأعراف والقوانين. فالعقوبة على الخيانة احتلت رأس العقوبات لأن الخيانة رأس الجنايات ولا يستثنى منها أحد مهما بلغ شأنه وسلطته. فبعض الدساتير التي تطلق يد رئيس الدولة في أوسع الصلاحيات، أو تمنع عنه المحاكمة على ممارسة مهامه تستثني من ذلك جنايتي الخيانة والجريمة المشهودة. وأيضاً فمعاقبة الجواسيس تحمل نفس الشدة لإرتكابها الجريمة ذاتها:

"المستكتم مؤتمن ، ومن أفشى سراً استودعه فقد خان أمانته ومن فعل ذلك كان

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ١٠٤.
(٢) كليلة ودمنة، الهدى، ٢٠٦.
(٣) كليلة ودمنة، دار الهدى، ٢٠٥.
(٤) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ١٨٤.

- بشر المنازل في المعاد»[1]

أما من أفشى سره، مهما كان خطيراً، فلا تنطبق عليه صفة الخيانة إذا لم يكن ذلك السر ينطوي على فضح آخرين. وقد تتحول إذاعته لسره الخاص إلى بطولة وتضحية إذا كان في ذلك اخفاء لمشاركة الآخرين، وحصر مسؤولية العمل المتعلق بالسر في شخص البائح. فإذا اعتقل رجل انكشف تورطه في مؤامرة واعترف بذلك حاصراً كل فصولها بنفسه نافياً تورط غيره، عدّ هذا الرجل مناضلاً صاحب فضيلة عظيمة.

وإذاعة أسرار الآخرين هي جوهر الوشاية التي توقعهم في الضرر عن أخطاء ارتكبوها عن سوء نية أو عن حسنها، إنما هي أخطاء وهفوات اخفوا حصولها. والوشاية باب النميمة. وأشد أصناف النميمة خطراً هي في نسب أعمال وأقوال إلى أناس لم يفعلوها ولم يقولوها، ونقلها بصيغة أسرار. حيث يتم الإيقاع بين الأخوان وتحريض البعض على الآخر بما يحمل أوخم العواقب. ومن صفات النمّام أنه ينقل أسرار صحيحة ويدلس بينها أسرار مختلقة، فتصدق الكبيرة المختلقة لصدق الصغيرة الصحيحة...

حالات التسامح مع إذاعة السر

هناك حالات لا ينبغي فيها اعتبار المفشي لسر غيره خائناً. وهي التي لا ترتكز على سوء النية أو الحمق. منها:

أولاً: حالة التضليل: وهي على وجهين:

الأول: البوح بسرٍّ ضعيف الأثر، لحجب أسرار خطيرة، وهذا ويتم في حالة الإعتقال والإكراه إذ يتفق المتشاركون في الأسرار، إنه في حال اعتقال أحدهم أو جميعهم أن يبوحوا بمعلومات محددة تكون بطبيعتها إما غير خطرة وإما معلومة من العدو. وبهذه الطريقة يخفون تحت هذه الإعترافات أسرارهم الكبرى.

والوجه الثاني: أن يبادر المرء إلى البوح بجزء من السر، أو بمعلومات صحيحة يعتقد العدو بجديتها، ويمنح بموجبها الثقة للمفشي الذي يكون قد زرع وشايته طعماً، إما بأستدراج العدو إلى شرك معين أو إلى استكشاف ما عنده من

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ١٨٣.

وسائل اتصال وجواسيس ونوايا (عميل مزدوج)، وأكثر هذا النوع يتم بتكليف هيئة قائدة تعطي ما تراه مناسباً من معلومات. ولا يتم بمبادرة شخصية. فالمبادرة الشخصية في هذا المجال حتى لو حسنت دوافعها إلا أنها تلتقي مع الخيانة وتنتج آثاراً خطيرة في نهاية المطاف. ويشير كليلة ودمنة إلى هذا النوع من التآمر والبوح بالأسرار في باب البوم والغربان حيث يقول وزير الغربان لملكه.

"إني أريد من الملك أن ينقرني على رؤوس الأشهاد، وينتف ريشي وذنبي، ثو يطرحني في أصل هذه الشجرة ويرتحل. فأرجو أن أصبر وأطلع على أحوالهم ومواضع تحصينهم وأبوابهم فأخادعهم وآتي إليكم لنهجم عليهم وننال غرضنا منهم"[(١)].

ثانياً: حالة الإكراه والتعنيف الجسدي والنفسي.

كثيراً ما يتجاوز مستوى التعذيب الجسدي قدرة المرء على الإحتمال مما يضطره إلى البوح بسره. لأن انكشاف السر بذاته قد لا يؤدي إلى أفظع مما يتلقاه صاحبه من الألم والعذاب. وأحياناً يصل التعذيب بالمرء إلى اليأس الذي يشبه حافز الإنتحار، فيبوح بسره غير آبه بنتائج ذلك على نفسه آملاً بانتهاء الحالة الصعبة التي يعيشها في التحقيق فيضطر ليس فقط إلى البوح بسره بل إلى إقراف نفسه بما لم يقله أو يفعله وكل ذلك إرضاء للجلاد وطمعاً في إنقاذ مهجته من العذاب:

"قد يضطر المرء إذا انزل به البلاء أن يقرف نفسه في ما لم يعلم وما لم يعمل"[(٢)].

هذا عن بوح المرء بسر نفسه تحت التعذيب. وهو كما أشرنا أقل خطورة من البوح عن أسرار الآخرين. لأن المرء يضع نفسه بين معادلات مختلفة توازن بين نتائج البوح ونتائج الكتمان. وبالغريزة يختار المعادلة المتضمنة خطراً أقل على نفسه، وقد يكون البوح بسره هو الخيار. وفي كل المعادلات لا يقع أثر هذا البوح إلا على شخصه ولا يتعداه إلى الآخرين.

أما قول كليلة ودمنة :

---

(١) كليلة ودمنة، دار الهدى، ٢٦٦.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٦٩٤.

"أن أشدّ ما شهد به امرؤ على نفسه، وهذا خطأ عظيم"[1].

فلا يعني به خطورة هذا البوح على الآخرين أو على السلطة، بل المقصود أن هذا البوح يأتي على رأس القرائن التي تحقق الإدانة لمن يشهد على نفسه، ولا يحتاج معها إلى قرينه أخرى. لذلك اعتبرها أمراً شديداً وخطأً عظيما.

أما الإفشاء بأسرار الآخرين فلا يمكن لأي معادلة أن تكون لمصلحة المفشي، لأن خطرها يقع على غيره ولا ينجو هو أيضاً منه. وقد يكون ذلك "الغير"، مصالح العامة والوطن والدولة أو الأصدقاء والأهل. أي جميع من وضعوا ثقتهم بالمفشي. ولا تلقى من يضع ثقته بك ويحملك أسراره إلا من كنت عليه عزيزاً ومن الصعب على من يفشي بأسرار غيره تحت التعذيب أن ينجو من خطر إفشائه. إنْ من جهة العدو الذي سيعتبره شريكاً في المؤامرة، أفشى عن نفسسه ورفاقه وكشف علاقته بنواياهم. فسيحمّله ما سيحملهم من عقوبات على قاعدة:

"المعين لذي الآثام شريك له في آثامه"[2]

أو من جهة الأصدقاء الذين لن يقل خطرهم عن العدو، إذ ستتملكهم روح الثأر والإنتقام ممن أساء إليهم وخانهم وعرضهم للمخاطر. لذلك يكون المرء أشد تساهلاً في إفشاء سره تحت الضغط وأشد عناداً في كتمان أسرار الآخرين. حتى يبلغ الدرجة التي يصبح في كتمانه هلاكه الأكيد. وهذه الحالة يتفهمها "كليلة ودمنة" ويعتبرها من الحالات التي ينبغي التسامح معها:

"من أريدت مهجته لأمر يسأل عنه غير مقصّر على ما كان ولكنه قائل ما لم يكن"[2].

ثانياً: الإكراه النفسي

ولعل من أقسى وسائل الإكراه والعنف هو الضغط والتعذيب النفسيان اللذان يمارسان على المرء من أجل انتزاع المعلومات السريّة منه. فالعدو الحريص على امتلاك السر من المعتقل ينوي سقفاً أعلى للإكراه الجسدي، بحيث لا يعرضه إلى الموت. لأن في موته موت الأسرار التي يحملها. بل على العكس تماماً يحاول

(١) كليلة ودمنة، الهدى، الوطنية المرجع نفسه، ص ٢٠٥.
(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ١٩٥.
(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٩٤.

تأمين حمايته بكل الوسائل. ويبعده عن أذرع أصدقائه اللذين تتملكهم الرغبة في موته قبل أن يشكل عليهم خطراً في إفشائه. فيعملون جاهدين من أجل القضاء عليه. فالعدو لا يرى فائدة في قتل صاحب السر قبل اكتشاف أسراره، وبعد ذلك لا يعود بقاؤه حياً أو قتله أمراً ذا أهمية. فإذا كان من الرجال الخطرين الذين ببقائهم أحياء يلتف حولهم جماعات خطيرة. فإن من الأجدى عند العدو القضاء عليه وحرمان شعبه من فرصة الحصول على قائد قوي. وإذا كان القضاء عليه يؤدي إلى مزيد من النقمة والغضب والضرر فيلجأ العدو إلى القضاء عليه معنوياً، وذلك بإضعاف مقامه بين الناس. كأن يذيع الأسرار التي أفصح عنها أو يعرض صوره في أي وضع مشتبه يظهر ارتياحه النفسي. أو يقوم بتلفيق موتناجات للأحاديث والصور المختلفة التي تؤخذ له في بعض محطات التحقيق. وغيرها الكثير من وسائل الدعاية. ويحقق بذلك هدفين كبيرين أولهما تضييع فرصة القائد على الشعب المعادي المحتاج إليه في لحظة معينة، وثانيهما، إحباط الناس وإيقاعهم في الشك وعدم الثقة بأي قائد جديد يمكن أن ينبري ليتحمل مسؤولياته. وهذه البلبلة وضعف ثقة الناس بقدرتها على انتاج القيادة الكفؤة، هي من أخطر ما يبتلى به شعب في مواجهة قضاياه المصيرية. فعلى المعتقل أن يستفيد من هذا التردد عند العدو عن قتله ومن مصلحة العدو في بقائه حياً. وعليه أن يتأكد أن قيمته كحي تتلخص في الأسرار التي يحملها، وأنه بانكشافها تضيع جدواه وتنتهي المراهنة من الحرص على حياته. فالتمسك بالكتمان هو تمسك بالحياة نفسها. وإذا كان هناك من موانع إضافية تمنع قتله الجسدي. فبإفشائه سيكون منتهياً معنوياً. إذا لا قيمة لحياته في مجتمع يمنع عليه طموحه واستعادة مكانته بعد أن سحب منه ثقته نتيجة إفشائه بأسراره. وكلا الحالتين موت. فهو حتى لو مات ممتنعاً عن الإفشاء فعلى الأقل سيكسب المجد والإطراء.

ونعود إلى حديثنا عن أساليب التعذيب النفسي المعتمد لانتزاع الأسرار، فهي تحدد على ضوء معرفة العدو الدقيقة بالقيم والأخلاقيات التي يحملها المعتقل. وبالتالي ابتزازه عن طريق انتهاك قيمه ومقدساته أو التهديد بذلك. كمحاولة إحراق كتاب مقدس يعتنقه، أو تدنيسه. أو محاولة التعرض لشرفه ونسائه(أمه أخته أو ابنه) أمامه. أو تعذيب ولده البريء أو تقييد والده الشيخ االعجوز. أو إذلال المعتقل وإجباره على الخضوع لأوضاع غير إنسانية تصيب كرامته الشخصية في الصميم. وكل ذلك له تأثير فظيع عليه قد يؤدي إلى استسلامه بأسهل مما تؤدي إليه وسائل

التعذيب الجسدي. خاصة إذا لم يجد لديه سبيلاً لإنهاء هذا الإذلال الفظيع إلا باستسلامه. وهو ما يؤكده له العدو، إذ من الضروري أن تترافق دورات التعذيب بمحطات إغراء ووعود تحاول إقناع المعتقل بأن هذا الوضع سينتهي بمجرد الإفشاء بأسراره والإدلاء بمعلوماته. إن هذه الحالة أيضاً اعتبرها كليلة ودمنة من الحالات المشفوع لها في إفشاء السر:

"أنت تريد أن تشتفي بقتلي وتختلني عن نفسي والنفس تأبى الموت، وقد كان يقال: الفاقة بلاء والحزن بلاء، وقرب العدو بلاء، والسقم بلاء والهرم بلاء ورأس البلايا كلها الموت"[1].

ويرى أن الإنسان بطبيعته حريص على حياته. وغريزته تدفعه إلى التعلق بالبقاء فإذا كان بقاؤه مرهوناً بإي تنازل أو تضحية. فإنه لن يتوانى عن إهمال كل شيء حفظاً لحياته:

"إذا خاف الإنسان على نفسه شيئاً طابت نفسه عن المال والأهل والولد والوطن، فإنه يرجو الخلف من ذلك كله ولا يرجو عن النفس خلفاً"[2].

ثالثاً: حالة الإفشاء اللاإرادي

هناك أوضاع يفقد فيها صاحب السر أو "موضعه" القدرة على التحكم بإدراكه، وعلى ضبط شريط ذاكرته، فيدخل في اللاوعي وتفسد عنده ملكه التمييز، ويضيع لديه ترتيب الأولويات وتنفرط معادلات التناسب في أفكاره. ويفتقرإلى حكمة التحسب وتقدير المخاطر. وكل هذه الحالات عند الرجل السليم تتم من خلال ظاهرتين: أولاهما ظاهرة الطيش والخفة. وثانيهما الظاهرة المرضية. فحامل السر يعرضه إلى الإفشاء. سكرُهُ وتخديره الناتجان عن تعاطيه المفرط للخمر أو المخدرات، فيصبح شفافاً خطراً. وإذا أثبتت المراقبة أن صاحب السر أنحرف إلى هذه الرذيلة مع ندماء غير طيبين أو بدونهم، وجب وضعه أمام خيارين: إما الإقلاع عن رذيلته أو القضاء عليه. ونذكر دائماً أننا نتحدث عن الأسرار السياسية الحساسة. أما في الظاهرة المرضية والتي نعني بها حالة الحمى الشديدة أو خلال العمليات الجراحية التي تقتضي مخدراً مكثفاً يوقع المريض في

---

(١) كليلة ودمنة، دار الهدى، المرجع نفسه، ص ٣١٠.
(٢) كليلة ودمنة، الهدى، الوطنية ٣١٢.

الهلوسة أثناء إفاقته منه. فيُعذر صاحب السر على كل ما يقوله ويتصرفه .في حين لا يُعذر المعنيّون بالسر إذا لم يحيطوا به خلال نوبة إفاقته أو مرضه فيعزلوه عن كل الناس حتى أقرب الأقرباء.

"موضع السر" في أسرار الدولة:

نعني هنا بالدولة الشخص المعنوي أو عضو القانون الدولي من حيث علاقاته بالآخرين دولاً ومنظمات دولية وإقليمية وليس الدولة من زاوية عناصرها الداخلية.

فالعلاقات بين الدول تحتوي أسراراً منها ما يكون متكافئاً ومنا ما يكون مختلاً. ويُحدد نوعيةَ العلاقة بين دولتين نوع الأسرار بينهما. فالعلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية أو العلاقات بين الدول المتبوعة وبين الدول التابعة تقلب المعادلة البسيطة بين صاحب السر وموضعه. فيصبح صاحب السر موضعه، وموضع السر صاحبه. وخطر ذلك يقع على طرف الدولة النامية والتابعة وليس من أي خطر أو تخوف على الدولة المتقدمة والمتبوعة. والسبب يعود إلى حاجة الأولى للأخيرة في بناء اقتصادها وقواها المسلحة ومشاريعها العلمية المتطورة. وفي جميع تلك الأمور تكمن أسرار، هي في حقيقتها من صناعة الدولة المتقدمة التي تكون والحالة هذه بمثابة صاحب السر. إلا أنها تعطيه للدولة النامية التي تكون في الحالة نفسها موضع السر. هذا ظاهرياً، أما في الواقع فبمجرد انتقال العمل بالسر إلى الدولة النامية تتحول إلى صاحبة السر وتصير الدولة التي نقلته موضع السر. وللتوضيح نعطي مثلاً .صفقات الأسلحة التي تقوم بشرائها الدول النامية ويكون سر صناعتها في الدول المتقدمة. وفبمجرد انتقاله يصبح من أسرار الدولة المبتاعة له ويصبح العلم بكميته ونوعيتة وطريقة انتشاره وفعاليته، عند الدولة التي صنعته. أو المثل الآخر على ذلك تصميم المفاعلات النووية في بعض دول العالم الثالث الذي تضع هندسته وتصميمه وتشغيله وأهدافه الدول المتطورة، حتى تفاصيل مراحل عمله يشرف عليه خبراؤها. وبذلك يصبح مصير المفاعل مرتبطاً بعلاقة الدولة المنتجة له مع الدولة التي اشترته. فإذا كانت هذه الأخيرة في حالة حرب مع دولة أخرى فإن باستطاعة الدولة العدو كشف اسرار المفاعل من خلال علاقتها بالدولة المنتجة، إن على مستوى شخصها المعنوي أو على مستوى أفراد وهيئات داخلة فيه(المفاعل النووي العراقي) (صواريخ سام السورية ١٩٨٢) وهذا ينطبق على جميع المشاريع الحساسة التي تقوم عليها قوة المجتمع وازدهاره. ولذا فإن

من الأفضل لأية دولة متخلفة أن لا تلجأ إلى بناء المشاريع الحساسة قبل أن تخصص خبراءها الذين يعرفون جيداً تشغيلها ومتابعتها وصيانتها. حتى لا تبقى تحت رحمة البائع. وإذا لم تستطع ذلك تكون غير بالغة مستوى الإحتياج لتلك التقنيات العالية، فهي في هذه الحالة ليست بمستوى تطوير مرتكزاتها. فعلى العكس تماماً إن الدولة التي لا تصل فيها حركة العلم إلى الدرجة التي تستطيع تخصيص خبراءها، لا تكون حاجاتها الإجتماعية والذاتية قد بلغت الدرجة التي تحتاج فيها إلى تلك المشاريع، لأن درجة العلم مرتبطة تناسباً مع تطور أنماط الحياة في المجتمع. ويبقى الأسلم أن تشتري ما تحتاجه من السلع البسيطة التي يمكن أن تنتجها المشاريع الضخمة، بدل شرائها تلك المشاريع نفسها. فتبقى مالكة لخياراتها المتعددة من أن تسلم مشاريعها الحساسة إلى جهة واحدة فترتهن لها إلى الأبد وتجعلها تتحكم بمستقبلها وبمستوى تطورها وبمدى فاعليتها .

ويأتي تخصيص كليلة ودمنة في هذا المجال على الدولة التي ترتاب بالجهة المنوي التعامل معها، دولة كانت أم منظمة ما. وسواء كان الإرتياب متعلقاً بالعلاقات الثنائية بينهما، أم بعلاقات ذلك الطرف مع أطراف تمثل دور المتهم الذي تلزم الحيطة منه في عدم انكشاف الأسرار أمامه على كل المستويات. ويتعمد ذلك النوع من الدول أو المنظمات على أسرارها:

"ينبغي للملك أن يحصن دون المتهم سره وأمره، فلا يدنو من موضع أسراره وأموره وكتبه، ولا من سلاحه ولا من طعامه وشرابه، حتى من الماء والفراش التي يجلس عليها، والحلة التي يلبسها والدّابة التي يركبها والأدوية التي يشربها، وإكليل الريحان الذي يضعه على رأسه، والطيب الذي يستعمله والشعار الذي يتخذه وكل شيء يدنيه منه. ولا يأمن على نفسه إلا الثقة عنده"[1].

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، باب ابراخت والوزير ايلاد.

القضاء على الحاسدين

يرى ميكافللي أن :

"الغيرة كثيراً ما تكون السببَ الذي يحولُ بين الناس وبين العمل الطيب"(١)

وهو بذلك يتفق مع كليلة ودمنة الذي يعتبر:

"أن من يريد أن يصحب السلطان بالصدق والنصيحة والعفاف ولا يخلط ذلك بمصانعة. فقلما يستقيم له صحبتهم لأنه يجمع عليه عدو السلطان وصديقه بالعداوة والحسد. فأما الصديق فينافسه في منزلته ويبغي عليه فيها ويعاديه"..(٢).

فالحاسدون يقفون عائقاً بين كل من يتبوّء منصباً رفيعاً وبين قدرته على القيام بواجباته. ويقف حسدُهم عائقاً بينهم هم أنفسهم وبين قدرتهم على القيام بالأعمال الصالحة. ولا يقع الحسد إلا من أصحاب المراتب الخفيضة على من هم أعلى منهم رتبة وصلاحية. ولا يمكن أن يحصل العكس. لذلك يضطر الحاسدون إلى اتباع كل الوسائل غير الشريفة في المنافسة لبلوغ أهدافهم، والتي يقع معظمها بالأذى على من هم في مراتب حساسة وهم بالتالي يسيئون إلى السلطان. فنوعية هؤلاء الناس تصبح مع إصرارهم على روح الحسد، فاسدة تحمل الكثير من الرذائل:

"لم يزل جهال الناس يحسدون علماءهم، ولئامهم يحسدون كرامهم وشرارهم يحسدون خيارهم(٣).

وهو ما يؤكده ميكافللي أن :

"هؤلاء الرجال إذا كانوا قد ألفوا العيش في مدينة فاسدة فإن من المستحيل أن

---

(١) ميكافللي، المطارحات، ٧٠٩.

(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، ٣٢٦.

(٣) كليلة ودمنة، الأندلس، ٣٣٢.

تتمكن أية مصيبة من تحويلهم إلى عقلية أفضل"[1].

فهم يحملون عقلية هدامة فاسدة تستبعد قيامهم بتعزيز كفاءاتهم وقدراتهم من أجل تحقيق طموحاتهم بجدارة وهذا ما يتطلب الصبر والأناة. بل تقوم على تحطيم الآخرين ولو أدّى ذلك إلى دمار السلطة وخراب الوطن.

"إذ طالما أن هؤلاء يرون أن شهرتك تبزّ شهرتهم فإنهم لن يخلدوا إلى الهدوء ولن يتحملوا ذلك بالصبر والأناة...وهم يؤثرون أن يروا بلادهم وقد سادها الدمار على أن يفشلوا في الوصول إلى غاياتهم. وأن يرضوا تفكيرهم الهدام المنحرف"[2].

ولا يختلف ميكافللي في هذا الرأي عن "كليلة ودمنة" :

"فإنه إن وجد بعضهم (أصحاب الملك) إلى هلاك بعض سبيلاً وإلى تهجين بلاء المبلين وإحسان المحسنين. والتغطية على إساءة المسيئين لم يدعوا ذلك. وذلك سريع في إضاعة الأمر وجلب عظيم الخطر والضرر"[3].

ويمثل كليلة ودمنة على ذلك في باب " الأسد والثور وابن آوى" :

"إن أراد الملك بي هذا فاليحصل لي عهداً، إن بغى عليَّ أحدٌ عنده ممن هو فوقي خوفاً على منزلته، أو ممن هو دوني لينازعني منزلتي. فذكر عند الملك بلسانه أو بلسان غيره ما يريد به تحميل الملك علي، ألا يعجل فيّ"[4].

وعند ميكافللي هناك ضرورة للقضاء على الحاسدين ويتم ذلك بأحدى طريقتين:

الأولى: في التبدد التلقائي للحسد تحت ضغط الحاجة، إذ حيث يتعرض الجميع للخطر، تضمحل روح الإدعاء عند غير الأكفاء. ويبدأون بالنظر بواقعية إلى سبل المعالجة فيرتضون بالخضوع للأكفاء تحت طائلة الكارثة من الخطر المحدق:

"ويمكن الخلاص من الغيرة بطريقتين: إما وقوع نكبة خطيرة يصعب علاجها ويرى فيها كل إنسان الكارثة المرتقبة فيتخلى عن كل طموح ويسارع إلى إطاعة شخص يتوقع أن تؤدي فضيلته إلى تحريره من خطر تلك النكبة"[5].

---

(١) ميكافللي، المطارحات، ٧١٠.
(٢) ميكافللي، المطارحات، ٧١٠ المصدر نفسه.
(٣) كليلة ودمنة، الأندلس، ٣٣١.
(٤) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ٣٢٧.
(٥) المطارحات، ٧٠٩.

وهي الطريقة التي تردُ في كثير من أمثلة "كليلة ودمنة" وتستشف من الحوارات التي تتضمنها. حيث يكون الأقدر وذو الكفاءة العالية محل نظر الآخرين وطاعتهم في الأمور الصعبة وفي المحن:

"أنت رئيس علينا لأنك في غاية العقل وأصالة الرأي. وقد قيل في آفات لا يمكن دفعها إلاّ بمدبر حكيم. ونحن متكلون على حلمك وحكمتك وحسن تدبيرك لهذا الأمر وغيره. ونحن مستعدون لأمرك فإنه سيكون لنا ولك فيه إسم عظيم إلى الأبد"[1].

أما الوسيلة الثانية للقضاء على الحاسدين فهي طريقة العنف التي تقضي بموتهم وإزالتهم كعقبات من طريق الأعمال الطيبة لخدمة الدولة. وتستخدم هذه الطريقة ضد الذين لا تحركهم الأخطار لقبول واقعهم والإعتراف بفضائل غيرهم. ويصرّون على مكابرتهم حتى لو أدت إلى خراب الدولة:

"أما الطريقة الثانية للخلاص من الحسد فتكون في زوال أولئك الذين كانوا ينافسونك في السباق على الشهرة والسلطان. أما عن طريق العنف أو عن طريق طبيعي آخر...والتغلب عليهم لا يكون إلا بعلاج واحد وهو موت هؤلاء الذين تشبعوا من الغيرة[2].

ويفضل ميكافللي أن يأتي موت هؤلاء، بمساعدة الحظ وتكون منيتهم قد وفرت على الرجل الفاضل فضيحة قتلهم. أما إذا لم يحدث ذلك:

"فإن من الجدير أن يجد وسيلة من الوسائل للخلاص من هؤلاء الناس وعليه أن يتخذ الخطوات اللازمة لتذليل هذه الصعوبة قبل القيام بأي عمل آخر"[3].

وهذه هي عين الدعوة التي تطلقها أم الأسد في باب "الأسد وابن آوى" إذ تدعو أبنها إلى القضاء على حاسدي ابن آوى الذين كادوا بحسدهم أن يقضوا على سلطة الأسد. (راجع الأسد وابن آوى):

"أما إذا اطلعت على براءة ابن آوى وجرأة أصحابك عليه فلا ترضين بذلك منهم ولا تدع تشتيت ذات بينهم حتى تنقطع منك الشفقة عليهم"[4].

---

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، ٢٩٨.

(٢) المطارحات، ٧١٠..

(٣) المطارحات، ميكافللي المرجع نفسه، ص٧١٠

(٤) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ص ٣٣٣.

السلطة ونكران الجميل

ميكافللي لا يتوجه باللوم إلى السلطة التي تجحد عطاءات بعض أبنائها وتتصف لذلك بنكران جميلهم. ولا يُطري كذلك على السلطة التي تفعل العكس بإقدامها على مكافأة من يحقق لها مجداً أو انتصاراً فهو يرى أن ما يحدد الحالتين هو الضرورة والحاجة. ولكي يصل إلى هذا الرأي يسلك طريق النقاش الهادئ المستند إلى الواقعية في رؤية الظواهر السياسية وتفسيرها.

الأسباب التي تدفع السلطة أو الشعب إلى نكران الجميل:

إني لأفترض أن خير طريقة للبدء في بحث الموضوع، هي القول بأن رذيلة نكران الجميل تنشأ إما عن الجشع أو عن الشك"[1].

فالسبب الأول عند ميكافللي الذي تنشأ عنه هذه الرذيلة هو الجشع، وهذا ما يدينه ويتنكر له ويعتبره خزياً وعاراً يلحق بأصحابه. إذ ليس من العدل ولا من الإستقامة أن يلجأ الأمير ومن دون سبب يتعلق بمصلحة الدولة، إلى الإساءة لمن تقدموا بخدمات جليلة إلى الدولة. طامعاً بنسْب هذه الخدمات إليه هو شخصياً. مدعياً أنه مسببها وأن لا فضل لمن برزت على يديه. وأن يلجأ إخفاءً للحقيقة وتضييعاً لأي حق قد يكتسبه المواطن الصالح على خدماته الجليلة، إلى عزله أو تجريده من رتبه وممتلكاته وتركه بين المغمورين، وأحياناً إلى قتله فالأمير الذي يريد أن يجمع كل المغانم والأمجاد والمكتسبات في يديه حارماً منها أصحابها، هو مستبد طاغ لا تجدر المراهنة على بقاء إمارته: **"إذا أساء الأمير أو الشعب إلى القائد المنتصر بدلاً من مكافأته وكان الجشع هو الدافع لهما على هذا السلوك، أي أن الطمع هو الذي حال بينهما وبين الرغبة التي يشعران بها في إرضائه،**

---

(١) ميكافللي، المطارحات، المصدر نفسه، ٣١٥.

فإنهما يكونان في سلوكهما هذا قد اقترفا خطيئة لا مبرر لها أبداً وسنقترن إلى أبد الآبدين بالخزي والعار"[1].

ويتوقف "كليلة ودمنة" مراراً أمام نكران الجميل الذي تتميز به السلطة المستبدة حتى يصل إلى اعتباره سمة يتميز بها الملوك:

" قبحاً للملوك الذين لا عهد لهم ولا وفاء... ولا يحبون أحداً ولا يكرم عليهم إلا أن يطمعوا عنده في غناء فيقربوه عند ذلك ويكرموه، فإذا قضوا حاجتهم منه، فلا ودّ ولا حفاظ. ولا الإحسان يجزون به، ولا الذنب يعفون عنه"[2].

وقد دخلنا مباشرة في رأي كليلة ودمنة عن نكران الجميل الناشئ عن الطمع، حيث يَصِمُ أصحابه ويضعهم في منزلة الغادرين. ويرد هذا القول في باب "الملك والطائر قبره" . على لسان الطائر الذي أسدى أجل الخدمات للملك ولكنه جوزي بقتل فرخه. وهذا يظهر التوافق بين " كليلة ودمنة " وبين ميكافللي على اعتبار نكران الجميل خزياً وعاراً. وأشد أنواعه شيناً هو الناتج عن طمع السلطة بحيازة مكتسبات أهل الفضائل لنفسها (إلا أن يطمعوا بما عنده من غنائم)

أما الدافع الثاني لنكران الجميل فيتمثل عند ميكافللي بالشك. ويقصد به تخوف الأمير من توسع نفوذ صاحب الأعمال المجيدة وانتشار شهرته بين الرعية، وفي الخارج. مما يعطيه الوسائل التي يشكل معها خطراً على السلطة. ويرى ميكافللي الأمير المرتاب من ذلك على حق، بل ويدعوه إلى الشك والحذر متفهماً دوافعه. ويعتقد أن الشعب أيضاً تعلّمه تجربته على الإغراق بالشكوك حول كل من يقدم عملاً جليلاً يمكنه الإستناد عليه لمسك السلطة وبالتالي إلى حرمان الناس من حريتها. وهذا إذا كانت قد مرت في حياة الشعب مثل هذه الذكريات المرّة. أما إذا لم يعانِ الشعب من قبل مشاكل كالتي ذكرت فيكون أقل حذراً وأكثر تسامحاً، بل أشد وفاءً لأبنائه ذوي الإنتصارات والخدمات الجليلة:

" ولكن إذا كان الشك لا الجشع، هو السبب الذي حال بينهما (الأمير والشعب) وبين مكافأة القائد على عمله، والذي دفعهما إلى الإساءة إليه فإن بعض المبرر يكون قائماً في هذه الحالة بالنسبة إليهما"[3].

---

(١) ميكافللي، المطارحات، المصدر نفسه، ص٣١٥.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المصدر نفسه، ص ٣١٧.
(٣) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه٣١٦.

ويعطي ميكافللي أمثلة عديدة على ذلك: نحيل القارئ إليها.تجنباً للإطالة(١). وتاريخنا الشرقي والعربي خاصة مليء بالأمثلة على ذلك. ولعل هذا ما دفع " كليلة ودمنة " إلى استنتاجٍ مختلف حيث يرى أن العقاب الذي يقوم على الشك هو إساءة للسلطة نفسها أكثر مما هو إساءة إلى من وجهت إليه:

"إن الملك إذا عاقب أحداً أو أهانه على ظنة ظنها، ومن غير استيقان بجرمه، فنفسه عاقب وإياها أهان"(٢).

ويؤكد " كليلة ودمنة " رأيه هذا معمماً إياه على كل الأحوال ومهما كان السبب في نكران الجميل. وذلك في جواب الأسد الذي دعي إلى قتل الثور، أهم أعوانه، وصاحب الأعمال العظيمة:

" ليس إلى الغدر به سبيل بعد إيماني إياه وإكرامي له وثنائي عليه على رؤوس جندي، فإن أنا غيرت ذلك أو بدلته فقد جهلت نفسي وخترت ذمتي"(٣).

ونلفت هنا إلى أن قول الأسد لا يمثل دعوة " كليلة ودمنة " إلى الوفاء بقدر ما هو توصيف لنكران الجميل يلصق به وبمرتكبه نعوت الجهل والغدر والخيانة. ورغم ذلك يراه "كليلة ودمنة" من طبيعة السلطة التي لا تستطيع إلا أن تتصف به، بسبب خوف الملك على مملكته وسلطانه من العاملين النافذين بين رعيته، فتدفعه الغريزة إلى وضع حدّ لكل طموح قد يؤثر على حياته أو سلطته(*).

إن هذه الرذيلة يذمها "كليلة ودمنة" حيثما تعرّض لبحثها وأينما وردت في الكتاب، حيث يعتبرها من مظاهر الفجور محاولاً من خلال كلام دمنة وضع تعريف لنكران الجميل.

"إن القاصر الذي ذكرت الذي يؤتى بالنصيحة ويمكَّن من عدوه فإذا استمكن منه قتله ثم لا يشكر ذلك ولا يحفظه لمن فعله ويريد قتله بغير ذنب اجترمه"...(٤).

ومع ذلك يعترف كليلة ودمنة بحق السلطان بارتكاب هذه الرذيلة بل ويُحرِّضه عليها أحياناً إذا رغب في بقاء ملكه، وهذا ما مرّ معنا في عنوانه سابق(*) ومن

---

(١) ميكافللي، المطارحات، الكتاب الأول المطارحة ٢٨ ـ ٢٩.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص١٥٧.
(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص١٥٥.
(*) راجع الإحسان يولد المخاطر.
(٤) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ١٩٢.
(*) "الاحسان يجلب المخاطر" ص ٥١ من هذا الكتاب.

هذا التعليل نفسه ينطلق ميكافللي أيضاً في تبريره لرذيلة نكران الجميل:

" إن من المستحيل كل الإستحالة أن لا يتضاعف الشك الذي يتولد عند الأمير بعد انتصار أحد قادته... ولما كانت الحالة على هذا النحو فإن الأمير لا يستطيع إلا أن يبحث عن سلامته الشخصية ولتحقيق هذه الغاية، فإنه قد يفكر في إعدامه أو حرمانه من مركزه الذي حصل عليه عند جيشه وعند شعبه"[1].

ضحايا نكران الجميل:

إن ناكري الجميل يقتصرون على طرفين هما: السلطة التي يدفعها الشك أو الطمع. والشعب الذي يخشى على حريته. فيدفعه إلى نكران الجميل الشكُّ والخوف من توسع نفوذ شخص إلى درجة يخشاه معها على حريته. إلا أن الشعب لا يسيء إلى الرجال العظام إلا نادراً بينما يبقى الأمراء هم ناكروا الجميل المحتملون دائماً.

أما ضحايا نكران الجميل فهم حتماً من الأفراد المميزين في الدولة من أصحاب الرتب والمنازل الهامة. والمتميزين بكافاءاتهم وأعمالهم العظيمة التي يحققونها لمصلحة الدولة. ولا يتم ذلك إلا إذا توفرت لديهم مزايا وفضائل خاصة. والفضل الذي يمتلكه الإنسان قد يكون السبب في الإساءة إليه بنفس القدر الذي يكون سبباً في أعلاه شأنه:

"لعل ما أعطيته من الفضل جعل فيه هلاكي، وبعض المحاسن آفة لصاحبها فإن الشجرة الحسنة ربما كان فسادها في طيب ثمرتها إذا تدلت أغصانها وجذبت حتى تكسر. والطاووس ربما صار ذنبه الذي هو حسنه وجماله وبالاً عليه. والجواد القوي ربما أهلكه ذلك فأجهد واتعب واستعجل لما عنده من الفضل حتى يهلك. فالرجل ذو الفضل ربما كان فضله ذلك سبباً في هلاكه"[2].

فالقائد يسعى إلى تحقيق انتصار لجيشه على الإعداء يكون فيه خلاص نفسه وجيشه من الهلكة، وفيه مجد لبلاده فيتحقق مجده له كنتيجة طبيعيه يحفظها له الذين صان حريتهم وسيادتهم وأبعد خطر العدو عنهم. وأحياناً يكون سعي القائد مقصوداً لتحصيل المجد الشخصي من خلال الإنتصار. وهذا عمل مشروع عند الكاتبين إذ يحق للمرء أن يحقق شهرته عن طريق ما يعمله لمصالح العامة بنظرهما.

---

(١) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ٣١٦ ـ ٣١٧.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ١٦٠ ـ ١٦١.

إلاّ أن الأمور لا يمكن أن تحتمل خيراً كاملاً ولا شراً كاملاً.ولا بد للنتائج أن يأتي بعضها على عكس المرتجى. فالشهرة الشخصية إذا تجاوزت حدوداً معينة قد تثير حسداً عند البعض، وشكوكاً عند آخرين وتخوفاً عند الغالبية. خاصة إذا برز من القائد أي تصرف أو تصريح يلفت إلى طموح شخصي. فينقلب الخير عليه شراً:

"لقد صدّق ما كان يقال: من اجتهد في طلب الخير أسرع الشر إليه"(١).

ويوافق ميكافللي مقولة كليلة ودمنة في ما يقع لصاحب الفضل من فضله، فيعطي أمثلة كثيرة عن قادة حققوا لروما ولأثينا انتصارات توقف عليها مصيرهما، وانجزوا أعمال في قمة العظمة، وكانوا في الوقت نفسه ضحايا نكران الجميل من أمرائهم وأحياناً من شعوبهم. والمثل الأبرز عن الجميع هو شيبو الذي هزم القرطاجيين وأنهى بذلك حرباً طويلة الأمد خاضتها روما ضدهم:

«ولا ريب أن السبب في ذلك (نكران روما لجميل شيبو) راجع إلى عظمة العدو الذي قهره شيبو، وإلى الشهرة التي اكتسبها بانتصاره، بعد هذه الحرب الطويلة والمليئة بالأخطار، وإلى السرعة التي حقق فيها هذا النصر. وكذلك إلى المكاسب التي نالها عن طريق شبابه وحكمته وفضائله البارزة الأخرى"(٢).

ولعل أبرز مظاهر الأتفاق بين الكاتبين في هذا الموضوع هو اعتبارهما أن نكران الجميل ، عيب لا يمكن تجنبه وليس للبشر خيار فيه، بل هو مظهر من طبيعتهم الإنسانية التي تنتمي إلى الشر وتتطبع أحياناً بصفات خيرة حسب مصالحهم. ولذلك لا يوجد بينهم من يجازي بالخير خيراً. وإذا ظهرت استثناءات هنا وهناك، فالتمعن في دوافعها جدير باثبات أنها لا تختلف في جوهرها عن دوافع الإساءة ونكران الجميل، حيث تقوم جميعها على توخي المنفعة واتقاء الخطر.

"لذلك رفض أهل النسك الدنيا ولذتها، واختاروا الوحدة وتركوا مخالطة الناس ومحادثتهم، لما يرون فيها من مؤاخذة الأبرار بأعمال الفجار وإثابة الفجار بأعمال الأبرار. وآثروا العمل لله على العمل لخلقه، لأنه ليس أحد يُجزي بالخير خيراً إلا الله، وأما من دونه فقد تجري أمورهم فنوناً يغلب أكثرها الخطأ"(٣).

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ١٨٦.
(٢) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ٣١٩.
(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص١٨٧.

ففي الكلام تعميم يطال كل أهل الدنيا، وقد التزمه ميكافللي حين اعتبر أن الشعب والأمير عاجزان عن التصرف حيال نكران الجميل لأن الأمر خارج عن إرادتهما في تحقيق الخير والتزام الوفاء. والغريزة المنطبعة على الشر هي التي تحركهما ملزمين إلى انكار الجميل دفعاً لخطر محتمل في حالة (الشك)، وتحصيلاً لنفع متحقق في حالة (الجشع). وهذا العجز عن التزام الوفاء يقرنه ميكافللي بالسلطة أولاً ومن ثم بالشعب:

"لما كان الأمير عاجزاً عن التصرف في هذه القضية (الوفاء ونكران الجميل) فليس من المدهش، ولا من الأهمية التي تدعو إلى الملاحظة، إذا عجز الشعب عن التصرف فيها"(١).

الشعب ضحية نكران الجميل:

ذكرنا أن الشعوب التي كانت قد عانت من مصادرة حرياتها على أيدي الطموحين الذين سبق وأوصلتهم إلى سدة السلطة، تعمل جاهدة، انطلاقاً من ذاكرتها، على عدم تكرار التجربة بعد أن تكون قد تجاوزتها. لذلك يدفع الشك بالشعوب، وليس الجشع، إلى نكران الجميل. وهذا يؤكد أن احتمالات كثيرة تكون فيها الشعوب نفسها ضحية انكار الجميل الذي يرتكبه هؤلاء الطامحون. فكم من الثورات الشعبية التي بذلت فيها الجماهير التضحيات الجسيمة للإطاحة بسلطة وللإتيان بأخرى، معتقدة أن صلاحها سيتم على أيدي الأخيرة. وعندما تتركز السلطة الجديدة ويستتب لها الأمر تقلب ظهر المجنّ للجماهير التي أوصلتها، وتتحول إلى سلطة الأقلية الجديدة المستبدة، حيث ترتكب ألوان الظلم والقمع ضد شعبها. وتاريخ الشعوب يزخر بالنماذج الجلية والأمثلة الواضحة على ذلك.

إلا أنه باستطاعة الشعوب عاجلاً أم آجلاً أن تستعيد سلطتها وتنتزع حقوقها وتطيح بناكري الجميل، لأنه من المستحيل تجريدها من كل قدرة وأمكانية وسلاح. وكلما بالغت السلطة الظالمة في قمعها كلما عاشت هي نفسها في عزلة وأضعفت من شأنها. وتبقى جماهير الشعب متسلحة بالرغبة في إزاحتها، متحيّنة أبسط الفرص التي تحملها الظروف من الخارج أو من الداخل للانقضاض عليها. وهذا ما لا

(١) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ص٣١٨.

يتوفر للأفراد الذين يؤدي نكران جميلهم إلى القضاء عليهم وتجريدهم من كل إمكانية لإعادة الاعتبار لأنفسهم، أو للثأر ممن أساء إليهم. فالشعب يحمل وزر الإساءة الموجهة إليه بشكل مؤقت أما الأفراد فتكون في ذلك نهايتهم(*).

السلطة ضحية نكران الجميل:

ولا تستثني السلطة نفسها من مغبة نكران جميل الشعب أو أصحاب النفوذ الذين سبق أن أكرمتهم وأغدقت عليهم وأبلغتهم المراتب العالية. أو من نكران جميل الدول الأخرى التي سبق للسلطة الوقوف إلى جانبها ومساعدتها. إلا أن الحالتين الأخيرتين لن نتطرق إليهما هنا لورودهما مفصلتين في مكان آخر من هذا الكتاب. وسنكتفي بالتركيز على نكران الجميل الذي يرتكبه الشعب ضد السلطة.

ففي اعتقاد ميكافللي أن الناس بطبيعتهم ناكرو جميل مراؤون، وهم إلى جانب الأمير ما دام يقدم إليهم منافعه وخدماته ويشعرهم بالأمن الإستقرار. فيظهرون له كل استعداد للتضحية في سبيله ما دامت بعيدة. أما إذا تعرض الأمير إلى الانتكاسة بسبب الحظ أو لسبب العدوان الخارجي أو لأي سبب آخر، فإن الناس سيخذلونه ويتخلون عن ممارسة التضحية بالفعل. وهو من مظاهر نكران الجميل الذي تتميز به الشعوب. وينسب ذلك الكاتبان إلى طبيعة الإنسان التي تتجلى في مختلف علاقاته الإنسانية سواء بصورته الفردية أو بتجسده في الجماعة. فعند كليلة ودمنة :

" أنه ليس في الأرض أقل شكراً من الإنسان"[1]

وهو ما يؤكده ميكافللي :

"الناس بصورة عامة ناكرون للجميل، متقلبون مراؤون ميّالون إلى تجنب الأخطار وشديدو الطمع... ولا يترددون في الإساءة إلى ذلك الذي يجعل نفسه محبوباً بقدر ترددهم في الإساءة إلى من يخافونه..."[2].

(*) راجع الإحسان يجلب المخاطر ـ وموجبات الصداقة. ص ٥١، ٢٩٤ من هذا الكتاب.

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٣٣٩.

(٢) ميكافللي، الأمير، المرجع نفسه، ١٤٤.

كيفية تجنب عناء نكران الجميل:

يتوجه ميكافللي بالنصيحة إلى الأمير لتجنب إمكانية وقوعه في رذيلة نكران الجميل. وبنصيحة أخرى إلى الرجال البارزين ليوفروا على أنفسهم عناء ومشقة هذه الرذيلة التي يرتكبها الأمير بحقهم. فيدعو الأول إلى قيادة الجيش بنفسه، وعدم إيلائها إلى أحد. لأنه بذلك سيكتسب العظمة والمجد ومحبة الشعب، إضافة إلى الإمساك المباشر بالشعوب التي احتلها. وبذلك لا يعود لديه أي سبب للخوف من شهرة أحد في هذا المجال، ولا سبيل عنده إلى الظن والشك بأي من قياداته، لأنهم يعملون تحت أمرته في الميدان ولا يكتسبون شرفاً خاصاً، إلا بما تسمح به إطاعتهم لأميرهم. ويبقى محاطاً بهم كأعوان يبذلون خدماتهم لمصلحته في الشؤون الأخرى التي تحتاجها الدولة ولا تكسبهم شهرة بالمقابل.وهذا الرأي هو ما سبق لكليلة ودمنة إقراره "وأعلم أن الملوك إذا وكلوا إلى غيرهم ما ينبغي لهم مباشرته بأنفسهم وألزموا نفوسهم بما ينبغي لهم تفويضه إلى الكفاة ضاعت أمورهم ودعوا الفساد إلى أنفسهم"[1].

أما نصيحة ميكافللي إلى الجمهورية فهي الإكثار من عدد الرجال الأفاضل الشجعان الذين تكللهم بأكاليل الغار على انتصاراتهم وخدماتهم بحيث:

" **أن وفرة عددهم تلغي أي مبرر للشعب للشك في أي منهم**"[2]

وهو أيضاً رأي كليلة ودمنة الذي يتحدث في جملة واحدة عن وفرة الصالحين من أعوان السلطة:

إن حلية الملوك وزينتهم قرابينهم أن يكثروا ويصلحوا"[3].

إلا أن الإختلاف يظهر واضحاً بين " كليلة ودمنة " من جهة و ميكافللي من جهة أخرى حول ما يجب على القادة عمله ليتجنبوا أذى نكران جميلهم. فعمد ميكافللي إلى سبيلين:

الأول: دعوة القائد إلى الإستقالة من منصبه بعد تحقيق الإنتصار والانسحاب من الجيش:

" **ليضع نفسه تحت تصرف أميره ويمتنع عن أي قول أو عمل يشتم منه رائحة**

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٣٣١.

(٢) ميكافللي، المطارحات، المصدر نفسه، ٣٢٣.

(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ١٧٤.

الطموح، حتى لا يدع مجالاً لشك الأمير به. فيصل إلى رضاه ومكافأته أو على الأقل إلى تجنب ضرره[1].

أما السبيل الثاني فهو توغل القائد في إجراءاته التي تحقق له طموحه، وذلك باستمالة الجنود واكتساب محبة الشعب ورشوة الضباط والإرتباط بعلاقات مع الدول الخارجية، سعياً إلى معاقبة مسبقة لأميره على نكران الجميل الذي لا بد وأنه كان سيرتكبه بحكم الطبيعة والضرورة كما أسلفنا. ولا يرى ميكافللي سبيلاً ثالثاً لذلك.

أما كليلة ودمنة فينصح القائد أو الرجل البارز في سلطة الملك إتباع أحد سبيلين:

الأول: أن ينسب انتصاره إلى ملكه ويعلن على الملأ أن فضيلة السلطان كانت السبب في ما تحقق، وأنه لولا حكمته وحسن قيادته وسلامة إرشاداته لما كان النصر ممكناً. وهذا السبيل يزيل الشكوك من نفس السلطان ويصرف تفكيره عن أي اتجاه نحو الإضرار بالقائد، ويؤدي بالمقابل إلى اعتراف السلطة بفضيلته بعد إطمئنانها إليه. ويظهر هذا السبيل مرسوماً هادفاً في حوار ملك الغربان مع وزيره المنتصر:

"قال الغراب: كل ما كان من ذلك (النصر العظيم) فبرأي الملك وسعادة جدّه"[2].

نلفت إلى أن قول الغراب جاء ردّاً على وصف الملك لأهمية النصر الذي أراحهم من عدو طالما أذلهم ونكل بهم، وعندما سمع الملك رأي وزيره (أعلاه) أجابه:

"بل برأيك وعقلك كان هذا... لقد منّ الله بك علينا منة عظيمة لم نكن نعرف قبلها لذة الطعام والنوم"[3].

أما السبيل الثاني الذي اقترحه كليلة ودمنة فهو دعوة الرجل البارز ذي الفضل إلى الاعتذار عن خدمة السلطان من الأساس، خاصة إذا كان لا يأمل تجنب نكران جميله ومجازاته بالإساءة. فإذا أصرّ السلطان على تكليفه يكون قد أقرّ مسبقاً بالفضل، حيث لا يكون إصراره إلا نتيجة لانعدام البديل. وهذا ما يقوّي

---

(١) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ٣٢٠.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٢٥٢.
(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٢٥٣.

أهمية القائد وحقه في اكتساب أية شهرة ، وإذا قبل السلطان الاعتذار تكون حاجته إليه غيرمتوقفة عليه ويمكن لغيره تنفيذها. وفي هذه الحالة يكون البقاء خارج مراتب النفوذ أكثر أمناً. وهذا ما يمثله اعتذار ابن آوى عن خدمة الأسد:

"ليس ينبغي للملوك أن يكرهوا على خدمتهم أحداً لأن المكره لا يستطيع المبالغة في العمل، وأنا لعمل السلطان كاره ولست لي به تجربة ولا بالسلطان رفق"[1].

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ٣٢٥.

أهمية المقاضاة العلنية

"ليس هناك سلطة أكثر نفعاً وأشدّ ضرورة للعناية بالحريات في الدولة. من تلك التي تمنح إلى أولئك الذين يندبون للعناية بتلك الحريات، والتي تخولهم مقاضاة بعض المواطنين الذين يرتكبون بعض الجنح والجرائم المؤذية لحرية الدولة. أمام الجماهير أو أمام بعض القضاة[1].

تعتمد هذه المطارحة على أركان:

الأول: تعيين هيئة إدعاء عام تمثل الدولة.

الثاني: تخويلها صلاحية مقاضاة المذنبين أما القضاء أو أمام الجماهير.

وهذان الركنان يتضح وجودهما في "كليلة ودمنة" حين نتفحص باب "البحث في أمر دمنة" حيث ميّز بين صاحب الإدعاء الذي هو الهيئة المخولة بالإدعاء، وبين القاضي وهو الهيئة المخولة بالنظر في الدفوع وإصدار الحكم. وقد زاد كليلة ودمنة أن المحاكمة تتم أمام القضاة وبمشاركة الجماهير، بينما خيّر ميكافللي في إجراء المحاكمة أمام أحدهما فقط. وسنرى الجمع بين هذه الأمور في جملة واحدة.

فلما سمع الملك كلام أمه، أمر أن يحضر النمر وهو صاحب القضاء. فلما حضر قال له ولجواش (العادل) : إجلسا في موضع الحكم وناديا في الجند كبيرهم وصغيرهم ليحضروا وينظروا في حال دمنة وابحثوا عن شأنه وافحصوا عن ذنبه وثبتوا قوله وعذره في كتب القضاء وارفعا إليّ ذلك يوماً فيوم[2].

ومما يلفت أن ميكافللي حصر سلطة الهيئة المنتدبة للعناية بالحريات، في تخويلها حق المقاضاة أمام المحكمة. فهي إذن لا تستطيع أن تبادر إلى تقرير أي

(١) المطارحات، ميكافللي، ٢٤٠.
(٢) كليلة ودمنة، الهدى، ص٢١٦ شيخو.

عقوبة بحق المتهم باعتبار ذلك تجاوز لحد السلطة. وهو أيضاً ما يؤكده "كليلة ودمنة" في حوار الأسد مع أمه التي أصرّت على معاقبة دمنة وأكدت معرفتها اليقينية بجرمه. وهي على ما تمثله من مرتبة في أعلى السلطة، لم يقرّها الأسد على مبدأ المعاقبة بغير محاكمة علنية مبرراً ذلك بقوله:

"إن السلطان لا ينبغي أن يعاقب على الظن والشبهة فإن الدم عظيم شأنه"(١).

وبناء على ذلك بعث الأسد إلى جنوده فأدخل عليه وجوههم ثم دعا بدمنه فأُتي به. وبعد حوار بين الحاضرين يدور جميعه حول الإساءة والذنب والعقوبة وأعمال القضاة.

"ارتاب الأسد بدمنة فأخرجه وأمر بالفحص عنه ورفعه إلى القضاة"(٢).

وعن المحاكمة العلنية أمام القضاة والجماهير وإشراك العامة بها يتكرر مشهد القاضي والمدعي العام والجمهور:

"أَمَرَ القاضي أن يُؤتى بدمنة فأتي به فأوقف بين يديه والجماعة حضور، ونادى سيد الجمع بأعلى صوته: أيها الجمع قد علمتم... أمر دمنة... وهذا القاضي قد أُمر أن يجلس في مجلس القضاء ويبحث عن شأنه، فمن علم منكم عنه شيئاً من خير أو شرّ، فليقله وليتكلم به على رؤوس الجمع والأشهاد"(٣).

المقاضاة علنية على رؤوس الجمع، تتطلبها هيئة ادعاء (سيد الجمع) وتتم على يد القضاة، وتقبل كل الدفوع السلبية والإيجابية (خير أو شر). وبما يكفل للمتهم الدفاع عن نفسه، وتشترك فيها العامة (من علم شيئاً فليقله). وكل ذلك يثبت في كتب القضاء ويرفع يوماً بيوم إلى السلطة، التي تحتفظ بنسخة عنه وتبقى النسخة الأصلية في يد القاضي.

"ثم أن النمر والقاضي أتيا الأسد بالكتب فوضعاها بين يديه. فنظر فيها وأمر كاتبه بنسخها ودفعها إلى النمر"(٤).

أما **الركن الثالث** التي تقوم عليه فقرة ميكافللي أعلاه فهو نوع الجرائم. حيث صنفها في باب الجرائم المؤذية لحرية الدولة. وهي أكثر ما يكون ضحاياها من رجالات الدولة المؤثرين في سياستها، وكبار أعوان السلطان وهذا التصنيف يمكن

---

(١) كليلة ودمنة، المرجع نفسه، ١٨٣ أندلس.
(٢) كليلة ودمنة، ١٨٧الأندلس، المرجع نفسه.
(٣) كليلة ودمنة، ٢١٧ المرجع نفسه، الهدى، شيخو.
(٤) كليلة ودمنة، ٢٠٢ أندلس.

استنتاجه من الشواهد التي يعطيها لدعم مطارحته، حيث يذكر فيها كوريولانوس أحد أعضاء مجلس الشيوخ في روما. وفراسيسكو فالوري وبيرو سودوريني وغيرهم من كبار الشخصيات، التي كادت محاولات إيقاع الأذى بهم دون محاكمة أن تؤدي إلى خراب دولهم.

وكذلك عند كليلة ودمنة فهو يرى أن إجراء المحاكمات العلنية وتكليف سلطة الإدعاء العام ينبغي أن تتم في الأمور التي تتعلق بحرية الدولة وسلامتها. ويرى أيضاً أن ضحاياها هم رجال الدولة المؤثرون. فدمنة أهلك بسعايته وخيانته أهم وزراء الأسد (الثور) والرجل الثاني في السلطة. ويتضح تعلّق الجرائم بحرية الدولة من حديث أم الأسد حيث ظنت أنه سيعفو عن دمنة:

"لست أجهل قول العلماء في تعظيم فضل العفو عن أهل الجرائم ولكن ذلك إنما هو ما دون النفوس أو خيانة العامة التي يقع بها الشر أو استغشاش الملك بالأمر الذي يصل خطأه إلى العامة"...[1].

"وإن الذي أنشب العداوة بينك وبين شتربة (الثور) أنصح الوزراء وخير الأعوان، هو دمنة ومكره وخيانته. فالراحة لك ولجندك في قتله عقوبةً لجريمته وإبقاءاً على جنودك من شرّه فإنه ليس على مثلها بمأمون"[2].

ويتكرر التأكيد على طبيعة الجريمة التي يتعلق بها موضوع المطارحة بأنها مما يصيب الدولة وسلامتها وحريتها بالأذى:

"فإنك إن استبقيته أفسد عليك جندك وفرّق ملأهم"[3].

فوائد تنظيم المقاضاة العلنية:

وفي دفاعه عن وجهة نظره بضرورة قيام التنظيمات التي تسمح بالمقاضاة العلنية على الجرائم المعنية بأمن الدولة، يرى ميكافللي أن لتلك التنظيمات فائدتين:

الأولى أنه (أي التنظيم) يحمل المواطنين خوفاً من القضاء والإتهام، على تجنب القيام بأي عمل يضر بمصلحة الدولة. لأنهم إن يفعلوا ذلك تعرضوا للعقوبة

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ١٩٧.
(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٨٥.
(٣) كليلة ودمنة، الأندلس، ٢٠٢.

مهما كانت منازلهم ومهما علت مراتبهم[1].

وهذه الفائدة بديهية لا يتميز ميكافللي وحده بالإشارة إليها، فقد وردت في كل نظرية واعتقاد بل لقد قام أصل القانون والعدالة عليها سواء فيما يتعلق بأمن الدولة أو بأي أمر آخر. فنظام العقوبات يهدف إلى ردع المسيئين ومنع الإساءات.

وبما أننا في سياق المقارنة بين ميكافللي و "كليلة ودمنة" نضطر إلى سوق التطابق حول هذه النقطة أيضاً إتماماً للبحث.

"إن حقاً على الوالي أن يجازي المرء بصلاحه ويعرفه له، لأنه أهل لكل خير أُتي إليه. وأن ينكّل بالمجرم لإساءته ويعذبه ويعاقبه عليها ليزداد أهل الخير في الخير رغبة. وأهل الجرائم عن الإساءة نزوعاً"[2].

ويستعيد كليلة ودمنة المعنى نفسه في مكان آخر:

"ثم على الملوك أن لا يتركوا محسناً بغير جزاء، ولا يقرّوا مسيئاً ولا عاجزاً على الإساءة والعجز. فإنهم إن صنعوا ذلك وتهاونوا به، تهاون المحسن واجترأ المسيء ففسد الأمر وضاع العمل"[3].

أما الفائدة الثانية عند ميكافللي فهي:

"هذا التنظيم يؤمن المتنفس للمشاعر السيئة التي يحس بها الأهلون تجاه مواطن معين، وقد تنمو مع الزمن. وإذا تعذر وجود مثل هذا المتنفس تفاقمت المشاعر إلى الحد الذي يدفعها إلى القيام بأعمال غير طبيعية وبأساليب شاذة قد تطيح بالجمهورية كلها في مهاوي التهلكة والكارثة. فهذه التنظيمات تؤمن عن طريق القانون المتنفس الصالح للمشاعر السيئة التي تفسد على الجمهورية أمنها وهدوءها"[4].

فالإساءات والجرائم تخلق حقداً من ضحاياها على مرتكبيها، وتولد رغبة في الثأر والإنتقام. هذه الرغبة فصلناها في باب (الثأر للإساءات) وهي لا يمكن أن تخمد إلا بالتعويض الذي لا يكون بأقل من معاقبة المذنبين. وقد تكون المشاعر السيئة متولدة عن خوف المواطنين من تنامي قوة مواطن معين بواسطة إساءته السلطة أو استغلاله لظروف معينة. فيولّد الخوف كراهية يمكن أن تنفجر في ظروف

---

(١) ميكافللي، المطارحات، ٢٤١.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٢٠٣.
(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٣٢٤.
(٤) المطارحات، ٢٤١.

مناسبة. فإذا لم تكن هناك الجهة الصالحة لمحاكمة المذنبين أو المتهمين، ووجد المُساء إليهم أو المتخوفون من الإساءة أن لا نظام يحصّل ثأرهم أو يمنع تخوفهم، فإنهم سيلجؤون إلى ذلك بأيديهم وهو ما يؤدي إلى سيادة مزاج العنف وإلى خراب الدولة. وقد لخص كليلة ودمنة الفائدة هذه ببلاغه قائلاً:

"إن في القصاص تسلية الضغائن وإطلاقاً لمنعقد الحقد"(١).

ويضيف كليلة ودمنة معتبراً أن العقوبة هي التي تردع أهل الريبة. الذين هم صنفان: الأول المرتاب بهم أي المتهمون دون قرائن والمشكوك بنواياهم في حين لا يمكن محاكمتهم على النوايا أو على الظنون، حتى لا يكونوا مصدر قلق وإرباك وحذر دائم من الآخرين.

فتأتي العقوبة لكي تجعلهم يمتنعون عن الإسترسال في نواياهم المسيئة أو تحويلها إلى أفعال وهو يدخل الإطمئنان إلى قلوب الناس منهم.

والصنف الثاني هم المرتابون بغيرهم .وهم اثنان أولهما الحاقد على المجرم فإذا وجد أن إجراءات السلطة ليست جدية ولا تعتمد المحاكمة العلنية. أو أنها لم تبن نظاماً للمقاضاة العلنية. فإنه سيرتاب بنوايا السلطة نفسها وبقدرتها بل وبرغبتها في تحصيل الحقوق وتأمين السلامة. وهو ما يدفعه لتحصيل حقوقه بيديه. وهذا بداية الخطر على الدولة.

وثانيهما: المتعاطف مع المجرم، فهو مع ذلك عندما يرى تقاعس الدولة عن إيقاع العقوبة به وعجزها عن تأمين مقاضاته، أو يرى مقاضاتها له عن طريق المداخلات الخاصة والسرية، فإنه سيرتاب أيضاً بالسلطة رغم مصلحته في هذا، ويستغل قصورها وضعفها وفسادها لتعميم الجرائم والإساءات الخطرة على الدولة نفسها دون خوف أو رادع. وفي هذا أيضاً خطر عظيم على حرية الدولة وسلامتها. لذلك لخّص "كليلة ودمنة" الكلام في جملة:

"عقوبة المذنب مقمعة لأهل الريبة ومصلحة للملك والرعية"(٢).

---

(١) كليلة ودمنة، ٣٣٦ أندلس.

(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ١٩٦.

مبادىء قضائية

صفات القاضي:

والحديث عن أهمية المقاضاة العلنية يدفعنا إلى التطرق لآراء كليلة ودمنة عن المبادئ القضائية العامة، والتي تتمثل بقواعد فقهية عن القاضي وأصول المحاكمات والعلاقة بين السلطتين القضائية والتنفيذية والتي وردت في صياغة أحكام ثابتة من حيث أسلوب التأكيد اليقيني، ومن حيث سريانها في الحياة القضائية لكل دولة تتجنب أن تحكمها سلطة مستبدة:

"أنا أرغب إلى الملك أن يأمر بالنظر في أمري. ويكون من يوليه إياه ذا أمانة. لا تأخذه في الحق لومة لائم، ولا يكون عنده محاباة لأحد ولا غمزة"(*)(1).

فالأمانة في القاضي هي معرفته عظمة مسؤوليته وأهمية دوره في استقرار الدولة، وتثبيت دعائمها. والمبالغة في حرصه على تنفيذ الأهداف التي وُضع في أصولها القضاء. فالقاضي مؤتمن على حقوق الناس وأمنهم وأرواحهم وعلى استبعاد المشاحنات بينهم، بالنظر في المنازعات.

وسلطة القاضي أمانة جسيمة أسلمتها إليه الدولة كإحدى أهم ركائزها وأمتن أسباب عمرانها ودوامها. وإساءة هذه الأمانة يعني تعريض العامة للظلم، والدولة للأذى. فعدل السلطان مأخوذ بعدل القاضي، وظلمه بظلمه. وعندما تفقد الثقة بالقضاء فذلك يعني فقدانها بالدولة كلها. فلا ظلم في القوانين التي يستنّها الشعب أو ممثلوه، حتى ولو ظهرت جائرة في اختلاف المكان أو الزمان. لأن الشعب لا يتعاطف إلا مع القوانين التي توافق انسجام وتألف مصالحه، وتتناسب مع المرحلة

(*) غمزة: تُحيز ضده وأعابه.
(1) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٨٨.

التاريخية التي استنّت فيها. ومع ما تتميز به كل مرحلة من طبيعة العلاقات الإنسانية والتقسيم الإجتماعي للعمل والتراتبية الطبقية. ومن طبيعة القيم والمفاهيم والعقائد التي يحتكمون إليها. فالقوانين دائماً عادلة، أما الظلم فهو من القاضي. ونعني بالقاضي الحاكم القضائي الفرد أو مجلس قضاء أو هيئة تتخذ صفة القاضي في تفحص القضايا وإصدار الأحكام بموجب القوانين المرعية. ويندرج في هذا المعنى النظام القضائي الذي قد يكمن فيه الخلل المؤدي إلى ظلم.

فالأمانة التي يريدها كليلة ودمنة في القاضي هي الحرص في الحفاظ على النظام العام وصيانة العدالة، لما فيه مصلحة الدولة وبقائها وتماسكها.

"وأن لا تأخذه في الحق لومة لائم".

في هذا القول إشارة إلى استقلالية القاضي وحصانة مركزه اللتان تؤهلانه لرفض الضغوط والمداخلات التي يمكن أن يتعرض لها من قبل أصحاب النفوذ وذوي السلطة. فعليه اعتماد الحق معياراً وحيداً لأحكامه والحق هو القانون بأي شكل أو صيغة تجسّد، ابتداءً من الشرائع والأعراف إلى القوانين المنهجية الصادرة عن هيئات ذات صفة تشريعية ممثلة مصالح المجتمع. فالحق إذاً هو الأساس الذي ينبغي على القاضي اعتماده في تركيز العدالة وتعميمها. لا تحرفه عنه لومة لائم، مهما بلغ شأن هذا اللائم ومهما ارتفعت منزلته. وهذه الاستقلالية تقوم على مركزين اثنين: أولهما المبادئ الدستورية، وثانيهما مسلكية القاضي نفسه في مدى أمانته ونزاهته وحياده وتجرده في النظر بالخصومات. وهذا ما يقصده كليلة ودمنة بعدم الاكتراث بملامة أحد.

"لا يكون عنده محاباة لأحد ولا غمزه".

أي لا يكون منحازاً لمصلحة أحد أو معيباً له مصغراً شأنه. وفي هذا إشارة إلى تساوي الناس أمام القاضي. فلا ينحاز إلى ذي منزلة رفيعة أو صاحب سلطان. ولا يتعاطف مع قريب مهما بلغت درجة قرابته منه. وبالمقابل أن لا يحطّ من شأن البسطاء المغمورين الذين لا يمتلكون سلطة أو ثراء، أو اللذين يبعده عنهم خلاف في الرأي أو في مصلحة، أو في دين، أو أي شيء يتعلق بانتماء القاضي الشخصيّ. فيكون بالقرب من الجميع وعلى مسافة واحدة.

"القاضي المحب للدنيا لا يزال في سخط"[1].

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٢٩٣.

وليس المقصود في هذه الجملة بعداً دينياً، بل ترمي إلى تحذير القاضي من السقوط أمام إغراءات السلطة والثراء والرفاهية التي تخلق عنده قابلية الإفساد المتجلية بالرشوة بكل مظاهرها المادية والمعنوية والسياسية:

"من الذين يحرصون على الدنيا: القاضي يأخذ الرشوة فيجور في الحكم"(١).

وبالتالي الخضوع لذوي المال والسلطة. وهو ما يغلب فيه الهوى لمصلحة أقوى المتخاصمين. وهذا تجسيد لمعنى الظلم:

"إن القاضي الذي يأخذ الرشوة، فيجور في الحكم هو واحد من الحريصين على المال والمؤثرين له على نفوسهم"(٢).

وما دام التخلي عن روح العدالة وعن جسامة الأمانة عظيمَ الخطر على مستوى الدولة، فيكون الوجه المقابل لذلك طموحاً شخصياً. صعب الإرتواء حيث كلما ازداد "حباً للدنيا" ازداد تهاوناً للحق، وإهمالاً للعدالة، في وتيرة لا تنتهي إلا باضطراب المجتمع، وتفسحُ المجال أمام الطموح فلا يتحقق أبداً إذ تُصبح كلُّ خطوة منه منطلقاً لخطى أوسع وأعتى. ونحن نستند إلى رأي ميكافللي بأن ملكة الرغبة هي دائماً أقوى من ملكة القدرة، وهو ما يبقي الناس ساخطين غير راضين عما بلغوه.

"الخداع والمكر ليسا من أعمال صالحي القضاة وتقاة الولاة"(٣).

ليس على القاضي اتباع الحيلة للإيقاع بالمتهم فهذا من وجوه الإنحياز الذي لا يليق بالقاضي. حتى ولو اتبعت الحيلة أجهزة التحقيق والتحري والإدعاء فلا ينبغي للقاضي الأخذ بنتائجها:

"ممن ينبغي لهم أن يعذبوا: المجرم الذي يعاقب من لا ذنب له"(٤).

والعكس صحيح أي إذا لجأ القاضي إلى الحيلة والخداع وأشار على المتهم بالأساليب الأنسب لتبرئته فإن في ذلك انحياز لمصلحته. لا يوافق العدالة. فليس عليه أن يتخذ موقف الإدعاء ولا موقف الدفاع بل عليه أن يتخذ موقع النظر بينهما

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٢٩١.
(٢) كليلة ودمنة، شيخو ٢٣١.
(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٢٩٠ ـ ٢٩١.
(٤) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٢٨٤.

وإحالة كل ما يدليان به من أقوال وقرائن إلى القانون بكل تجرّد وحيادية. حتى أن استشاره القاضي والنصيحة التي يعطيها لأحد المتخاصمين هي من باب الحيلة.

"وعليه أن يرفع عذري وما سمع من غيري فينظر فيه"[١].

وكذلك:

"أمر الأسد النمر والقاضي أن يجلسا ويأتيا بدمنة على رؤوس الجند. ثم يسألا عنه. ويرفعا إليه (الأسد) الذي يذكرون لهما منه، وجوابه إياهم فيه ولا يدعا شيئاً إلا أنهياه إليه"[٢].

وليس المكر والمخادعة فقط ما يجب على القاضي تجنبه لئلا يعتبر فعله إيقاعاً بالمتهم وظلماً له. بل أيضاً أساليب الإكراه والتعنيف الجسدي والنفسي الذي ينبغي عليه تجنبها في كل مراحل المحاكمة. وعدم الإعتداد بأقوال المتهم واعترافاته الناتجة عن الإكراه. وإن فعل ذلك ظلم واتبع هواه لا العدالة والحق:

"من أريدت مهجته على أمر يسأل عنه غيرُ مقتصر على ما هو كائن بل قائل ما لم يكن"[٣].

فالإعترافات التي يدلي بها المتهم تحت التعذيب يرجو من خلالها التملص من ألم الحاضر دون النظر بعواقب المستقبل. فالمتألم تغلب رغبة التخلص من ألمه على كل عقله وتفكيره. ويصبح هاجسه الخلاص بأي ثمن ومهما عظمت الوسيلة لتحقيق ذلك. وكم من البشر يلجأون إلى مداواة مرض مؤلم بمرض أخف ألماً ولكنه أشد فتكاً من دون النظر في العواقب.

إذا استشفيت من داءٍ بداءفأقتل ما أعلك ما شفاكا[٤]

وقد يرضي المتهم المحققين المعنفين باعترافات يزج بها الآخرين ونفسه وهي غير صحيحة ينسجها خياله في أقوال وأفعال ليس لها أصل:[*]

"قد يضطر المرء إذا أنزل به البلاء أن يقرف نفسه بما لم يعلم وما لم يعمل"[٥].

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ١٨٨.

(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ١٩٤.

(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ١٩٤.

(٤) المتنبي الديوان ١٩٤.

(*) ورد تفاصيل هذا الوجه في باب "الأسرار" ص ١٩٦ من هذا الكتاب.

(٥) كليلة ودمنة، دار الأندلس.

وقد يندرج زج الآخرين بتهم غير مسندة ومُختلقة لا علاقة لهم بها، في باب شهادة الزور المتعمّدة. والتي قد تحكم بقتل نفس بريئة:

"إن من عمل بالزور والبهتان والافتراء كان حقيقاً العقوبة في العاجل والآجل"[1].

وكذلك: "لقد عجل الله لك النكال بكذبك علي. فقد زعمت أنك عاينت ما لم تر وشهدت عليّ بزور وباطل"[2].

فهذا كله مما ينبغي على القاضي تجنبه وعدم الأخذ به إذا ارتكبت من غيره، وإلاّ وقع الظلم والبغض. حسب "كليلة ودمنة"

ولا يجوز للقاضي أن يحكم على متهم قبل استنفاده كل إمكانيات الدفاع أو إذا لم يكن حاضراً في محاكمة، ولا يجوز تحديد مدة المحاكمة ما دام بإمكان الخصوم توفير أسباب الدفاع. ففي الحالة الأولى يكون كمن:

"يسمع بأذن واحدة ويرى بعين واحدة"[3].

ويشبهه كليلة ودمنة بقاضي مروة الذي:

"سمع من الرجل فحكم له ، ثم سمع من خصمه فحكم له"[4].

وفي ذلك تغليب المزاج والظن والتقدير الشخصي على الحق والقانون والعدالة.

أما في الحالة الثانية فيكون القاضي مستعجلاً غير متثبت . لأن الكثير من القرائن تحتاج إلى مهل.

ولا يجوز أن تكون المحاكمة لمصلحة الأسرع في دفع قرائنه وحججه. بل ينبغي أن تكون لصالح القرائن والحجج الأثبت والأصح والأكثر انطباقاً للواقع والحقيقة والقانون. وأكثر إجلاء لملابسات القضية:

"أيها القاضي إن منطقك ليس بذي وجه ولا رأفة ولا نظر في أمر مظلوم ولا طلب للحق والعدالة. ولكني أراك راكباً لهواك . تريد قتلي ولم يستضئ لك شيء من أمري. وما قذفت به. ولم يمض ثلاثة أيام بعد"[5].

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٢٠٥.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٢٠٥.
(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ١٩٢.
(٤) كليلة ودمنة، دار الأندلس ، ١٩٢.
(٥) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٢٠٢.

"إذا أراد الملك بي هذا فليجعل لي عهداً... ألا يعجل العقوبة علي وأن يتثبت فيما يرفع إليه ويذكر له في ذلك ويفحص عنه ثم يقضي فيه بما بدا له"(١).

"الملوك يحتاجون إلى النظر في وجوه شتى فإذا آثروا النظر في بعض تلك الوجوه على بعض لم يأمنوا خطأ البصر وزلل الرأي"(٢).

"إن جرم المرء إذا فحص عنه وفتش ازداد استنارة واستبانة"(٣).

والكلام عن التثبت والروية والتفحص والتأني في إصدار الأحكام كثيرة في كليلة ودمنة (سيأتي ذكره في باب خاص).

القاضي لا يحكم بالظن.

"إن صالحي القضاة لا يقطعون بالظن والشبهة، ولا يعملون به في الخاصة ولا في العامة. لعلمهم أن الظن لا يغني عن الحق شيئاً"(٤).

فالمتهم مظنون به وهذا علّة اتهامه. وأخذ القاضي بالظن محاباةٌ للمدّعي وغمز للمتهم. لأن مهمة القاضي جلاء الظن باليقين سواء بالإدانة أو التبرئة:

" وأن السلطان لا ينبغي له أن يعاقب على الظن والشبهة ، فإن الدم عظيم شأنه"(٥).

كما لا يجوز للقاضي أن تميل ظنونه الشخصية وشبهته ضد المتهم أو لصالحه في سير المحاكمة، كما لا يجوز إرشاد المتهم أو المدعي إلى أفضل سبل الدفاع. بل عليه النظر في دفوع الخصوم وتفحصها والتثبت من مطابقتها أو مخالفتها للواقع والقانون. ويوازن الحجج ليأتي حكمه مجرداً مما يخالجه من ارتياب. ومؤسساً على مقابلة القرائن. وكذلك في السياق نفسه لا يجوز للقاضي أن يحكم بالفراسة ويعتمد على ما تقدمه نظريات علم النفس السلوكي عن الإنفعالات والسمات المعبرة عن طبيعة الإنسان في حالات انفعالية. كالقلق والارتباك والشحوب والتجهم والتلعثم والنظر المرتاب وإشارة اليد وكل المظاهر والقسمات التي تلازم ردات الفعل النفسية... واليك هذه المحاورة بين دمنة ورأس القضاة في سياق محاكمته:

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٣٢٧.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٣٣١.
(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ١٨٦.
(٤) كليلة ودمنة، دار الهدى، المصدر نفسه، ص ٢٣٠.
(٥) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ١٨٣.

"فقام رأس القضاة وأخذ بيد دمنة وقال: إن في كتب العلماء، أن من كانت عينه اليسرى صغيرة كثيرة الإختلاج وأنفه مائلاً إلى شقّه الأيمن وما بين حاجبيه من الشعر متباعداً، ومنابت شعره ثلاث شعرات، ثلاث شعرات. إن مشى نكس ولا يزال ملتفتاً خلفه، فإنه صاحب نميمة وفجور"[1].

"فقال دمنة: نحن كلنا تحت السماء وليس فوقها. وأنتم ذوو الأحلام وتقيسون بالعلم والكلام وقد فهمتم ما قال. فاستمعوا مني: فإنه يظن أن لا أحد أعرف بالأمور منه.وأنه لا علم إلا علمه. وأن كان ما ذكر من العلامات حقاً فلا أسمع أن أحداً يقدر على أن يعمل خيراً أو شراً إلا بها.وإنما تجازون بذلك وتثابون عليه.وليس لأمرئ من رأيه شيء. فليس مجتهدٌ وإن حرص على الخير بنافعه حرصه. ولا مسيء وإن أذنب بضائره ذنبه. وقد شقيت بالعلامات التي في جسدي، ولو خير الناس في علاماتهم وقسماتهم لجعلوا فيهم أفضل ما يقدرون من الآيات والشامات. ولم يكن مني غير العادة ولم أرتكب غير الحق"[2].

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ١٩٨.
(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٩٨ ـ ١٩٩.

بين التشهير والإتهام العلني

التشهير مضرٌّ بالدولة، يوقعها في البلبلة والإضطراب، طريقا الفتنة، بإساءته إلى قادتها وكبار رجالاتها، ويجرّ العامة إلى عدم التمييز بين الفاضلين والمسيئين نظراً لسهولة الشائعة التي تزرع الشك بين المواطنين، وغالباً ما ينجح ذلك في قلب حسنات شخص إلى سيئات. فالتشهير يعني التلفيقات الكاذبة التي تنشر عن شخص ما، بنسْبِ أعمال وأقوال إليه، فتسري الأكاذيب بين الناس بسرعة، ويصعب لملمتها بنفس اليسر الذي تنتشر فيه. لذلك يرى ميكافللي أنه يجب على الدولة أن لا تقصر جهداً في مكافحة التشهير، وتعمل على إيجاد أفضل الوسائل لمنع حصوله ويرى أن أفضل طريقة إلى ذلك:

"إيجاد المنظمات التي تؤمن التسهيلات اللازمة لتقديم الإتهامات العلنية، وذلك لأن الإتهامات العلنية نافعة للجمهوريات بقدر ما هو التشهير ضار ومؤذ"[(1)].

وقد استنتج ميكافللي هذه القاعدة من مثل منيوريوس كاميليوس[(*)] الذي حرر روما من نير الغالبين وأحتل مكانة رفيعة من النبل والإحترام عند المواطنين الذين صاروا يعطونه الأولوية في كل شيء، إلا أن مانليوس كابيتالينوس[(**)]. أكل الحسد قلبه، ولم تمكنه غيرته من رؤية كل ذلك الشرف والمجد يُضْفي على كامليوس فبدأ بنشر الإشاعات السيئة ضده والتي تتهمه بالتصرف الشخصي بكنوز الغاليين.

---

(١) ميكافللي، المطارحات، ٢٤٦.

(*) منيوريوس كاميليوس (٤٤٥ ـ ٣٦٥) قبل الميلاد قائد روماني مشهور كان حامياً للشعب بصلاحيات قنصلية تمكن من احتلال فيي، حرر روما من الغالبين وانتصر عليهم في معركة البا ٣٦٧ ق.م . انتخب ديكتاتور خمس مرات ومات بالطاعون.

(**) مانليوس ماركوس كابيتالينوس كان قنصلاً عام ٣٩٢ ق.م ودافع عن العامة ضد زملائه النبلاء فاتهمه هؤلاء بالخيانة وحكم عليه الشعب بالإعدام والقي من صخرة على نهر التيبر.

وقد أثّر هذا على العامة الذين شرعوا بعقد الإجتماعات وإثارة الفتن في المدينة، مما دعا بروما إلى تعيين ديكتاتور، ودعا مانيلوس إلى الظهور علناً أمام الجميع، وتقابل الرجلان فطلب الديكتاتور من مانيلوس أن يظهر حججه وقرائنه أمام الجميع لأن المسألة تعنيهم جميعاً ، فلم يردّ مانيلوس ولم يُدلِ بأية تفاصيل. فأمر الديكتاتور بزجه في السجن .

ذكرنا المثل مختصراً لعلنا نحسن مطابقته مع مثل "كليلة ودمنة" في باب "الفحص عن أمر دمنة" . إذ تمكن دمنة بالنميمة والأكاذيب وتلفيق الأباطيل من تأليب الأسد والعامة على الثور، يدفعه إلى ذلك حسده على مكانته عند الأسد:

"إن دمنة لم يركب من شتربة الذي ركب من تحميله إياك عليه إلا لحسده إياه على منزلته منك ومكانته عندك"(١).

وسبب هلاك شتربة هو الإشاعة المغرضة التي أطلقها عليه دمنة من أنه خائن يسعى إلى الإنقلاب على الملك ، فأهلكه وهو من خيرة الوزراء .

"ما أشكل عليّ الرأي أنه بريء مما لطخ به، غير متهم ولكن قُتِل لتحميل الأشرار وبغيهم وزخرفتهم الكلام الكاذب"(٢) .

وحتى لا يتكرر الأمر ولا يرتكب الأسد خطيئة مرة ثانية بالأخذ بالأكاذيب، قرر أن لا يحكم على دمنة نتيجة التشهير ضده واتهامه بالإيقاع بشترية ولذلك طلب اتهامه علناً أي بتحويل التشهير إلى اتهام علني :

"إذا كنت قد أوطأت شتربة عشوة فأنا أكره أن أركب من دمنة مثلها بغير بيّنة ولا يقين"(٣).

وهو ما يقترحه دمنة على الأسد أن يواجه التشهير بالتفحص والتثبت .

"أيها الملك لست بحقيق لمعالجة أحد بالعقوبة عن قول الأشرار دون الفحص والتثبت"(٤).

ولا يكون الفحص والتثبت موفيين بالغاية منهما إلا إذا تمّا من خلال الإتهام العلني، الذي يذكر فيه المغرضون وأصحاب التشهير حججهم ضد المشهر بهم.

(١) كليلة ودمنة، أندلس ١٨٣ .
(٢) كليلة ودمنة، أندلس ١٨٣ .
(٣) كليلة ودمنة، أندلس ١٨٤ .
(٤) كليلة ودمنة، أندلس ١٨٨ .

فإذا استطاعوا ذلك تحولت الإشاعات إلى تهمة صحيحة وقد وردت صيغة الإتهام على لسان النمر القاضي:

"قد علمتم معشر الجند ما وصل على الملك من التألم بقتل شتربة والتوجع له. ولم يزل مهموماً حزيناً، وجِلاً أن يكون دمنة شبّه عليه في أمره، وأرهقه فيه ميناً وباطلاً. وأحبَّ أن يستيقن ذلك. وقد نصبنا للنظر في أمر دمنة وانتم أحق أن لا تكتموا الملك سراً ولا تدخروا عنه نصحاً ولا تخفوا عليه حرفاً. وليقل كل منكم ما يعلم فإنه لا يحب أن يفرط بعقوبة من غير استيجاب لها"[1].

ويوضح "كليلة ودمنة" خلال مراحل الباب المذكور أن هذا الشكل من الإتهام العلني يضع حداً للتشهير الكاذب. ويشجع الإتهام الصحيح فمن يرى أن من السهل عليه تلفيق التهم والأكاذيب، سيرى صعباً عليه إثباتها بحجج وأدلة أمام القضاة والجمهور. عندها سيقلّ التشهير الكاذب خوفاً من عرض الأمور أمام المحاكم العلنية. وسيُفضح الكذب ويعاقب صاحبه.فانظر كيف كان موقف المحرضين على دمنة عندما طلب منهم القاضي أن يقولوا علناً ما يعرفون:

"فرمق الجميع بعضهم وأطرقوا ملياً لا يحيرون كلاماً، لأنهم لم يعلموا من أمره علماً واضحاً يتكلمون به، وكرهوا القول بالظنون تخوف أن يفصل قولهم حكماً ويوجب قتلاً"[2].

فاستفاد المتهم دمنة من هذا الإرتباك وقال:

"ما أسكتكم، ليقل كل واحد منكم ما يعلم. وأعلموا أن لكل قربة ثواباً إما عاجلاً وإما آجلاً ولا بد أن تقولوا من أمري بعلمكم، وليعلم كل منكم أن منطقةُ في قولي حكم في أحياء نفس أو موتها، واعلموا أن من قال ما لم ير وادعى علم ما لم يعلم عُدّ جاهلاً متكلّفاً"[3].

بالمقارنة يرى ميكافللي أنه:

"لزرع أي تشهير أو نشره ليس هناك من حاجة إلى شهود أو إلى أية إثباتات للحقائق ففي وسع أي إنسان أن يلفق الأكاذيب على أي إنسان أخر وأن يثير حوله الشائعات. أما الإتهامات فلا يمكن أن توجه على هذا النحو، إذ أنها يجب أن

---

(١) كليلة ودمنة، أندلس ١٩٦.
(٢) كليلة ودمنة، أندلس ١٩٦.
(٣) كليلة ودمنة، أندلس ١٩٦.

تدعم بالأدلة وأن تبسط الظروف التي تقيم الدليل على صحة الإتهام ويمكن توجيه الإتهام أمام القضاة وأمام الشعب وأمام المحاكم"[1].

ويتابع :

"يضاف إلى ذلك أن عدد من توجّه إليهم التهمة علانية لا بدّ أن يقلّ عن عدد أولئك الذين لُفقت حولهم الشائعات . إذ ليس من المعقول توجيه التهمة إلى إنسان بنفس السهولة التي تلفّق فيها حوله"[2].

يحذر "كليلة ودمنة" السلطة من مغبّة الأخذ بالشائعات ، بدعوته إياها إلى التفحص والتثبت وإجراء المقاضاة العلنية. لأن الأخذ بالإشاعة والعمل بالشبهة يعمي نظر السلطة ويلتبس أمرها فتأخذ البريء بالمذنب.

"إنّ الذي يعمل بالشبهة ولا يتّئد عندها ولا يتثبت فيها يكون قد صدق ما ينبغي أن يشك فيه وكذب ما ينبغي تصديقه"[3].

ويجتمع ميكافللي و"كليلة ودمنة" على أن التشهير ينجم غالباً عن الحسد ويقع ضد الرجالات البارزين في الحكم والمهتمين بالقضايا العامة المهمة ، فشتنربة (الثور) هو أفضل وزراء الملك وكاميلوس هو محرر روما من الغاليين.

"ومن يقرأ التاريخ يلاحظ أن التشهيرات الكاذبة كانت تروج دائماً ضد الأشخاص الذين يعملون في القضايا العامة ذات الأهمية"[4].

عقوبة المشهّرين:

بعد أن تجد الدول الوسائل المناسبة التي تفسح بالمجال للإتهام العلني في مواجهة التشهير، عليها أن تلجأ إلى معاقبة المشهرين لأنهم بذلك يثبتون سوء نواياهم ما دام بإمكانهم توجيه الإتهام العلني. وحتى في حالة التقاضي العلني فعلى الدولة أن تكافئ الذين يثبتون صحة ادعاءاتهم، أو على الأقل أن تمنع عنهم العقوبة، وتعاقب الذين لا يثبتونها لما في ذلك من ردع لكل من يحاول الإساءة إلى الدولة بإساءته إلى الأكفاء من رجالها،ولما فيه من تبصير للدولة بالمساوئ

(١) ميكافللي، المطارحات، ٢٤٧.

(٢) ـ ميكافللي، المطارحات، ٢٤٧.

(٣) كليلة ودمنة، أندلس، ١٩٣.

(٤) ميكافللي، المطارحات، ٢٤٦.

المثبتة. فيساعدها ذلك على معرفة الخلل فيها، ومعالجة المخاطر التي يبيّتها بعض الأشخاص الذين تصدق الإتهامات بحقهم. وفي رأي ميكافللي أنه لا يستطيع من تقع عليهم العقوبة أن يعترضوا عليها ما دامت قد سنحت لهم الفرصة طَرْقَ أبواب الإتهام العلني:

"عندما توفّر الإمكانيات لمثل هذا الإجراء ويُسمح بتطبيقه بصورة صحيحة، فإن من الضروري جداً عقاب المشهرين. ولا يستطيع هؤلاء التذمر من مثل هذا العقاب، ذلك لأن الفرصة قد أتيحت لهم لتوجيه اتهاماتهم بصورة علنية"[1].

ودمنة الذي سيجري عليه العقاب لنميمته يقول في هذا الموقف :

"لا تجزع من العذاب إذا أوقفت منك على خطيئة ولئن تعذب في الدنيا يجرمك خير من أن تعذب في الآخرة مع الإثم"[2].

"لا ينبغي لكم أن تكرهوا وقوع القضاء على ما وافقكم أو خالفكم ولا تصغّروا منه شيئاً وأيُّ عظيم أكبر من ستر عورة من أفرط بالأخيار وأستزلّهم بوشايته وكيده"[3].

فإتاحة باب الإتهام العلني أمام المشهرين يضعفهم من إثبات صدق ما يروّجونه من معايب على الآخرين،أو يظهر كذبهم. وفي حالة سوء النية بالتشهير، سيتردد المشهر كثيراً قبل إطلاق إشعاعاته خوفاً من أن يطلب إلى المواجهة العلنية لتأكيد حججه، وخوفاً من العقاب الذي سينجم عن فشله. أما من كانت ادعاءاتهم محقة واستطاعوا إثبات صحة مزاعمهم بما ينبّه الدولة إلى مفاسد المشهر بهم (المتهمون) فأولئك يستحقون المكافأة أو على الأقل إعفاءهم من أية عقوبة، وذلك لتشجيعهم على عدم كتمان ما يرونه من مساوئ الذين يعملون في القضايا العامة:

"وإذا ما تمكنوا من إقامة الدليل على صحة تشهيرهم ، بالحقائق الثابتة استحقوا الثواب وإذ ا عجزوا عن ذلك وقع عليهم العقاب"[4].

ويحذّر "كليلة ودمنة" أن الإمتناع عن معاقبة المشهرين وملفّقي الأكاذيب يؤدي إلى خطر يتعدى الشخص إلى الدولة كلها. ومن هنا سرُّ الحرص الذي أبداه مراراً

(١) ميكافيللي، المطارحات، ٢٤٧.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ١٩١.
(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ١٩٦.
(٤) ميكافللي، المطارحات، ٢٤٩.

على ضرورة تشديد العقوبة وعلى الغاية منها:

"لئن أنت خلّيت سبيل دمنة بعد الذي ارتكب من الذنب العظيم ليجترئن عليك جندك، ولا يتخوف منهم أحد عقوبتك، ولينتشرنّ أمرك بما لا تطيق لمّ شعثه ولا شعب صدعه ولا رتق فتقه"[1].

وهذا الخراب الذي يلحق بالدولة، يذكر ميكافللي مثالاً عليه ما حدث عندما فشل جيوفاني كويكيارديني وهو قائد الجيش الفلورنسي في احتلال مدينة لوكا فانتشرت حوله الشائعات بأن أهل المدينة تمكنّوا من غوايته وروّج لذلك خصومه مما قاده إلى اليأس والقنوط بعد محاولاته تبرئة نفسه، مما أثار سخط أصدقائه انتقاماً، وصار نطاق هذه القضية يتسع لهذا السبب و لغيره من الأسباب، إلى أن بلغ حدوداً أدت إلى سقوط جمهورية فلورنسا[2]

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٢٠٦.

(٢) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ٢٤٨.

عدم الموازنة بين العقوبات والمكافآت

لا يمكن لأية جمهورية صالحة التنظيم أن تسمح لحسنات مواطنيها أن تمحو ما يرتكبونه من سيئات. وأن عليها أن تعين الثواب للعمل الصالح، والعقاب للعمل الطالح[1].

إنه مبدأ بالغ الأهمية في حياة الدول. من دونه تصبح الدولة معرضة للخطر من أبنائها الطموحين ذوي المآثر والأعمال الطيبة، وذلك لقدرتهم على استغلال مناصبَهم وثقة الناس بهم والحصانة التي يكتسبونها من ذلك، إستغلالاً يغدون معه على درجة كبيرة من الخطر على دولتهم، حيث يدفعهم تهاون الدولة مع إساءاتهم إلى التمادي فيها طلباً لطموح شخصي في نفع خاص. وغالباً ما يكون الطموح متعلقاً بسدة السلطة نفسها، وهو ما يحوّل حسنات هؤلاء إلى سيئات. فمآثرهم العظيمة التي نفعت دولتهم في مرحلة معينة، تنقلب أسباباً للإساءة إليها واضطهاد حريتها واستعباد مواطنيها عبر وسائل السلطة. ويقف ميكافللي بكل اهتمام أمام هذا الموضوع محذراً الدولة، وناصحاً لها باعتماد قانون يوجب عليها أن لا تصفح عن إساءة مواطن، بشفاعة حسناته السابقة. حتى لا يُتاح المجال أمامه لبناء نفوذ شخصي من خلال استغلال مآثره . فمثلما يكافأ المواطن على كل نفع يقدمه إلى دولته يجب أن يعاقب عن كل إساءة يلحقها بها.

"وبعد أن تكون قد كافأت شخصاً على ما قام به من عمل طيب، عليها أن تعاقبه إذا ارتكب بعد ذلك عملاً سيئاً دون الإكتراث بما سبق أن قام به من عمل طيب. وعندما يحترم هذا القانون إحتراماً كلياً تتمتع الدولة بحريتها أمداً طويلاً، وإلا فإنها تتعرض للخراب والدمار"[2].

---

(١) ميكافللي، المطارحات، ٣٠٤.

(٢) ميكافللي، المطارحات، ٣٠٤.

والواقع أن التاريخ والحاضر في الحياة السياسية يؤكدان أهمية هذا القانون، فلا يمكن أن تلتفّ الناس إلا حول رجل برزت فضيلته في تقديم الأعمال الصالحة والشَّجاعة، فتبدأ بإيلائه ثقتها مما يكوّن التربة الخصبة لاستنبات الزعامة ولاجتناء المراكز الهامة .. وغالباً ما تكون مقدمات الإستيلاء على السلطة بالأعمال الفاضلة مقصودة وممنهجة .. وبما أن الجماهير سريعة الإفساد وتخدعها المظاهر، وتغلّب رغبتها في المراهنة على الأقوياء، فإنها تتسامح مع بعض الإساءات التي يرتكبها أصحاب المآثر. وهذا ما يؤدي إلى تنامي أهميتهم إلى درجة لا تستطيع الجماهير في حال تنبهها إلى الخطر أن تردعهم . فلذلك تكون للقانون الصالح الذي يردع المسيء فوراً، ويعاقبه مهما كانت منزلته، فعاليةٌ مانعة تردع أصحاب الفضائل من الإنحراف عن طريق العمد أو الخطأ، وبالتالي يحفظ ديمومة الحرية للدولة .

ونلاحظ التباساً في قانون ميكافللي هذا يظهر في الترتيب الزمني للحسنات والسيئات. فهو أشار إلى أن الحسنات السابقة لا يجب أن تشفع للسيئات اللاحقة. . ولكنه لم يشر إلى العكس . أي هل بإمكان حسنة لاحقة أن تمحو سيئات سابقة. وهو أمر جدير بالنظر فالمواطن الذي سبق وأساء إلى دولته لسبب من الأسباب وعوقب على إساءته، يُفترض أنه إذا استطاع القيام بعمل نافع للدولة فيما بعد أن تمحو أعماله النافعة سيئاته السابقة،لا أن تؤثر سوابقه على تقييم نفعه اللاحق. وهو ما تتبعه الدول مع المواطن المسيء الذي يكتفي بعدم تكرار الإساءة خلال مدة من الزمن فتمحى بذلك رذائله السابقة (تبييض السجل العدلي) . فكيف إذا بادر إلى أعمال مفيدة لدولته. وفي هذا تشجيع لجميع المواطنين الذين سبق لهم وأساؤوا إلى دولتهم أن يقدموا على أعمال فاضلة. وإفساحٌ في المجال أمامهم لتعزيز مواطنيتهم التي سبق وتعرضت للشوائب . ويذهب "كليلة ودمنة" إلى الإطلاق في زعمه أن الحسنات تمحو السيئات وذلك في خطاب الأسد لوزيره ابن آوى:

"إن الكريم لا يكون إلا شكوراً غير كفور تنسيه الخلة الواحدة من الإحسان الخلال الكثيرة من الإساءة"[١].

وفي هذا القول يثير الإلتباس نفسه الذي شاهدناه عند ميكافللي ، فهو يوضح أن الأعمال الصالحة اللاحقة تمحو السيئات السابقة وهذا ضروري لتشجيع

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ١٥٤.

المواطنين كما أشرنا أعلاه، إلا أنه لا يشير إلى السيئات اللاحقة وأثرها على ما سبقها من حسنات .

غير أن ميكافللي وكليلة ودمنة يحسمان الموقف الأول بوضع قاعدته العامة المطلقة التي تتفاعل مع كل عمل على حده بما يحمله من نفع وضرر، فاصلة إياه عما سبقه من أعمال فالعقوبة للعمل المسيء والمكافأة للعمل الصالح بغض النظر عن ترتيبها الزماني .

"لذا فإن من الضروري كل الضرورة أن يكون إلى جانب العقوبات التي تفرض على الأعمال الشريرة مكافأة تمنح إلى العمال الطيبة"[(١)].

ويحاول كليلة ودمنة الخروج من الإلتباس في مكان آخر. (باب الأسد والثور) خلال تحذيره من الشخص الذي يقوم بأعمال نافعة وهو يرمي ورائها إلى بناء نفوذ شخصي ومكانة في السلطة يستغلهما لنفعه الخاص، حتى ولو كان على حساب مصلحة الدولة،ورغم أعماله الصالحة السابقة يطلب كليلة ودمنة معاقبته على إساءته اللاحقة وينعته باللئيم الكفور.

"إن اللئيم الكفور لا يزال ناصحاً نافعاً يرفع إلى المنزلة التي ليس أهلاً لها، فإذا فعل ذلك به التمس ما فوقها بالغش والخيانة"[(٢)].

ويدعو "كليلة ودمنة" السلطان إلى تفقد أموره وعمّاله وأعوانه ومواطنيه، لكي يتسنى له التأكد من طبيعة أعمالهم وما تتضمنه من احتمالات النفع والضرر على الدولة. لأن هذا التفقد ضروري لجعل المواطن حريصاً على تأدية الأعمال النافعة وعلى تجنّب المؤذية. خاصة إذا رافق ذلك تصنيف الأعمال ووضع قواعد المكافآت والعقوبات:

"على الملك تعاهد عماله والتفقد لأمورهم حتى لا يخفى عليه إحسان محسن أو إساءة مسيء".

"ثم عليه بعد ذلك أن لا يترك محسناً بغير جزاء ولا يقرّ مسيئاً أو عاجزاً على العجز والإساءة. فإنه إن صنع ذلك تهاون المحسن واجترأ المسيء ففسد الأمر وضاع العمل"[(٣)].

---

(١) ميكافللي، المطارحات، ٣٠٦.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ١٥٤.
(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٣٢٤.

ويدعو السلطان إلى الدقة في أعمال العقوبة والإحسان فيكون كل جزاء على قدر العمل الذي يقتضيه. فالمبالغة في العقاب كما المبالغة في الثواب تبطل الحكمة منهما، وتضعف حوافزهما. كما أن الاجتراء (اجتراء المسيء) والتهاون ينتجان عن منع العقاب والثواب. فالمبالغة في الإجراء تشبه إلغاءه من حيث مفاعيلها وعواقبها.

"إن ثمرة العمل العقاب أو الثواب وهما على قدره في القلة والكثرة، كالزارع إذا حصد الحصاد أعطي على قدر بذره"[1].

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٣٥٣.

الثراء والفقر بين الدولة والمواطنين

فقر المواطنين:

"وإذا ما نقب المرء عن وسائل العلاج برزت له وسيلتان بروزاً تلقائياً. أولاهما: البقاء على المواطنين في حالة من الفقر حيث يؤدي الثراء الذي لا قيمة له إلى عجزهم وإفساد أنفسهم، بله الآخرين"(١).

"يعيش القانع الراضي آمناً مطمئناً مسترخياً مستريحاً. وذو الحرص والثراء لا يعيش ما عاش إلاّ في تعب ونصب وخوف"(٢).

يؤكد ميكافللي للدولة الحريصة على حريتها أن تعمل ما بوسعها لتغلّب المعادلة التالية:

دولة غنية على شعب فقير، ويرى أن من الضروري وضع الأنظمة المؤدية إلى إبقاء المواطنين في حالة فقر شرط أن لا تحُول بين المواطن وبين طموحه بالوصول إلى مراتب الشرف والمنازل الرفيعة. لأنه بذلك لا يعود مهتماً بتحقيق الثراء، ويضعف اكتراثه بجمع المال ويصير هاجسه المجد والكرامة فلا يدافع عن بلاده لغاية الكسب الشخصي والمغانم، بل لغاية الدفاع عن الوطن الذي يتيح له تحقيق ذاته. والشرط الثاني أن لا يبلغ الفقر درجة الفاقة التي تدفع إلى المسألة والهوان والإذلال.

فالرومان كانوا فقراء طيلة أربع مائة سنة من عمر الجمهورية، وحدود الفقر تمثلت في اقتناء الفرد المنتج لوسيلة عمله التي لا تزيد في الزراعة مثلاً عن أربع دونمات من الأرض، تعطي الكفاف لأسرة وتمنع عنها الحاجة. فتجَنُّب الفاقة هو

---

(١) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ٦٦٦.
(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ٢٦٠.

ما تضمنه دولة غنية تستطيع الإنفاق على شعبها في الخدمات العامة وتشكل ضمانة المواطن في حفظ كرامته وأبعاد شبح الحاجة والإذلال عنه.

"إن أهم ما يجب على دولة أن تضعه من نظام (شريطة أن تكون الدولة متمتعة بحريتها) هو الإبقاء على مواطنيها في حالة الفقر ... ولا يمكن للمرء أن يقتنع (يعتقد) بوجود أي نظام يتجه إلى مثل هذا التأثير اكثر من معرفته بأن الفقر لا يحول بينه وبين الوصول إلى أي منصب أو أية مرتبة رفيعة من مراتب الشرف، وبأن صاحب الشجاعة والفضيلة هو محط الأنظار مهما كان البيت الذي يقيم فيه. ولا ريب في أن هذا العرف قد جعل الميل إلى الثروات أقل قوة واندفاعاً "(١).

ويستعرض في مطارحته أمثلة بارزة عن أولئك القادة الذين قدموا لبلادهم أجل الخدمات وساهموا بتدعيم أسس الجمهورية وتوسيع سطوتها وهم فقراء قانعون بفقرهم ومنهم سنيناتوس(*) الذي عندما قصده رسل مجلس الشيوخ لإبلاغه بقرار تعيينه ديكتاتوراً وجدوه يحرث أرضه. ويعلق تيتوس ليفي على الحادث بقوله :

"ويسجل هذا الحادث أمراً جديراً باهتمام أولئك الذين يمتهنون كل القيم الإنسانية عندما يقرنونها بالثراء. والذين لا يعنون بالشرف والفضيلة إلاّ إذا كانا وسيلتين لتحقيق الثروة"(٢).

ولا يخالف ميكافللي في هذا السياق ما سبق وأقره كليلة ودمنة من أن المواطن لا ينبغي له أن ينال فوق الكفاف من أسباب معيشته وذلك يعود لأمرين أولهما أن ما يزيد عن حاجته لا نفع له فيه:

"فأما ما سوى ذلك ففي مواضعه ليس له منه إلا ما لغيره من حظ العين، ولو أن رجلاً وهبت له الدنيا بما فيها لم ينتفع من ذلك إلا بالقليل الذي يكف به الأذى عن نفسه. فأما ما سواه ففي مواضعه لا يناله"(٣).

وليس المرء مقتصر على عدم انتفاعه منه بل هو حجز للفائض عن الآخرين الذين هم أصحاب المال ومحل نفعه .

"العنّين خير من العاهر والفقر خير من النعمة والسعة من أموال الناس"(٤).

---

(١) ميكافللي، المطارحات، ٦٩٥.

(*) قنصل روماني ٦٥ق.م عُيّن ديكتاتوراً ثلاث مرات.

(٢) ميكافللي، المطارحات، ٦٩٥.

(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٢٢٣.

(٤) كليلة ودمنة، أندلس ٢٢٣.

والشرط الثاني هو أن لا يتجاوز الفقر حدَّه فيصير من الكفاف إلى الفاقة فحدّ الكفاف هو دفع الأذى عن النفس. وهو يطلب بوضوح منع المواطن من طلب ما فوق الكفاف!

"لا ينبغي لأحد أن يلتمس طلباً فوق الكفاف الذي يدفع به الحاجة والأذى عن النفس، وذلك يسيرٌ إذا أُعين بسعة يد وسخاء نفس"(١).

فدفع الأذى عن النفس يسيرٌ هينٌ إذا رافقته سعة يد، ويعنى بها القدرة والطاقة وإمكان العمل (لسان العرب). وخلاصة القول إن دفع الأذى عن النفس سهل إذا قنع الإنسان وعمل طاقة يده . وأذى النفس يكون في مهانتها وإذلالها خاصة بطلب المسألة من الآخرين نتيجة الحاجة والفاقة التي يعتبرها كليلة ودمنة مقيتة لا تليق بالإنسان وكرامته. فلنسمعه بعد أن يمدح الكفاف كيف يذم الفاقة .

"فالموت أهون من الفاقة التي تضطر صاحبها إلى المسألة وتضع المرء بموضع الهوان"(٢).

"من ابتلى بفاقة تضطره إلى المسألة فالحياة له موت والموت له راحة"(٣).

وهذا التمييز حاصل في الدقة بين الفقير الذي يملك أدنى كفافه وليس بمحتاج، وبين المسكين صاحب الفاقة حيث الحاجة وطلب المسألة. ويلاحظ ميكافللي من قصة الديكتاتور سيناتوس نقطة مهمة هي : وجود الفقر وقناعة الناس به:

"وأن المواطنين كانوا ينظرون إلى الحرب على أنها وسيلة لكسب مراتب الشرف دون أي شيء آخر، تاركين ما يمكن كسبه من مغانم مادية إلى الخزينة العامة"(٤).

وهو ما يقوله كليلة ودمنة عن اقتناع الناس بالفقر:

"ووجدت الرضا والقنوع هما جميع الغنى، وسمعت العلماء يقولون : لا غنى كالقناعة"(٥).

---

(١) كليلة ودمنة، أندلس ٢٢١.
(٢) كليلة ودمنة، أندلس ٢٢٣.
(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٢٢١.
(٤) ميكافللي، المطارحات، ٦٩٦.
(٥) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٢٢٢.

وعن تطلع المواطن إلى الأعمال الطيبة التي تجلب له الرفعة والشرف دون الإكتراث إلى ما تحققه من مال وثراء يقول:

"لا يفرح العاقل بكثرة ماله ولا يحزن لقلته ولكن الذي ينبغي أن يفرح به عقله وما قدم من مصالح عمله، لأنه واثق انه لا يسلب عمله ولا يؤاخذ بغيره"[1].

وكذلك بالعودة إلى بداية المطارحة حيث يعتبر ميكافللي أن الفقر لا يجب أن يمنع صاحبه من بلوغ الرتب الرفيعة وبأن صاحب الفضيلة والشجاعة هو محط الأنظار مهما كان البيت الذي يقيم فيه. نرى ميكافللي يرفع على ذلك عنواناً بارزاً:

" **كانت روما تكرّم وتجلّ فقراءها**"[2].

وفي هذا نعود إلى كليلة ودمنة ونصيحته الملك لنرى مدى التطابق عند الرجلين:

إن الملوك جدر أن يأتوا الخير إلى أهله ولا ينظروا إلى أقاربهم ولا إلى أشراف الناس وأغنيائهم وذوي القوة منهم. ولا يمتنعوا أن يصنعوا المعروف إلى أهل الضعف والجهد والفاقة ... وقد قيل ينبغي لذي العقل ألا يحقّر صغيراً ولا كبيراً من الناس، فهو جديرٌ أن يبلوهم ويكون ما يصنع إليهم على قدر الذي يرى منهم[3].

فعند كليلة ودمنة تكمن قيمة الرجل واحترامه بقدر ما يقدمه لدولته (الملك) من عمل طيب، لا بقدر ما يحمله من مال وثروة أو ما يحتله من منزلة قد لا يكون لها أهلا.

هذا عن أهمية فقر المواطنين وعدم تجاوزهم الكفاف. أما عن السلطان (الدولة) فالصورة تصبح معكوسة تماماً إذ عليه أن يَبقى على حالة من الغنى والثراء ولا يهدر أمواله أو ينفقها في غير بناء قواته العسكرية والمشاريع العمرانية والإقتصادية النافعة لازدهار بلاده وأمنها. لأن في أمواله تكمن قدرته على بناء قوة الدولة وأعمالها العظيمة، وثقة الشعب والدول الأخرى بها. فإذا كان في فقر المواطنين منافع للدولة إلا أن ذلك (الفقر) يجب أن يتم في رعاية الدولة الغنية القادرة. فدولة غنية على شعب فقير تستطيع إذا امتلكت الحكمة وحسن التصرف والتخطيط السليم أن ترفع تدريجياً مستوى معيشة المواطنين دونما خلل. حتى إذا

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٢٢٥.

(٢) ميكافللي، المطارحات، ٦٩٦.

(٣) كليلة ودمنة، الأندلس، ٣٣٨ ـ ٣٣٩.

بلغ الإزدهار مستوى الرفاه العام، لم يكن ذلك من خلال التفاوت الطبقي ووسائل الإستغلال المنفلتة، بل من خلال المجتمع المتنامي وبموازاته.

" الناس تستهويهم شؤون الحاضر أكثر من شؤون الماضي. وعندما يشعرون بالرفاهية في حاضرهم تطيب نفوسهم فلا يعودون يبحثون عن أي شيء آخر، بل على النقيض من ذلك يبذلون غاية ما في وسعهم للدفاع عن أميرهم طالما هذا الأمير لا يبرهن عن عجزه في أمور أخرى"[1].

أما إذا كانت الدولة فقيرة على شعب غني، فإنه سرعان ما سيقع هذا الشعب في هاوية الفقر ويصبح هو ودولته معدمين .وهذا هو الإنهيار الذي يطيح بالدولة كلها، ومن المستحيل على المواطنين الأغنياء مهما بالغوا في عواطفهم الوطنية، أن يعززوا دولتهم الفقيرة، بل على العكس فهم سيماثلونها أخيراً في الفقر. لكن بإمكان الدولة الغنية أن تعزز نفسها وترفع من رفاهية أبنائها مع تنمية القوة التي تحفظ بواسطتها استقرارها وسلامتها وثرواتها.

لذلك يحذر ميكافللي السلطان من أي إجراء يؤدي به إلى الفقر حتى لو اضطر أن يكون بخيلاً، فعليه تحمل هذه الرذيلة التي تمكنه من الحكم، فذلك خير له من الإعتزاز بفضيلة الكرَم التي توصله إلى الفقر والدمار . فيذكر في كتابه الأمير ما خلاصته.

"إن الأمير الذي اشتهر بكرمه سينزف شيئاً فشيئاً إمكانياته وسيجد نفسه مضطراً إذا أراد الإحتفاظ بشهرة السخاء إلى أساليب مزعجة لتحصيل المال، كفرض الضرائب والإبتزاز. وإذا انحدر إلى هذا الوضع كرهه شعبه وانفضّ عن احترامه نظراً لفقره، ويكون كرمه وسخاؤه قد أضرّ بالكثيرين في سبيل نفع الأقلية. أما إذا استدرك هذا الأمير وتوقف عن السخاء تعرض فوراً لتهمة البخل"[2].

ونلفت هنا إلى أن كلمة سخاء يقصد بها ميكافللي الهبات الشخصية والمنح التي تعطى لأفراد معيّنين من مال الدولة وليس الأنفاق على مشاريع عامة تعود بالنفع على الدولة والمواطنين. فهذا النوع من الإتفاق يشجع عليه ميكافللي. ويطمئن الأمير أنه في بخله بالهبات والمنح على الأقلية، سيظهر أكثر سخاء مما

---

(١) ميكافللي، الأمير، المرجع نفسه، ص ١٨٧.
(٢) ميكافللي، الأمير، ١٣٨.

كان البعض يظن، عندما يرون أن بخله أدى إلى حسن استخدامه لثرواته وسلامة إنفاقه لأمواله، بحيث استطاع أن يؤمن وسائل الدفاع عن البلاد ، وان يقوم بمشاريع عامة مفيدة لشعبه دون أن يرهقه بالضرائب. فيكون بذلك كريماً حقاً مع الأكثرية التي لا يأخذ منها أموالها ، وشحيحاً مع القلة التي لا يهبها المنح والأعطيات، وهي قلة ليست بذات أثر. وبذلك يتجنب أيضاً مهانة الفقر ويبقى محافظاً على سلطته وثقة الناس به:

"وبهذه الأسباب كلها على الأمير ألا يكترث كثيراً باشتهاره بالبخل، هذا إذا رغب في تجنب سرقة شعبه. وفي أن يكون قادراً على الدفاع عن نفسه وتجنب الفقر وما يرافقه من مهانة(*) وإن لا يجد نفسه مرغماً على سلب الناس أموالهم فالشح هو إحدى الرذائل التي تمكنه من الحكم"[1].

وهذا ما يماثل تحليل كليلة ودمنة لعاقبة الإسراف والخزي الذي ينتج عنه:

"وربما كره الرجل المسألة، وبه حاجة، فاضطرته على السرقة والغصب، وقد كان يقال الفقر خير من النعمة والسعة من أموال الناس. والإجتهاد في الكفاف خير من الإسراف والتبذير في ما لا يحل"[2].

ويعيد ميكافللي هذا التحذير للدولة من مغبة الوقوع في الفقر ومن النتائج الواضحة التي يجلبها على الدولة من احتقار، وكراهية المواطنين لها. ومن وهنها أمام الخارج الذي يجعلها عرضة للمطامع، وغير ذلك من الآفات الخطيرة التي تستعصي مكافحتها .

"وباستخدامك للجود تفقد قدرتك على استخدامه وتصبح إما فقيراً وإما حقيراً. أو إذا رغبت في النجاة من الفقر تضحي نهاباً سلاباً يكرهك رعاياك"[3].

وفي تفحصنا لآراء "كليلة ودمنة" حول هذا الموضوع سنرى نقاط تقاطع كثيرة مع ميكافللي. فهو ينصح الملك أن يحسن وسائل وسبل تأمين الأموال ويعرف

(*) لاحظ المفارقة بين عظمة فقر المواطنين ومهانة فقر الدولة.
(١) ميكافللي، الأمير، المرجع نفسه، ١٤٠.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٢٢١.
(٣) ميكافللي، الأمير، ١٤١.

بدقة وعناية طرق إنفاقها وتثميرها، ويحذر من أي خطأ في التعاطي مع الأموال العامة . لما يحمله ذلك من آثار غير حميدة على الدولة والمواطنين. ويعتقد انه ينبغي على الأمير الحرص على أمور ثلاثة : السعة في العيش والمنزلة في الناس والزاد في الآخرة و(نوضح هنا أن كلمة الآخرة تخلو من المعنى الميتافيزيقي فهو يستخدمها بمعنى مستقبل الدولة وما يحمله إليها من مفاجآت ..) فالتزود للآخرة يعني أن على الأمير أن يؤسس ويحتفظ بكل الوسائل التي تحفظ مستقبله واستقراره وأمنه، وهو لا يستطيع إدراك هذه الأمور إلا بأربعة:

"١ ـ اكتساب المال في معروف وجوهه .

٢ ـ ثم حسن القيام عليه والتحرّز له بعد اكتسابه .

٣ ـ ثم أنفاقه فيما يُصلح المعيشة ويرضى الأهل والأخوان

٤ ـ ثم التوقي لجميع الآفات بجهده فمن أضاع هذه الحلال الأربعة لم يدرك ما أراد"[١].

سعة العيش التي ينبغي أن يحرص عليها الأمير تعني رفاه الدولة وليس شخص الحاكم، وقد سبق أن أشرنا أن الكاتبين يعنيان بالسلطان والملك والأمير مفهوم الدولة.وبما أن الشعب هو أهم أركان الدولة فتكون"سعة عيشه" من أولى المهام التي يجب على السلطة أن تعمل على تحقيقها.و تشمل أيضا أمن الناس واطمئنانهم في بلادهم وانتفاعهم بأعمالهم وشعورهم بالرضى عن أن ما ينتجونه عائد لهم نفعه في المستقبل. فإذا غاب الأمن وسعة العيش عن الدولة صدق عليها قول الطائر فنزّه في "كليلة ودمنة" : "شر المال ما لا ينفق منه وشر البلاد بلاد لا خصب فيها ولا أمان"[٢].

وسعة العيش في الدولة هي السبب في رضا الشعب الذي إذا وجد في دولته فقراً انفض عن احترامها وأبدى كرهه لها . أما إذا وجدها غنية قوية تستطيع إصلاح أحوال الإقتصاد وتأمين القدرة على العمل وضمان المستقبل ضد مخاوف العوز والفاقة، ازداد اطمئنانا إليها وتشبثاً بها .

"أسأل الله الذي أهلك عدوك أن يمتعك بسلطانك ويكون في ذلك صلاح رعيتك ويشركهم في قرة العين بملكك . فإن الملك إذا لم تكن في مملكته قرة عين رعيته فمثله

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ص ١٢٧.

(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٣٢٧.

مثل زنمة العنز التي يمصها الجدي فلا يصادف فيها خيراً"[1].

وهذا الرضا من الرعية عن السلطة هو الأمر الثاني الذي ينبغي على السلطان أن يطلبه وقد أسماه كليلة ودمنة "المنزلة في الناس" وهو بذلك يكون قد تزود لآخرته بحفظ دولته واستقرارها، ويكون قد غرس للمستقبل المشاريع العظيمة والقوة اللازمة لردع الأخطار عنها. وبعد أن يعرض كليلة ودمنة الأمور التي يطلبها السلطان ينتقل إلى الأشياء التي بواسطتها يمكن إدراك مطالبه .

فاكتساب المال من معروف وجوهه دعوة واضحة إلى إقامة المشاريع المنتجة وتنشيط الإقتصاد وتشجيع أصحاب الأعمال من مزارعين وحرفيين وصناع وتجار وغيرهم ، أولئك الذين بازدهار أعمالهم تتأمن أبواب اكتساب المال العام وتراكمه لصالح خزينة الدولة ، إضافة إلى مغانم الحروب والمعاهدات. وفيه أيضاً دعوة إلى تجنب اكتساب المال من وجوهه غير السليمة، كإرهاق الشعب بالضرائب أو مصادرة أموال المواطنين وأملاكهم أو الإشتراك بأعمال التآمر الخارجي مقابل ثمن، أو أن تبيع الدولة نفسها لدولة كبرى، وما إلى ذلك. فهذه السبل مؤذية للدولة تؤدي بها إلى السقوط والخراب .

وبعد الإكتساب بالطرق السليمة تأتي مسألة القيام على المال وحفظه لمنعه من التبدد بالإنفاق غير المنتج أو هدره بالمنح والعطايا التي تفيد القلة وتضر بالدولة. فحراسة المال العام وحفظه ومنع تبديده أو هدره هي الخطوة الثانية الضرورية التي لو أهملت أصاب الفقر الدولة.

"وإن هو كان ذا مال واكتساب ثم لم يحكم تقديره أوشك المال أن ينفذ فإذا هو ليس شيئاً"[2].

ولا يعني كليلة ودمنة بحفظ المال عدمَ إنفاقه في المشاريع المنتجة والمفيدة، بل على العكس، فقد دعا في الخطوة الثالثة إلى تثمير المال ووضعه في المجالات التنموية لجعله منتجاً يؤمن مداخيل جديدة للدولة . وهو بذلك يحذر من الإدخار الغير مفيد الذي يضر بقيمة الأموال وبجدواها ويهزلها إلى درجة التلاشي والنفاذ ولو لم ينفق منها.

"وإن هو وضعه ولم يثمره لم تمنعه قلة الإنفاق من سرعة النفاذ كالكحل الذي لا

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٣٢٢.
(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٢٧ .

يؤخذ منه إلا مثل الغبار ثم هو سريع فناؤه"[1].

وينتقل "كليلة ودمنة" من ضرورة الإستثمار إلى تحديد وجوه الإنفاق فيحذر من إنفاق المال بعد حفظه وتثميره ، في غير مواضع الحقوق. فالدولة التي يستشري فيها البذخ والترف والتبذير والإرتشاء وشراء الأخلاق ودفع ثمن السلام وتوزيع المنح والعطايا والهبات إلى أصحاب الحظوة من الأقلية ... وغير ذلك من الأمور المفسدة، هي دولة مهما بلغت من الغنى فقيرةٌ، أو في طريقها إلى الفقر والهلاك . لذلك يدعو كليلة ودمنة الدولة إلى الإنفاق في وجوه الحق التي ذكرناها كبناء المشاريع العظيمة النافعة وبناء القوة العسكرية الرادعة ودعم الأعمال.

"ثم إن كانت نفقته في غير مواضع الحقوق اكتسب المذمة وصار إلى عواقب الندامة"[2].

والفرضية الأخيرة لكليلة ودمنة هي في جدوى المداخيل المتراكمة التي تنتجها المشاريع الإقتصادية، وفي غايتها الأخيرة، فهو يرى باباً هاماً للأنفاق الإجتماعي الذي يتعلق بضمانات الأفراد المختلفة واطمئنانهم إلى مستقبلهم ورعاية شؤونهم في الخدمات العامة. وهو إنفاق. وإن لم يكن ذا مردودٍ مباشر إلا انه يصنع صمام الأمن للدولة في وحدتها وتماسكها. وهو الغاية الأخيرة لكل سياسة إقتصادية ولكل غنى وثراء تطمح الدولة إلى تحقيقه. فإذا لم يتم هذا النوع من الإنفاق كان المال المدخر شر المال لا حكمة منه ولا غاية له: شر المال ما لا ينفق منه[3].

"وافضل المال المشارك فيه"[4].

أما عن عاقبة الممسك بماله دون إنفاق فهي الإفلاس والإنهيار:

"الجمع والإدخار ربما كانت عاقبة صاحبهما الهلكة"[5]

وكذلك:

"إن الحرص على الجمع والإدخار وخيم العاقبة"[6].

---

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٢٧.
(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٢٧.
(٣) كليلة ودمنة، الأندلس، ٣٢٢.
(٤) كليلة ودمنة، الأندلس، ٣٢٢.
(٥) كليلة ودمنة، الأندلس، ٢١٧.
(٦) كليلة ودمنة، الأندلس، ٢٢٥.

ويتوجّه كليلة ودمنة إلى الدولة الغنية صاحبة الثروات والموارد، التي لا انفاق لها على خدمات شعبها ورعايته، بقوله:

"إن هو اكتسب وأصلح ثم امسك عن الإنفاق في وجوهه كان كمن يعدّ فقيراً لا مال له"[1].

وقد سبق أن أشار إلى فقر الدولة وآثاره الواضحة عليها . ثم يؤكد أن لا معنى لغنى الدولة إذا لم يشاركها مواطنوها في السعة والإزدهار وهو ما عناه بقوله «أن يكون للملك في ملكه قرة عين رعيته»، فيقول:

"لا يعدّ غنياً من لا يشارك في ماله ولا عاش من كان عيشه من فضله موئساً"[2].

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٢٧.

(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٢٧.

مخازي فقر الدولة

ذكر ميكافللي بأقتضاب الآثار السيئة التي يجلبها الأمير المبدد لأمواله، على نفسه ودولته، ومنها السقوط في الفقر وما يرافقه من مهانة، ولم يحدد ماهية المهانة ولا صورها.إلا أن كليلة ودمنة كان دقيقاً جدا في وصفه لألوان المهانات التي تنتج عن فقر السلطان. بعد أن سبق وأشار إلى أن فقر المواطن إذا رافقه مروءة لا يحمل أي أثر سلبي عليه بل ينبغي أن لا يطلب ما فوق الكفاف. متفقاً في ذلك مع ميكافللي. أما فقر السلطان فهو مفتاح الرزايا والإنتكاسات التي تجرّ بعضها فتكون كل واحدة نتيجة لانتكاسة وسبب لأخرى، وقد يعترض أحد متسائلاً عن كيفية تمييزنا بين ما يدعوه كليلة ودمنة فقر الدولة. وبين ما يعتبره فقر المواطن ما دام سياق الخطاب واحد والمتكلم واحد في الحالتين. ولا ينطبق التساؤل على ميكافللي لأنه حدد بوضوح خطابه للمواطن وخطابه للأمير،وهذا ما لم يفعله كليلة ودمنة. ونحن بدورنا نجيب أن هذا الأخير وُضع أساساً لغاية إرشاد الملوك على سياسة رعيتها،وإرشاد العامة على إطاعة ملوكها، ولم يتجاوز في الهدف من وضعه هذين الأمرين. فيكون كل كلام فيه موجهاً إما للسلطان وإما للرعية كمواطنين لا كأفراد، وهذا سر انتفاء أسلوب الوعظ الأخلاقي من الكتاب.والأمر الثاني أن الجرذ "زيرك" المتكلم في النص هو زعيم الجرذان وعنده رعية يدير شؤونها ويؤمن معاشها وتلتف حوله بهذه الصفة. وهو أسلوب كليلة ودمنة عندما يريد أن يصدر الكلام عن الأمير أو عن رعيته.

"قال بعضهم لبعض قد هلك هذا آخر الدهر، فانصرفن عنه ولا تطمعن في ما عنده فإننا لا نراه يقوى على ما كان يفعل بل نحسبه سيحتاج إلى من يعوله. فتركنني ولحقن بأعدائي ومن كان يحسدني وأخذن في انتقاصي عندهم وجعلن لا يقربنني ولا يلتفتن

إلي"[1].

وهذا الموقف الذي اتخذته الرعية من زعيمها "زيرك" هو الذي يرفعه كليلة ودمنة إلى مرتبة القاعدة فيلجأ إلى تعميمها بصفة الخطاب للفرد العادي "الرجل"، لكن في أساسها كما لاحظنا مأخوذة من سيرة سلطان ورعيته. والقاعدة هنا تأتي على الشكل التالي:

"فإن الرجل إذا أصابه الضرر والحاجة رفضه إخوانه وقطع ذوو القربة قرابته وهان عليهم"[2].

فلو قارنا هذا الكلام مع الإشارة الصريحة التي يتوجه بها ميكافللي إلى الأمير حين يقع في الفقر سنلاحظ مطابقة حرفية:

"وإذا ما انحدر الأمير إلى هذه الحالة، بدأ شعبه يكرهه وانفض عن احترامه نظراً لفقره"[3].

ونعود إلى مهانة الفقر وكيف وصفها كليلة ودمنة:

"الفقر رأس كل بلاء، وداعية المقت إلى صاحبه. وهو مسلبة للعقل والمروءة ومذهبة للعلم والأدب. ومعدن للتهمة ومَجمعَة للبلايا"[4].

١) الفقر رأس كل بلاء

وهذا الوصف وافق عليه ميكافللي حين اعتبر أن الأمير إذا أصابه الفقر لأي سبب من الأسباب، سيكرهه شعبه ولا يجد فيه خيراً، وهذا يرتبط بطبيعة الناس القائمة على الشر حيث هم إلى جانب الأمير ما دام يؤمن منافعهم ولا يتطلب منهم تضحيات، أما إذا لم يعد قادراً على تلبية مصالحهم فسيضطر إلى سلب أموال الرعية وممتلكاتهم ما يؤدي إلى كراهيتهم له. فالفقر رأس البلاء ومفتاح المصائب التي تبدأ بالتناسل والتكاثر على الأمير من المصيبة الأولى أي الفقر. ويصف كليلة ودمنة ذلك التسلسل بقوله:

فمن نزل به الفقر لم يجد بداً من ترك الحياء وتضييعه، ومن ذهب منه الحياء

---

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، ٢٢٠.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٢٢٠.
(٣) الأمير، ميكافللي ١٣٩.
(٤) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٢٢٠.

فَقَدَ فهْمه وحفظه، ومن أصيب في عقلِهِ وحفْظِهِ وفهمه، كان أكثر قوله عليه لا له[1].

وفي هذا يصيغ كليلة ودمنة حكمة بليغة يحرص من خلالها على تنبيه الأمير من التعثر ونصحه بالتحرّز والإحتفاظ بكل ما من شأنه أن يبقيه متمكناً من سلطانه مالاً وقوة وغير ذلك.

"لا يزال المرء مقبلاً ما لم يعثر، فإذا هو عثر لجّ به العثار وإن مشى في جدد الأرض"[2].

٢) الفقر داعية المقت إلى صاحبه

وهذا ما سبقت الإشارة إليه عند ميكافللي، بشرحه أن أية وسيلة قد يلجأ إليها الأمير للخروج من فقره ستكون مؤذية له. فإن امتنع عن نفع شعبه أُتُهم بالشح وبانعدام جدواه. وإذا صادر أملاك رعاياه ففي ذلك أقوى أسباب الكراهية.

"وإذا رغبت النجاة من الفقر ستضحي سلاباً نهاباً يكرهك رغاياك"[3]

ويُفصّل "كليلة ودمنة" مظاهر المقت هذه بعد أن سلسلها وأوضح استنتاخ بعضها من بعض، أعلاه.

"والرجل إذا أصابه الضرّ والحاجة اضطرته المعيشة وما يعالج منها لنفسه وعياله إلى التماس الرزق فيما يغرر فيه بنفسه ودينه وهلاك آخرته، فإذا هو خسر الدنيا والآخرة"[4].

٣) الفقر مسلبة للعقل والمروءة:

فلا يمكن للشجاعة وحدها أن تقيم حكماً، إذ للشجاعة وسائلها وإمكاناتها التي لا بد من توفرها كي يصح امتحان الشجعان. فالسلاح وبناء الجيوش وإقامة التحصينات والقلاع والمؤن والذخائر، كلها من الوسائل الضرورية التي من غيرها لا يعود للشجاعة مجال تظهر فيه، أو ميدان لتتحرك من خلاله المروءة وتفقد القدرة على رد أية مهانة أو اعتداء تلحق برعاياها.

وغير ذلك من الأمور التي تتطلب مقدرة وإمكانات غير ممكن توفرها بغير

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٢٢٠ ـ ٢٢١.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٢٢٨.
(٣) ميكافللي، الأمير، ١٤١.
(٤) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٢٢٠.

المال. فإذا كانت السلطة فقيرة فقدت قدرتها على إظهار المروءة والشجاعة. وما ينطبق على المروءة، ينطبق على العقل والرأي. فالرأي مهما كان صحيحاً ونافذاً وبصيراً يبقى مجرد موعظة إذا لم تتوفر الإمكانات التي تسمح بتحويله إلى فعل في الواقع.

ولقد لفت ميكافللي في حديثه عن شؤون القدر أن كثيراً من المواهب والفضائل تندثر وتطوى أو بالأحرى لا تبصر الحياة، لأن الظروف لم تساعد على توفير الإمكانات والمناسبات لظهورها. وكذلك فيما يتعلق بالأمير المفتقر إلى المال. فهو عاجز عن القيام بالمشاريع العظيمة النافعة سواء منها الإداري أو الإقتصادي أو العسكري، مما يُحيط همته ويسفّه نواياه الطيبة. فهو عاجز بحكم افتقاره إلى المال، عن تنفيذ أي من رغباته. لذلك يذكر أنّ الأمير الموفر لماله يتحصن بقدراته الإيجابية.

"وسيرى الناس مع مضي الوقت أنه أكثر سخاء مما يظنون، عندما يبصرون أنه عن طريق تقتيره أصبح يكتفي بدخله ويؤمن وسائل الدفاع اللازمة ضد كل من يفكر بإشهار الحرب عليه، ويقوم بمشاريع كثيرة دون أن يرهق شعبه"[(١)].

أما الأمير المبدد لثروته فيكون ضعيفاً عاجزاً عن القيام بأي أمر لمصلحة دولته.

وصياغة كليلة ودمنة لهذه الفكرة صَريحةٌ وبليغةٌ وموافقةٌ لها تماماً. إذ يؤكد أسباب هذا العجز ومخاطره.

"ما أرى الأهل والتبع والإخوان إلا مع المال ولا تظهر المروءة والمودة والرأي إلا به. فإني وجدت من لا مال له إذا أراد أن يتناول أمراً قعُد به عنه العُدُم، فهو كالماء الذي يبقى في الأودية عن مطر الصيف فلا هو إلى بحر ولا هو إلى نهر. فيبقى في مكانه لأنه لا مادة له"[(٢)].

٤) الفقر مذهبة للعلم والأدب:

وفي هذا معنيان أولهما أن العدم يمنع صاحب العلم من تثمير علمه، والعلم إذا لم يقترن بالعمل بطل الرجاء منه، مما يقلل من الإهتمام في طلبه، وهذا واقع نلمسه في الحياة اليومية. والمعنى الآخر أن الفقر الذي يوقع صاحبه في الحاجة

(١) ميكافللي، الأمير، ١٣٩.
(٢) كليلة ودمنة، ٢٢٠.

والمسألة يسقط مهابته في نظر الآخرين ويضعف قيمة علمه وآراءه.

وليس من خلّة هي للغني مدح إلا وهي للفقير ذم، فإذا كان شجاعاً سمّي أهوج وإذا كان جوادا سمي مفسداً، وإذا كان حليماً سمي ضعيفا وإذا كان وقوراً سمي بليداً وإذا كان لسناً سمي مهذارا وإذا كان صموتاً سمي عيّياً"[1].

٥) الفقر معدن للتهمة ومجمعة للبلايا

هذا الأثر للفقر يجمع في طياته كل مخازيه ومهاناته. فالسلطة الفقيرة دائماً متهمة، حيث تكثر النعوت التي تحمل إليها التهم من التخلف إلى التبعية إلى معاداة حقوق الإنسان إلى الإرهاب وتنسب إليها الكثير من الأمراض الإجتماعية الفتاكة. كل ذلك بسبب ما ينتجه فقرها من أزمات وفوارق طبيعية وحالات تمرد وعصيان وفتن. وقد يكون في بعض تلك التهم حقيقة تنسب إلى الدول الفقيرة. وقد يكون منها ما هو كامنٌ في المجتمعات على اختلافها إلا أن الدولة الفقيرة وحدها تحمل وزرها غالباً.

"ورأيت الرجل إذا افتقر اتهمه من كان له مؤتمناً وأساء به الظن من كان يحسن به ظناً. فإذا أخطأ غيره كان للتهمة موضعاً"[2].

وفي هذا السياق يشبه كليلة ودمنة الدولة الفقيرة بالشجرة النابتة في الأرض السباخ الغير مأهولة والغير محروثة وهي مأكولة من كل جانب. لما تتعرض له من أطماع كل عابر، وقاصد، طيراً وحيواناً وبشراً. لأنها مفتوحة مشرعة لا سياج لها ولا حارس ولا من يرعى نماءها.

"فلا شيء أشد من الفقر، فإن الشجرة النابتة في السباخ المأكولة من كل جانب أمثل حالاً من الفقير الذي يحتاج إلى ما في أيدي الناس"[3].

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٢٢١.

(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٢٢١.

(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٢٢٠.

أثر النساء في إسقاط الدول

يظهر التشوش بارزاً عند ميكافللي في هذه المطارحة حيث لا يجد القارئ أية صلة بين الأمثلة وبين الحكمة التي توخاها منها. فهو يتحدث عن نزاع نشأ في مدينة أرديا بين النبلاء والعامة بسبب قضية زواج، خلاصتها أن سيدة ثرية رغبت في الزواج فانقسم ذووها بين راغب في تزويجها من عامي تقدم لها، وبين راغب في نبيل تقدم لها أيضاً؛ مما أدى إلى تعصب النبلاء لزميلهم والعامة لرجلهم. وحدثت فتنة تفاقمت إلى حد تدخل الفولسكي والرومان . ومن ثم استسلام الفولكسي، وحلفائهم العامة، للرومان وحلفائهم النبلاء. الذين دخلوا إلى المدينة وقتلوا مسببي الفتنة وأعادوا النظام. واستنتاج ميكافللي من هذه القصة هو التالي:

"في القصة عدة نقاط مهمة تجدر بالعناية والدرس. وأولى هذه النقاط أننا نرى فيها كيف أن النساء يسببن الكثير من المشاكل، وكيف أنهن يلحقن الأذى بمن يتولى حكم المدائن ويوقعن فيها العديد من الفتن والمنازعات"[١].

لم يشر ميكافللي إلى بقية النقاط المهمة لاقتصاره من القصة على واحدة، وهي علاقة النساء بالمنازعات. ولكننا لا نجد بالفعل ما هو دور المرأة في ذلك، فما يبرز جلياً هنا هو انقسام العامة والنبلاء حول موضوع مطروح صادف تعلقه بقضية زواج، وقد يكون انقسامهم ناتجاً عن أي سبب آخر، وهو ما أورده ميكافللي في العديد من مطارحاته عن المشاحنات التي تنفجر بين النبلاء والعامة نتيجة تخوفهم المتبادل بعضهم من بعض لأسباب لا تحصى. وهذا ما أدى برأي ميكافللي إلى إنشاء مجلس التربيون حماة الشعب ومؤسسة الديكتاتور، وهي مؤسسات نافعة لروما. وعند ميكافللي أن تلك المنازعات المستمرة ساعدت روما على تطوير أنظمتها.

---

(١) ميكافللي، المطارحات، ٦٩٨.

فالعبرة إذن ليست في دور النساء، بل في الخلافات السياسية والسلطوية بين العامة والنبلاء وهي تبحث عن سبب عارض مهما كان تافهاً للإنفجار. والمرأة هنا وردت بصفتها موضوعاً ثانوياً سلبياً بين مواضيع الخلافات المذكورة والتي تتراوح بين الخوف والحرب والطموح والطمع بالسلطة والرغبة بالمجد والحسد والتطلع إلى الغنائم والنفوذ، وكلها سبق لميكافللي تعدادها.

وحتى أن استشهاد ميكافللي بأرسطو :

"ويعزو أرسطو سقوط الطغاة إلى عدة أسباب جوهرية يضع في مقدمتها ما يرتكبونه من إساءات بسبب النساء سواء بالإعتداء على العفاف أو اغتصاب أو تحطيم ارتباطات زوجية"[1].

نقول أنه حتى في قول أرسطو هذا يقع اللوم على الطغاة لا على النساء، فإن الطغاة بتجاوزهم السلطة وظلمهم وتعسفهم ومصادرتهم لممتلكات المواطنين واعتدائهم على أعراضهم ونسائهم وقتلهم الأبرياء وغير ذلك، ينسجون أسباب سقوطهم التي يأتي من بينها الإعتداء على النساء. وليست النساء والأعراض هي التي تهدد الدولة بالخطر بل اعتداء الطغاة عليها (الأعراض) هو المؤدي إلى ذلك.

وعنوان المطارحة يوحي بأن للنساء دوراً متميزاً في التأثير على الدول وإسقاطها، يبادرن إليه فيستخدمن طبائعهن ومكرهن وأنوثتهن وإغواءهن، وما إلى ذلك مما يفترض تمييز النساء به، يستخدمنه في التآمر من أجل تخريب دولة. ويوحي أيضاً بأن لهنّ مصلحة في ذلك يخططن تخطيطاً منهجياً لبلوغها. وكل هذا لا يظهر واضحاً في قصة حسناء اردياً، ولا قول في أرسطو نفسه.

أما عن رأي أرسطو الذي أعتمده ميكافللي أعلاه شاهداً فقد وافق كليلة ودمنة عليه واعتمده أيضاً. غير أنه لم يحمّل أية مسؤولية في ذلك للنساء بل حمّلها للرجال الحاكمين الذين يعتدون على أعراض الناس ونسائهم ولا يردعون أنفسهم عن هواهم، ولا يجمّدون شهواتهم. فيعتبر كليلة ودمنة أن جزاءهم هو الخزي الأبدي.

"أن الذي لا يقدر أن يصرف نظره عن شهواته وعما ليس له، ولا أذنه عن استماع السوء ولا ميله عن نساء غيره ولا قلبه عما يهم به من ركوب الإثم يصير أمره إلى الندامة

---

(١) ميكافللي، المطارحات، ص ٥٩٦.

والهوان وخزي الأبد الدائم"[1].

فالإدانة إذن للرجل وليس للمرأة فهو المبادر المدفوع بشهوته إلى جرّ المتاعب لنفسه باشتهائه نساء غيره وفكّ ارتباطاتهم الأسرية، أو باغتصابهن وهذا ما أشار إليه ميكافللي في كتابه "الأمير" عن أسباب سقوط الدول، حيث وضع لذلك سببين رئيسين: هما الإحتقار والكراهية. وأوضح أن الكراهية تنجم عن اغتصاب السلطان لممتلكات رعاياه ونسائهم .

وفي معرض حديثه عن أثر النساء في إسقاط الدول ، يشير ميكافللي إلى تطرقه للموضوع في باب "التآمر والمؤامرات"[2] وإذا ما رجعنا إلى ذلك الباب وجدنا أيضا أنه لا يخصص أي مقطع أو مثل لدور ملازم للمرأة في التآمر. بل ورد حديثه عن النساء في سياق تحذيره المتآمرين أو المتآمر عليهم من إفشاء أسرارهم، وهو تحذير شمل المرأة والرجل ولم تتميز المرأة فيه بأية علامة خاصة. إلى درجة أنه عندما يحذر أحدهم من إعطاء سره إلى من يعشقهم يذكر الغلمان والنساء معاً، ففضح الأسرار وإفشاؤها عند ميكافللي هي من سمات البشر، وقد حاول تحديد صفات من لا ينبغي أن يوثق بهم فذكر العديد من المواصفات التي لم يرد بينها واحدة تتعلق بجنس المحذر منه.

وعن قاعدته الأساس، فهي أن على المرء أن لا يثق بأحد سواء كان امرأة أو رجل. أما كليلة ودمنة فقد ركز في هذا المجال على خاصية المرأة في إفشاء الأسرار وعدم قدرتها على الإحتفاظ بها، بسبب رقتها وتقلب همومها فهي سريعة الإسترسال والتصديق والإستسلام للمحطات العاطفية "باب كشف الأسرار" وبلغ كليلة ودمنة أنه شبه من يعطى المرأة أسراره بمن يشرب السم للتجربة، إشارة إلى غباء الفاعل وعدم تعقله وجهله الخطير الموصل به إلى الهلاك. ويرى كليلة ودمنة انه لا يفعل ذلك إلا أهوج ولا يسلم من فعله إلا من تجمهر الحظ لمحالفته .

"ثلاثة لا يجترأ عليها أهوج ولا يسلم منها إلا القليل ، مصاحبة السلطان وشرب السم للتجربة وائتمان النساء على الأسرار"[3].

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه.

(٢) ميكافللي، المطارحات، ص ٥٩٦ ـ ٦٢٩.

(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ١٥٢.

ويبالغ "كليلة ودمنة" في التحريض على عدم الثقة بالنساء وهو يحرص على ذلك في المواضيع المتعلقة بالسياسة والسلطة، لما سنعرفه فيما بعد عن رأيه المتعاطف مع المرأة في الشؤون الأخرى، وهو في هذا المجال يدعو إلى عدم الإسترسال إليهن .لأنه لا يمكن معرفة ميولهن وأهوائهن، ولا يمكن تصديق مزاعمهن. فهن قادرات على إخفاء حقيقة عواطفهن بمدح من يبغضن وذم من يحببن بمكر ودهاء يعصى فهمها على الرجل :

"ما الإناث بأهل أن يوثق بهن ولا أن يسترسل إليهن وقد كان يقال: الذهب يعرف بالنار وأمانة الرجل بالأخذ والعطاء . وطاقة الدواب تعرف بثقل الحمل والنساء ليس لهن شيء يُعرفن به"[1].

وخلافاً لميكافللي يتطرق كليلة ودمنة إلى أراء عامة حول النساء في دورهن المدني والإجتماعي . ويوازن بين مسؤولية الرجل ومسؤولية المرأة في النتائج الحميدة أو السيئة للعلاقة فيما بينهما وعلاقتهما بالمجتمع. وبما أن هذه الآراء لا تدخل في موضوع المطارحة بشكل خاص ولا أثر لها فاعل في موضوع الكتاب بشكل عام، رأينا فصلها في إضافة مستقلة وذلك أمانة لما يحتويه "كليلة ودمنة" من حرص على الهداية والتوجيه، في ما يتجاوز أعمال السياسة أيضاً.

فصل ـ (المرأة في كليلة ودمنة):

وهذا تعداد الحالات المُدينة للمرأة التي تُحمّلها تبعات إساءة أعمالها والإضرار بالآخرين وبنفسها .

١ ـ ليس بحقيق أن يُحزنَ على المرأة إذا كان فيها أربعة أشياء :

"إذا كانت جاهلة جريئة على أمرها.

إذا كانت خفيفة اليد لصّة تذهب بما أسدي لها .

إذا كانت عمياء لا جمال لها ولا حسب[*].

إذا كانت سيئة الخلق غير مؤاتية"[2].

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، ٢٥٩.

(*) هنا يتناقض كليلة ودمنة، مع ما طرحه في الباب الفراسة حيث لا يحاسب الناس على خلقهم الذي لا بد لهم فيه . راجع باب "مبادئ قضائية" ص ٢٣٧ من هذا الكتاب.

(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، ٢٩٢.

٢ ـ "من الذين لا يعرفون حالهم: المرأة التي تعودت كثرة الأزواج فلا ترضى بقلتهم"[١].

٣ ـ "وممن ينبغي السخرية منهم: المرأة التي تدعي أنها عذراء وليست بعفيفة ولا حصان[٢]. والمرأة المفسدة للعيش هي التي تحب ولدها وهو فاسق خبيث وتستر عليه سيئ أموره وتغفرها له"[٣].

أما الأمور التي يدان فيها الرجل في علاقته بالمرأة فهي:

١ ـ "يوقع نفسه في حزن دائم: الرجل الذي لا يقدر على إكرام زوجته ذات الحسب فلا تزال تسمعه ما يؤذيه"[٤].

٢ ـ "من ضحايا الظلم الإجتماعي: المرأة المسماة لغير من تهوى وخاصة إذا كان من غير ذوي الأحساب"[٥].

٣ ـ "يُضيّع زوجته بغير الحق: الرجل التاجر الذي يتزوج من الحسناء الشابة ثم لا يزال في بلاد بعيدة عنها"[٦].

٤ ـ "يُوجِع قلبه وقلب غيره: الرجل الشيخ الذي يتزوج من المرأة الحسناء الجريئة على ما تزال ترتكبه، فلا تبرح تتمنى موته لتختار لها زوجاً غيره شاباً فيكون هلاكه على يدها"[٧].

٥ ـ خمسة أشياء إذا كنّ في المرأة كانت أهلاً لأن يحزن عليها

ـ "إذا كانت كريمة الحسب عظيمة المنزلة في قومها .

ـ إذا كانت لبيبة عاقلة .

ـ إذا كانت حسناء كاملة صورة الوجه والخلق.

ـ إذا كانت حصاناً حيّية ميمونة الطائر .

ـ إذا كانت مؤاتية لزوجها راضية به متحننة عليه"[٨].

وفي منزلة المرأة عند الرجل يرى "كليلة ودمنة" أن حق الزوجة أشد من حق

---

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، ٢٩٢.
(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، ٢٩٣.
(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٢٩١.
(٤) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٢٨٤.
(٥) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٢٨٤.
(٦) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٢٨٤.
(٧) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٢٨٦.
(٨) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٢٩٢.

الصديق أو الأخ أو أية قرابة فيمثل على ذلك في الإختيار بين الصديق والزوجة.

"أفغادر بصديقي أم مهلك زوجتي؟ وكل ذلك لا عذر فيه لكن إذا لم يستطع الرجل عظيماً إلا باحتمال صغير كان حقيقياً إلا يلتفت إلى الصغير، وحق الزوجة عظيم والمنافع فيها كثيرة والحصون منها على الدنيا والآخرة غير واحدة وأنا حقيق أن أؤثرها ولا أضيع حقها"[1].

أوردنا هذه العبارات من كليلة ودمنة دون تعليق.

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ص ٢٥٧.

الباب الثالث

الدبلوماسية والسياسة الخارجية

علاقة السلطة مع عناصر القانون الدولي

الحرب

السلم

الدبلوماسية

السفراء:

أشار كليلة ودمنة إلى أهمية السفير في تحقيق مصالح الدولة في علاقاتها الخارجية، الإقتصادية منها والسياسية والأمنية. من خلال رعايته لها في الخارج في تذليل العقبات التي تعترضها. كما أشار أيضاً إلى الدور المفاوض للسفير في المعاهدات والإتفاقات الدولية. وبعد أن أعطى أمثلة كثيرة عن السفارة الدائمة والسفارة المؤقتة المفوضة، فصّل في صفات السفير وصلاحياته وأصول علاقاته مع سلطاته.

صفات السفير:

برز المثال على معايير اختيار السفير في عرض كليلة ودمنة، لسفارة بروزية الطبيب حين اختاره كسرى أنوشروان للبعثة في طلب (الكتاب)(*) وانتساخه وقد أكد الملك على عظمة المهمة وحساسيتها وخطرها بقوله:

"من لهذا الأمر العظيم والأدب النفيس والخطب الجليل... وقد هممنا أن لا ندع مع بعد السفر ، وصعوبة الأمر، ومخاطر الطريق وكثرة النفقة ـ طلبه حتى نصل إلى نسخه"[1]

وفي هذا القول إشارة إلى أهمية السفارة وحساسية دورها وعظمة مهامها: بعدها ينتقل الملك إلى استعراض صفات السفير فلم يتطرق تفكيره إلى غير النخبة

(*) المقصود "كتاب كليلة ودمنة".

(١) دار الأندلس، المرجع نفسه، ٩٨ ـ ٩٩.

من أبناء الشعب. وكانت النخبة في زمانه تنحصر في الكتّاب والأطباء الذين يحوزون على مزايا رفيعة لا تتوفر في غيرهم حتى من أهل السياسة:

"ولا بدّ أن ننتخب من نريد إرساله في ذلك من هذين الصنفين من الكتّاب والأطباء، فإن أهل هذين يجتمع عندهم جوامع من بحور الأدب وكنوز الحكمة في أناةٍ وتؤدة وتجربة ونفاذ حيلة، وتحفظ وتحرز وكمال ومروءة ودهاء وفطنة وحلم وتصنع ولطف سياسة وكتمان سر"(١).

ولما كنا قد أفردنا لكل من الأناة والحيلة والسرّ باباً مستقلاً . نكتفي هنا بعرض رأي كليلة ودمنة بالصفات الباقية.

لم يترك كليلة ودمنة مفردتي "الأدب" و"الحكمة" المطلوبتين في السفير دون شرح وتفسير، خاصة حين أعتبرهما من أولى صفاته. فالنتمعّن في تفسيره لهما:

ويقال في أمرين لا ينبغي لأحد أن يستكبر عنهما: الأدب والموت. ويقال أن الأدب يجلو العقل كما يجلو الودك(*) النار ويزيدها ضوءاً. والأدب يرفع صاحبه كما تُرفع الكرة يضربها الرجل الشديد"(٢).

والأدب غير ممكن إلا بالعلم. فعند كليلة ودمنة إن الأدب هو ما يحتويه ويتضمنه العلم:

"فالمرء حقيق أن يطلب العلم. فإذا وجد حاجته منه وفهمه وعرفه وبلغ غايته منه انتفع بما يرى فيه من الأدب"(٣).

ويرد تأكيده على ضرورة حيازة السفير لهذه الصفة في مخاطبة الملك لبرزويه أثناء تكليفه بالبعثة:

"قد أملنا فيك أن تكون على ما أردنا من إصابة هذه الحاجة التي نحن مرسلوك فيها. لما علمنا منك من الإجتهاد والأدب وحرصك على طلبهما"(٤).

فمن أول مزايا السفير أن يكون على درجة من العلم يبلغ معها ما يتضمنه من

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٩٩.

(*) الودك: السم من اللحم والشحم.

(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٨٨.

(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٨٧ ـ ٨٨.

(٤) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٩٩.

أدب وحكمة، وأن تشمل علومه معرفته بالبلاد التي يوفد إليها. وبطبائع أهلها وعاداتهم وتقاليدهم ولغتهم، وسياسة دولتهم. والأنظمة والقوانين المسيّرة لشؤونهم... فبرزويه الطبيب كان عارفاً بلغة أهل الهند معرفته بلغة فارس ويبين ذلك من طلب أنوشروان إلى برزويه:

لتستخرج هذا الكتاب من خزائنهم(ملوك الهند) ومن قبل علمائهم وحكمائهم تاماً كاملاً مكتوباً بالفارسية"[(١)(*)]

ويستطرد كليلة ودمنة في تفصيل صفات السفير مضيفاً إليها وسائله المساعدة على تنفيذ بعثته:

" وأعلم أن عقل الرجل يستبين من أمور ثمانية: الأولى منها الرفق والتلطف والثانية أن يعرف الرجل نفسه ويحفظها، والثالثة طاعة الملوك وتحري ما يرضيهم، والرابعة معرفة الرجل بموضع سرّه وكيف ينبغي أن يطلع عليه صديقه. والخامسة أن يكون على أبواب الملك حوّلا أريباً ملق اللسان. والسادسة أن يكون لسره ولسر غيره حافظاً، والسابعة أن يكون قادراً على لسانه فلا يلفظ من الكلام إلا ما روّى فيه وقدّره. والثامنة إذا كان من المحفل لم يجب إلا بما سُأل عنه ولم يُظهر من الأمر إلاّ ما يجب عليه"[(٢)].

ولو قارنا هذه الصفات والوسائل المقترحة من " كليلة ودمنة " بأحدث ما بلغه تطور قانون الدبلوماسية والبروتوكول في العلاقات الدولية. لوجدنا أنه لم يتجاوزها في الجوهر. وإنّ تعدّاها في بعض الشكليات التي اقتضتها تداخل العلاقات المعاصرة.

ويؤكد كليلة ودمنة أن هذه الصفات (الوسائل) وحدة لا تتجزأ، يجب توافرها جميعاً في السفير بحيث يستحيل معها فشل مهمته:

"فمن اجتمعت فيه هذه الخصال الثمانية كان هو الداعي إلى نفسه بالخير والربح والمجنّب لنفسه الشر والخسران. ومن اجتمعت فيه هذه الخصال بأسرها شفع في طلبته وأسعف في حاجته"[(٣)].

---

(١) نسخة صادر ويازجي ص ٥ من باب بعثة برزوايه.

(*) تعليق نسخة صادر يازجي على هذا القول بالملاحظة: " إذا صح القول كان لبرزويه معرفة سابقة ببلاد الهند قبل ذهابه إليها للحصول على " كليلة ودمنة، " ... خاتمة باب بعثة برزويه.

(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ص١٠٣.

(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ص ١٠٣.

إمتيازات السفير:

يؤكد كليلة ودمنة أن السفير نظراً لحساسية مهمته، جديربصلاحيات مميزة تتعلق برفاهيته وتيسير وسائل عمله واحتياجاته، بحيث لا يجد نفسه في أية لحظة رهين الضيق والضنك. تجنيباً له من السقوط في المغريات التي كثيراً ما يتعرض لها السفراء من قبل الغرباء بهدف استمالتهم وقلب مهامهم بتحويل نتائجها إلى ضرر يصيب الدولة الموفدة لهم، ويحقق النفع للآخرين:

"وتحمل معك من المال ما أردت. ومن طُرفَ بلاد فارس وهداياها ما تعلم أنه يعينك على استخلاصه"(*)(١).

وفي مكان آخر:

" فإذا أكملت ما تريده في بلاد الهند فاكتب إلينا بذلك، فإن مجزلو عطيتك ورافعوا درجتك ومبلغوك فوق ما أملته من دولتنا"(٢).

يضاف إلى ذلك اعتبار السفراء من ذوي المراتب الرفيعة في الهيكلة الإدارية للسلطة (موظفو درجة أولى) بحيث لا يطمعون في ترقيات إدارية تسوقهم إلى التملق والمصانعة وتفقدهم الكثير من حرية الحركة وتمنعهم من الإستخدام الكامل والمفيد لمعارفهم. وإلى هذا يرمي مغزى القول (رافعو درجتك) وفي الوقت نفسه يترك أمام السفراء أبواب الطموح المشروع مفتوحة لبلوغ سدة السلطة (القرار) من خلال مبالغتهم في إخلاصهم لدولتهم وامانتهم ونزاهتهم، وحرصهم على التنفيذ السليم لما أوكل إليهم من مهام. ومن خلال إسدائهم الخدمات لبلادهم... وهذا الطموح ضروري لتحفيز السفير على التفاني في تمثيل مصالح بلادهم في الخارج. وهو ما يشير إليه القول أعلاه "إنا مبلغوك فوق ما أملته من دولتنا".

ومن امتيازات السفير الخاصة التي تقتضيها سفارته في بعض الحالات، اعطاؤه الصلاحية الواسعة في مهمته والإمتناع عن تقييد مبادراته في الأمور التي لا تمس

(*) وقد وردت في نسخة "صادر" إضافة "وإذا نفذ ما تسطحبه فاكتب إلينا نمدّك بالمال وإن كثرت النفقة فيه".

(١) (٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ١٠٠.

ثوابت دولته، مع المراقبة الدائمة لمنحى تلك المبادرات ومراحلها من قبل السلطة السياسية وقد بلغ الأمر "بكليلة ودمنة " التوصية أحياناً بإعطاء صلاحيات مطلقة للسفير تلزم دولته بنتائج مبادرته، خاصة في الأمور التي يتوقف فيها زوال ضرر أو تحقيق منفعة على تلك الصلاحيات. ويجري ذلك على لسان ملك الأرانب في قوله لسفيرته " فيروز" إلى ملك الفيلة:

"أنتِ أمينة، ونرضى بقولك فانطلقي إلى الفيلة وبلغي عني ما تريدين"(١) كذلك يظهر إلتزام الدولة برأي السفير في باب" البوم والغربان" حيث يقول السفير لملكه وهو برتبة وزير مفوض:

"أيها الملك أبشرك بفراغي مما أردت الفراغ منه من أمر البوم. وإنما بقي ما قبلك وقبل أصحابك، فإن انتم صرمتم وبالغتم في أمركم فهو هلاك البوم. فقال الغربان وملكهم "نحن عند امرك"(٢).

ويستدرك كليلة ودمنة في هذا الموضوع بأن الصلاحيات المطلقة تعطى لأرفع مستوى في السفراء من أصحاب الأمانة والتفاني في خدمة الدول المجربين والمشهود لهم بالكفاءة والعلم والخبرة والذين عرفت تضحياتهم في سبيل بلادهم في مهام سابقة. ويظهر الإستدراك هذا من وصفه للغراب المطاع في "باب البوم والغربان"، على هامش إطراء الملك عليه:

" لقد كان هذا (الخلاص من الخطر) برأيك وعقلك، ولقد منّ الله بك علينا منّة عظيمة لم تكن تعرف قبلها لذة الطعام والنوم"(*)(٣).

ولم يذكر كليلة ودمنة رسولاً إلا وذكر معه تمتعه بمزايا استثنائية على رأسها الإخلاص والعلم والأدب. إلاّ أن صلاحيات السفير ينبغي أن تكون في حدود المهام الموكلة إليه ولا يتجاوزها سواءٌ في العناوين الرئيسة لسياسة دولته الخارجية أو في العناوين الضابطة لعلاقة بلده مع البلد المضيف، أو في حدود موضوع التفاوض إذا كان السفير مكلفاً بالتفاوض على أمر ما:

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٢٣٥.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٢٥٠.
(*) راجع باب البوم والغربان ـ دار الأندلس، ٢٣٠.
(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٢٣٠.

"أملنا فيك أن تكون على ما أردنا من إصابة هذه الحاجة"[1]

فكل الصلاحيات والإمتيازات المعطاة لبرزويه الطبيب محصورة في "أصابته هذه الحاجة". وتتكرر عبارات التأكيد على حصر المهام في كل الأمثال المعطاة عن الرسول وبالأخص في أمثلة فيروز وملك الفيلة ـ الأرنب والأسد ـ برزويه الطبيب.

علاقة السلطة بالسفير:

لا يجوز توسيع الفترات الزمنية التي يُستدعى فيها السفراء من قبل سلطتهم السياسية، لإجراء مراجعة نقدية لأعمالهم، وتزويدهم بالتوجيهات اللازمة والتعديلات التفصيلية التي تطرأ على سياسة السلطة... ورغم الهامش الواسع في صلاحية السفير وحرية حركته إلا أنه يجدر به وضع السلطة تباعاً بإجراءاته المنجزة أو المنوية الأجراء. وبانعكاسات أعماله وردات الفعل عليها في البيئة المضيفة...لأن التراكم يعقد عملية التقييم في الأعمال الدبلوماسية. إضافة إلى خلقه أسباب انحراف السفير وتوظيفه لمصلحة الخارج. وترد عبارة "أكتب إلينا" كثيراً عند كليلة ودمنة في الأبواب المتعلقة بالسفراء:

"فإذا أكملت ما تريده وأنت في بلاد الهند كتبت إلينا بذلك"[2]

وحتى في احتياجات السفارة:

"وإذا نفذ ما تصطحبه فأكتب إلينا بذلك نمدك بالمال وإن كثرت فيه الثقة"[3]

ولا يصح أن يعود السفير إلى بلاده دون أمر من سلطته حتى ولو أنجز مهمته. فتقرير اختتام المهمة يعود إلى فهم السلطة لطبيعتها وليس إلى فهم السفير:

فلما فرغ منه كتب إلى كسرى أنوشروان يعلمه بذلك. فجاوبه كسرى في سر مكتوم يأمره بالأوبة إليه ساعة يرد الكتاب"[4]

ضرورة مراقبة أعمال السفير:

إضافة إلى مراقبة أعمال الموظفين والأعوان الذي فصل فيها كليلة ودمنة حيث

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٩٩.
(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٠٠.
(٣) صادر باب برزويه الطبيب.
(٤) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٠٥.

يعتبر السفير واحداً منهم، يخصص الكتاب إجراءات خاصة لمراقبة أعمال السفراء توخياً لأي خروج منهم على سياسة السلطة أو لأي انحراف يضر بمصالحها، نظراً لخصوصية وضع السفراء وأعمالهم خارج بلادهم، ونظراً لبعدهم عن الرقابة اليومية التي يخضع لها الموظفين.

لذلك يحثّ كليلة ودمنة السلطان إلى ضرورة مواكبة السفير في جميع أعماله بمراقبين وأعوان ومخبرين ينقلون إلى السلطة المعلومات التي تحتاجها عنه، ويعاونونه في أعماله، ويكون بمثابة الرادع الطبيعي له عن أي خطأ مقصود:

"إن رأى الملك أن يبعثني إلى الفيلة ويرسل معي أميناً ليسمع ويرى ما أقول ويرفعه إلى الملك"(١).

والواضح من القول أن السفير يجب أن يخضع للمراقبة من خلال مواكبته بأمين يرفع عنه ما يقع له أو يعمل إلى السلطة.

علاقة السفير بالدولة المضيفة:

على السفير أن يحسن التصرف في احترام عادات وتقاليد وسياسة الدولة المضيفة، لأن تصرفاته محسوبة على دولته، وتقاس من خلاله مواقفها، فهو يشكل جزءاً منها على أرض الغرباء، فالسفير قطعة من دولة تتجسّد في شخص، ولا يمكن الفصل بين أعماله وإخلاقه الشخصية عن أعماله ومسلكيته العامة. فكل شيء فيه عام وكل تصرف منه منسوب إلى مواقف سلطته:

"وأعلمي أن الرسول برأيه وعقله ولينه وفضله يخبر عن عقل المرسل"(٢)

وقد تتوقف على تصريحاته أو تصرفاته تفاعلات تضر أو تفيد دولته في علاقاتها مع الدولة المضيفة:

"إن الرسول هو الذي يلين الصدور إذا رفق ويخشّن الصدور إذا خرق. فعليك باللين والرفق والحلم والتأني"(٣).

وبالمقابل ليس على الدولة المضيفة محاسبة السفير على أقواله وأعماله، إذ عليها تأمين حريته بالحركة والعمل والتعبير واللقاءات، وتأمين حماية أمنه الشخصي وأمن سفارته، فالحصانة للسفراء هو احترام للدولة التي يمثلونها. وكما

---

(١) (٢) (٣) كليلة ودمنة، الأندلس، ٢٣٥.

قلنا فإن السفير شخص عام ولا يتحمل تبعة أعماله أو أقواله إلا من قبل دولته:

"الرسول غير ملوم في ما يبلّغ وأن أغلظ في القول"[1]

وفي هذا القول اختصار بليغ لمفهوم الحصانة التي يتمتع بها السفراء، والتي تمنع عنهم أية مضايقة أو إزعاج أو تقييد جريرة أعمالهم أو بسبب سياسة دولتهم، حتى يصل الأمر بالسفير أن يبلغ انذارات من دولته إلى الدولة المضيفة. وعلى هذه الأخيرة أن تتقبلها منه كجزء من مهمته الدبلوماسية:

"قال ملك الفيلة: فما هي الرسالة. قالت: يقول لك القمر أنك عمدت إلى العين التي تسمى باسمه فقذرتها وكدّرتها فأرسلني إليك فانذرك أن لا تعود إلى مثل ذلك"[2].

(١) (٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ص٢٣٥.

التفاوض

جرياً على عاداته لم يهتم كليلة ودمنة بوضع تعريفات لعناوين السياسة لذلك لم يحدد وصفاً دقيقاً للمفاوضات، إلا انه زخر بشرح أهدافها وأساليبها وأطرافها ووسائلها بحيث ترك للقاريء ليس فقط رسم الإطار الواضح لمفهوم التفاوض بل واستنتاج عناوين ثابتة لمراحل سيره.

فأبواب "الأرنب والأسد" "والجرذ والسنور " "والطائر قزّة والملك" وبعثة برزويه الطبيب وغيرها ركزت على التفاوض تفصيلاً وهو ما ستتطرق إليه .

شروط التفاوض:

"لا أرى حيلة أمثل من التماس صلح السنوّر، فإنه قد نزل به بلاء ولعلي اقدر على صلاحه ولعله لو قد سمع مني ما أكلمه به من الكلام الصحيح الذي لا خداع فيه أن يفهم عني ويطمع في معرفتي ويسلس بذلك لصلحي ولعلي يكون له ولي في ذلك نجاة"[1].

الشرط الأول :

المصلحة المشتركة :

يظهر ان التفاوض جرى بين طرفين تدفعهما الحوافز نفسها، وهي تحقيق مكسب مشترك يتمثل بتحقق الصلح والتعاون لمواجهة أزمة. فالنفع هو أحد اهم أركان المفاوضة يعززه توفر سبب موضوعي يتجلى هنا وهو بوجود الجرذ في ورطة يجاهد للخلاص منها . وايضاً وجود السنور في الورطة نفسها اذ لو لم يكن ذلك

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٣١٠.

لما كان للمفاوضة اساس وهذا ما يبرز ايضاً من مفاوضة الأرانب للأسد حيث أتينه وقلن له:

"انك لا تصيب الدابة منا إلا بعد تعب ونصب وقد اجتمعنا على أمر، لنا ولك فيه راحة ، إن انت أمنتا ولم تخفنا"[1].

فللطرفين مصلحة من التفاوض يمثل راحتهما كلٌ في ما يفيده، فمصلحة الأسد تأمين رزقه من الأرانب ومصلحتهن الحصول على أمنه وحمايته .

وفي قراءة مثل الاسود وملك الضفادع " تظهر المفاوضة بينهما على مصلحة الطرفين فملك الضفادع يحقق المجد والشرف بركوبه ظهر الاسود ويحصل الأخير على رزقه، ضفدعين كل يوم[2].

الشرط الثاني :

توفر القدرة على تبادل المنفعة بين المتفاوضين، إذ ان المصلحة المشتركة للطرفين قد لا يتوفر تحقيقها لأي منهما الا عند طرف ثالث غير داخل في المفاوضة .. فهنا يصبح المتفاوضون غير ذي صفة ويصير موضوع التفاوض دون جدوى، والمطلوب ان تتوفر حاجة كل طرف عند الآخر وهو ما تبرزه الأمثال السابقة. المثل الأول حاجة «الجرذ السنور» تكمن حاجة الجرذ في التخلص من الحصار المضروب حوله من البوم وابن عرس والسنور وخلاصه من الأخيرين ممكن من خلال مصالحة السنور، الذي تدفعه مصلحته في التخلص من الشرك العالق فيه، وهذا ممكن بواسطة الجرذ الذي يستطيع تقطيع حبائله ..

وفي المثل الثاني ايضاً يملك الأسد القدرة على حماية الأرانب، وهن يملكن تقديم الرزق له ، دآبة كل يوم ... وهكذا في كل ما ورد من امثلة في كليلة ودمنة تتضمن تفاوضاً:

"فإن انت جعلت لي أن تؤمنني إن دنوت منك ، فأنجو بذلك منهما ، فإني مخلصك مما أنت فيه ... ولتطب نفسك ببقائي كما تطيب نفسي ببقائك فإن كل واحد منا ينجو بصاحبه، كالسفينة والركاب فبالسفينة ينجو الركاب، بهم تنجو السفينة"[3].

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ١٥٠.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٢٥٢.
(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٣١١.

كذلك في مثل الأرنب والأسد ، فبعد أن عرض الأرنب المصلحة المشتركة بينهما قال :

"أنا فاعل ، فقالت : نرسل اليك لعذائك كل يوم دابة ، فرضي بذلك وصالحهن عليه"[(١)].

الشرط الثالث :
القبول المتبادل في التنازلات

فلا يستطيع المفاوض ان يحقق منفعته من الآخر الا اذا كان مستعدا لتقديم تنازلات مقابلة، واذا لم يفعل ذلك يكون مستبدا عدوانيا يفرض شروطه ومطالبه ، وتسقط عنه صفة المفاوض. فالتفاوض يكون بين انداد في الهوية المعنوية حتى لو كانوا غير متكافئين في القدرة والامكانيات. ولذلك يمكن القول ان التفاوض هو فن تحقيق المنفعة بأقل كلفة بالرضى المتبادل . ويظهر الرضى في الأمثلة التي أوردناها حيث "رضي الأسد بذلك وصالحهن" في مثل الاسد والأرنب، وحيث قال السنور: "انا راغب في هذا الصلح الذي ارجو لنفسي ولك فيه الخلاص، ثم اشكر لك ذلك ما بقيت واجازيك به أحسن جزاء[(٢)].

اما تحقيق المنفعة من جانب واحد وان تم شكلا بواسطة التفاوض فيتحصّل اما عن خداع او عن تهديد وهذا يخرج عن موضوعنا هنا إلا أنه ان يرد في كتابنا تحت عنوان: تجنب الحرب[(*)].

الشرط الرابع:
الاقناع والمنطق

ينبغي للمفاوض ان يمتلك قدرة على إقناع الطرف الآخر بحسنات عرضه ويظهر له اهمية الفائدة التي يحصّلها مقابل تنازله او مغامرته. وهذا يتطلب إعتماد الواقعية في سرد الحقائق والصدق في التوجه لمعالجتها . بل والقدرة على تبيين

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ١٥٠.

(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٣١٢.

(*) راجع باب «الحرب» ص ٣١٨ من هذا الكتاب.

مساوىء عدم القبول بها . فقد تكون لدى الطرف الآخر اسباب للحذر وتخوف من نتائج التنفيذ أو ارتياب بالنوايا، وبما ان كل ذلك يتعلق بالمستقبل فلا يمكن إثبات وجلاء غوامضه الا بالحجة والبرهان ووسائل الاقناع . فانظر الى صدق الجرذ في مفاوضة الستور.

"قال الجرذ: كيف حالك ؟ فأجابه السنور كالذي تهوى من الضنك والضيق : قال الجرذ: لا تكذيب لك لعمري لقد كان يسرني ما ساءك ، وأرى ما ضيق عليك سعة لي، ولكنني اليوم قد شاركتك في البلاء"[1].

وقد سبق للجرذ قبل مخاطبته السنور وحين كان يتهيأ لبدء المفاوضة أن تساءل: "ولعله لو قد سمع مني ما اكلمه به من الكلام الصحيح الذي لا خداع فيه.." (القول السابق) .

وفي سياق التفاوض يجيب السنور معبراً عن أقتناعه بعرض الجرذ:

"فلما سمع السنور مقالة الجرذ سرّ بها وعرف انه صادق فقال للجرذ ارى قولك شبيهاً بالحق والصدق"[2].

وتلفتنا في هذا القول كلمة «شبيهاً» الدالة على الحذر والارتياب رغم كل محاولات الجرذ الصادقة في اقناعه بفائدة عرضه . وتبدو كذلك الحجة المقنعة التي تظهر للطرف الآخر مساوئ رفضه للمفاوضة في مثل "الارنب والأسد" .

انك لا تصيب منا الدابة إلا بعد تعب ونصب وقد اجتمعنا على أمر لنا ولك فيه الراحة (القول أعلاه) .

الشرط الخامس :

الوفاء بالعهود:

وهذا العنوان سنبحثه مفصلاً في مكان آخر " وهو من الشروط الفرعية التي يقع أثرها الأكبر على المفاوض، في مستقبل علاقاته مع الآخرين، وان كانت تحمل اثر راهناً، فالأخلال بالعهود وبالإتفاقات يؤدي إلى الغدر بالأخرين إذا كان ما يرتجونه متأخراً عما يقدمونه، وإذا كان الطرف الناقض للعهد قوياً لا يتأثر بردة

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٣١١.

(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٣١٢.

الفعل الناتجة عن عدم الوفاء بعد ان يكون قد حصل مكاسبه، وقد لا تقع عليه آثاره المباشرة. إلا انها ستقع عليه آثاره البعيدة حيث سيجد مفاوضه عدوّاً له . ويخسر ثقته وثقة الآخرين الذين لن يصدقوا وعوده وعهوده ممتنعين عن الإلتزام معه بمفاوضة أو معاهدة. أما إذا كانت الإلتزامات متزامنة فقلما يحدث نقض العهود، لأن في ذلك الغاء للتفاوض من أساسه. ولأن الخسارة تقع على الناكر لعهده كما تقع على غيره. وفي هذه الحالة لا تتولد عن نقض العهد ردة فعل إنتقامية. لذلك نرى الدول تلتزم بعهودها واتفاقاتها المتزامنة في الحقوق والواجبات، تحت طائلة ما ذكرنا. وبالعودة ألى مثل الجرذ والسنور نرى مدى أهمية الوفاء الذي يولد الثقة:

"فاطمئن إلى ما ذكرت وثق به مني فإنه ليس أحد أبعد من الخير من إثنين منزلتهما واحد وصفتهما مختلفة: أحدهما من لا يثق بأحد والآخر من لا يثق به أحد. ولك عندي الوفاء بما جعلت من نفسي"[(١)].

ونرى كليلة ودمنة يربط التعاهد دائماً بالوفاء ويبدو وذلك أيضاً في مثل الأرانب والأسد:

"رضي بذلك وصالحهن عليه، ووفى لهن بما أعطاهن من نفسه ووفين له به"[(٢)].

ويصف كليلة ودمنة نقض العهد بأنه من صفات اللئيم الغادر. فحين تخاذل الجرذ ولم يوفِ بما عليه تجاه السنور خاطبه الأخير:

" إن كنت حين ظفرت بحاجتك تبدلت عما كنت عليه وتوانبت في حاجتي فليس هذا للكريم خلق، أن يتوانى في حاجة صاحبه إذا استمكن من حاجة نفسه... وأعجل العقوبة عقوبة الغدر واليمين الكاذبة[(٣)].

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٣١١.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ١٥٠.
(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٣١٢.

الصديق والعدو

"إنما سمي الصديق صديقاً لما يُرجى من نفعه. وإنما سمي العدو عدواً لما يخشى من ضرره"[1].

هذا التعريف للصديق وللعدو هو استكمال تطبيقي لرأي كليلة ودمنة في المنفعة والضرر. وهو يستبعد الإقرار بأية عداوة أو صداقة تستند إلى أي معيار آخر. وليست، بناء عليه، العداوة القومية أو الوطنية أو الدينية إلا تغليفاً لحقيقة كمون المنفعة والضرر خلف كل حالات العداء أو الصداقة بين الشعوب. فكل جهة يُخشى ضررها يصنفها في قائمة الأعداء، وعلى العكس، فالجهة التي يرتجى نفعها في قائمة الأصدقاء. مهما كانت صلة القرابة أو الجوار أو الفكر تربطها أو تبْعدها عمن تنفع أو تضر. فشدّة العداوة ترتبط بشدة الضرر ومدّتها بمدته. والإستنتاج المنطقي هو أن لا عدو أبدي ولا صديق دائم. وعليه فلا حروب مقدسة ولا تحالفات طوباوية.

وتتجلى الواقعية في التعريف المذكور مِنْ حيث يفيد بأن علاقات البشر فيما بينهم تقررها مصالحهم لا أي شيء آخر. وهو ما يؤكده كليلة ودمنة حين يصنف الصديق إلى صديقين:

"طائع ومضر وكلاهما يلتمسان المنفعة ويحترسان من المضرة"[2].

ولم يرد لهذين الصنفين من الأصدقاء ثالث.

فكثيراً ما يقوم صديق مزعوم بأبشع الأدوار عداوةً، تحت شعارات الصداقة ووحدة الهدف، فيستطيع أن ينفذ ما لا يستطيعه العدو الواضح، من مؤامرات وأخطار يلحقها "بصديقه"، إذ إن العدو الواضح يستفز مشاعر المواطنين فيدفع

---

(١) كليلة ودمنة، الهدى، ٣٠٢.

(٢) كليلة ودمنة، الهدى، ٣٠٠.

بهم عدوانه إلى الوحدة والتلاحم في مواجهته، لما يرونه من خطر داهم عليهم جميعاً من قبل عدو صريح بأطماعه ونواياه. لذلك يُصار إلى تحقيق الأهداف العدوانية ذاتها على يد طرف آخر، تسهّل له صداقته المزعومة التغلغل في مسام الكيان السياسي والإجتماعي للدولة، وإيقاع الفتنة بين أفراد الشعب وأستمالة بعضهم إليه ضد الآخر. والتنكيل بالبعض تحت أتهامات مختلفة. فتحت شعاراتٍ ثورية تمّت تصفية الكثير من الثورات وتحت شعارات التفرغ لقتال العدو، تم القضاء على أشدّ القوى حماسةً في مقاتلته، بتهمة العمالة له. وتحت شعار الحرية والتقدم تم قهر أخلص المتحمسين لهما. لذلك يرى المتمعن في مجريات الأحداث السياسية أن كثيراً من أهداف الأعداء ينفذها "أصدقاء". وهذا ما يحذر كليلة ودمنة منه:

"ربَّ صداقة ظاهرة باطِنُها عداوة كامنة وهي أشدُّ من العداوة الظاهرة. ومن لم يحترس منها وقع موقع الرجل الذي يركب ناب الفيل المغتلم ثم يغلبه النعاس فيستيقظ تحت براثن الفيل فيدوسه ويقتله"[1].

وفي هذه الكلام ما يوجب العودة إلى معيار الصداقة والعداوة، إذ مهما أتخذ أحدهم صفة الحليف أو الصديق وتحت أية لافتة كان يدير أعماله، فإذا كان فيها ضرر عليك أو كان سياقها يحتمل الضرر المتعمد، فهو عند كليلة ودمنة عدو لا يُسترسل إليه بل يراه أشد من العدو خطراً.

ويذهب كليلة ودمنة بعيداً في التنبيه من هذا النمط من الأعداء الذين يصبح من غير الممكن مواجهتهم والتصدّي لهم إذا استطاعوا أن يوصلوا أثرهم وهيمنتهم على الحياة السياسية في بلد "حليفهم". حيث يكون بإمكانهم ترتيب أوضاع البلد بما يضمن تصرفهم المطلق بشؤونه لمصلحة العدو الظاهر. لذلك يجدر الإنتباه إلى ما يعملونه، لا الإصغاء إلى ما يقولونه لأن شرّ أعمالهم غير ممكن إلا إذا تظلل بطيب أقوالهم.

"العدو يبدي حسناً ويُخفي سوءاً"[1]

فإذا تتبعت سلوك هذا النمط من الأصدقاء الأعداء. واكتشفت أن نسق تدخلاته بشؤونك لم يؤد إلا إلى هزيمتك أمام الأعداء المكشوفين، وإلا إلى انهيارك في

(١) كليلة ودمنة، الهدى، ٣٠٢.
(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، ٢٤٧.

الداخل وتفتت أبناء شعبك وتمزقهم من خلال مساهمته المباشرة، أو من خلال تأثيره غير المباشر، وإلا إلى مزيد من هيمنته على قرارك بحيث يمنعك أن تقرر الوسيلة التي تواجه بها أعداءك...فتكون بمنتهى البلاهة والحمق إن لم تكشف عداوته:

"لا تغتر بكلام العدو بل بما تعرفه عنه"(١).

وعلى قاعدة النفع والضرر المتحركة،يتحرك قطبا العداوة والصداقة، فينقلب الصديق عدواً والعدو صديقاً. إذ لا يعقل أن تبقى مصالح الأمم على ثبات الإرتباطات التي تقوم عليها. والتاريخ يكتظ بالشواهد عن تحول المصالح وتجاذبها، وما ينتج عنه من تحول في التحالفات والخصومات بين الدول: "**إن المودة والعداوة لا يثبتان على حالة واحدة أبداً. وربما حالت المودة إلى عداوة. وصارت العداوة ولاية وصداقة. ولهذا علل وتجارب. وذو الرأي يحدث في كل ذلك رأياً جديداً. أما من قبل العدو فبالحذر وإما من قبل الصديق فبالإستئناس**"(٢).

فلا يجوز للعاقل أن يقع فريسة الإنطباع الثابت بالعداء ضد جهة ما تحت تأثير مرحلة العداوة ومحنها ومآسيها. بل يرى في تبدل الظروف وتحوّل مصالحه ما يلزمه التعامل مع كل حالة وفق مقتضياتها، فيصادق من كان عدواً ويستأنس إليه إذا زالت أسباب العداوة المولّدة لاحتمالات الضرر، وإذا انقلبت إلى احتمالات منفعة. ومن لم يستطع التكيف لا يعرف كيف يجتذب الأصدقاء. وينطوي في عزلة العداء الفاقد لمبرراته، فيدفع ثمن استعداء لا طائل منه، ويخسر فوائد صداقة وجدت أسبابها.

حتى في حالات استثنائية، وخلال استمرار العداوة يفترض بالعاقل أن لا يمتنع عن إظهار الصداقة إذا اضطر إلى ذلك. كأن تجمعه بعدوّه مصيبة واحدة.وقد تتمثل بكارثة طبيعية. أو بعدوان عليهما معاً من طامع أقوى.

"ولا تمنع ذا العقل عداوة في نفسه لعدوه، من مقاربته والاستنجاد به على دفع مخوف أو جرّ مرغوب ومن عمل في ذلك بالحزم ظفر بحاجته"(٣).

---

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، ٣٤٤.

(٢) كليلة ودمنة، الهدى، ٢٩٧.

(٣) دار الأندلس، المرجع نفسه، ٣٠٧.

وينبغي أيضاً برأي كليلة ودمنة على ذي الرأي أن يتظاهر بالعداوة لصديقه إذا وجد أنه بدأ بشكل مصدر ضرر أو إساءة. كأن يجيّر عداوة صديقه لعدوه وفق مصلحته دون النظر بمصلحة الصديق. أو يعقد اتفاقاً مع العدو مستثمراً تضحيات الآخرين (الأصدقاء) لمصلحته، أو يبدأ بسلب اقتصاد حليفه وخيراته تحت عنوان الصداقة. أو يأخذ منه دون أن يقدم له بالمقابل. أو يتدخل بشؤونه. أو يتصل برعاياه لتنظيمهم في فرق وأحزاب موالية له. أو يحاول إلزامه بأنماطه الدستورية...الخ. كل هذه الأشكال من الإساءات وغيرها إذا ظهرت بوادرها أو لاحت في نوايا الصديق وجب التعامل معه كعدو. "والعاقل إذا ارتجى نفع العدو أظهر له الصداقة وإذا خشي ضر الصديق أظهر له العداوة"[١].

ويجهد كليلة ودمنة في التحذير من الصديق"العدو" أكثر من التحذير من العدو الواضح، ليؤكد على أن خطره إذا تفشى يصبح من المستحيل مجابهته والخلاص منه. فانظر أية مبالغة يستخدمها في تحذيره.

"لو أن أمرءً توسد النار وافترش الحيّات، كان أحق بأن يهنئه النوم عليها منها إذا أحس من صاحبه الذي يغدو عليه ويروح بعداوة يريده بها نفسه"[٢].

ولم يستخدم كليلة ودمنة في تعريفه صيغة التحقّق بل صيغة الإحتمال ولذلك لم يقل أن العدو هو من أصَابَكَ ضرره أو الصديق من كسبت نفعه. فاستخدام كلمتي (يُخشى) (ويُرجى) دقيقٌ وهادفٌ. إذ قد يقع الضرر غير المقصود أو عن غير سوء نية من صديق، نتيجة خطأ أو تصّرف غير محسوب. فلذلك لا يصح اعتباره عدواً، وقد يأتي النفع غير المقصود أو عن غير حسن نية من عدو نتيجة عمل غير محسوب، فلا ينبغي اعتباره صديقاً. فتحقق الفعل لا يكفي للتصنيف.

ولكن عندما يُخشى ضرر جهة ما، فذلك يعني بروز كثير من المعطيات التي تتعلق بمصالحها وتحركاتها ونواياها، تخلق هذه الخشية منها. ومجرد توقع الضرر يعني افتراض التعمد وسوء النية، وهو ما يجعل مصدره عدواً.كذلك ارتجاء النفع من جهة ما يعني أن دلائل ومعطيات وإشارات ومصالح أدّت إلى هذا الرجاء الذي سيكون بمجرد توقعه مقصوداً وعن حسن نية وطواعية فيتخذ صاحبه صفة الصديق.

لذلك لا يجوز الإعلان عن أحدٍ عدواً إلا إذا ظهر منه ما يخاف مخاطره في المستقبل:

---

(١) كليلة ودمنة، الهدى، ٣٠٠.

(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ١٥٥.

"ما إنا بمقاتل الأسد ولا ناصبٌ له العداوة سراً ولا علانية، ولا متغيرٌ له عما كنت عليه حتى يبدو لي منه ما أتخوف عليه"[1].

موجبات الصداقة :

بعد إيضاحه للتشابك الدقيق بين الصداقة والعداوة، والإلتباس الذي تتداخل فيه علاقات المتحالفين والمتخاصمين، يكون كليلة ودمنة قد ميّز بينهما. واستقر تعريفه الوارد وأعلاه عن كل منهما. فينتقل إلى الحديث عن موجبات العلاقة بين الأصدقاء أو العلاقة بين الأعداء. فيرى أن الصداقة صداقتان مقابل صديقين. أما الصديقان فهما الطائع والمضطر. وكلاهما يلتمس النفع ويحترس من الضرر. وأما الصداقتان :

"إن أهل الدنيا يتعاطون فيما بينهم أمرين ويتواصلون عليهما، وهما ذات النفس وذات اليد. فالمتبادلون ذات النفس هم الأحباء، وأما المتبادلون ذات اليد، فهم المتعاونون الذين يلتمس بعضهم الإنتفاع ببعض. ومن كان يصنع المعروف لبعض المنافع، فإنما مثله فيما يبذل ويعطي كمثل الصياد وإلقائه الحب للطير. لا يريد بذلك نفع الطير وإنما يريد نفع نفسه. فتعاطي ذات النفس أفضل من تعاطي ذات اليد"[2].

هنا يظهر التمييز بين الصداقة والتعاون. فالتعاون هو تبادل البشر للمنافع فيما بينهم في الأعمال والسلع والإختلاط والأنساب، وهو من نوع تواصل ذات اليد الذي لا يشترط الصداقة.إذ تمثل طبيعة البشر المتشكلين في اجتماع تواصلاً. وقد يحدث هذا التبادل بين غير المتعارفين، أو بين غرباء تنسجم مصالحهم على أساس تبادل المنافع، فتستقيم بينهم علاقات مسالمة طبيعية تختلف عن علاقات الأصدقاء.

وأما ذات النفس فهي العلاقة التي تتجاوز في تكوينها تبادل المصالح ولا تُلغيه، بل يَدخل فيها التواصل الفكري ووحدة المصلحة ووحدة الماضي إضافة إلى المخاطر المشتركة والمستقبل المشترك، وكلها تمتنّ وتكثف علاقة ذات اليد محيلةً إياها إلى صداقة ذات النفس. ويؤكد كليلة ودمنة أن الثانية أفضل من الأولى لأنها لا تقوم على الإنتفاع المباشر. فقد يتقدم أصحابها من بعضهم بخدمات وتضحيات يكون أثرها في ما هو مشترك للمستقبل الذي إذا انتكس عند الواحد أصاب الآخر. أو يكون أثرها في دعم وجوده وأمنه واقتصاده، أي كلّ المجالات التي بانتكاسها

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ١٧٠.
(٢) كليلة ودمنة، الهدى، ٢٣١.

عند الواحد ينتكس الآخر. وهذا يدل على أن صداقة ذات النفس أيضاً تقوم على المنافع ولكنها منافع متداخلة عميقة وبعيدة، إضافة إلى الراهنة منها وهو ما يجعلها أثبت وأكثر صلاحاً في الركون إليها. ولا يمكن لأصدقاء ذات النفس أن يطلبوا منفعتهم بإضرار أصدقائهم نظراً للمقابلة الطردية بين المنافع والمضار في قطبي هذه الصداقة. وعلى العكس فلا يمكن لأحدهم الإنتفاع إلا بنفعه صديقه. وقد أعطى كليلة ودمنة مثلا عن صداقة ذات اليد التي لا تهجس بنفع الآخر بل هاجسها منفعة النفس حتى ولو أدى أحياناً إلى المضرة بالآخر المتواصل معه. وهو مثل الصياد الذي يرمي الحب للطير قاصداً نفع نفسه على حساب حرية الطير ووجوده. فتبدو ظاهرها عطاءً وسخاءً إلاّ أن حقيقتها اصطيادٌ وسعيٌ إلى المنفعة الذاتية. وهذا يستحيل حصوله موضوعياً وبالضرورة بين أصدقاء ذات النفس اللذين تترابط آمالهم وحرياتهم ومصائرهم ومصالحهم ترابطاً عضوياً.

ومن جهة أخرى يميز "كليلة ودمنة" بين الصداقة التي يعقدها الأخيار فيما بينهم وتلك التي يعقدها الأشرار. فالأخيار هم الذين بنوا صداقتهم على ذات النفس فيما بينهم. ولم يوجهوها إلى المعاداة للآخرين. فلم تتأسس صداقتهم على طمع بالآخرين أو تبيت الأذى لهم. بل بنوها على قاعدة تطوير أنفسهم وتمتين مصالحهم بمؤاتاة وتكيُّفٍ مع مصالح الآخرين، لذلك قلما يقع بينهم النفور والتقاتل على غنيمة أو طمع أو توسع أو احتلال. وإذا ما وقع الخلاف لسبب ما أمكن إصلاح الحال بيسر وسهولة.

أما الأشرار فتعقد تحالفاتهم على حساب مصالح الثالثين والأطماع المشتركة بهم، إضافة إلى أطماعهم في المنافع المتبادلة بينهم حيث يسود الحذر صداقتهم وتتعرض للإنتكاسة عند كل توزيع لمغنم أو مشاركة في تضحية. وهي انتكاسة سريعة الحصول إلا أنها لا تستصلح أبداً.

"المودة بين الصالحين سريع اتصالها بطيء انقطاعها. ومثل ذلك الكوز من الذهب بطيء الإنكسار سريع الإعادة هيّن الإصلاح إذا أصابه ثلم أو كسر. والمودة بين الأشرار سريع انقطاعها بطيء اتصالها، ومثل ذلك الكوز من الفخار سريع الإنكسار ينكسر من أدنى عيب ولا وصل له أبداً"[1].

وينسب كليلة ودمنة السبب الأساس في عيب صداقة الأشرار، إلى كونها لا تبنى أساساً إلا عن طمع بالصديق أو عن خوف منه. بينما الصالحون تقوم

(١) كليلة ودمنة، الهدى، ٢٣٠.

صداقاتهم على أبعد من ذلك وهو الإنتفاع المتبادل بالصداقة. وتحقيق السلم المشترك الذي يمكن أن يتعرض للخطر من الآخرين فخوفهم ليس من بعضهم بل على بعضهم وعلى أنفسهم من الخارج. وهم مستعدون للتعاون مع هذا الخارج إذا انتفى خطره .

" الكريم يودُّ الكريم واللئيم لا يود أحداً الا عن رغبة أو رهبة(١) .

ضرورة الحفاظ على الأصدقاء:

إن السلطان مهما بلغ من القوة والهيبة ضعيف بغير الأصدقاء والحلفاء لأنه من النادر أن يكون الآخرون على حياد مطلق أو غير معنيين، بقوته وسلطانه فهم إذا لم يكونوا أصدقاء قد يكونون أعداء مخاصمين أو مبيتين خصومة أو حذرين من أطماع القوي. ويكمن خطرهم في شكلين: أولهما، إمكان اتحادهم في مواجهته توقياً لأطماعه. وثانيهما، إمكان دعمهم لعدوه في حالة الحرب. حتى إذا استبعد هذا الخطر. فالسلطان يخسر دعمهم وتعاطفهم نتيجة الحياد. فالعمل على جعلهم أصدقاء هو التوجه الأكثر حكمة. هذا عن القوي فكيف بحال الضعيف الذي لا يستطيع كسب الأصدقاء لا شك أن وجوده دائماً سيكون في قلق وخطر، وهو عرضة للزوال عند أية نائبة. لذلك يركز كليلة ودمنة على أهمية كسب الأصدقاء والإحتفاظ بهم. ويعتبر أن لا شيء يمكنه أن يعوض غيابهم.

"العاقل لا يعدل بالإخوان شيء. فالأخوان هم الأعوان على الخير كله. والمؤاسون عندما ينوب المكروه"(٢).

ويكرّر قوله هذا في مناسبات أخرى للتأكيد على بؤس المنعزل من غير أصدقاء، وعلى أن عظم القوة التي تتملكها دولة أو سلطة تكمن في اتساع صداقاتها لا في ما تمتلكه من مقدرات:

"لا شيء من سرور الدنيا يعدل صحبة الإخوان، ولا غم فيها يعدل البعد عنهم"(٢).

ويتابع في مكان آخر:

"إن أولى أهل الدنيا بشدة السرور من لا يزال ربعه من إخوانه وأصدقائه من

---

(١) كليلة ودمنة، الهدى، ٢٣١.

(٢) كليلة ودمنة، الهدى، ٢٢٦.

(٣) كليلة ودمنة، الهدى، ٢٣٩ ـ ٢٤٠.

الصالحين معموراً، ولا يزال عنده جماعة منهم يسرهم ويسرونه ويكون من أمورهم وحاجاتهم بالمرصاد. فإن الكريم إذا عثر لا يأخذ بيده إلا الكرام، كالفيل إذا وحل لا تخرجه إلا الفيلة"[1].

ويتضمن هذا القول إضافة إلى اطمئنان صاحب الأصدقاء والإخوان لفتة تجدر ملاحظتها وهي أن الأصدقاء منهم من يكون مكتف بالمنافع المتبادلة التي تنتجها الصداقة على قاعدة التوازن بين قدراته وقدرات أصدقائه. ومنهم من يكون ضعيفاً في اتحاد الصداقة قليل الموارد هزيل القوة. فعلى الحليف أن يدعمهم ويقوي إمكاناتهم ويكون من أمورهم وحاجاتهم بالمرصاد. سيما وأن الحديث يتم عن الأصدقاء الصالحين من ذات النفس الذين يستقوي صديقهم بتقويته لهم ويضعف بإضعافهم. ولا يمكنه الإستفادة منهم عند النكبات إذا لم يشاركهم في السرور حيث يكون بذلك التمهيد لإضاعتهم، التي تحمل خسارة وخطراً أفدح مما لو لم يكونوا في الصداقة أصلاً.

وهنا ننتقل إلى أهمية الحفاظ على الصديق الذي تم اكتسابه. وما يحمل تضييعه من خسارة مضاعفة. فالذي يتخذ له حليفاً معيناً، سيبني حساباته أو بعضها على أساس هذا التحالف. إن لجهة أوضاعه الإقتصادية (التبادل والتعاون) أو لجهة أوضاعه الأمنية (التصدي للعدو أو مواجهة الفتن والمؤامرات) .أو لجهة علاقاته الدولية حيث يتقوى موقعه الدولي بدعم حليفه. فإذا ما خسر هذا الحليف سترتبك تلك الحسابات لتداخلها وتعلقها بعضها ببعض. وهو ما يؤدي إلى إضعاف أوضاعه المذكورة بنسبة تكبر أو تصغر حسب قيمة الصديق المضيَّع. فيَكُون قد انحجبت ثمرة صداقته ،هذا إذالم تنتقل إلى الجهة المعادية.أما من ناحية ثانية فالذي يضيّع صديقه بلا سبب جوهري، سيضع نفسه موضع الشك تجاه الآخرين الذين يترددون في بناء صداقة معه حرصاً منهم على عدم إضاعة الجهود، أو عدم تحملهم تبعات تحالفٍ لا يراهنون على استمراره، لأنهم لن يرتهنوا إلى حليف لا يقدّر قيمة تحالفهم معه. والخلاصة أن من يضيّع حليفاً دون مسوغ ،يقطع على نفسه الطريق أمام أية صداقة محتملة من نوع صداقة ذات النفس. ويبقى في إمكانه بناء صداقات أخرى من نوع صداقة ذات اليد التي ذكرنا أن بعضها ينتمي إلى صداقة الأشرار

(١) كليلة ودمنة، الهدى، ٢٤١.

المقلقة والحذرة، والتي لا يركن إليها. بحيث يكون والحالة هذه خوفه من الصديق أعظم في خوفه من العدو.

"من اتخذ صديقاً وقطع إخاءه وأضاع صداقته، حرم ثمرة إخائه وأيس من نفعه الأخوان والأصدقاء"[1].

والعمل على صيانة الأصدقاء والإحتفاظ بهم يتطلب إجراءات ضرورية ينبغي اتباعها.منها تفهم مصالح الصديق ومراعاتها. ومنها إقامة الأعمال المشتركة ذات البعد الإستراتيجي في الاقتصاد، التي تُحكِّم ارتباطات الصداقة. وتجعل التحلّل منها صعبا . ومنها معاداة عدو الصديق ومصادقة صديقه.

"من علامات الصديق أن يكون لعدو صديقه معادياً ولصديق صديقه موادآً"[2].

ومنها تجنب مخاصمته في أي شأن من الشؤون المشتركة بل إنشاء المؤسسات والنصوص المعنية بحل الإشكالات دون اللجوء إلى المخاصمة أمام أي طرف آخر، سواء إقليمي أو دولي.أو أية جهة معنوية كالكنيسة لأن الخصومة بداية الشقاق.

"أفضل الأصدقاء من لم يخاصم"[3].

وتجنب اللجوء إلى مخاصمة الصديق تعني الإستعداد للتنازلات لمصلحته والتضحية ببعض المكتسبات، حرصاً على أهمية ما يحتويه الإحتفاظ بالصداقة من منافع وآمال. ومن الإجراءات المذكورة أيضاً الحرص على الوفاء للصديق ومبادلته كل مبادرة طيبة بما يساويها أو يزيدها طيبة ونفعاً. وأي إجراء خلاف ذلك يعتبر عذراً مسبباً لانقطاع الصداقة:

"لا شيء أضيع من إخاء من لا وفاء له"[4].

وهذا ما يؤكد عليه كليلة ودمنة بإصرار لأنه يعتبره من أشد الأسباب إنقطاع الأخاء وتضييع الصداقة:

"لا خير في الصداقة إلا مع الوفاء"[5].

(١) كليلة ودمنة، دار الهدى، ص ٣٠١.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ص ٢٥٨.
(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ص ١٥٤.
(٤) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ص ١٧٢.
(٥) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ١٧٢.

"ومن الحمق التماس الأخوان بغير الوفاء"(١).

فعدم الوفاء هو من أبواب الغدر الذي يخلق أسباب العداوة والثأر: "**الغدر بالصديق لا عذر فيه**"(٢).

.. وأقل ما يتجلى به الوفاء هو نجدة الصديق عند كل مصيبة أو نائبة يتعرض لها. لأن الغدر وجه من وجوه عدم الوفاء. وإن ما قامت عليه الصداقة أساساً هو مجموعة من التعهدات المتبادلة التي إن لم يتم الوفاء بها لا تبطل أسباب الصداقة بل تتعداها إلى خلق أسباب العداوة. فعدم نجدة الصديق هو الإخلال بأحد التعهدات وفي ذلك مناسبة لامتحان الصداقة.

"إنما يختبر الأخوان عند النوائب"(٣).

"شر الأخوان الخاذل لأخيه عند النكبات والشدائد"(٤).

الإحتراس من الصديق:

ما دامت مصالح الدولة تشهد دائماً حركة تمدد وتراجع أو تطور وانكماش في ظل المنافسات الحادة بين اقتصاديات الدول. وما ينتج عن ذلك من تنافس على الصعيدين السياسي والعسكري يهدف إلى توسع النفوذ الإقتصادي، فإنّ صِيغ الأحلاف لا يمكن أن تعرف الثبات والإستقرار، حيث يتعرض كل طرف في الصداقة التعاونية أو الثنائية إلى ضغط المتغيرات الداخلية والدولية التي تؤثر على توجه مصالحه، وبالتالي على دوره داخل الصداقة أو موقفه الشامل منها.

ففي الوقت الذي ينبغي على العاقل، عند كليلة ودمنة، الإلتزام بكل موجبات الصداقة والوفاء لها وعدم توفير العذر أو إتاحة المبررات للصديق كي يتملص أو يتخلى تحتها، عليه في الوقت نفسه أن يتحسب بأن للتحالف نهاية سوف يصل إليها فيفرط عقدها. وأوضح النهايات تتبين من انتهاء الأسباب المكونة للصداقة،(الصالح المشترك). لذلك عليه أن يبني حساباته على الحدود الدنيا التي يمكن للصداقة أن تستمر ضمنها. فيبني مشاريعه وخططه على مراحل مستقلة تحمل

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ١٧٤.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ص ٢٥٧.
(٣) كليلة ودمنة، الهدى، ص ٣١٢.
(٤) كليلة ودمنة، الهدى، ص ٢٤٥.

كل منها نتائج قائمة بذاتها، ويمكن التأسيس عليها للمرحلة اللاحقة. وتوقّت كل مرحلة على تقدير المدى الزمني الذي يمكن أن تمتد إليه الصداقة في حدودها الدنيا، وذلك حتى لا يكون انقطاع الصداقة أو انقلابها ذا أثر كبير على الأوضاع الداخلية وعلى سياسات صديقه العامة. هذا في حالة تعليق الصداقة وعدم تحويلها إلى عداوة، فيقتصر تأثيرها على الحرمان من فوائدها. ويتم هذا عادة بين صديقين لم يكونا في مرحلة ما قبل الصداقة في عداء.

"ربما قطع الصديق عن صديقه بعض ما كان يصله فلم يخف شره لأن أصل أمره لم يكن عداوة"[1].

أما الصداقة التي تنشأ بين طرفين كانا قبلها في عداء ثم طواه الزمن. فإن انقطاعها يحتمل التحول إلى العداوة. وينبغي بالغ الحذر من هذا الإنقطاع، وهي على كل حال ترتبط بالحاجة الملحة التي دفعت إليها وتنتهي بانتهائها، فيسهل تقدير ذلك.

"أما من كان أصل أمره عداوة ثم أحدث صداقة لحاجة حملته على ذلك، فإنه إذا زالت الحاجة التي حملته على ذلك، زالت صداقته وتحولت عداوة وصار إلى أصل أمره، كالماء يسخن بالنار فإذا رفع عنه عاد بارداً"[2].

وفي كلتا الحالتين المذكورتين من الإنقطاع يتطلب الحذر. إلا أنَّ الحذر من صديق ذات اليد يمتد ليشمل جميع مجالات الحياة في الدولة.

وكذلك الأعداء الذين بنوا صداقتهم عقب الصلح.

"العاقل يفي لمن صالحه من أعدائه بما جعل له من نفسه، ولا يثق به كل الثقة ولا يأمنه عن نفسه مع القرب منه، وينبغي أن يبتعد عنه ما استطاع"[3].

من لا تجوز مصادقتهم:

هناك أطراف لا تجوز مصادقتهم حتى وإن دفعت الحاجة إليهم، إذ من الأفضل مواجهة تلك الحاجة بأيّ من البدائل الممكنة والأخف ضرراً حتى ولو

---

(١) كليلة ودمنة، الهدى، ص ٣٠٢.
(٢) كليلة ودمنة، الهدى، ص ٣٠٢.
(٣) كليلة ودمنة، الهدى، ص ٣٠٣.

كانت أكثر نفقة وأقل فائدة، فهي ستكون أضمن من صداقة تؤتي نفعاً عظيماً في مرحلة وتجرّ إلى الهلاك في مرحلة لاحقة. أما إذا انتفت الخيارات فيمكن اللجوء إلى الصداقة المحدودة في الزمان والمكان والموضوع. أي إلى الإتفاقات والمعاهدات والترتيبات التي تحدد مجال التعاون وتحصر نطاقه في موضوع الحاجة. وتمنعه من أن يتعداه، تجنباً لمرحلة محتملة يصبح فيها لهذا الصديق الاضطراري أثراً سلبياً على جوانب حياة صديقه الطارئ. ومن هؤلاء:

ـ أ ـ **العدو**: "العاقل يصالح عدوه إذا اضطر إليه ويصانعه ويظهر له ودّه ويريه من نفسه الإسترسال إليه إذا لم يجد من ذلك بداً، ثم يعجل الإنصراف عنه حين يجد إلى ذلك سبيلاً"[1].

فعنصر الإضطرار هو الأساس في هذا النوع من الصداقة الطارئة. وقد أورده كليلة ودمنة مرتين في الجملة أعلاه للتأكيد(إذا اضطر إلى ذلك) و(إذا لم يجد من ذلك بدّاً). ومن دواعي صداقة الإضطرار بين أعداء ما سنشير إليه في باب تضافر الأعداء[2]. حيث يضطر المحاصر من مجموعة أعداء إلى مصالحة بعضهم. ومخاطر هذه المصالحة هي حتماً أدنى من مخاطر الأعداء المجتمعين الذين يحملون إلى هدفهم الهزيمة أو الهلاك.

ومن دواعيها أيضاً، تعرض المتعادين لنكبة طبيعية(زلزال ـ بركان ـ فيضان ـ قحط) أو لآفة وبائية تعرض الحياة في البلدين إلى المخاطر أو لكارثة بيئية. أو كما مر معنا إذا تعرض المتعاديان إلى خطر داهم من عدو مشترك. أو إذا تعرضا لظواهر اجتماعية فاسدة تهدد بانهيارهما الداخلي إذا لم يتعاونا بالتصدي لها (المخدرات ـ العصابات ـ الفتن...الخ) وهذه الحالات جميعها تقلل من جدوى العداء وتضعف أولويته وتدفع إلى الواجهة أولوية مقاومة الجائحة الخطرة المهددة لكليهما. وبموجبها يتم تعليق العداء والإنتقال في معالجة موضوع الجائحة، أو يلجأ إلى الصلح المحدود الذي يساعد على تفرغ كل من الدولتين لحل المشكلة من جانبه. ويتخذ هذا النوع من الصلح شكل الهدنة أو المعاهدة. وقد يتطور إلى صلح دائم فصداقة، أو قد يتراجع إلى العداوة أو قد يتثبت على حاله إلى أمد طويل. وفي كل الحالات ينبغي الحرص والحذر من جعل الهدنة أو الصلح المحدود يحمل مفاعيل الصداقة. والحذر أيضاً من الإسترسال إلى (العدو الصديق)

---

(١) (٢) كليلة ودمنة، الهدى، ص ٣٠٣.

حتى أثناء الحاجة المشتركة. لأن في كل ذلك خطراً لا بدّ أن يظهر بعد القضاء على الجائحة أو عند انقضاء الأسباب المشتركة الموجبة للصداقة. وكليلة ودمنة يدعو إلى التعاون بين الأعداء في الظروف الشديدة المشتركة.

"ذا العقل لا يدع مشورة عدوه إذا كان ذا رأي في الأمر الذي سيشركه فيه"[1].

كما يؤكد في الوقت نفسه ضرورة إعمال الظن والحذر خلال المصالحة، وعدم التواصل بعد انقضائها. فحين تنقضي أسباب الصداقة الطارئة يجدر بالعاقل التصرف مع صديقه الطارئ على أساس اعتباره عاد عدواً، وحتى لو لم تظهر العداوة إلى العلن:

"وليس من أعدائي عدوٌ أضر منك. وقد اضطرني وإياك حاجة إلى ما أحدثنا من المصالحة، وقد ذهب الأمر الذي احتجت إلي واحتجت إليك فيه. وأخاف أن يكون مع ذهابه عود ة للعداوة بيننا"[2].

ب ـ المَوْتور

وهو صاحب الثأر الذي أصيب بظلم أو بخسارة فادحة. وقد شاع استخدامها، بمعناها الضيق صفةً لمن قتل له قُتيل ولم يدرك دمه. وقد استخدم كليلة ودمنة هذه الكلمة بمعناها الواسع وفق ما تشير إليه نصوص.

"أهل الرأي قد نهوا عن قرب الموتور"[3].

وقد يكون الواتر عدواً أو غيره. أما في حالة العدو فيخف وقع الترة لأن للحرب ضحاياها وإراقة الدماء في كل أطرافها، وخسائرها الفادحة، فطبيعة الحرب كارثية يتوقع من يخوضها أن يصاب برزاياها. ولا تتضمن غدراً إلا من حيث الخدع التي تستخدم في فنون القتال وهي مبرّرة عند الجميع. وقد يبرز الثأر من العدو في الحالات التي يخرق خرقاً فاضحاً ومتهتكاً مبادئ المعاهدات الدولية حول الحرب، أو بالأحرى في حالات الإحتلال وضم الأراضي ـ وتغيير ديغرافية المناطق، أو تشريد السكان أو المجازر العنيفة بحق المدنيين العزل. وهذا النوع من التِرات هو الذي يُعمق أسباب استمرار الحروب، ويُعقد وسائل إنهائها، ويُشابك خيوطها إلى درجة تنسى معها الأسباب الأولى لنشوبها. وتصبح نتائجها

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٤٨.
(٢) كليلة ودمنة، الهدى، ص ٣٠٢.
(٣) كليلة ودمنة، الأندلس، صفحة ٣٠٨

المتلاحقة أسباباً أكثر تحفيزاً للقتال وعلى رأسها الرغبة في الثأر... ولن نتحدث عن هذا الموضوع لأننا ذكرناه سابقاً في "تجنب صداقة العدو".

أما ما نرى مفيداً تفصيله هنا فهو موضوع الترات التي يكون منشئها صديق أو طرف آخر غير عدو، مع الإشارة أنه بمجرد أن يصير واتراً يتحول في نظر الموتور إلى أبغض من عدو.

والفرق بين المتعادين وبين أهل الترات أن الأولين يقاتلون بعضهم بعضاً، وعند جميعهم الرغبة بإلحاق الأذى بعدوّه أو بهزيمته أو بالسيطرة عليه. أما في حالة الثأر فقطباها: واترٌ لا طلب له زيادة على ما قام به من أذى قد يكون متعمداً أو قد يكون طائشاً إلا أن فداحته تخلق الحقد لدى المتضرر وتحيله إلى عدو لدود. والقطب الآخر هو الموتور الذي تولدت من خسارته بواعث الثأر والإنتقام، فالواتر قد يتجنب تطوير الأذى للموتور أو مواجهته، أو يلجأ إلى مراجعته ومسالمته.

"مع أنه رُب واتر يطمع في مراجعة الموتور بما يرجو أن يقدر عليه من النفع له والدفع عنه (لنفسه وعنها)"[1].

أما الموتور الذي أورثته الأذية حقداً فهمّه الوحيد الإنتقام. وإن تعددت السبل التي يقصده بواسطتها:

"إن للأحقاد في القلوب أماكن موجعة... والأحقاد مخوفة أينما كانت"[2].

أنواع الترات:

أولاً الغدر

لقد سبق وذكرنا رأي كليلة ودمنة بالوفاء وإطرائه على أهله ممن يفي لصديقه أو يفي حتى لعدوه ما عهد له من نفسه. ونقيض الوفاء هو الغدر الذي يصدر عن صديق أو متعاهد، وذلك يتجلى في أوجه كثيرة منها:

انقلاب الصديق على صديقه. أو خذلانه وقت الشدائد والنكبات، أو نقض العهود التي كان صديقه مراهناً على الوفاء بها، وقدم الكثير من التضحيات وقفاً عليها. أو ارتكاب خطأٍ جسيم يؤذي الصديق أذىً بالغاً، أو خيانته في إفشاء

(١) كليلة ودمنة، الهدى، ٣٠٩.

(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، ٣٠٨ ـ ٣٠٩.

أسراره، أو مساعدة عدوه عليه. وكل هذه الحالات وغيرها تمثل أوجه الغدر الذي لا بد أن يرتد على صاحبه كيفما أتجه وأينما حلّ، فلا يسلم منه. وإن أخطأته عقوبته فستطال أعقابه. فالثأر الناتج عن الغدر لا يمكن أن ينطفئ ويتلاشى إلا بعد أن ينفجر بالغادر أو بأعقابه:

"إن الغادر مأخوذ بغدره، وإنه إن أخطأه عاجل العقوبة لا يخطئه الآجل حتى أنه يدرك الأعقاب وأعقاب الأعقاب"[1].

والغدر بين الأفراد ضيّقةٌ حدوده هيّنٌ أثره. إذ تنتهي ترتُهُ بتحصيل التعويض عليه، أو بالإنتقام الفردي من الغادر أو بنهاية أحد قطبيه (الغادر أو المغدور). ومن المستبعد أن يمتد إلى الأعقاب من الطرفين إلا في حالات نادرة[*]. غير أن ما يعالجه كليلة ودمنة هو صعيد السلطة، إن بالعلاقة بين الدول أو بالعلاقات بينها وبين أجزائها الداخلية. فالغدر الذي يرتكب بحق الدولة تكون آثاره عميقة وواسعة. لأن الدولة اجتماع إرادات مواطنيها ومصالحهم ومعتقداتهم. على أرض هم أسيادها ومع سلطة هم مقرروها فما يُضير الدولة تقع نتائجه على جميع مواطنيها. وقلما يكون حجم الغدر بالدولة بسيطاً، فهو إما يصيب نظامها السياسي أو أراضيها أو اقتصادها أو حريتها وسيادتها. وفي كل ذلك ما يتطلب العناء والجهد والمثابرة في إصلاح ضرره هذا إذا تيسر الإصلاح. وخلالها تتجذر فكرة الثأر وتتفاعل كلما امتدت مفاعيل الغدر وطالت مدة إصلاحها وإزالة آثارها وتعويض ضررها. وبما أن الشعب تتنوع فئاته وشرائحه وطبقاته ومعتقداته في إطار الدولة. لذلك يبقى لفكرة الثأر دائماً من يعتنقها من بين تلك الفئات ولو صفحت عنها أو تناستها فئات أخرى. وما دامت بذرة الثأر حيّة في تربة المجتمع المغدور. فلا بد أن تؤاتيها ظروف لإنباتها وانتشارها مهما طال الزمن. ولذلك حذر كليلة ودمنة من التودد إلى الموتور أو طلب مصادقته.

"ليس ينبغي لذي الرأي أن يظن أن الموتور ناس ما وتر به أو منصرف فكره عنه"[2].

---

(١) كليلة ودمنة، الهدى، ٣٠٧.

(*) تطرقنا إلى ثأر الأمراء في باب الإساءة تجلب المخاطر.

(٢) كليلة ودمنة، ص ٣٠٦.

وما نراه من سكون الحقد في دول أصيبت بالغدر، قد يعود إلى أسباب ظرفية، منها ضعفها عن إدراك ثأرها، أو كبت الرغبة لدى الشعب من قبل سلطته السياسية التي تتصرف بمقتضى عوامل وظروف لا تنتمي إلى حقيقة مشاعر شعبها. وهي قد تكون محقة في محاولتها إماتة أو إطفاء الحقد لما تتطلبه ظروف المجتمع الدولي ومصالحه. إلا أنها رغم محاولاتها تلك ورغم نجاحها الآني في حجب مشاعر الثأر، ورغم قدرتها على تقديم الأولويات التي لا يكون الثأر واحداً منها. إلا أنها قلما تنجح في إماتة الحقد وإلغائه:

"ألم تعلم أن الضغائن تكون بين كثير من الناس فمن كان ذا عقل كان على إماتة الثأر أحرص منه على تربيته"[1].

ويستطرد مستدركاً:

"إن أشد الأحقاد وأخوفها ما كان في أنفس الملوك (الدول) فان الملوك يدينون بالإنتقام فيرون الدرك والطلب بالوتر مكرمة وفخراً"[2].

ثانياً التدخل السلبي في شؤون الدولة

كثيرٌ من التدخلات في الشؤون الداخلية للدول يكون مؤذياً. يقيد حريتها في تسيير شؤون بلادها وعيشها وسيادتها. وتأثيره يطال هيبة السلطان والقوانين وأحياناً يطال المصالح المادية مباشرة إلا أن أخطر أنواع التدخل وأشدهااستثارة للحقد والثأر هو ما يتجلى في الحروب الأهلية التي ليست في حقيقتها إلا استغلال دولٍ صداقةَ دولة للتدخل في شؤونها الداخلية، تدخلاً يأخذ شكل الرعاية لفئات محددة من الشعب، وزرع بذور الفتنة بينها وتحريض بعضها على بعض وتسليحها وتنظيمها في أحزاب ومنظمات متصارعة، منخرطة في الأحلاف الخارجية الداعمة لها.

وبذلك تبرز حقيقة الحروب الأهلية كحروب الدول على ساحة جانبيّة. ولا يمكن أن يتم هذا التدخل إلا من أصدقاء للدولة أو لإحدى فئات شعبها المتناحرة. وهذا النمط من التدخل هو أخطر ما يمكن أن تتعرض له دولة من الدول. إذ يهدد حريتها وكيانها ووجودها. ويخلق أفدح الأضرار لمواطنيها في أرواحهم وممتلكاتهم ووحدتهم. ولم يعرف التاريخ حرباً أهلية واحدة لم يكن أطرافها الحقيقيون الدول الخارجية، أما المتقاتلون الظاهريون فليسوا أكثر من أدوات سخيفة ورخيصة في

---

(١) كليلة ودمنة، الهدى، ٣٠٩.

(٢) كليلة ودمنة، الهدى، ٣٠٩.

أيدي الآخرين.

إلا أنه ما أن تنقضي الحرب الأهلية(هذا إذا استطاع الشعب مغالبة شقاقه وإعادة التحامه ووحدته، وهو أمر بالغ الصعوبة) حتى تبدأ فكرة الثأر بالتشكل لدى فئات الشعب، ليس في مواجهة بعضها البعض، بل في مواجهة أحزابها السياسية وميليشياتها، التي قادت إلى الفتنة وشاركت فيها. ويتوجه الثأر ضد الدول التي تدخلت في تلك الحروب وافتعلتها وأذكتها. وهنا يحذر كليلة ودمنة تلك الدول المتدخلة من مراجعة الدولة المعنية أو محاولة مصادقتها صداقة ذات النفس. لأن روح الثأر والإنتقام كامنة فيها تنتظر المناسبة لتستعر وتنفجر. ولا عبرة في سكون الحقد لتلك الدولة بعد الحرب، فهي تعيش حالة استفاقة من الصدمة تتجلى في كره العنف والتطلع إلى لملمة الجراح وإعادة البناء. وهي قد تكون بحاجة إلى كل مساعدة حتّى ممّن تضمر لهم العداء. لأن الحقود المنطوي على نية الثأر يطرح الأنفة ويفقد روح الكرامة فيصبح مستعداً لسلوك كل ما من شأنه إبلاغه مرجاه وإن كان رذيلاً وخادعاً. ولا يجوز الإغترار بسكونه:

"إن العاقل لا يغترُّ بسكون الحقد إذا سكن، فإن مثل الحقد في القلوب إذا لم يجد محركاً، مثل الجمر المكنون إذا لم يجد حطباً. فليس ينفك الحقد يتطلع إلى العلل كما تبتغي النار الحطب ، فإذا وجد علة استعر استعار النار فلا يطفئه حسن الكلام ولا لين ولا ملاطفة ولا رفق ولا تضرع ولا خضوع ولا مصانعة ولا شيء دون تلف الأنفس"[١].

وتحذير كليلة ودمنة الواتر من محاولة مصادقة الموتور ودعوته إياه إلى الإبتعاد عنه يبلغ ذروته في التمثيل التالي:

"إن الرجل الذي في باطن قدمه قرحة إن هو حرص على المشي فلا بدّ أن تنكأ قرحته، والرجل الأرمد العين إذا استقبل الريح تعرض لأن تزداد رمداً. وكذلك الواتر إذا دنا من الموتور فقد عرض نفسه للهلاك"[٢].

---

(١) كليلة ودمنة، الهدى، ٣٠٩.

(٢) كليلة ودمنة، الهدى، ٣١١.

العدو

بعد أن يستقر كليلة ودمنة على تعريف العدو بأنه الذي يُخشى ضرره، وبعد أن يوضح كل أنوع الأعداء المتسترين بمساحيق الصداقة، أو الطارئين، الذين اتخذوا مكان الأعداء بإساءاتهم. وبعد أن عدد المناسبات التي يقتضي فيها التعاون السلبي مع العدو، ووسائلَ ذلك التعاون. ننتقل معه إلى بحث النقطة الجوهرية في موضوع العداوة. وهي تتمثل بالرغبة في القضاء على العدو. حيث يراها كليلة ودمنة أكثر ما يجدر الإهتمام به عند المتعادين.

"النفع العظيم في بوار العدو والراحة منه"[1].

فأبتلاء الدولة بعدوٍ، هو أشدّ ما يمكن أن يحمله القدرُ إليها من سوء الطالع، لما في ذلك من تهديد دائم لأمنها، وعدم استقرار في طموحاتها ونمو معاق لمصالحها. وترقّبها الدمارَ والقتلَ في كل لحظة. وبالأخص إذا كان العداء بين متجاورين، مستقبل كل منهما لا يمكن أن يتقرر إلا على ضوء إدخال مصالح الآخر(عدوه) في حيثيات ذلك التطور. وكثيراً ما تكون مصالح كل طرف متناقضة مع كل خطوة تطورّية وإنمائية يخطوها الآخر، بما يخشاه من تأثير سلبي عليه من ذلك مستقبلاً. فالدولة المبتلية بعدو وتحرص على مواجهته. تعيش دائماً تقشفاً إستهلاكياً لتغطية نفقات التسلح والتعبئة، فتهيمن الروح العسكرية على سياساتها وهو ما يفقد شعبها حريته. ذلك لأن مسألة الأمن الهادف إلى حماية المجتمع من أطماع العدو واستهدافاته، توضع في رأس الأولويات عند الدولة المقاتلة.

والإستهدافات المذكورة قد تكون مباشرة عبر الحدود، أو غير مباشرة عبر التحرك على الساحة الداخلية، من خلال استغلال نقاط الضعف وتحويلها إلى ثغرات مؤذية. هذا أولاً؛ ومن جهة ثانية تكون الإستهدافات من خلال الساحة

---

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، ٢٥٠.

الدولية ومنظماتها. وكل ذلك يضطر الدولة المستهدفة إلى استنفاد الكثير من أجهزة الأمن والإستخبارات والتقصّي، إضافة إلى الجيوش المقاتلة مما يضع مجتمعها فعلياً تحت سلطة إرهاب معطّل لكل أشكال الديموقراطية أو المشاركة الشعبية الإيجابية، ومهما كان ذاك الإرهاب حَسَنَ النية فهو ضاغط ومرهق وقد ينقلب ضد مصلحة الدولة. ومهما تظاهرت بعض الدول المحاربة بالديمقراطية وبالسماح بالحريات العامة أو أعلنت أن شعوبها هي التي تقرر الحرب. إلا أن الحقيقة خلاف ذلك، فالذي يقرر السياسة الحربية هم نخبة من الفرق الأمنية والعسكرية والإستخبارات. بغض النظر عن رأي الشعب بذلك:

"إن صفة السيادة حين تطبق على الشعب تكون سخرية مؤلمة، فالشعب يرسل على أبعد تقدير ممثليه ولكنه لا يستطيع في الحقيقة أن يمارس أية سيادة ... هل تتصورون حرباً أعلنت بالرجوع إلى الشعب، إن الإستفتاء يسير سيراً حسناً جداً عندما يكون بصدد إختيار أنسب مكان لوضع نافورة القرية، ولكن عندما توضع المصالح العليا للشعب في الميزان تقي جيداً الحكومات البيروقراطية أنفسها من أن ترجع إلى حكم الشعب نفسه"[1]

فالرزايا الناشئة عن وجود عدو لا تحصى وجميعها معروف، ذكرنا الأبرز منها. ولذلك تكون مهمة القضاء على العدو من الأمنيات الملازمة للدولة الحرة التي تنظر بتعقل إلى مستقبلها، ولا همّ آخر يمكن أن يعادله في أهميته وإلحاحه. ولا خيار آخر من خيارات العلاقة مع العدو يمكنه أن يضاهيه فائدة ونفعاً:

"لا يعرف الرجل لذة الطعام والشراب والنوم حتى يستريح من عدوه"[2].

إلا أن كليلة ودمنة يرى أن القضاء على العدو يمكن أن يتم من أحد سبيلين: إما القضاء عليه بإبادته وبواره، وإما بالقضاء على عداوته. والحالة الأولى تعني القتال حتى النهاية بالإبادة أو الإقتلاع. والحالة الثانية تعني الحرب حتى الهزيمة أو الصلح بالإتفاق والتعاهد.. أو حتى إحلال السلام التام والعلاقات الطبيعية كالتي تكون بين متجاورين لا عداء بينهما. وذلك يتم باستئصال أسباب العداوة. وقد عبر كليلة ودمنة عن السبيلين المذكورين: الأول بفقد العدو والثاني بقهره.

---

(١) الأمير، ميكافللي ـ مقدمة بنيتو موسوليني صفحة ١٠.
(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، ٢٥٣.

"العدو المخوف دواؤه في فقده أو قهره"[1].

القضاء على العدو بالإبادة:

وهو نادر في التاريخ ولكنه موجود على كل حال. ويعتبر أكثر أساليب التعامل مع العدو فظاعة ووحشية حيث تتم بواسطته محاولة الإبادة الجماعية لشعب بكامله. وقد حاولت ذلك الكثير من الدول المحاربة وأظهرته بالنية وبالممارسة، إلا أنها لم تستطع استكمال مهمتها ليس بسبب إرادتها بل لأسباب أخرى، منها تغيّر ظروف الحرب ومعادلتها مما أدى إلى هزيمة تلك الدولة. وتوقّفِ خطط الإبادة التي اتبعتها، إضافة إلى استحالة تنفيذ هذه الغاية لاستحالة القضاء على شعب بكامله.

وقد يُلجأ إلى المجازر الجماعية بهدف تشريد من يتبقى من فئات الشعب تحت طائلة الموت، ويكون استئصال هذا الشعب وتشتيته خارج موطنه الأصلي هو الهدف المركزي لمجازر الإبادة. وقد يكون ما حدث للشعب الفلسطيني على يد الصهاينة هو المثل الحي البارز في أحداث القرن العشرين.

والشعوب الضعيفة رغم بُعد قدرتها عن تنفيذ رغبتها في القضاء التام على أعدائها، إلا أن ذلك لا يعني تلاشي تلك الرغبة. بل على العكس إذ تتفاقم رغبتها تلك وتشتد كلما تعرضت للنكبات من عدوها جرّاء ضعفها. وإذا لم تظهر نواياها إلى العلن من خلال المحاولات العملية أو من خلال التصريحات، فهي تظهر في وجدانها من خلال الأثر السيكولوجي المنطوق بفنونها وآدابها وحتى في اعتناقها المبادئ القومية والدينية التي تلتزم بمفهوم " صراع وجود لا حدود" التي تعني إلغاء العدو كيانياً.

وفي مراحل الثورات العنيفة تطفو على سطح المفاهيم السياسية شعارات صريحة تحمل تلك الرغبة(إزالة إسرائيل من الوجود) وتبرز أيضاً في بعض المحاولات الصغيرة الواضحة في دلالاتها(تفجير الأهداف المدنية واعتبار كل مواطن في دولة العدو عدواً).

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٥٦.

والخلاصة أن رغبة القضاء المادي على العدو متأصلة عند جميع المتعادين لما يعُد به من راحة واستقرار ومستقبل آمن مجيد. ولكنه يبقى دائماً في نطاق الأماني عند الضعفاء. وفي نطاق التعديلات التي تطرأ على أشكاله ومراميه عند الأقوياء.

"العاقل من وضع نصب عينيه قتل عدوه"(١).

وقد يتخلى القوي عن هذه الرغبة إذا لم يجد في عدوه أي خطر قريب أو بعيد عليه. أي بعد أن ينتزع منه كل إمكانية وكل قوة وكل سلطة يستطيع بواسطتها أن يبني نفسه لخطر محتمل. وتخلي العدو عن هذه الرغبة ليس دافعها فقط مقتضيات المصالح الدولية، التي لا تكون في العادة موافقة لتنفيذها، بل بمقتضيات مصالحه نفسها، حيث يعمل على الإستفادة من عدوه الضعيف المهزوم المستلب لكل قدرة أو إرادة، وذلك باستعباده وإلحاقه المطلق بسياسته واقتصاده.

"قال الغراب: إعتبر بعقلك، إن أكلي إياك وإن كنت طعاماً لي، لا يغني عني شيئاً وإن في بقائك ومودتك أنساً لي. واعتبر بما جربت طول الدهر، هل تجد من يبيع منفعته بمضرته على علم منه بذلك. وإني لم أرغب فيك إذا رغبتُ إلا لنفسي والمنفعة لها. فإن بقاءك لي فيه منفعة من نائبة أو نازلة تنزل بي"(٢).

ولذلك تأتي نصيحة كليلة ودمنة للضعيف مختلفة كلياً عن نصيحته للقوي.

١ ـ نصائح إلى الأقوياء:

يرى كليلة ودمنة أن على القوي أن يستفيد من توفر القدرة لديه على إبادة أو إنهاء عدوه. فينبغي بأن ينتهز أية فرصة لتنفيذ ذلك. لأنه يبتعد عن الحكمة والتعقل إذا ترك الأمور تسير على طبيعتها متكلاً على هيمنته وقدرته في الدفاع عن نفسه، أو في رد الضرر عنه. إذ قد تتطور الأمور في غير السياق الذي تتنامى به قوته وفي غير مصلحته. إن على صعيد تبدّل أوضاعه الداخلية أو على صعيد تطور أوضاع العدو الضعيف، أو على صعيد التوازنات الدولية التي تقلب حركتها المعادلات وتغّير مواقع القوى منها، فلا يعود بالإمكان إستدراك الأمر:

"لا تدعنّ تشتيت بينهم حتى تنقطع منك الشفقة عليهم فيتخذوك مركباً فيغرّهم الإحتمال منك وتجرؤهم على صدّك وعلى شينك ولا تغترّن بسلطانك عليهم فيدعك ذلك

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، ٢٥٠.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ٢١٢.

إلى استصغارهم والتهاون بأمرهم. فإن الحشيش الضعيف إذا جمع فتل منه الحبل القوي الذي يوثق به الفيل المغتلم"(1).

وقد يتعرض القوي المتهاون إلى أعظم المخاطر من عدو ضعيف محتقن بالإنتقام تحدوه رغبة جامحة إلى الثأر، لذلك ينصح كليلة ودمنة:

"من وجد عدوه ضعيفاً فلم ستبرح منه. أصابته الندامة حين يقوى العدو ويستعد فلا يقدر عليه"(2).

ويشدد كليلة ودمنة على النصيحة الثانية في هذا المضمار والتي أشرنا إليها أعلاه وهي تجنب الإستهتار بالعدو الضعيف، وخاصة إذا كان ذلك الضعيف دولة تتميز بحريتها وبانفتاحها، وتستطيع أن ترتبط بشبكة من العلاقات الصديقة التي تشكل الخلفية التي تعتمد عليها. إذ قد تستفيد هذه الدولة من تواتر الحرب وتتاليها، ومما يرتكب بحقها من فظائع في تأليب الأطراف لمصلحتها، في الوقت الذي تستطيع أن تقدم نفسها للآخرين كحاملة وحامية لمصالحهم وأفكارهم، وبكثير من الصبر والحيلة والخداع والإستفادة من التطورات. واستغلال تهاون العدو معها واستهتاره بقدرتها وتردده في القضاء عليها، إلى أن تتحول تدريجياً إلى قوة يصعب مقارعتها بالسهولة نفسها التي كانت من قبل، وهو يمهد لاحقاً مع استمرار نفس الظروف نحو تحولها إلى الإستقواء.

فالقضاء على العدو سواء بتدميره، أو بتجريده من كل إمكانية للتطور ومن كل أمل له بالإستفادة من التطورات، هو الإجراء الأسلم، الذي يوصل إلى نتيجة واحدة هي السيطرة الدائمة عليه، أما الإستهتار به وتجنب تصفيته، فهو يحمل عدة احتمالات للمستقبل، منها ما هو ضده ولكن أيضاً منها ما هو لمصلحته.

"لا تُحقرنّ العدو الضعيف المهين ولا سيما إذا كان ذا حيلة ويقدر على الأعوان"(3).

ويستنتج كليلة ودمنة من ذلك معادلة تعيد التأكيد على ما يحمله الصفح عن العدو الضعيف من مخاطر، فيعتبر أن مدى الحرص والحذر والحزم لدى كل من طرفي المعادلة بين الضعيف والقوي، هو الذي يحدد مستقبله. فالقوي المغترّ المستهتر قد يكون ضحية الضعيف الحذر المحترس.

---

(1) كليلة ودمنة، الأندلس، ٢٣٣.
(2) كليلة ودمنة، الأندلس، ٢٤٢.
(3) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٦٧.

"إن الضعيف المحترس من العدو القوي أقرب إلى السلامة من القوي إذا اغتر بالضعيف واسترسل إليه"[1].

والقاعدة الثانية التي يستنتجها كليلة ودمنة، يلخصها كما يلي:

"العاقل لا يستصغر عدواً. فإن من استصغر عدوه اغتر به، ومن اغتر بعدوه لم يسلم منه"[2].

النصائح إلى الضعفاء:

يختلف السبيل الذي ينبغي على الضعفاء إتباعه، لاختلاف المعطيات والقدرة، ولضيق الهامش الذي يمكنهم المناورة خلاله. فالضعيف الذي يجد نفسه أمام قويّ لا طاقة له به، عليه العمل بكل الوسائل لتجنّ قتاله إلى حدود الدفاع السلبي عن النفس. أما إذا اختار المبادرة للقتال أو الإنجرار إلى القتال فيكون قد أورد نفسه موارد التهلكة:

"لا سبيل إلى قتال من لا تقوى عليه"[3].

"من لم يقدر طعامه وشرابه فحمل نفسه وأعضائه على ما لا يطيق فربما قتل نفسه ومن لم يقدّر لقمته فاعطاها فوق ما يسع فوه غص بها فمات. ومن اغتر بعدوه فضيّع الحذر فهو أعدى لنفسه من عدوه"[4].

لقد مرّ معنا في باب "الحرب" أن الدولة لا يمكنها تجنب الإشتباك أو القتال إذا اصرّ العدو على جرّها إليه. وهذا القتال يدور في إطار حرب قائمة على جميع المستويات كإحدى وسائلها. وما دام للعدو القوي مصالح لم تتحقق وله أسبابه للإستمرار بالحرب. فتصبح مسألة تجنب الإشتباك أو عدم تجنبه مسألة تكتيكية لا تغيّر كثيراً من الإطار العام الذي تحدث داخله. وقد وسوف نأتي على ذكر أن معظم السبل الذي يرى الراغب بتجنب الحرب نفسه مضطراً إلى إتباعها، هي بأكثرها مؤذية تحمل خطراً يصل أحياناً إلى أكثر مما يمكن أن تحمله الحرب نفسها من أخطار[*].

---

(١) كليلة ودمنة، الهدى، ٣٠٣.

(٢) كليلة ودمنة، الهدى، ٢٥٣ .

(٣) كليلة ودمنة، الهدى، ٢٥٣.

(٤) كليلة ودمنة، الهدى، ٣٢١.

(*) راجع باب «الحرب» ص ٣١٨ من هذا الكتاب.

إلا أننا هنا في صدد قضية مختلفة يكون فيها الخلل في ميزان القوة فادحاً لمصلحة القوي. ويكون القتال أو الحرب خياراً إنتحارياً سواء كان هذا الخيار مبادراً عن جهل أو غرور أو إذا كان إضطرارياً.

"ومن لم يعرف نفسه وعدوه وقاتل من لا يقوى عليه حمل نفسه إلى حتفها"[1].

ففي هذه الحالة يكون خيار القتال مستبعداً بالغريزة، إلا إذا كان صاحبه جاهلاً بالمدى الذي يبلغه تفوق العدو أو كان مغتراً بقوته فلم يعرف نفسه وعدوه. أما العاقل العارف بالحقائق فيقفل على خيار القتال ويبحث بين سائر الخيارات التي تحمل أخطاراً أقل ومنفعة أكثر.

والمعادلة البسيطة التي تراوده تأتي على الشكل التالي: إن للعدو القوي مَطالب عند الضعيف، فلا وجود لحروب عبثية. ومطالب العدو مهما بلغت في قسوتها فهي لن تصل به إلى حدّ السعي إلى إبادة خصمه وإزالته من الوجود، لما ذكرناه من أسبابٍ تحول دون تنفيذ ذلك رغم كونه مرغوباً من القوي. منها عدم القدرة على تصفية شعب بكامله. ومنها حركة المصالح الدولية التي لا بدّ وأن يلتقي بعض تقاطعاتها عند رفض هكذا إجراء.

إلا أن الحرب بأعمالها المتتابعة المتواترة قد تؤدي إلى الإنهاك بما يشبه الإبادة، ويعود ذلك إلى إمتلاك القوي الدائم للمبادرة في رفع وتيرة الحرب وخفضها على ضوء إمكاناته المرتاحة دون أن يعرض نفسه إلى إستنزاف، أو يؤثر على الحياة العامة عنده.في الوقت الذي يستطيع أن يوقع الإستنزاف بثقله على الضعيف. ومن جهة أخرى فالأعمال العسكرية المتواترة (حرب الإنهاك)، لا تهز عصا التهديد للمصالح الدولية مثلما تفعل ذلك حرب الإبادة فلا يتحرك الخارج بإلحاح لإنقاذ الضعيف. وهذا ما يجعل الضعيف عاجزاً عن أي رد، وعن بناء قدرته، وعن تحسين ظروفه الداخلية وعن رأب إنصداعاته. وهذا ما يجعل وجوده غير ذي أثر (لحم على وضم).

فالأفضل إذن أن يلجأ الضعيف دفعة واحدة إلى مفاوضة القوي منتهزاً أنسب فرصة لذلك(والفرص كثيرة ذكرناها في بابها) وعليه أن يجعل المفاوضة معنية في أسباب الحرب وجذورها. وإذا لم يمكنه ذلك. فتكون المفاوضة على صلح يحدد

---

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، صفحة ٢٥٢. .

موجبات الأطراف وإلتزاماتهم تحت إشراف دولي (من دول ذات مصالح في موضوع الحرب). ومهما بلغت التنازلات في الصلح أو السلام. فإنها ستكون أقل من أطماع العدو وأقل من الكارثة. ويكون الضعيف قد تنازل عن بعض ما سيجد نفسه مضطراً إلى التنازل عنه بأكمله. إضافة إلى ما يوفره على نفسه من نفقة الإنتكاسات والنكبات المتلاحقة. التي تظهر صغيرة للدول الأخرى فلا تتحرك لها، بينما تكون في الواقع جسيمة على الضعيف، ليس في مجموعها فحسب، بل في كل واحدة منها.

أما السبيل الثاني أمام الضعيف فهو أن يلجأ إلى طلب الحماية من قوي آخر ويعلن إنتسابه إليه ويدخل تحت رعايته، ويكون هذا القوي الآخر واحداً من إثنين: إما متعاطف مع العدو القوي لما يجد لنفسه من مصالح في حربه. وفي هذه الحالة لن تكون تلك المصالح إلا أقل مما يطالب به العدو القوي. لأن مجموع مطالب الحرب تشمل الطرفين المتعاطفين. وعليه تكون مصالح الطرف المباشر في الحرب هي الأقوى ومطالبه أكثر.ويكون المتعاطفُ صاحبَ المصالح الأقل، وإلّا تحوّل بنفسه إلى طرف مباشر.

فإذا كان من يطلب رعايته الضعيف من هذا الصنف. فينبغي الإعلان عن الإستعداد للتنازل له عن حصته من المطالب أو ما يزيد عليها. مما يضعف الأسباب التي ورطته في التعاطف مع العدو القوي. وهو حتى إذا لم يتعاطف مع الضعيف فإنه حتماً سيلجأ بكل إمكاناته إلى وقف الحرب وإجراء تسوية تضمن ما سبق أن أشرنا إليه. بينما لن يلجأ إلى ذلك إذا لم يبادر الضعيف إلى إغرائه ببعض التنازلات.

أما إذا كان القوي المرغوب بطلب حمايته غير متعاطف مع العدو القوي، أو كان يرى ضرراً يلحق به من إنهاك الضعيف. فطلب الحماية يضعه أمام واحد من موقفين: إما أن يكون منتظراً ذريعة تسمح له بالتدخل، وهذا قليل الإحتمال، لأن ذرائع التدخل يمكن إختلاقها بأهون السبل. وهي عادة تتشكل رويداً قبل الحرب وأثناءها فيعلن عن قبوله لطلب الحماية ويكون لذلك تأثير في تصحيح الخلل مما يعدل في مجرى الحرب أو يُبطئها. وإما أن يكون هذا الطرف رغم مصلحته في التدخل ورغبته فيه، غير قادر على ذلك لما ينطوي عليه تورطه من مخاطر قد تنجم عن توسيع دائرة القتال وآفاقها وأطرافها. ومع ذلك سيجد نفسه في أدنى

الإحتمالات مضطراً للتعاطف مع الضعيف مستخدماً إمكاناته الدبلوماسية وفعاليته الدولية من أجل نصرة المحتمي به، وهي على كل حال مفيدة قد لا تمنع إنتصار العدو القوي إلا أنها تعرقل إستثماره لهذا الإنتصار في تحصيل المكاسب المبالغة. وقلما ترفض دولة من الدول طلب الحماية التي يتقدم بها الضعفاء إليها، لما تخشاه من فقدان الثقة بها وعدم المراهنة عليها. وبالتالي الخوف من توجه الضعفاء إلى أعدائها الدوليين. وهو خطر تتنبه له الدول قبل أمد بعيد[١].

في أساس الضعف

"إن السلطان إنما يؤتى من قبل ست خلال: الحرمان والفتنة والهوى والفظاظة والزمان والخُرق"[٢].

لا يمكن أن يكون ضعف دولة ما قدراً مساقاً إليها، أو نتيجة حتمية لتضافر عوامل جغرافية ومناخية وفيزيولوجية أو تاريخية كما تزعم الجيوبوليتكا. ولا يجوز البحث عن أسباب الضعف في الأفكار والمعتقدات أو في ما وراء التفاعل الإجتماعي. بل هي تكمن بالضبط داخل المجتمع في بنيته وإقتصاده وأنظمته ومؤسساته:

ـ أ ـ فالدولة التي تُعيّن سلطاتها بإرادات خارجية لا بإختيار شعبها، هي دولة هزيلة لا يمكنها التصدي لعدو وطني سواءٌ أكان قوياً أم ضعيفاً. حتى ولو إمتلكت الكثير من القدرة العسكرية. لأن تلك القدرة تتحدد وظيفتها على ضوء مصالح الخارج المعيِّن للسلطات. ولا يتجاوز إستخدام قوتها مواجهة شعبها وقهره ومنعه من تحقيق سيادته الوطنية. أو تكون وظيفتها إضافة إلى ذلك ممارسة دور الشرطي المكلف بحماية المصالح الأجنبية على صعيد المحيط الإقليمي. حيث تستخدم قوة الدولة المذكورة لقهر الشعوب المحيطة بها حين تتناقض محاولاتها في التحرر مع المصالح الأجنبية. وكثيرة دول العالم الثالث التي يقتصر عمل سلطاتها على هذين الدورين. فلا عبرة لمدى قوتها أو ضعفها من المنظور الوطني:

---

(١) راجع المطارحات، ميكافللي، صفحة ٤٥٧.

(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ١٤٦. مرّ هذا القول في باب فساد السلطان.

"ومتى كان من أهل الخير من لا يملك نفسه، ومن كان أمره بيد غيره ممن لا يوثق به،ومن لا ينفكّ في خوف منه. حتى ما من ساعة يأمنه فيها على نفسه ودمه"[1].

ـ ب ـ وكذلك إذا كانت الدولة تقوم على إقتصاد هامشي أو ملحق فهي لن تستطيع تكوين قوة مواجهة ولا حتى رغبة مواجهة، إذ أن نمط هذا الإقتصاد يجعلها رهينة لمشيئة الخارج (الإقتصاد الملحق)، بسبب حساسية الإقتصاد الهامشي وتأثره بأدنى إهتزاز سياسي أو أمني. وهو ما تتميز به طبيعة الرأسمال الخدماتي الجبانة والحذرة.

ـ ج ـ والدولة التي يكون نظامها السياسي متخلفاً تديره أقلية مدعومةً من الخارج وغير مَرضى عنها شعبياً هي دولة عاجزة قاصرة، بسبب حصر إمتيازاتها ومنافعها في يد تلك القلة. يقابله حرمان الأكثرية الساحقة من الشعب[2]. والأغلب أن هذه الأقلية بطبيعتها تتصف بالأنانية التي تجعلها تقبل كل ما يحفظ إمتيازاتها ومصالحها. ولو كان في ذلك إرتهانها للعدو.

"وقد تعلمون أن مجاورة الكلب والسبع والحية والثور للوثوب على طيب الوطن ونضارة العيش تغريرٌ بالنفس"[3].

هذا حسب ميكافللي. بينما لا يعرف الشعب أنانية، لأن منافع الشعب هي نفسها المصلحة العامة، إضافة إلى ما يمتلكه من الحوافز الكثيرة وطنية وإنسانية وتاريخية في التصدي لأطماع أي عدو بالوطن. ولذلك لا يمكن للأقلية الحاكمة أن تؤتمن على تشكيل قوة وقدرة لمقاومة الأعداء، وإذا ما إستطاعت تشكيلها فهي للدفاع عن مصالحها التي تكون غالباً ضد شعوبها.

ـ د ـ والدولة التي تتعدد فيها الأطر الدينية والقومية والثقافية التي تنتمي إليها الفئات المختلفة من شعبها، أو وجد فيها أقليات.فهي إذا لم تكن قد وجدت الصيغة النموذجية الكافلة لحريات الجميع وحقوقهم وثقافاتهم في إطار الوطن ضمن صيغة الدولة التي تجمعهم في مواطنية واحدة ذات مصير واحد. فإنها إذا لم تفعل ذلك ستمنعها معاناتها الداخلية عن تشكيل قوتها الوطنية في مواجهة العدو لأن الإنقسامات الداخلية التي من هذا النوع هي مصدر إنتاج الضعف والتراخي. فحتى لو وجدت فيها شرائح إجتماعية تجمع أمرها على مواجهة العدو بالتشكل

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ١٥٧.
(٢) راجع المطارحات، ميكافللي ـ أشكال الحكومات، ص ٢١٠ ـ ٢١١.
(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٧٣.

ضده، فإنّ مناهضتها في معادلة الإنقسام تحبط فعاليتها وتلغي أثرها. وهذا النوع من الدول يشكل الضعف ميزتها الأساسية إلى درجة التفاخر بها.

هذه أنواع من أسباب الضعف في الدول. فكيف إذا إجتمعت كلها(الأسباب) في دولة واحدة ، فهي حتماً ستعاني من موات وطني إذا صح تسميتها بالدولة أصلاً. ونادرة جداً في عصرنا وفي عالمنا الثالث الدول التي لا تحمل هذه الأمراض مجتمعة. فالسلطة الموكلة من الخارج والممثلة لأقلية والقائمة على إقتصاد هامشي أو ملحق، في دولة تعاني من الإنقسامات الداخلية هي سلطة لا يمكنها التوجّه بدولتها نحو امتلاك القوة.

وتجدر الإشارة إلى أن نصائح كليلة ودمنة وميكافللي للضعيف لا يمكن أن يكون المقصود منها هذه الأنماط من الدول، التي تكون سلطاتها في أكثر الأحيان عميلة مرتهنة لا مصلحة لها ولا وظيفة في قتال عدو وطني، أو في تحقيق سيادة وطنية، ويكون من العبث والسخافة مخاطبتها بالنصائح إلتي نذكرناها، لأن الكاتبان كانا يتحدثان عن السلطة التي تسعى إلى المجد والتوسع والعظمة والتي لا تقبل بالخضوع لأحد طوعاً، وتحاول بكل الوسائل أن تمتلك قواتها وتحمي دولتها.

وعليه فالخطاب هنا يمكن أن يوجه إلى شعوب تلك الدول، التي تكمن فيها وحدها قوة الدولة. ومن مصلحتها وحدها تحقيق السيادة والإزدهار والعدالة والحرية، حيث تكون سلطاتها أهمّ العوائق في طريق تحقيق تلك القيم. حيث تكون اطاحتها بتلك السلطات مقدمة لازمة على طريق محاربة العدو الخارجي:

وسوى الروم خلف ظهرك رومٌ فعلى أيّ جانبيك تميلُ[1]

---

(١) المتنبي ـ الديوان.

الحرب

لقد واجه "كليلة ودمنة" وميكافللي ظاهرةَ الحرب كمسلّمة لازمة لحياة البشر، أو كأي مظهر طبيعي من مظاهر اجتماعهم وتفاعلهم. فبواسطتها تُبنى الدول، وتتوسع وتُصان. وبواسطتها تهدم العروش، وتخرب البلاد وتزهق الأرواح وتهيمن المآسي وبما أن:

"الخير والشر يتعادلان أحياناً كثيرة في حياة المجتمعات"[1]

فالحرب تمثل اجتماعهما. إذ يستحيل تحقيق السلام بغير الحرب أو صيانة السيادة بغير تضحياتها، أو إدراك الأمن بغير مآسيها. وبما أن الغاية تبرر الواسطة، فالحرب وسيلة غير طيبة تبررها غاياتها الطيبة. وعند ميكافللي كل غايات الحروب فاضلة سواء كانت لحماية شعب ضعيف أو لقهره، وكذلك الأمر عند كليلة ودمنة فهو لم يذكر ما يشين الحروب. بل مجّدها ودعا في مناسبات كثيرة إلى عدم تجنبها. كما رأى الكاتبان إن من أهم مزايا الفضيلة للسلطان هي إتقانه خوض المعارك وأحترافه فنون القتال. وقيادة جيوشه في الميدان، وفي ذلك فضيلة تتحدد على أساسها جدوى كل الفضائل الأخرى.

ضرورة التأهب الدائم للحرب.

إن الخوض في كل ما قاله ميكافللي عن هذا الموضوع يقتضي إعادة نسخ القسم الأوفر من مؤلفاته، نظراً للأهمية الحاسمة التي أولاها للحرب وفنونها وتنظيم الجيوش وقيادتها وأنواع الحروب وطرق التوسع... وعزا من خلالها بقاء الدولة أو زوالها قبل كل شيء، إلى المدى الذي بلغته في تهيئة نفسها للقتال ولخوض الحروب:

---

(١) ميكافللي، الأمير، صفحة ١١١.

"إنني أعتبر أن من يستطيعون المحافظة على مراكزهم، أولئك الذين يملكون الكثير من الرجال والمال، ويستطيعون حشد جيش كاف، ويصمدون في الميدان ضد كل من يهاجمهم"(١).

ويتجاوز ميكافللي الضرورة الموضوعية للحروب ليدعو إلى افتعالها أحياناً إذا كان في ذلك الهاء للشعب عن فتنة داخلية. أو في سبيل تعزيز السلطة التي يلتف حولها الناس ويتعاطفون معها في مواجهة الأعداء الخارجيين. فإنه يدعو بصراحة إلى أختلاق العداوات المؤدية إلى حروب.

"ويؤمن الكثيرين تبعاً لذلك. أن على الأمير العاقل إذا أتيحت له الفرصة أن يخلق بمكر عداوات له. حتى إذا قهر أعداءه ضاعف من عظمته"(٢).

ويرى من جهة أخرى أن الأمير الذي يهمل بناء قدرته العسكرية واستعداداته الدائمة للحروب يضيع مملكته. إما بسحقه من قبل الأعداء الخارجيين أو بتعرضه للمؤامرات الداخلية، التي شكلت العوامل الأكثر انتشاراً في إسقاط الأمراء الضعفاء:

"ولو درس المرء أوضاع أولئك الأمراء الذين فقدوا مراكزهم في إيطاليا في أيامنا هذه لتبين له منهم جميعاً عيبٌ مشتركٌ يتعلق بقدرتهم العسكرية... وبدون هذه العيوب لا تضيع الدول لا سيما إذا كان لديها القوة الكافية لتمكينها من الإبقاء على جيش في الميدان"(٣).

فالعيوب التي تؤدي إلى انهيار الدولة كثيرة، جمعها ميكافللي في عيبين اثنين. الأول وهو الأهم يتمثل بضعف القدرة العسكرية، والثاني عداء الشعب أو عداء النبلاء. فالأمير الفاضل هو الذي يستند إلى عاملي القدرة ومحبة الشعب معاً وإذا لم يتمكن من ذلك فالأجدى أن يعتمد على قدرته العسكرية فقط.

وينصح ميكافللي الأمير أو الجمهورية أن تتصرف في أوقات السلم وكأن الحرب على الأبواب. فتحافظ على روح الإنضباط العسكري عند الجنود وعلى تدريبهم العالي بافتعال حروب وهمية تؤهل الرجال لخوض الحروب الحقيقية إذا نشبت.

---

(١) الأمير، ميكافللي المرجع نفسه، ص ١٠٩.
(٢) الأمير، ميكافللي المرجع نفسه، ص ١٧٠.
(٣) ميكافللي، الأمير، ١٨٨.

"وكانت الوسائل التي لجأ إليها غراشوس الروماني وأبي منبوداس الطيبي هي تدريب الجنود عدة أشهر وتعويدهم على إطاعة الأوامر عن طريق الزج بهم في معارك وهمية، حتى يمضيا فيما بعد إلى معارك صحيحة يخوضانها على رأسهم"[1].

ولا يذهب كليلة ودمنة إلى افتعال العداوات واستدراج الحروب، بل يعترف بالحرب التي تقررها المصالح الحيوية بين الشعوب، والتي لا تفارق الإنسانية ما دامت تتحرك في الشر أخلاقياً وفي طلب المنافع إجتماعياً وهو ما سبق تبيانه في عناوين سابقة. على الرغم من أنه يدعو إلى التظاهر بالعداوة في حالة واحدة هي إذا أحس الأمير من صديقه أو حليفه بأحتمال الضرر، ولكن دون أن يبلغ بتظاهره حدّ القتال.

"والعاقل إذا خشي ضر الصديق أظهر له العداوة"[2].

وبعد ذلك يلتزم كليلة ودمنة بالحروب المشروعة ويمجدها، والتي يقف على رأسها حروب الدفاع عن النفس حيث تظهر من مجمل ذكره للحروب أنه ورد من باب المشروعية.أما الحروب الغير فاضلة أو العدوانية فيقف منها موقفاً مُديناً حيناً ومشجعاً حيناً آخر، والحالة الأخيرة تقتصر على الحرب التي يُهدف من خلالها إلى القضاء على عدوّ بأي ثمن.

"العاقل من وضع نصب عينيه قتل عدوّه"[3].

وتُبّرر الحروب العدوانية عنده في حالة اقتناص الفرص لسحق عدو ضعيف تلافياً لإمكانية تجدد قدرته على استعادة قوته. فقتله وهو ضعيف أمر مبرر لأنه إذا استطاع أن ينمي قوته فسيقضي على من تهاون معه في ضعفه:

"ومن وجد عدوه ضعيفاً ولم ينجز قتله، ندم إذا استقوى ولم يقدر عليه"[4].

ويدعو كليلة ودمنة إلى الإستعداد دائماً للحرب والقتال. لأنه ما دام للوطن أعداء فلا يجوز للسلطان أن يأمنهم في أية حالةٍ أو وضع كانوا عليه. بل ينبغي أن يستعد لهم فينظم الجيوش ويضع الخطط وكأنّ الحرب قائمة فعلاً. إذ لا ضمانة للبلاد في غير تسلحها وتأهبها، ولا أمان للعدو مهما بعُد أو أظهر رغبة في

---

(١) الأمير، المصدر نفسه، ص ١١٠.
(٢) كليلة ودمنة، الجرذ والسنور.
(٣) كليلة ودمنة، الأندلس، ٢٥٠.
(٤) كليلة ودمنة، الأندلس، ٢٤٢.

السلام أو امتنع عن العدوان لفترة ما:

"فالحازم لا يأمن عدوه على حال، فإن كان بعيداً لم يأمن سطوته وإن كان مكثياً لم يأمن وثبته وإن كان وحيداً لم يأمن مكره"[1].

استحالة تجنب الحرب.

والقتال هو واحد من وجوه الحرب.فالحرب هي الحالة الأشمل التي يندرج القتال كإحدى وسائلها. والحرب حالة عامة تشمل مختلف جوانب الحياة، والعلاقات بين المتحاربين، وتطال كل نواحي وجودهما السياسية و الإقتصادية والعسكرية. أما القتال فهو من وسائل الحرب الأشد عنفاً والأكثر حسماً. لذلك ميز كليلة ودمنة بينهما، في أن السلطان لا يستطيع بل لا ينبغي له أن يتجنب الحرب. ولكنه يمكنه أن يتجنب القتال. فالحكمة عنده اعتبار الحرب سنّة لا يمكن تجنبها من دولة تريد تحقيق سيادتها أو صيانة هذه السيادة .أو من دولة تطمح إلى التوسع والإمتداد .أو تريد إحلال السلم والقضاء على مخاوفها:

"لذلك نجمع أمرنا ونستعد لعدونا ونزكي نار الحرب فيما بيننا وبين عدونا، ونحترس من الغرة إذا اقبل إلينا ونلقاه مستعدين، ونقاتله قتالاً غير مراجعين فيه ولا مقصرين عنه، وتلقى أطرافنا أطراف العدو، ونتحرز بحصوننا، وندافع عدونا بالأناة مرة وبالجلاد أخرى،حيث نصيب فرصتنا وبغيتنا وقد ثنينا عدونا عنّا"[2].

هذا القول جاء رداً من ملك الغربان على اقتراح وزيره الداعي إلى تجنب الحرب والتملص منها[3]. ونرى فيه تضمّنه أعمال الحروب(التحصن ـ المدافعة ـ الأناة ـ الجلاد ـ تواجه الأطراف "تحصين الحدود" والقتال) حيث يبرز القتال واحداً منها.

وميكافللي يعتمد الرأي نفسه في الرد على الراغب في تجنّب الحرب عن طريق التساهل والتخلي عن بعض الحقوق. فهو يرى أنه لا يمكن تجنب الحرب لا بهذه الطريقة ولا بغيرها:

إن الرومان كانوا يرون أن الحرب أمر لا يمكن تجنبه، بل يمكن تأجيله وغالباً

---

(١) كليلة ودمنة، الهدى، ٢٥٣.

(٢) كليلة ودمنة، الهدى، ٢٥٢.

(٣) راجع باب البوم والغربان ٢٥٠ ـ ٢٥١ ـ ٢٥٢ الهدى.

ما يكون هذا التأجيل في صالح الجانب الآخر"[1].

وعلى العكس من ذلك سيعمل التساهل والتنازل عن بعض الحقوق على زيادة احتمالات الحرب. وبما أنها أخيراً ستندلع في كل الحالات فعلى الحاكم أن يخوضها متمسكاً بأنفته وثباته. حتى إذا وجد نفسه مضطراً إلى التساهل في أحد الأمور وهولا يستطيع ذلك فعليه:

"أن ترغم خصمك على انتزاعها منك بالقوة، على أن تتخلى عنها متأثراً بالتهديد. فلو أنك أذعنت للتهديد فإنك إنما تفعل ذلك تجنباً للحرب. ولكنك لن تستطيع تجنبها في معظم الحالات. وذلك لأن أولئك الذين كشفت عن نفسك أمامهم بإذعانك، لن يقفوا عند هذا الحد، بل سيعملون على انتزاع تساهلات أخرى منك"[2].

فانكشاف الضعف أمام العدو عن طريق التساهل معه يغريه بالمزيد من الضغط لتحصيل المزيد من التساهلات. وهو ما أكده كليلة ودمنة في محاورة الغربان مع ملكهم:

"وأشد ما أصابنا ضراً. جراءتهن علينا وعلمهن بمكاننا وهن عائدات إلينا غير منقطعات عنّا"[3].

ويحاول كليلة ودمنة إشباع هذا الرأي في التحذير من خطر التنازل أمام العدو بهدف تجنب الحرب. واعتبار أن هذا التنازل أو التساهل خسارة مجانية لا تقي صاحبها ولا تجنبه شرور الحرب. بل ستكون السبب في تنازلات إضافية لن ينتهي تسلسلها إلا بالحرب. التي سيضطر المتنازل إلى خوضها أخيراً، عندما تبلغ تنازلاته مدى الخطر. ولكنه في هذه الحالة سيخوضها ضعيفاً أنهكته تساهلاته وأضعفت هيبته أمام شعبه وجنده فيُمنَى بشر هزيمة. وما دامت الحرب لا بد منها، فلتكن قبل فرط سبحة التنازلات، حيث يكون الحاكم متماسكاً داخلياً متحرزاً بقدرته مهما كانت ضئيلة، والتي مهما أهدرت فلن تصل إلى مستوى تبددها بالتنازلات المجانية. لأن العدو الذي يحسب حساب الكلفة والنفقة المطلوبة منه في القتال لتحصيل كل من مكاسبه، سيكون متحفظاً في المبالغة بمطالبه ومتحفظاً أيضاً في شن العدوان، بينما لن يعيقه شيء ما دامت المكتسبات تقدم إليه هينة

---

(١) ميكافللي، الأمير، ٦٥.

(٢) ميكافللي، المطارحات.

(٣) كليلة ودمنة، الهدى، المصدر نفسه، ٢٥١.

رخيصة:

"مع أن البوم لو عرضنا عليهن ذلك (أي الجزية لمنع الحرب) لما رضين منا إلا بالشطط (مجاوزة الحد). ويقال قارب عدوك بعد المقاربة لتنال حاجتك ولا تقاربه كل المقاربة فيتجرأ عليك، ويضعف جندك وتذل نفسك ومثل ذلك الخشبة المنصوبة في الشمس إذا أملتها قليلاً زاد ظلها وإذا جاوزت الحد في إمالتها نقص الظل. وليس عدونا راضياً منا بالدون في المقاربة. فالرأي لنا ولك المحاربة"[1].

ويذهب ميكافللي في تحريضه على الحرب بعيداً، فيعتبر أن الدولة المسالمة مصيرها الخراب سواء تعرضت للعدوان أم لم تتعرض، وهو يبرر رأيه بالمعادلة التالية:

"إذا أقيمت إحدى الدول على أساس الحفاظ على الوضع الراهن، دون أي تطلع إلى التوسع والتمدّد، ثم دفعت بها الضرورة إلى التوسع، فإن مبادئها الأساسية تنقلب رأساً على عقب وسرعان ما تصبح معرضة للدمار والخراب. أما إذا آثرت السماء من ناحية أخرى أن تكون كريمة معها، وأن تجنبها أخطار الحروب، فإن الكسل والتراخي سرعان ما يعرضاها إلى التخنث أو إلى تعدّد الشيع والأحزاب وكلا الأمرين يؤدي بصورة فردية أو مجتمعة إلى انهيارها"[2].

وميكافللي الذي يعتقد باستحالة تجنب الحرب، يذهب إلى أبعد من ذلك فينصح الأمير أن عليه حتى في الحالات التي لا يكون معنياً مباشرة بحرب تدور بين دولتين، وهي التي قد تسمح له بخيار الحياد وتجنب الولوج في الحرب. ينصحه بترك حياده واختيار الدخول فيها لأنها أخيراً ستطاله نتائجها. وشعاره في ذلك أن:

"الأمير يلقى بالغ الإحترام إذا برهن على أنه أما أن يكون صديقاً مخلصاً أو عدواً لدوداً"[3]

ويعتبر أن هذه السياسة (الإشتراك في الحرب) هي أفضل دائماً من الحياد ويدافع عن رأيه بالحجة التالية:

"يخلق بك أن تعلن عن موقفك بصراحة، وأن تخوض الحرب إذ أن عدم خوضك إياها يجعلك فريسة سهلة للمنتصر مما يبعث في نفس المهزوم (الذي لم

---

(١) كليلة ودمنة، الهدى، ٢٥٣.

(٢) (٣) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ص ٢٣٨.

تساعده) الرضا والبهجة. فالمنتصر لا يرحب بأصدقاء (حياديين) لا يطمئن إليهم ولا يسارعون إلى مساعدته في وقت شدته. أما المهزوم فلن يرحب بك بدوره لأنك لم تخض المعركة إلى جانبه دفاعاً عن قضيته"[(١)].

هذه حالة المخاطرة في تجنب الأمير حرباً وقعت بين دول مجاورة له. أما خطر تجنب الحرب التي يكون هو المقصود فيها مباشرة، فهو خطر أدهى وأهلك.. وقد رأى كليلة ودمنة أن تجنب الحرب مع عدو حنق وقوي لا يعني إلا الهجرة عن الوطن وترك البلاد بالفرار، أي لا يعني إلا الزوال:

"ليس للعدو الحنق إلا الهرب منه"[(٢)].

وقد وردت هذه العبارة في إطار ما يشبه المطارحة عرضها كليلة ودمنة في صيغة مشاورة بين ملك الغربان ووزرائه.حيث وردت فيها عدة اقتراحات وآراء عن الموقف المطلوب تجاه عدوان البوم. وهي دعوة ملؤها الغرابة والتعاسة. إذ يعني الهرب لتجنب الحرب، تركَ شعب كامل لبلاده وأرضه للعدو،فيهاجر بحثاً عن ارض جديدة بعيدة عن سطوته يجد فيها أمنه وسلامته. وقد أكد معنى الهرب هذا جواب ملك الغربان للوزير المشير بذلك: قال الملك لا أرى لكما رأياً أن نرحل عن أوطاننا ونخليها لعدونا من أول نكبة أصابتنا منه[(٣)].

ويؤكد هذا المعنى أيضاً في مكان آخر حيث يقترح أن العدو المنتقم إذا شئت أن تتجنب محاربته إما أن تصالحه بما يريد،(وقد سبقت الإشارة إلى مخاطر ذلك) وإما أن تهجر بلادك هرباً منه.

"لا طاقة لنا بقتال البوم، لأنهن اشد بطشاً وأحدّ قلباً منّا. ولكن أرى أن نلتمس الصلح ثم نبذل الفدية في ذلك.فإن قبلت البوم ذلك منّا وإلا هربنا في البلاد"[(٤)].

ومن المؤكد أن هذا الرأي يستعرضه كليلة ودمنة كواقع يحدث أحياناً.ولا يبدي حماساً له أو تأييداً. إذ لا يلجأ إلى الهجرة والهرب إلا شعب ضعيف كل الضعف، لا يملك أي أثر للشجاعة حيث يكفي تهديده بالقوة ليختار بين فنائه في القتال ، أو الإحتفاظ بحياته مهاجراً في بلاد بعيدة أو مشرداً، وهذا هو الأغلب.

---

(١) الأمير، ١٧٦.

(٢) الأمير، ميكافللي ١٧٦.

(٣) كليلة ودمنة، الهدى، ٢٥١.

(٤) كليلة ودمنة، الهدى، ٢٦٧.

والدليل على واقعية هذا الطرح من جهة "كليلة ودمنة" أن ميكافللي يؤكده في حديثه عن أسباب هجرة الشعوب ويعطي أمثلة عليه من التاريخ فيرى أن أهم أسبابه الفقر المدقع والحروب:

"تهجر مثل هذه الشعوب أراضيها عندما ترغمها الحاجة على هذه الهجرة. وتعود هذه الحاجة إما إلى مجاعة أو حرب أو مشقة تحل ببلادهم"[1].

ومن أمثلته على ذلك المغاربة الذين كانوا يعيشون في سوريا في البداية وعندما سمعوا أن العبرانيين في الطريق إلى بلادهم:

"خُيّل إليهم أن المقاومة مستحيلة ولذلك قرروا أن من الأفضل لهم أن يغادروا بلادهم. وأن ينجوا بأرواحهم بدلاً من أن يضيعوها (أرواحهم) في محاولة إنقاذ بلادهم وهكذا ارتحلوا ومضوا إلى أفريقيا"[2].

وإذا كانت غرابة هذا الإقرار تكمن في اعتناقه من قبل الكاتبين حيث تمثل بصفة اقتراح عند كليلة ودمنة وصفة تبرير عند ميكافللي. إلا أن الغرابة تخف وطأتها حين ننظر إلى الكلام من زاوية وصف لواقع تاريخي لا يزال يتكرر حتى عصرنا هذا. وآخره هجرة الشعب الفلسطيني أرضه وبلاده تحت ضغط الحروب وتحت طائلة الإبادة الجماعية.

الإستسلام:

كثيراً ما تلجأ حكومات إلى تجنب الحرب عن طريق الإستسلام، فلا هي ترغب في التفرج على المتحاربين منتظرة دورها ولا هي ترغب في الهرب وترك بلادها. ويأتي الإستسلام بصيغتين: صيغة الإستسلام المعلن باتفاقات(وهو ما سنبحثه في باب الصلح).وصيغة الإستسلام المكتوم غير المعلن، ويكون هذا بصيغة تحفظ واحتراز من ترك أي ذريعة للعدو يتمسك بها لشن عدوانه. ومن يلجأ إلى هذا الأسلوب يكون كمن يخبئ رأسه في الرمل. إذ أن الذرائع هي الفرص التي يستغلها العدو في عدوان يشنه لتحقيق أغراض هامة، ويمكنه أن يفتعل أية ذريعة لتبريره. ويمكن نجاح إبعاد الذرائع لتجنب الحرب في حالة واحدة، هي إذا قُدّم للعدو معظم ما يصبو إليه من عدوانه بحجة نزع أسبابه، وهذه أمثلة عن ذرائع

---

(١) ميكافللي، المطارحات، ٤٦٢.

(٢) ميكافللي، المطارحات، ٤٦٣.

العدو للعدوان: إستخدام أرضك من قبل الأصدقاء لمهاجمته. أو نجدتك أصدقاءك إذا هاجموه أو تسببك بأي ضرر يلحق بمصالحه. أو تظاهرك بتطوير قدرتك العسكرية بأي شكل. أو تصريحك عن نواياك المستقبلية في التصدي له. أو قطع مجاري المياه التي تنبع من بلادك وتعبر بلاده. أو قيامك بأي تحالف مع دولة عدوة له، وقد تصل الذرائع إلى وسائل إعلامك. وأحزابك السياسية وحريتها في إعلان العداء لهذا العدو ، وصولاً إلى أبسط الأسباب كمثل قتل أحد مواطنيه في دولة ثالثة. ففي كل واحد مما ذكر ذريعة للعدو في مهاجمتك وبدء القتال. وكلما كان الحاكم الراغب في تجنب الحرب مستعداً لتنفيذها جميعاً بشكل طوعي كلما هيّأ نفسه للوقوع في أحط أشكال الإستسلام مقيّداً حركاته وسكناته. وفيما عداً ذلك يستحيل ليس تنفيذها جميعاً وحسب، بل تنفيذ بندين اثنين منها. لأن العدو يكون قد حصل بغير قتال على ما يعجز عن تحصيله بالحرب. وهو حتى لو استطاع أن يأخذ بالحرب بعض هذه المكاسب أو جميعها، فهو لا يضمن استمرارها، ولن يجد الوسائل والظروف التي تمكنه من الإستفادة منها نظراً للعداء المستحكم مع أهل البلاد المخضَعة الذي يتفاقم نتيجة إحساسهم بالإذلال المفروض بالقوة عليهم. أما إذا أعطي العدو هذه الشروط تحت حجة نزع الذرائع فإنه سيجد الفرص الكثيرة الملائمة لجعلها أبدية.

غير أنه من الضروري التميز بين عدم الإذعان للإبتزاز المعادي بتجنب ذرائع العدو، وبين الوقوع في خطيئة الإذعان لابتزاز الصديق ، الذي يستخدم أراضي صديقه لشن غارات على العدو دون أن يكون القرار في يد الدولة صاحبة الأرض. ففي الحالة الأولى يجدر بالدولة أن تمتنع عن تحويل نفسها إلى شرطي حدود يُعنى بأمن وسلامة عدوه، موفراً عليه ليس نفقات الحرب فقط بل أيضاً نفقات الحيطة، إلاّ أن مسك القرار بذلك يجب أن يكون ملك الدولة وحدها لا ملك أصدقائها أو حلفائها، أو حتى المنظمات التي تتشكل من فئات شعبها لتخوض الحرب ضد العدو خارج إشراف السلطة وإرادتها.

فأية قوة مما ذكرناها تتصرف على أراضي الدولة وترسم غاياتها خارج قيادة السلطة أو من غير رضاها الطوعي، تشكل خطراً على سلامة الدولة وعلى استقلال قرارها. وقد يكون العدو هو الزارع لمثل تلك المنظمات أو الحلفاء بشكل أو بآخر لأجل جعلها كبسولة يفجر بواسطتها رغبته بالحرب ويحقق أطماعه ساعة يشاء، وقد يكون مثل "القملة والبرغوت" في "كليلة ودمنة" محتوياً على هذا البعد.

وتتلخص حكمته بقوله:

"قال دمنة للأسد: لا تغتر بذلك (أي بقدرتك عليه" فإن شتربة إن هو لم يستطعك بنفسه، احتال لك من قبل غيره. فقد قيل: إذا نزل بك ضيف ساعة في النهار ، وأنت لا تعرف أخلاقه فلا تأمنه، واحذر أن يصل إليك منه ما وصل القملة من ضيافة البرغوت"[1].

فالقملة كانت ملازمة فراش رجل مستوطنة في دفئه تعيش من دمه آمنة مطمئنة ولا يُشعر بها، وعندما استضافت البرغوت، وآوى الرجل فراشه "لذعه البرغوت فأوجعه فاستيقظ وأمر بفراشه، فنُظر فيه، فطفر البرغوت هارباً، وأخذوا القملة فقتلوها"

فالحليف والصديق أو الجماعة الداخلية المحاربة خارج إرادة السلطة، قد تشكل ذريعة العدو الذي يحافظ عليها إلى ساعة الحاجة. حيث يمكنها جميعاً الطفر والإنسحاب ، لتبقى الدولة التي تدفع من أراضيها وسيادتها ثمناً لم تكن أصلاً صاحبة القرار فيه.

القوي يمكنه تجنّب القتال

يعتقد كليلة ودمنة بإمكانية تجنب القتال ويدعو إلى ذلك اتكالاً على ما تتيحه الحرب من إمكانات مختلفة غيره، من الحصار إلى الخديعة إلى الضغط بجميع الوسائل. ويرى أن الدعوة إلى تجنب القتال تبرّرها كلفته الباهظة في القتلى والجرحى والأسرى والأيتام والأرامل والمعاقين، بينما سائر الوسائل تقتصر كلفتها على ما دون ذلك، إذ تصيب الإقتصاد أو السياسة. وكأن أسباباً إنسانية محض تدعوه إلى النصح بتجنب القتال... لكن ذلك لا يعني إلغاء احتمالاته بل جعله آخر الدواء إذا لم تنفع الوسائل الأخرى:

"لا ينبغي للعاقل أن يخاطر بنفسه وهو يستطيع غير ذلك. ولكن ذا الرأي جاعل القتال آخر الحيل. وبادئ قبل ذلك بما استطاع من رفق وتمحّل"[2].

ويعترف أن القتال وسيلة يجب الإحتفاظ بها لا إلغائها. ولكنّ استخدامها يحكمُه استنفاد كل استطاعة ممكنة قبله، فإذا أمكن تحقق الأهداف بغيره، يصبح

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ١٧٢.

(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ١٦٧.

من الطيش أستخدامه. ويعدّ ذلك من قبيل لزوم ما لا يلزم، والهدر في الطاقة. ومن قبيل ضعف الرأي وعجزه:

"أولست تعلم أن أعجز الرأي ما كلف صاحبه القتال وهو غني"[1].

والإستغناء عنه قد يكون للسبب الذي ذكرنا سابقاً.أو لسبب آخر وهو أن يتورط المرء بعداوة تجلب القتال لأسباب ليست بجوهرية.وبالإشارة إلى ما ذكر أعلاه عن إمكانية تحقق الأهداف دون قتال يذكر كليلة ودمنة:

"إذا كان وزير السلطان يأمره بالمحاربة في ما يقدر على بغيته بالمسالمة فهو أشدّ من عدوه ضرراً"[2].

إذن يظهر لنا واضحاً اعتقاد كليلة ودمنة بإمكانية تجنب القتال بل وتحريضه أحياناً على ذلك واعتبار أن من الحمق والطيش وعجز الرأي خوضه إذا لم يكن ذلك ضرورياً. أما المبررات الرئيسية لذلك فيلخصها:

"أحزم الأقوام وأكيسهم من كره القتال لأجل النفقة فيه. فإن ما دون القتال النفقة فيه من الأقوال والأعمال والأموال. والقتالُ، النفقة فيه من الأنفس والأبدان فلا يكونن القتال من رأيك أيها الملك"[3].

ويذهب ميكافللي المذهب نفسه معتقداً أن على الحاكم أن يلجأ إلى كل وسيلة ممكنة من أجل تحقيق غاياته ولا يلجأ إلى القتال إلاّ كوسيلة أخيرة:

"وأنا لا أدعو هنا الى عدم استخدام القوات العسكرية ولكن أقول أنها يجب أن تكون الموئل الأخير عندما تثبت جميع الوسائل فشلها"[4]

وحتى الأسباب التي يوردها ميكافللي فهي نفسها أسباب كليلة ودمنة.

"وقد حاول كل منهما تجنب المعارك تخوفاً من العظائم التي تنتج عنها"[5].

وقد يتجنب الحاكم القتال رغم قدرته عليه ورغم توفر الفرصة السانحة له، وذلك مخافة تفاقم نتائجه ووقوع ما لم يكن بالحسبان من نكبات ومجازر، أو مخافة أن يُظهر من العدو ما لم يكن يتوقعه من قدرة على الصمود، تخلّ بكل الحسابات ويرتدّ أثرها الضار على داخل بلاد الحاكم فتتفكك وتتضعضع.فيكون

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٧٢.
(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٧٢ ـ المرجع نفسه.
(٣) كليلة ودمنة، الهدى، المرجع نفسه، ٢٥٣.
(٤) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ص ٥٢٤.
(٥) ميكافللي. المطارحات، ٥٢٨.

بإمكان الحاكم أن يعلن المعركة وليس بإمكانه أن ينهيها. فالأفضل أن يتحيّن الفرص التي تجعله متمكناً من عدوه بغير قتال:

"وإن الرجل ربما أمكنته فرصته من عدوه فتركها مخافة تعرض النكبة ورجاء أن يقدر على صاحبه بغير قتال"(١).

وما ذكرنا الآن عن قدرة الحاكم على البدء بالحرب وعجزه عن إنهائها يقول ميكافللي :

"لما كان من الميسر لكل من يملك السلطة اللازمة أن يبدأ أية حرب يشاؤها، دون أن يتيسر إنهاؤها، فإن على الحاكم أن يحسب حساباً دقيقاً ما يتوافر له من قوات قبل أن يلتزم بهذه المغامرة"(٢).

ولا شك أن التمتع بالخيارات المختلفة حول استخدام القتال أو الإمتناع عنه أو تأجيله هي خاصة الأقوياء مالكي القوة والقدرة. ولا تتاح للضعفاء إلا نادراً. وحيث يساعد الحظ في ذلك. ونعني بالحظ مجموعة معقدة من الظروف والأوضاع التي تمنع، في هذه الحالة، القويَّ من حشر الضعيف أمام خيار القتال. فإذا اجتمعت تلك الظروف أو تقاطعت شكلت فرصة الضعيف في تَجنّبِ الحرب بأسرها. وذكرنا أيضاً جميع الحالات والعواقب التي يواجهها الضعيف المنسحب من الحرب. أما الأوضاع التي تجبر القوي على تجنب القتال فكثيرة منها:

أولاً: التخوف من خسارة موضوع القتال.

ويتجلى في حالات عديدة كالقتال الذي يدور بهدف تحرير أسرى. فقد يخشى القوي من أن يؤذيهم أو يؤدي القتال إلى إبادتهم. فهو حتى لو أمكنه في ذلك القضاء على الآسر، إلا أنه يكون قد ضيع الهدف الجوهري لقتاله تضييعاً لا يمكن تعويضه، وما دامت أمام صاحب الأسرى إمكانيات لإنقاذهم بوسائل أخرى كالتفاوض والمبادلة والتعويض...الخ فإنه سيختار حتماً الوسيلة التي تحقق الهدف وتخلو من المغامرة. لأن القتال في هذه الحالة هو المغامرة ذات العواقب العكسية.

وكذلك في حال كان موضوع القتال هدفاً حساساً كباخرة أو طائرة أو مصرف أو مخزون نفطي أو ما شابه فإنه سيتعرض للتدمير وتكون في خسارته هزيمة

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس.

(٢) ميكافللي، المطارحات، ٤٦٧.

المنتصر الذي ينبغي عليه أن يلجأ إلى أية وسيلة غير عنيفة كالحيلة والخداع أو تلبية شروط العدو...وهناك حالات ذات أهمية استراتيجية كالممرات المائية والمعابر البرية الدولية التي تكون السيطرة عليها هي مدار القتال. ونشوب المعارك يؤدي إلى تعطيل حركتها وتكون الخسارة على الجميع. فيُلجأ حينها إلى وسائل التفاوض والضغط السياسي والاقتصادي والدبلوماسي. ولا يكون القتال إلا آخر الحيل حيث إذا نشب في هذه الحالة تتوسع دائرته لإزاحة الجانب الآخر نهائياً عن الإشراف أو السيطرة عليه.

إلا أن أهم ضرورات تجنب القتال على الإطلاق هو ما يتمثل في الحروب الأهلية الداخلية حيث يكون الهدف إما انتزاع السلطة أو تحقيق مطالب تتصل بوضع البلد. فإن هذه الحروب التي تنشب بين فئات الشعب المنقسم نادراً ما تؤتي ثمارها أو تحقق أهدافها. بل على العكس تدمر السلطة والكيان وتزيد من عمق الأزمة الداخلية التي هي الأصل في اندلاعها. إضافة إلى الكلفة الباهظة من دمار الإقتصاد والعمران ووقوع البلد فريسة الحماية الخارجية. وبكلمة: تبدُّد الهدف وخسارة الجميع.فالقوى التي تشترك في قتال الحروب الأهلية هي أشد أصناف المقاتلين تعاسة وطيشاً. لذلك كثيراً ما تلجأ القوى التي تحمل مطالب داخلية في بلد ما أو تطمع بالسلطة فيه، إلى إختيار كافة الأساليب والوسائل السلميّة التي تبلّغها أهدافها، مستبعدة القتال.هذا في الشعوب المتحضرة فتلجأ إلى الديمقراطية، والتوعية والتغيير التدريجي في بنى المجتمع، لتحاول اكتساب أكثرية المجتمع إلى جانبها في عملية تحول سلمي أبطأ من التحول الثوري إلا أنه أضمن في بلوغ مرجاه، وأسلم في المحافظة على الأهداف وفي منع تضييعها أو تدميرها.

ثانياً: مصلحة القوي من استمرار الحرب

هناك دول تأسست على الحرب والعدوان. وجعلت من حربها الدائمة محل تعاطف دولي معها تحت شعار تعرضها لخطر الزوال. إضافة إلى أنها تمثل دوراً محارباً يفيد منه أعضاء في المجتمع الدولي لإبقاء حالة توتر في منطقة ما.أو لإشغال شعوب معينة عن تطورها وتقدمها باستنزافها بالحروب. إن دول العدوان تلك لا ترى مناسباً وقف الحرب وإحلال السلام إذ تفقد أساس مزاعمها وبالتالي تخسر التعاطف معها. هذا من جهة، أما من الجهة الثانية فقد يمنع عنها الإنسحاب من الحروب أصحابُ المصلحة الدولية من استمرارها (الحروب) لأنها بالسلام

تفقد جدواها ووظيفتها الدولية التي هي مبرر وجودها. لذلك تلجأ هذه الدولة إلى إبقاء حالة الحرب مع تجنب الإشتباك إلا في حالات الضرورة وحتى أنها تتساهل مع عدوها الضعيف وتترك له فرصة مناوشتها وتجعله في مستوى معين من القوة. شرط أن لا يصبح خطراً جدياً. كل ذلك من أجل الحفاظ على حالة الحرب. وهي ترفض السلام حتى لو حرص أعداؤها بكل صدقهم على ذلك...

وقد ذكر كليلة ودمنة هذا النمط من المعتدين الذين يخلقون أصلاً لأفتعال أجواء الحرب، وإبقاء الأوضاع متفجرة في مناطق من العالم دون أي سبب ذاتي، فتنشأ الحرب رغماً عن إرادة الأطراف حتى ولو رغبوا المصالحة والمسالمة:

"إذا أراد هلاكي من غير علّة فذلك عجب، وأعجب منه أن أكون أطلب رضاه وموافقته فلا يرضى، وأعجب من ذلك كله أن أطلب محبته واجتنب مخالفته فيغضب ويسخط، وان كانت موجدته من غير سبب انقطع الرجاء"[1].

ولو تتبعنا مراحل الحرب العدوانية التي شنتها إسرائيل على الشعب الفلسطيني والفرص السلمية المختلفة التي أحبطتها نرى أنها عملت ضمن مشروع استعماري على تشريدهم من بلادهم من غير سبب ذاتي يتعلق بهم، ومن ثم واصلت الحرب على مقاومتهم من دون الرغبة في القضاء عليهم. ثم في رفضها الصلح الذي سعوا إليه معها، ورفضها التفاهم مع أسوأ أصناف إذلالهم بعد "أوسلو". ومن ذلك يظهر واضحاً أن العدوان الدولي الذي قامت عليه هذه الدولة في منطقة الشرق، يلزمها المحافظة على حالة الحرب ورعاية أسبابها. لذلك ينقطع رجاء الشرق الأوسط بالسلام لتناقضه مع وجود إسرائيل.

وتعتمد هذه الدول الهدن الطويلة والإتفاقات الأمنية والتحصين المحكم للحدود أو أية وسيلة عدا الإشتباك الدائم وعدا السلام. فالقتال عادة يتجه إلى الحسم، لأنه يصعب على الدولة الإستمرار فيه دون التنبّه لما يحمله الإستنزاف من تأثير سلبي على أوضاعها الداخلية. وما دامت الدول المذكورة أعلاه لا ترغب في الحسم وإنهاء الحرب. ولا ترضى بالإستنزاف لذلك تلجأ إلى تجنب القتال واستخدام الوسائل المذكورة أعلاه.

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ١٥٩.

ثالثاً: التوازن بين المتقاتلين.

وقد يكون التوازن بين المتحاربين سبباً مؤثراً لتجنب القتال. وفي هذه الحالة تضعف حرية كل منهما في الإختيار، وتضعف مراهناته على ما يستطيع القتال تحقيقه بأقل خسارة. بل أكثر من ذلك يصبح التورط في القتال غير مأمون العواقب في مواجهة عدو غير ضعيف:

"إن أشد العداوة عداوة الجوهر ضربان: عداوة من يجتزيان على ذلك ، كعداوة الأسد والفيل. فربما قتَلَ الأسد الفعل وربما قتل الفيل الأسد والأخرى إنما يقع ضررها على أحد الجانبين دون الآخر كعداوة ما بيني و بين السنور، وما بيني وبينك وليست لضرّ مني عليكم ولكن للشقاء الذي كتب عليّ منكم"[1].

وهنا تصح مقولة ميكافللي إن صاحب السلطة يستطيع دخول القتال بيسر ولكنه لا يستطيع إنهاءه. وبالأخص إذا كان المتحاربون أو بعضهم، يعتمدون على جنود الإحتياط في معاركهم الواسعة. وهؤلاء الجنود يسلخون عن مواقعهم في الإنتاج الوطني وفي دورة الحياة المدنية. وكلما كان عددهم كبيراً ومواقعهم المدنية حساسة وأمد الإشتباك طويلاً كلما ألحقوا الضرر الفادح بالإقتصاد وسير الحياة نتيجة طول تغيبهم عنه. وهذا السبب يدفع ببعض الدول القوية إلى تجنب الإشتباكات الغير حاسمة،أو المعارك الطويلة الأمد، مضطرة إلى خوض الحرب الخاطفة التي تحدّث عنها ميكافللي مطولاً في مطارحته عن أساليب الرومان في حروبهم[2].

رابعاً: ترابط المصالح والعلاقات الدولية

لقد بات عصرنا عصر مركزة العلاقات والمصالح الدولية. ولا تكاد منطقة أو دولة أو شركة على كوكب الأرض تستقل بفاعليتها عن دورة السياسة والإقتصاد الكونيين. أو تخرج عن مقتضيات السوق العالمية وهو ما يفضّل البعض التبشير له "بالعولمة" .وهو ما جعل من الصعب على أية دولة أن تدخل في حالةحرب أو قتال من زاوية العداء التقليدي أو من زاوية رؤيتها الأيديولوجية الخاصة. بل هي مضطرة دائماً إلى أن تحسب الحساب الدقيق للأثر الدولي لحربها على مستوى

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ٢١٢.
(٢) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ص ٤٥٥.

السياسة والإقتصاد تحت طائلة توريط نفسها بتهمة الطافر الدولي أو الخارج على القانون الدولي، الذي يسيء إلى المصالح الدولية، حتى أن زماننا يشهد بناءً على ذلك تجميد العامل الأيديولوجي الذي شهدته مرحلة الأحلاف الدولية. وتُبنى الرؤية السياسية الواقعية في معالجة الشؤون الداخلية للدول على ضوءِ موقعها في آلية النظام الدولي. وهو ما سلب من الدول حتى أعتاها، الحرية المطلقة في اتخاذ قرار الحرب والقتال. وغلّب على المستوى العالمي، وعلى مستوى كل دولة، جميع وسائل الحرب الهادئة على وسيلة القتال.

التجنب التاكيتكي (تجنب الإشتباك).

وهنا نذكر الحالات التي لا يكون هاجسها تجنب القتال باللجوء إلى الوسائل الأخرى. بل ترمي إلى تأجيل زمانه أو تعديل مكانه أو تغيير مجرى خططه وهو يدخل في باب التجنب التاكيتكي المؤقت.وهو ينتمي إلى أسباب عديدة تقررها ظروف الحرب ووضع القوى المتحاربة. ويذكر منها ميكافللي تجنب القتال على أرض مكشوفة. وتجنب القتال المركّز على المضائق أو تجنب الإنحصار في القلاع أو تجنب الهجوم وانتظار وصول العدو إلى المكان الذي يقرره الحاكم...الخ. وعند ميكافللي أن الحكومة التي تأمر قائد جيشها بتجنب الاشتباك هي حكومة ضعيفة مخنثة مترددة:[(١)]

"عندما يدفع أمير كسول أو حكومة ضعيفة مخنثة بأحد القادة العسكريين إلى حملة ما فإنهما يعتقدان بأن من أكثر الأمور التي يستطيعان الإيعاز بها حكمة هو أن يتجنب الاشتباك في معركة مكشوفة مهما كان الثمن. وأن يحرص كل الحرص بأن يبقى بعيداً عن الاشتباك"[(٢)].

ويرى ميكافللي أيضاً إن تجنب الاشتباك هو أمر ضار، معناه أن تقاتل وفقاً لمشيئة العدو. إذ لكي يمكن تجنب الاشتباك يجب الإنسحاب التدريجي أمام العدو. أو الإنحصار والتحصن داخل المدن. وكلا السببين ضار ومؤذ. إذ أن السبيل الأول يضع البلاد تحت رحمة العدو، والسبيل الثاني هو طريق الخائبين

---

(١) المطارحات، تجنب الإشتباك، ٦٣٩.

(٢) ميكافللي، المطارحات، ٦٤١.

الذين يدافعون عن قضية خاسرة[1].

ويعترض ميكافللي على الرأي القائل:

"أن القائد يتجنب القتال إذا كان الزمن والوضع الصعب الذي يعيشه العدو يجعلان حالته تسوء يوماً فيوماً"[2].

فيرى أنه مهما كانت الظروف والأوضاع الأخرى:

"فلا يمكن اجتناب المعركة دون أن يلحق المرء بنفسه العار ويعرضها للخطر. والفرار لا يقل عن الهزيمة"[3].

ويرى كليلة ودمنة أن القائد الذي يجد نفسه في مواضع الهلاك أوجب عليه أن لا يتجنب القتال بل أن يقاتل بحماس حفظاً للكرامة. فإذا فاته النصر لم تفته العزة والمجد. ومواضع الهلاك لا تعني دائماً تلف النفس بل تعني أيضاً الإنهزام والجبن:

" إذا لقي المرء عدوه في المواطن التي يعلم أنه هالك فيها فهو حقيق أن يقاتل كرماً وحفاظاً"[4].

وهو ما يؤكده ميكافللي :

"وإذا كان الفشل متوقعاً فإن هناك نقطة يجدر بالإنسان الإهتمام بها وهي أن عليه محاولة الحصول على الكرامة. وفي الخسارة أمام القوة كرامة لا تضاهيها كرامة يحصل عليها الخاسر أمام أي سبيل آخر"[5].

وتجنب الاشتباك الذي يعتمده القائد نتيجة مخاوفه من عدم ملائمة الظروف أو الأرض أو التوازن. يوصله إلى نتيجة واحدة، وهي ترك العدو يتحكّم بمسار المعركة فلا يسمح له بالحصول على الفرصة التي ينتظرها بينما دخوله في الاشتباك وإن كان في طياته احتمال الهزيمة إلا أنه يحمل أيضاً احتمال النصر، أو في الحد الأدنى إمكانية استعادة المبادرة وعرقلة الحرية المطلقة في حركة العدو. وهنا يشير كليلة ودمنة :

"إن من لم يركب الأهوال لم ينل الرغائب. ومن ترك الأمر الذي لعله يبلغ به حاجته

---

(١) ميكافللي، المطارحات، ٦٤٢.
(٢) ميكافللي، المطارحات، تعليق على تينوس ليفي ٦٤٢.
(٣) ميكافللي المرجع نفسه، ٦٤٢.
(٤) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٤٩.
(٥) ميكافللي، المطارحات، ٦٤٥.

مخافة ما لعله يتوقاه ويشفق منه فليس ببالغ جسيماً»[1].

وقد يتساءل المرء أنه إذا كان تجنب الإشتباك ممكناً في ظروف وأوضاع غير ملائمة وإذا كان خوضه خطراً. فلماذا يصر ميكافللي وأحياناً كليلة ودمنة على ضرورة الإنخراط في القتال. ويجيب ميكافللي باعتقاده أن تجنب الاشتباك غير ممكن لأن العدو إذا أراد منك القتال فلا خيار أمامك أما إذا ما أتيحت لك الخيارات فيكون العدو قد أتاحها لما له من مصلحة في ذلك. ويعطي على ذلك مثلاً فابيوس الذي أنقذ روما من الدمار في تجنبه القتال مع هانيبال، فيرى أن فابيوس آثر خوض المعركة عندما تكون الأفضلية إلى جانبه، ولكن لو حاول هانيبال المضي للاشتباك معه لما أمكنه أن يتجنبه إلا بالهزيمة. ويصح القول هنا أن هانيبال قد تجنب المعركة كما تجنبها فابيوس[2] ويعني ذلك أن الإشتباك لم يكن وارداً أصلاً بين الطرفين. وهو ما سبق أن ذكرناه عن التوازن بين المتقاتلين.

فالذي يحاول تجنب القتال لأغتنام فرصة أفضل، ينكشف أمره للعدو الذي يتميز بثلاثة مواضع: أولها، أنه يبحث أيضاً لنفسه عن أفضل الفرص. وثانيها أن المبادرة بيده فهو الأولى بأغتنامها ما دام يستطيع أن يدخل خصمه في الاشتباك ساعة يشاء. وثالثهما، إنه بانكشاف خصمه أمامه يصبح قادراً على المواجهة إذا شاء أو الإنسحاب وتفويت الفرصة على الآخر إذا شاء. وهذه سمات لا يمتلكها خصمه إلا بمساعدة الحظ. ومن هذا المنطلق يحرص كليلة ودمنة على خوض الاشتباك من أول لقاء لكي يبقى مالكاً لخياره.

«أما إذا كان هذا فلا يدخلن عليك شنزيه إلا وأنت مستعد له وأحذر أن يصيب منك غرة»[3].

الحالات التي ينبغي فيها تجنب الإشتباك:

هناك حالات عديدة يكون فيها الإستعجال في خوض الإشتباك تضييعاً لفرصة أو تبديداً لخطة، فيُقتضى في ذلك اختيار أفضل التوقيت الممكن والوضع الأنسب، ومن هذه الحالات:

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، ١٣٤.
(٢) المطارحات، المرجع نفسه، ٦٤٣.
(٣) كليلة ودمنة، الهدى، ١٥٧.

الإستدراج:

وله أساليب عديدة منها إيهام العدو وإطماعه بهدف مهم من خلال التظاهر أو الاستخبارات المزدوجة.فيستدرج إلى الهدف المفتعل، ولا يجوز الاشتباك معه إلا في المكان المعد لذلك سلفاً. لأن أية عرقلة تتم بالصدفة في الإشتباكات الموضعية لتقلب نتائجها على صاحبتها. أما في المعارك الواسعة فيكون الإستدراج هادفاً إلى عدم التصدي للعدو بهدف توريطه على أوسع ساحة من القرى والمدن والساحات. حيث يتوزع هجومه الساحق إلى جبهات متناثرة يضعف تماسكها، وتصبح كل واحدة منها فيما بعد هدفاً هيناً للإنقضاض عليه من قبل جماعات وعصابات ثورية، لا تملك القدرة على مواجهته في اندفاعه الأول. وهنا نصل إلى الحالة الثالثة التي يجب فيها تجنب الإشتباك حتى من جيش قوي يملك تماسكاً وأسلحة وقوة، إلا أنه أضعف من المهاجمين وهي احتمال وطأة الهجوم الأول التي يرتكز عليها ميكافللي في مطارحة خاصة[1]. حيث يفقد المهاجم بعد إنتهاء هجومه قوة اندفاعه. وينتهي زخم المبادرة التي ركز فيها على مراحل الهجوم وتحسب فيها لكل احتمالات التصدي. عندها تبدأ المبادرة تستعاد من قبل المتصدين ويصبحون أكثر حرية في تحديد خياراتهم في شكل القتال الذي يختارونه، وفي وضع استراتيجية مناسبة على ضوء تقديراتهم لقواتهم وإمكاناتهم مقابل إمكانات العدو الذي أنجز هجومه.

التظاهر بالضعف: (المظلومية)

وهي سياسة لا تقتصر على تجنب القتال فحسب، بل تمتد لتشمل جميع سلوك الدولة في سياستها ودبلوماسيتها، بإعلانها الدائم عن ضعفها وعدم رغبتها بالحرب، بل وعدم قدرتها على ذلك. وتترجم كل هذا بعدم التصدي للعدو الذي يتحول بنظر شعبه والعالم إلى ظالم مستبد عدواني. وكثيرة هي المجازر التي ارتكبها الأقوياء في الحروب كانت سبباً في هزيمتهم وتأليب الرأي العام لديهم أو في الخارج ضدهم، ومن تلك الأمثلة فيتنام ولبنان.وتتكون من تلك المظلومية عناصر جديدة تساعد "المظلوم" في تبرير دفاعه عن وجوده بشن الحرب ضد

(١) ميكافللي، المطارحات، ٦٤٦.

المعتدين مع تعاطف إنساني معه. وسيجد حتماً الحلفاء الذين يدعمون حربه مصرّحين عن مصالحهم في ذلك بطريقة أو بأخرى. إنما أسلوب التظاهر بالمظلومية، يكون ضاراً بصاحبه إذا اقتصر عليه ولم يستعد أو يمتلك الإرادة لصد المعتدين فهو يفيد في المرحلة الأولى ليستثمر بالتصدي في المرحلة الثانية. أما إذا لم تكن نية التصدي أو احتمالاته موجودة، فإن الضعيف المظلوم يصبح عالة على الأصدقاء والحلفاء الذين لا يمكنهم إظهار تعاطفهم معه لغياب الفائدة من المراهنة. فالعالم ليس مع الضعفاء إذا لم يكونوا أصحاب قضايا.

ويشير ميكافللي إلى امتناع الأصدقاء عن مدّ يد المساعدة للضعيف الذي لا يُبدي رغبة في التخلص من ضعفه،أو الذي يكتفي بالتسلح بضعفه دون أية استعدادات أخرى جديّة. فهؤلاء لا يمكنهم الإحلال مكانه وحمل قضيته عنه. لأنه مهما عظُمت مصالحهم في مساعدته فلن تصل إلى الدرجة التي تقتضي ولوجهم الحرب مباشرة مع غيابه.فعندما تحمل السلطة قضيتها وتبدأ بكل أشكال التأهب والإستعداد لانتصارها، ستجد حتماً الكثير من أصحاب المصلحة الداعمين. حتى العدو نفسه يبدأ بمراجعة حساباته ويُجبر على احترام إرادتها، مع تخوفه من تفاقم نتائج عدوانه عليها،وتخوفه أيضاً من التحالفات التي قد تنشأ في مواجهته، متمحورة حول السلطة:

"وستجد من الناحية الثانية أن أنصارك ومؤيديك قد فتر حماسهم لك، لأنهم رأوا فيك شخصاً ضعيفاً خواراً. أما إذا بادرت إلى استخدام القوة حال معرفتك بنوايا خصمك، حتى لو كانت قواتك أضعف من قواته فإنه يأخذ في احترامك.. ولما كان الحكام الذين سبق أن تحالفت معهم سينظرون إليك نظرة التقدير بعد أن يروا موقفك هذا، فإنهم سيكونون على استعداد لمساعدتك عندما تشرع في التسلّح وهو شيء ما كانوا ليفعلوه لو أنك استسلمت منذ البداية"[1].

في حالة الضرورة

والمقصود بذلك إذا حوصر العدو في موقع ولم يكن أمامه إلاّ خيار القتال تحت طائلة إبادته، فيلزم في هذه الحالة سحب سبب الضرورة من يده وترك منافذ لانسحابه ووقف الإشتباك معه لكي لا ينحصر تفكيره في أمر واحد، وهو كيف

---

(١) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ٤٨٥.

يقاتل مجبراً. فالأجدى أن يُفسح له مجالاً للتفكير بالبدائل التي سيختار من بينها نجاته وانسحابه. وفي ذلك مطارحة كاملة لميكافللي سنأتي على ذكرها في موضوع أساليب الحرب وفنونها. أما إذا كان بالإمكان القضاء على المحاصرين بإبادتهم أو بأسرهم دون خطر استبسالهم في القتال، فيجدر عدم السماح لأحد منهم بالمغادرة. وهذه المسألة تتعلق بلحظة الإشتباك وخصائصه حيث يتقرّر الخيار الأنسب.

أهمية المال للحرب

يناقش ميكافللي الحجج العديدة التي يشهُرها البعض ليثبتوا أن المال عصب الحروب. ويعرض مواطن الصحة والخلل فيها ليصل إلى استنتاجه الشخصي المعارض لها، والذي يرى أن المال ضروري لبناء القوة ولكنه ليس كافياً وحده، ولا يشكل عصبَ الحرب. فعصبُ الحرب عنده هم الجنود الشجعان الذين يمكن أن تتشكل منهم وحدهم قوة الدولة، والدولة التي تمتلك المال ولا تمتلك القوة لا يُغني عنها مالها شيئاً .

"فالمال يكسبك مزيداً من القوة إلا أنه لا يؤمن لك في حال من الأحوال القوة التي تنشدها. وقد لا يكون مجدياً أو ذا نفع إذا لم تعتمد على قواتك الأمنية ومهما يكن لديك من المال، لا قيمة له إذا لم تكن لديك قواتك"[1].

وهذا الاستنتاج يتضمن عنوانين: أولها أن المال يزيد من القوة ولا يخلقها وهو ما يؤكده "كليلة ودمنة" في باب (الحمامة المطوقة)،حيث جميع الجرذان يمتلكون قوة متساوية، غير أن زير، وهو أحدها، كان يزيدها جميعاً بقوته لما يمتلكه في جحره من دنانير مما دفع صاحب البيت بعد أن اكتشف الدنانير في الحجر أن يطمئن إلى انتفاء ضرر "زير" بقوله .

"إن المال قد جعل زيادة في القوة والرأي وسيرى بعد اليوم أنه لا يقوى ولا يستطيع ما كان يصنع ولا يكون له فضل على سائر الجرذان"[2].

وهذا تطابق حرفي مع العنوان الأول لاستنتاج ميكافللي أما العنوان الثاني منه فإنه لا قيمة للمال إذا لم تكن لديك قواتك . وهو أيضاً رأي كليلة ودمنة:

"إن الرجل ذا المروءة قد يكرم على غير مال، كالأسد الذي يهاب وإن كان رابضاً

---

(١) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ٤٦٩.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ٢١٩.

والغني الذي لا مروءة له يهان وان كثر ماله، كالكلب الذي يهان وإن طوق وخلخل بالذهب"[1].

وتجدر الإشارة إلى أن كلمة (مروءة) يعني بها كليلة ودمنة القوة وهي في شرحها اللغوي الرجولة الكاملة...

فالأساس يكمن في القوة والقدرة العسكرية التي تكفي وحدها بلا المال في حماية الدولة وتامين ازدهارها. أما المال بغير القوة فلا يكفي وحده، إذ قد يهان صاحبه وقد يكون المال نفسه سبباً في أهانته وخزيه ودماره .

"ولا يقتصر أثر المال في عدم تامين الحماية لك وإنما يعرضك للوقوع فريسة بأقصى سرعة ممكنة"...[2].

وهو يمثل كليلة ودمنة بقوله :

" ممّن أوجدوا قلوبَهم: الرجل الكثير المال ولا ولد له، وتجارته من الربا والغلاء على الناس فربما حسده بعضهم فقتله"[3].

ويعطي ميكافللي مثلا عل ذلك ملك مقدونيا بعد وفاة الإسكندر الأكبر: فقد أراد أن يعرض سلطانه على الغاليين الذين بعثوا بسفرائهم لصلحه. وشاء أن يبهرهم ويرهبهم بعرضه عليهم كميات من الذهب والفضة. مما جعل الغاليين يوقفون المفاوضات. وطمعوا بالكنز المقدوني. وهكذا الحق به الدمار بسبب ما كان قد جمعه للدفاع عن نفسه .

وهذا نفس ما يعتقده "كليلة ودمنة" حيث يرى أن الثروة التي تتمتع بها دولة ما، تكون سبباً لأطماع الآخرين بها إذا لم تكن تمتلك القوة اللازمة لحمايتها.

"لعل الذي أعطيته من الفضل جُعل به هلاكي ، وبعض المحاسن آفة لصاحبها فإن الشجرة ربما كان فسادها من طيب ثمرتها، إذا تدلت أغصانها وجُذبت حتى تكسر وتفسد . والرجل ذو الفضل ربما كان فضله ذلك سبب هلاكه لكثرة من يحسده ويبغي عليه"[4].

ويصنّف ميكافللي حالات إيذاء المال لصاحبه في ثلاث :

الحالة الأولى : تعبّر عنها الدولة التي تشتري حمايتها بالمال من دولة أخرى

---

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، ص ٢٢٤.
(٢) ميكافللي، المطارحات، ٤٦٨.
(٣) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ٢٨٦.
(٤) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ص١٦٠.

قوية . وعند ذلك ستصبح فريسة للدولة الحامية أو على الأقل رهينة ابتزازها الدائم. إضافة إلى ما يقتضيه شراء الحماية من تكليف مواطنيها بالضرائب وهو ما ينتج فتناً وكوارث. وبالمناسبة يعتز ميكافللي بروما الجمهورية التي لم تلجأ في تاريخها كله إلى مثل هذه الإجراءات .

"إن كل جيران روما كانوا في حاجة إلى صداقتها حتى انهم كانوا على استعداد لتحمل النفقات ودفع الجزية لها للحصول على هذه الصداقة دون أن يطلبوا شيئاً منها سوى حمايتها"(١) .

وما يشبه هذه الحالة أيضاً هو لجوء الدولة الغنية المفتقرة للقوة إلى دفع الجزية لدولة عدوة قوية تجنباً للحرب وشراءً لأمنها وسلامتها وهذا أعتى مظاهر الضعف في الدولة، بحيث تذهب قشطة إقتصادها وجنى مواطنيها ثمناً متصاعداً لتجنب الحرب أو، مقابل تحييد جار قوي.

"وقد يطول بي الشرح إذا عرضت الحوادث العديدة التي ابتاع فيه الفلورنسيون والبنادقة ومملكة فرنسا ، الخلاص من الحروب عن طريق ما دفعوه من أموال وأذعنوا فيها لأوضاع مخزية لم يمرّ الرومان بها في تاريخهم الطويل"(٢) .

ويرى ميكافللي أنه رغم بعض الهدوء المؤقت الذي ينتجه أجراء كهذا، إلا انه مع الزمن سيؤدي إلى كوارث لا يمكن إصلاح نتائجها . ويناقش "كليلة ودمنة" الموضوع نفسه من وجهة نظر مختلفة فيرى أن دفع الأموال لتحقيق الحماية أو لدرء خطر عدو أمر مبرّر إذا لم يكن بدّ من سلوكه. وقد أجرى هذا الرأي على لسان الوزير الغراب:

"إن من آراء الملوك إذا اشتدت شوكة عدوهم فخافوا على أنفسهم وبلادهم أن يجعلوا الأموال جُنّة البلاد والملك والرعيّة . فالرأي أن لا تكره الصلح على خراج نؤديه إليه كل سنة تدفع به عن أنفسنا ونطمئن في أوطاننا"(٣).

ولكنه من جهة أخرى يرى في ذلك خضوعًا للعدو ووقوعاً تحت ابتزازه وتضييعاً للكرامة، وهو ما ظهر في ردّ الوزير الآخر على رفيقه:

---

(١) ميكافللي، المطارحات، ص ٥٦٢.
(٢) ميكافللي، المطارحات، ص ٥٦٣.
(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ص ٢٣٢.

"لا أراه رأيا ، بل أن نفارق أوطاننا ونصبر على الغربة والشدة خير لنا من أن نضيع أحسابنا ونخضع للعدو"[1].

ويبدو واضحاً اعتبار "كليلة ودمنة" دفع الأموال للحماية من أسوأ أنواع الخضوع، الذي يبقى التشرد أفضل منه، لأنه في نهاية المطاف سيؤدي إلى الكارثة فلا يمكن الركون إليه ما دامت عاقبته الأخيرة خضوعاً وخزياً وانتكاسة . أما الإعتماد على القوة والجنود الشجعان وهو ما يسميه كليلة ودمنة المروءة، فإنه أن أنتج متاعب في البدء، فستكون نتيجته أماناً واطمئناناً موطدين مرتكزين على قدرة الدولة في الدفاع عن نفسها.

"لا يعد الغرم غرماً إذا ساق غنماً ولا يعدّ الغنم غنمًا إذا ساق غرماً"[2].

هناك حالة أخرى يتجلى بها الضرر الذي يحمله اتكال الدولة على المال وحده وهي عندما تلجأ الدولة الغنية المفتقرة إلى القدرة العسكرية، لشراء مدينة بواسطة جيوش غريبة أو بواسطة الهيمنة عليها بالإغراء المالي. فإنها سرعان ما ستضيع ما اشترته عند أول انتفاضة أو فتنة تتعرض لها، وذلك لعجزها عن حماية ما اشترته بسبب افتقارها إلى القوات العسكرية:

"ويطول بي الحديث أيضا إذا عددت المدن التي ابتاعها الفلورنسيون والبنادقة، والتي سرعان ما وقعت الإضطرابات فيها وفشلوا في استخدام الفولاذ للحفاظ على أموالهم"[3].

ويعتبر ميكافللي أن هؤلاء يؤثرون الظل على الشمس، فهم يتجنبون تسليح شعوبهم خوفاً من امتلاكها القوة لإسقاطهم. وبالطريقة التي يستخدمونها يتمكنون من نهب هذه الشعوب والتسلط عليها. والخطر الذي يتخوفونه من شعوبهم هو خطر وهمي لا حقيقي، يوقعهم تهربهم منه في ما هو أدهى وأخطر. أي في بقاء بلادهم مجردة من السلاح، ومن القدرة التي يمكن تحققها بإنفاق أموالهم على بناء القوات الأمنية خاصتهم وتسليح شعوبهم. وبذلك يضمنون حسن نيتها وسعادة بلادهم الدائمة واطمئنانها الذي لا يزعزع ما دام مستنداً إلى قدرة الدولة على حماية نفسها وهي بذلك تتخلص من ابتزاز الأصدقاء الأقوياء، ومن هيمنة العدو ومطالبه المتصاعدة. ولا يضرّها تحوّط الأصدقاء منها ولا سوء نية العدو ما دامت

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ص ٢٣٢.
(٢) كليلة ودمنة، ٢٢٥.
(٣) ميكافللي، المطارحات، ٥٦٣.

تمتلك القوة الكافية لفرض احترام الأولين، وردع الآخرين، وللحفاظ أيضا على ثرواتها وأموالها وازدهارها .

"ولا تكبرن في نفسك اغترابك فإن العاقل لا غربة عليه ولا وحشة كالأسد الذي لا يتقلّب إلا ومعه قوته التي بها يعيش حيثما توجّه"(١).

وبعد تكرار الأمثلة يصل ميكافللي إلى معادلته التالية :

"إن الذهب لا يؤلف عصب الحرب كما يفترض الكثيرون وإنما عصبها خيرة الجنود فالذهب لا يستطيع خلق الجنود الصالحين ولكن الجنود الصالحين يستطيعون العثور على الذهب"(٢).

وبهذا يؤكد ميكافللي تفوق أهمية الجنود الصالحين على أهمية الذهب الذي يمكن أن يتحول من دونهم ليس فقط إلى عنصر سلبي لا جدوى منه، بل أيضا إلى سبب للفتنة والخراب.

وإذا كانت الدولة مسلحة بقوات كافية مميزة فإن أصحاب الذهب من الدول الغنية الضعيفة عسكرياً، سيحملون ذهبهم إليها ويقدمونه لها رغبة منهم في طلب حمايتها، أو تجنباً لحرب معها أو حرصاً على صداقتها:

"ولكن الرومان كما كانوا قد جعلوا من السيف وسيلتهم للحرب فإنهم لم يعانوا من افتقارهم إلى الذهب. لأن أولئك الذين أرعبتهم جيوشهم قد حملوا أنفسهم إلى معسكرات الرومان ما طلبوه من ذهب"(٣).

على المنوال نفسه كان "كليلة ودمنة" قد نسج رأيه معتبراً أن العاقل الذي يحسن حماية نفسه والإعتناء بشؤونه ويكون دائم الإستعداد لمواجهة المخاطر، أي بكلمة، إذا أحسن (تعهده لنفسه) فإن المال يأتيه إلى حيث يقيم:

"إلتمس تعهدك لنفسك فيما تكون فيه للخير أهلاً فإنك إن فعلت ذلك أتاك الخير يطلبك كما يلتمس الماءُ المتطامن ـ من الأرض، وكما يطلب طيرُ الماء الماء"(٤).

وبعد أن ينتهي ميكافللي من عرض النتائج التي أفضت إليها محاولات بعض الدول الغنيّة لشراء أمنها، أو إحدى المدن بالأموال، حيث ورّطها ذلك في كوارث

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ص ٢٢٤.
(٢) ميكافللي، المطارحات، ص ٤٧٠.
(٣) ميكافللي، المطارحات، ص ٤٧٠.
(٤) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ص ٢٢٤.

ونكبات. يخلص إلى أن تكاسل هؤلاء واتكالهم على الآخرين في حمايتهم واعتمادهم الكامل على أموالهم، قد كان وبالاً عليهم. ويقارن بينهم وبين روما التي لم تلجأ إلى أي من هذه الأمور، بل بلغت دائماً ما تصبو إليه بواسطة السلاح:

"ولا نعثر قط على حادثة واحدة تدل على أن الرومان ابتاعوا مدينة من المدائن أو دفعوا ثمناً للوصول إلى السلام ولكنهم كانوا دائماً يحققون الأمرين عن طريق ما تميّز به سلاحهم من شجاعة"[1].

ونرى كليلة ودمنة معتنقاً لهذا الرأي من أن القوي الحازم المهتم ببناء قدرته هو الأجدر على تحقيق ما يشاء بينما المتكل لا ينال شيئاً من مبتغاه بل يبقى دائماً في وهنه وخوفه وقلة حيلته .

"وإنما جعل الفضل للبصير الحازم المتفقد، فأما الكسلان المتردد المدافع المتواكل فإن الفضل قلما يصحبه كما لا تصحب الحسناء الشيخ الهرم"[2].

(١) ميكافللي، المطارحات، ص ٥٦١.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، ص ٢٢٤.

تضافر الأعداء

"قال ديشليم: اضرب لي مثلا رجل كثُر أعداؤه، وأحدقوا من كل جانب فاشرف معهم على الهلاك. فالتمس النجاة والمخرج بمولاة بعض أعدائه ومصالحته، فسلم من الخوف وأمن"[1].

يخصص كليلة ودمنة لهذه الحالة باباً كاملاً هو باب "الجرذ والسنور" الذي يزخر بالحكم والإرشاد، بل بالقواعد في الفكر السياسي حيث يصنف فيه الحليف والعدو، ويبحث في أسباب الصداقة والعداوة ومعادلاتها. ليصل إلى أسلوب التعامل مع حالة تضافر الأعداء.فينصح الحاكم بمصالحة بعض أعدائه من خلال بعض التنازلات. بهدف إخراجه من ميدان القتال في مرحلة أولى، وجعله حليفاً في نفس الحرب، في مرحلة ثانية.

فالقاعدة الميكافللية التي تدعو الأمير إلى : "عدم تجنب الحياد في الحروب المجاورة"[2] تجعل الذي أخرج من الميدان عن طريق المصالحة مضطراً إلى تحديد موقفه الجديد المعادي لحلفائه السابقين. وهو حتى إذا تردد في ذلك... فإن هؤلاء لن يتسامحوا مع خروجه عليهم، ومع إحداثه الخلل الذي قد يكون خطيراً في خطتهم، وسيضطرون إلى معاملته معاملة العدو.

وإذا أستحال عليهم هذا التصرف الآن لانهماكهم في الحرب.فهم على الأقل سيعلنونه بعد انتهائها. سواء كانوا مهزومين أو منتصرين. وقد سبق لنا إيضاح معادلة ميكافللي، أن المنتصر الذي لم تدعمه في قتاله لن يأمن إليك، فكيف بالمنتصر الذي خذلته، فهو حتماً سيتحول إلى قتالك بعد إنجاز انتصاره. أما إذا هزم المتحالفون، فالمنهزم حسب ميكافللي لن يرتاح إليك لأنك لم تدعم قضيته فكيف

(١) كليلة ودمنة، الهدى، ٢٩٩.
(٢) الأمير ميكافللي، المرجع نفسه، ص ١٨٥.

إذا كنت السبب في هزيمته. فهو طبعاً سيضمر لك العداء... وفي الحالتين سيكون المنسحب سن التحالف عدواً للمتحالفين إلى درجة أنهم قد يلجؤون إلى التحالف مع عدوهم السابق ضد من خذلهم لأجله.فإذا استطاع الحاكم الذي يتعرض للعدوان من قوى متحالفة أن يسحب إحداها من الميدان فهو حتماً سيستطيع أن يكسبها إلى جانبه:

"إن من أحكام الرجل من أعدائه أن يستدخل منهم أعواناً على الباقين، وإن ذا العقل يرى ظفراً حسناً معاداة بعض عدوه بعضاً. وان اشتغال بعض العدو ببعض واختلافهم نجاة له"[1].

ويسهب ميكافللي في تفصيل هذه الحالة. ويكثر من الإطراء على من يلجأ إليها. إنما يشترط عليه في ذلك أن يتمتع بفضيلة تحمّل وطأة الهجوم الأول. ويعتبر ميكافللي أن القوة الواحدة تمتلك مزايا وفضائل كثيرة لا تتوفر في القوى المتجمعة في التالف. ومن هذه المزايا. وحدة القيادة وتجانس الجيش وتماسكه ووحدة القضية والهدف ووحدة التدريب...الخ. بينما لا تنسجم القوى المتحالفة في أهدافها ومصالحها من الهجوم. وتتعدد قيادتها. وإذا توحدت القيادة فإن الجيوش التي تحت أمرتها لا تكون متجانسة في مستوى التدريب والتنظيم الإداري وحتى في العادات والطبائع. وكل ما يتبقى لأضعافها هو أن تستطيع الدولة التي يستهدفها التحالف الإستفادة من مزاياها من خلال بعض الصبر والمثابرة:

"عندما تهاجم عدة قوى، وهي متحدة، قوة واحدة، على الرغم من أنها في اتحادها تتفوق على تلك القوة تفوقاً بالغاً. إلا أنه ينتظر من تلك القوة على الرغم من ضعفها بالنسبة إلى القوى المجتمعة. الشيء الكثير: فبالإضافة إلى المزايا العديدة التي تكون للقوة الواحدة، على مجموعة القوى، وهي أكثر من أن تعد، هناك مزية واضحة وهي أنها باستطاعتها عن طريق بعض المثابرة والإجتهاد، أن تحطم اتحاد المجموعة وأن تحيل ما كان جسماً قوياً إلى بنيان ضعيف"[2].

أما الوسيلة التي اقترحها ميكافللي لتحطيم ذلك البنيان فهي مصالحة بعض الأعداء عن طريق إغرائه بالتنازل عن بعض مطالبه التي يطمعه فيها اشتراكه في الحرب. لأنه بتحصيلها عبر الصفقة والإتفاق يوفر كلفة القتال: ولا يحدد ميكافللي طبيعة الطرف المطلوب إخراجه من الحرب أو اجتذابه. ولا مدى قوته وتأثيره على

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ٢٤٣.
(٢) ميكافللي، المطارحات، ٦٤٧.

التالف. فهو يعتقد على ما يبدو أن مجرد خروج هذا الطرف يعد انتصاراً حتى ولو كان هو الأضعف بين المجموعة. مع أن إخراج الضعيف من التحالف لن يكون ذات تأثير حاسم في وبالأخص إذا كانت مطالبه التي ستعطي له أكثر بكثير من تأثيره سواء في التالف أم خارجه.ولذلك فهو يسمى بعض الأمراء دون أن يذكر حجمهم ومراكزهم في سياق لمطارحة.

"لقد تحالفت إيطاليا بأسرها في عام ١٤٨٣ ضد البنادقة. وشكلت اتحاداً تعاونياً، وخسر البنادقة كل شيء، ولم يعد في وسع جيشهم أن يصمد في ميدان القتال أمام أعدائه.ولكنهم تمكنوا من غواية لودفيكو دوق ميلان آنذاك،واستطاعوا بواسطة هذه الحيلة القذرة الحصول على شروط، لم تُعِد لهم أملاكهم فحسب، بل أضافت إليها أجزاء من دولة فيرارا أيضاً، وهكذا فعلى الرغم من أنهم خسروا الحرب فقد تمكنوا عند عقد الصلح من تحقيق حالة تتفوق على حالتهم عندما نشبت الحرب،وتحالف العالم بأسره قبل بضع سنوات حلفاً تعاونياً ضد فرنسا، ولكن إسبانيا تخلت قبل إنتهاء الحرب عن الحلف. وعقدت صلحاً منفرداً مع الفرنسيين، مما أجبر الحلفاء الآخرين على عقد الصلح بعد فترة قصيرة معها"[1].

ويرى كليلة ودمنة أن الإختيار يجب أن يقع على الطرف الأكثر قوة والأشد مصلحة في التحالف، وإذا لم يتيسر ذلك فالأدنى بالأدنى مصلحة وتأثيراً. وغالباً ما يكون الأكثر قدرةً هو نفسه الأكثر انتفاعاً من التحالف. لذلك حصل صلح الجرذ المحاط بالأعداء مع السنور وهو أقواهم. فالبوم وابن عرس يخافهما الجرذ وهما يخافان السنور. إضافة إلى أن السنور هو صاحب المصلحة الأشد والأكثر إلحاحاً في الصلح، بسبب وقوعه في الشباك وحاجته إلى الجرذ ليقطعها أما البوم وابن عرس فلا فائدة يرتجيانها من الجرذ إلا في التهامه، فحين شاهداه يقترب من السنور ويصالحه وليّا الفرار. أما المفاوضة فقد تمّت على الشكل التالي:

"قال الجرذ للسنور: كيف حالك؟ أجابه: كما تحب في ضنك وضيق. قال: وأنا اليوم شريكك في البلاء ولست أرجو لنفسي خلاصاً إلا بالذي أرجو لك فيه الخلاص. وأعلم أن كلامي هذا ليس فيه كذب ولا خديعة. وابن عرس ها هو كامن لي والبوم يرصدني وكلاهما لي ولك عدو. فإن جعلت لي الأمان قطعت

(١) ميكافللي، المطارحات، صفحة ٦٤٨.

حبائلك وخلصتك من هذه الورطة .فإذا كان ذلك تخلص كل منا بسبب صاحبه كالسفينة والركاب في البحر، فبهم تنجو السفينة وبالسفينة ينجون"(١).

أما ما هي التنازلات التي تقدمها لهذا الطرف من التحالف لتعقد معه الصلح.فيوضح كليلة ودمنة أنه لا ينبغي أن تتجاوز ما يطمح إليه من خلال اشتراكه في التحالف. فإذا أعطي تلك المكاسب التي تراوده والتي بسببها اشترك في الحرب. فستكون حتماً موضع إغرائه، لأنه سينالها دون نفقة.

بينما خوضه الحرب سيحصلها بكلفة ونفقة غير معروفة الحجم وقد لا يكون تحصيلها مضموناً، إما بسبب عدم تحقق انتصار الحلفاء، أو بسبب عدم وفائهم لحليفهم... وفي أقصى الإحتمالات لا ينبغي للتنازلات أن تمس مستوى الخطر الذي من أجل تجنّبه تمّت الرغبة في المصالحة. فإذا كان العدو يطمع بأرضك ومياهك ومواقعك الستراتيجية فلا يجوز أن تتنازل له عنها بالصلح، لأنه سيغدو صلحاً أبشع من الحرب، إذ يخسّرك ما عندك ويكسّب عدوك دون عناء. وسيان إذا كانت خسارتك قد ذهبت لتحالف أعداء أم لعدو واحد. بل ربما كانت سيطرة التحالف عليك أقرب لمصلحتك من سيطرة أحدهم. لأنه في الحالة الأولى يبقى في استطاعتك المراهنة على نزاعهم في المستقبل وتخلصك منهم.

ويؤكد كليلة ودمنة على ضرورة تجنب إعطاء الطرف المنوي مصالحته تنازلات تساوي ما ألجأك الضنُّ بها إلى مصالحته:

"فأنا أخافك تخوفاً من أن يصيبني منك ما ألجأني خوفه إلى مصالحتك وألجأك إلى قبول ذلك مني"(٢).

ويتطرق ميكافللي إلى هذا الموضوع في أكثر من مطارحة حيث يؤكد على ضرورة التخلي عن بعض المكاسب لمصلحة أحد أطراف التحالف العدواني، وذلك لإزالة الخطر والإحتفاظ بما تبقى من مكتسبات. أما إذا لم تلجأ إلى هذا التخلي فقد تكون في ذلك الخسارة الكاملة:

"إذا واجهت عدداً كبيراً من الأعداء فإما السبيل الأكثر حكمة هو في التخلي عن بعض ممتلكاتك لأحد هؤلاء الأعداء لتجذبه إلى صفك حتى ولو بعد نشوب الحرب. وبذلك تستطيع أن تنتزع من صفوف الإتحاد التعاوني الذي يعاديك، أحد

(١) ميكافللي، المطارحات، ٦٤٨.
(٢) كليلة ودمنة، الهدى، ٣٠٠.

أركانه"[1].

وفي ما حدث للبندقية عام ١٥٠٨ التي تحالف ضدها البابا وإسبانيا وفرنسا. يضع ميكافللي اللوم عليها لافتقارها إلى الحكمة في عدم تمكنها من استمالة أحد الحلفاء أو إقناعه بالتخلي عن الحلف:

"ومع ذلك يستطيع المرء أن يرى أن البابا لو استعاد ممتلكاته المفقودة لأصبح حليفاً لها، ولحذت إسبانيا حذوه وكان كل من هذين الحليفين على استعداد لمعونتها في إنقاذ لومبارديا للحيلولة دون توسع النفوذ الفرنسي في إيطاليا. ولو تخلى البنادقة عن جزء من ممتلكاتهم لكان في إمكانهم أن ينقذوا البقية الباقية منها ولو تبعوا خطة كهذه لكانوا بذلك في منتهى الحكمة والتعقل"[2].

ويمكن لسائل أن يتساءل أن مثل الجرذ والسنور الذي اعتمده كليلة ودمنة لا ينطبق على موضوعنا لأنه طرح التحالف بين عدوين جمعتها المصيبة. بينما موضوعنا يتعلق بالمصالحة بين عدوين أحدهما في ورطة أما الثاني فقوي في التحالف. والجواب على ذلك. أن "كليلة ودمنة" مثّل عن وقوع السنور في الشبكة بحاجة السنور إلى ما عند الجرذ. أما الجرذ فقد كان يخاف من السنور والباقين. إذن، المصيبة ليست واحدة إضافة إلى أن عنصر المصلحة المشتركة موجود.

ويأتي الجواب ثانياً من عنوان باب الجرذ والسنور، حيث يسأل ديشليم عن الذي التمس المخرج بموالاة بعض أعدائه دون أن يسأله عن حالة هذا العدو. ويأتي الجواب ثالثاً في قول " كليلة ودمنة ":

"العاقل يصالح عدوه إذا أضطر إليه ويصانعه ويظهر له ودّه ويريه من نفسه الإسترسال إذا لم يجد من ذلك بدّاً"[3].

وكذا في قول الجرذ للسنور:

"وقد اضطرني وإياك حاجة واحدة إلى ما أحدثنا من المصالحة"[4]. وهكذا نرى أن الحاجة المشتركة والمصلحة هي التي دفعت بعدوين إلى المصالحة. ويصح ذلك في المصلحة الأمنية أم في غيرها.

---

(١) المطارحات، ميكافللي ٤٨٥.
(٢) ميكافللي، المطارحات، ٦٤٨.
(٣) كليلة ودمنة، ٣٠٣ الهدى.
(٤) كليلة ودمنة، ٣٠٢ الهدى.

مداورة الجوائح

بعد دراسة متفحصة للأخطاء التي وقعت فيها الشعوب المعادية لروما في طريقة مواجهتها للخطر الروماني. يستنتج ميكافللي أنهم بمحاولتهم القضاء بالقوة على تنامي الإمبراطورية، لم يفعلوا إلا أن زادوها عظمة وزادوا من خطرها عليهم. ويصل من خلال مطارحته إلى الخلاصة التالية:

"وعلى الإنسان أن يلاحظ أنه عندما تظهر جائحة في الجمهورية أو تقف في طريقها بصورة فعالة ومؤثرة، بسبب عوامل داخلية أو خارجية وتبلغ من الحدة شأناً عظيماً يدفع الناس جميعاً إلى الفزع، فإن السبيل المأمون العواقب هو أن تبذل المحاولات لوقف هذه الجائحة وتلطيفها بدلاً من محاولة القضاء عليها دفعة واحدة. إذ جرت العادة على أن يدفع بها أولئك الذين يحاولون محوها من الوجود إلى النمو والازدياد في البأس والقوة، والإسراع بما تنطوي عليه من شرور يتوقّعونها هم ويخشونها"[1].

ويبدو أن ميكافللي يقصد بالجائحة، الظاهرة التي لا يد للبشر في تشكّلها، فهي أما أن تكون طبيعية أو إلهية أو من صنع عوامل متراكمة من جيل إلى جيل بلغت تراكمها حد الخطر.ولا يكون البشر قد أدركوا خطورتها إلا في مرحلة متأخرة أي بعد فوات الأوان.هذا النوع من الظواهر لا يجوز العمل على استئصاله بالقوة، لأنه من يحاول ذلك لا يمكنه تقدير العواقب التي قد تنتج عنها. وقد سمى "كليلة ودمنة" هذه الظاهرة بـ"ما يتوارث في الجنس" أي الذي يكون عميق الجذور وقد أصبح متمكّناً من السيطرة. فلم يُخلق بقرار أو إرادة. ومواجهته صعبة على البشر لا يمكنهم تغييره أو منع تناميه.

(١) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ٣٢٩.

"إن علم الملك إن له حيلة يبلغ بها مراده من هذا الأمر ويتحقق ذلك تحققاً صحيحاً، وإلا فما سبيله أن يحرص عليه ولا يدير فكره فيه لأن ما يتوارث من الآباء والأسلاف في الأصلاب والجنس ويتأدّى من الأباء إلى الأبناء لا يقدر ملك من الملائكة، دع الناس على تغييره"[1].

وفي ذلك تأكيد حاسم بعدم قدرة أحد على تغيير مجرى ظاهرة متأصلة عن طريق مواجهتها، إلا بالحيلة. وإذا لم تمكّن الحيلة من ذلك، فعلى الملك حسب "كليلة ودمنة" أن لا ينظر فيه ولا يعمل فكره بنتائجه التي ستأتي على طبيعتها أخفّ منها مما لو عمل على مواجهتها:

"فإذا لم تمكنّ الحيلة وليس المقاومة، من الشيء المتوارث مع الجنس، فتركه أصحّ، لأن من قاومه فكأنه يريد أن يعارض ما اتفق عليه. وربما نتج عن ذلك آفة أعظم من الأولى وآل الأمر إلى أحوال من العطب لا تتلافى"[2].

ولنلاحظ أن ميكافللي يتبع نفس النصيحة في مداورة الجائحة. فبعد الفحص والدراسة والتحقق يبحث المرء إمكانية التأثير على الظاهرة وتخفيف وقعها بالمداورة والحيلة وإذا لم يكن ذلك ممكناً وجب تركها على طبيعتها.

"والصواب أن يدرس المرء قوة المرض دراسة صحيحة فإذا رأى أن في وسعه شفاءه تحتم عليه أن يقدم على هذه المهمة دون أن يكثر من الضجة (أي بالمداورة والحيلة والهدوء) أما إذا رأى العكس فإن عليه أن يتركه وشأنه ولا يتدخل في أمره مخافة أن يحدث تفاقم الخطر"[3].

وفي رأي "كليلة ودمنة" أن الجائحة لها وقت سينتهي خطرها فيه فهي تتنامى إلى أن تبلغ أقصاها ثم تعود فتنحصر. إنما الناس يجهلون متى يكون هذا الوقت. ولذلك على الناس أن يواجهوها بحرص وملاطفة إلى أن يحين وقت زوالها الغير معلوم. وهو يرى أن ليست الجائحة فقط تنتهي تلقائياً بل كل أمر من الأمور. وما يميز غير الجائحة أن **"ليس لمقاومة الشيء المتوارث مع الجنس وجه"** بينما بقية الأمور يمكن مواجهتها على قدرها، والحظ ينبغي أن يواكب المعالجة لجميع الحالات:

"ليس ما يتوارث في الجنس فقط، ولكن كل أمر من الأمور وإن صغر وقلّ. لا

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ٢٩٩.
(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ٢٩٩.
(٣) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ٢٣٢.

يمكن أن يتم إلا بعناية من فوق. ذلك أن انتهاء كل أمر من الأمور إنما يكون في زمان من الأزمنة. غير أن معرفة ذلك الزمان خفيّة عن الناس. والعناية تحتاج إلى حرص كما يحتاج ضوء العينين إلى ضوء الشمس"[1].

يعود ميكافللي إلى التأكيد على أهمية تجنب التصدي للجائحة وعلى ضرورة مسايرتها ومداورتها. معتمداً على مثلين:

الأول: أن أعداء روما لو حاولوا إرضاءها بعد أن قويت، فاتبعوا معها الوسائل المسالمة وحسن الجوار لكان بإمكانهم وقف توسعها. ولما جعلوها تؤكد دور الدكتاتورية الذي اضطرت إلى اعتماده في نظامها وأظهر نفعه وصلاحه لكل الأزمات، وبالتالي لفوتوا عليها إمكانية الإندفاع ضدهم وإحكام سيطرتها عليهم فالذي تخوفوا منه سرّعوا تفاقمه بإجراءاتهم.

والمثل الثاني هو عندما تمكن قيصر بفضل شجاعته من احتلال مكان أثير في عين بومبي. إلاّ أن تنامي شهرة قيصر قلبت إعجاب بومبي إلى خوف من قيصر ولكن بعد فوات الأوان .ولما شرع أهل روما بالبحث عن العلاج لذلك الخوف استخدموا علاجات لم تسفر إلا عن الإسراع في خراب جمهوريتهم[2].

"إن الطريقة المثلى عند إدراك الجائحة هي العمل على مداورتها وتخفيفها بدلاً من معارضتها عنوة. فإن المداورة والتخفيف يؤديان إما إلى زوال الخطر نفسه أو إلى تأجيل وقوع الكارثة إلى أمد ليس بالقصير. وعلى الحكام الذين يخططون في جميع هذه القضايا لعلاج شرورها أم للهجوم عليها عن طريق القوة، أن يفتحوا أعينهم دائماً حتى لا يؤدي مخططهم إلى زيادة خطر هذه الشرور بدلاً من إضعافه. فيكونوا كمن يفكر بخنق نبتة عن طريق رشها بالماء"[3].

ويتمسك كليلة ودمنة بفكرته المطالبة بالتثبت والفحص ومعرفة كل أحوال الظاهرة وأسبابها وقوتها. وكذلك معرفة الإمكانات التي يمكن أن تسخّر في مواجهتها وهل هي كافية أم لا. ثم هل من جدوى في استخدامها بالعنف أم بالحيلة. فعلى الملك أن يتبصر جيداً لمعرفة عواقب ما سيلجأ إليه من خيرها وشرها. وإذا تمكن بأحد الخيارات من المعالجة فلْيلجأ إليها وإلا فليصرف النظر

---

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ٢٩٩.

(٢) راجع المطارحات، ٣٣ من الكتاب الأول ـ المطارحات، ميكافللي المرجع نفسه.

(٣) المطارحات، ميكافللي المرجع نفسه، ص ٣٣٢.

عنها. لأن الداء إذا انتشر سهلت معرفته إلا أن معالجته تصبح عسيرة:

"إن الأمر (إلغاء خطر السنانير) الذي ذكره الملك لا يمكن أن يعمل إلا بقوة إلهية. فأما الناس فلا يطيقون ذلك لأنه عظيم. وما سبيل الصغير في الأمر العظيم الكبير. فليتأمل الملك ما يريد أن يفعله، فإن علم أن سبيلاً يوصلنا إليه ويكون عارفاً بما ينتج عنه من خير وشر معرفة صحيحة، وإلا فما سبيله أن يهتم به، ولا يصرف عنايته إليه. فإن الكلام فيه الساعة سهل. فأما معرفة ما يؤول إليه من خير وشر معرفة صحيحة فهو خفيّ عن الناس صعب الإدراك. فلهذا ينبغي أن تنعم النظر لئلا يلحقك من هذا الأمر ما لحق الحمار الذي ذهب يلتمس أن ينبت له قرنان فذهبت أذناه"[١].

وفي أمور خطيرة كالتي ذكرناها لا يجوز للحاكم أو لأي إنسان أن ينفرد برأيه في اتخاذ القرار ما دام أثره سيطال الجميع. وما دامت معرفة عواقب هذا القرار صعبة لتعلقه بظواهر صعبة الفهم إن من حيث نشأتها وأسباب تفاقمها، أو باتجاه صيرورتها أو بالمدى الذي ستصل إليه أو المدة التي سيستغرقها تناميها. إضافة إلى صعوبة تقدير الوسيلة الملائمة لمواجهتها ومدى فعالية تلك الوسيلة. فهذا أمر يقتضي المشاورة فيه لأوسع عدد من النصحاء والمسؤولين وذوي الخبرة الحريصين. وهو ما عنى به ميكافللي بقوله: "**على الحكام أن يفتحوا أعينهم دائماً**" ويفصله كليلة ودمنة كما يلي:

"إن ما يتوارث في الجنس صعب الزوال ولكن سبيل الإنسان إذا أراد أن يباشر أمراً من الأمور وكان القريب منه رجل حكيم، أن يسأله أولاً ويشاوره ويأخذ رأيه فيه. وإذا لم يكن بالقرب منه فسبيله أن يشاور العوام فيه ويطلب البحث معهم والتفتيش. فإنه بهذا الطريق يمكنه أن يعلم ما في عاقبة هذا الأمر من الخير والشر عندما يمعن في الفحص والتنقيب"[٢].

وينسب ميكافللي أسباب الجوائح الداخلية في الدولة إلى غلبة عواطف الناس التي تعميهم عن رؤية عواقب الأعمال. فهم يبدون حماستهم وتعاطفهم مع كل مشروع جديد لأنهم بطبعهم يتوقعون خيراً من المبادرات الجديدة، وخاصة إذا زعمت هذه المبادرات قدرتها على مواجهة بعض المشاكل التي يعانون منها، فتضعف رغبتهم في رؤية العيوب التي تظهر من أصحاب المبادرات، وهو ما يؤدي

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، ٣٠٠ ـ ٣٠١.
(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، ٣٠٥.

إلى تراكم في الفساد،ينتبه الناس له متأخرين بعد أن تكون ظاهرة الفساد تحولت إلى جائحة.

"ويزداد إدراك هذه الجائحات وهي في مراحلها الأولى صعوبة، وكلما كان الناس بطبعهم ميالين إلى النظر بعين العطف على كل مشروع جديد، وهو عطف كثيراً ما يمنحه الناس قبل كل شيء آخر إلى المشاريع التي تبدو وكأنها تنطوي على شيء من الرجولة فيها. فهم سرعان ما يقدمون مثلاً على تكريم شاب يتميز بشجاعة فائقة. ومن دون تفكير منهم أو تبصرة. وعندما يتضافر تأييدهم له مع الظروف التي سمحت له بإظهار شجاعته يصبح في مركز يجعل من المتعذر على المواطنين عندما يدركون خطأهم إصلاح هذا الخطأ وتقويمه"[١].

ولو تتبّعنا محاورة مهرايز ملك الجرذان مع وزرائه حول أنجح السبل للتخلص من خطر السنانير لقرأنا مطارحة ميكافللي نفسها. وقد برز ذلك من خلال إصرار الملك على معرفة رأي وزرائه في الموضوع، ومشاركتهم في تحمل مسؤولية أيّ إجراء يتم الإتفاق عليه بعد أن يقلّبوا النظر في وجوهه الشتى. واقتراحات الوزراء كانت متدرّجة في حيلها وكلها تدعو إلى تجنب المواجهة الخطرة مع السنانير لما فيها من كارثة متوقعة عليهم.

فاقتراح الوزير الأول كان تعليق جرس في عنق كل سنور، حتى إذا تحرك عرفوا مكانه من صوت الجرس فحذروه ونجوا من خطره. وفي هذا يظهر واضحاً الإصرار على الإبقاء على السنانير أحياء في الوقت الذي يعمل الجرذان على وقاية أنفسهم منهم.

أما الوزير الثاني الذي رفض اقتراح زميله بعد تفنيده ونقده والإعتراض عليه لعدم جدواه. اقترح الهرب إلى البرية لمدة سنة، حيث يتوقع أن يستغني الناس عن السنانير لظهور عدم جدواها بعد ابتعاد فساد الجرذان. وفي هذا أيضاً تحمُّل المشاق والغربة وخشونة العيش من أجل الوصول بالرفق والصبر إلى القضاء على خطر السنانير.

بقي الوزير الثالث الذي أعطى حلاً مناسباً أسسه على رفضه لاقتراح زميله السابق، معتقداً بضعفه وبأن الخسارة الناجمة عنه هي أكبر من فائدته وقد ينطوي على خسارة تامة دون أي ربح. وجاء الحل الذي اقترحه يقوم بكل خطواته على

---

(١) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ٣٣٠.

المداورة والحيلة والتدرج في المجابهة مع استخدام كل الإمكانات بحيث زال الخطر تدريجياً وانتهى إلى الأبد. حتى صار الناس يكرهون ذكر اسم السنور. من دون أن يضحّي الجرذان بأنفسهم في أية مواجهة مباشرة وعنيفة مع السنانير. ولمزيد من التفصيل راجع مهرايز ملك الجرذان في كتاب "كليلة ودمنة"[1].

أخذوا الطرق يقطعون بها الرسل   فكان انقطاعها إرسالا
ربُّ أمر أتاك لا تحمد الفعا   ل فيه وتحمد الأفعالا[2]

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ص ٢٩٨.
(٢) المتنبي ـ الديوان.

الحيلة والخداع

"ربما أجزى الإحتيال ما لم تجز القوة"(١).

"يرتقي النّاس من المراتب الخفيضة إلى المراتب العالية عن طريق الحيلة لا عن طريق القوة"(٢)

يحاول ميكافللي أن يَصِمَ بعض الرذائل المشهورة ليؤكد رفضه لها واشمئزازه من أصحابها. إلا أنّ ذلك لا يعفيه من الإعتراف بأن تلك الرذائل لا بدّ وأن يُلجأ إليها في حالات معينة. فالخداع ممقوت عند ميكافللي إذا قام على الكذب أو نقض العهد إلا أنّه في الحرب مثلاً يمثل الفضيلة. وكذلك يصبح استخدامه مشروعاً ضدّ عدو أو حليف لم يصدقك بل يعتمد خديعتك.

"قد يكون الخداع في أي عمل من الأعمال كريهاً ممقوتاً إلا أنّه في إدارة الحروب وسيرها جدير بالثناء والتمجيد"(٣).

وفي مكانٍ آخر يوضح رأيه بالخداع الكريه:

"لا أعني بالخداع اللجوء إلى الكذب أو نقض العهد والإتفاقات التي تعقدها، فهذا مقيت قد يجلب لك إمارة ولكنه لا يجلب لك المجد. بل أعني ذلك الذي تستخدمه مع عدو لم يصدقك"(٤).

ويوافق كليلة ودمنة مشدّداً على أنّ الخديعة في الحروب التي توفر نفقة الحرب مع تحقيق النصر والمجد هي أمر ضروري، خاصةً إذا أمكن بالحيلة التملّصُ من نفقة القتال:

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المصدر نفسه، صفحة ١٤٩ مقطع أخير.
(٢) ميكافللي، المطارحات، المصدر نفسه، ٤٨٠.
(٣) ميكافللي، المطارحات، المصدر نفسه، ٧٤٦.
(٤) ميكافللي، المطارحات، المصدر نفسه ٧٤٦.

"أمّا القتال فقد علمت رأيي فيه، وكرهي له. ولكن عندي من الرأي والحيلة غير القتال ما يكون فيه الفرج. فإنّه ربّ قوم قد احتالوا بآرائهم حتّى ظفروا بما أرادوا"[١].

أمّا الخداع ضدّ عدو خادع فهو أمر مشروع حتّى ولو قام على الكذب ونقض الإتفاقات:

" لقد احتلت عليّ وخدعتني فخدعتك بمثل خديعتك"[٢].

إلا أنّ الخداع الذي يستخدمه صاحب السلطان على رعيته أو في سبيل تحقيق مآرب شخصية فهو عند كليلة ودمنة مدعاة للإستياء والرفض.

"إنّ أقبح الخداع ما نظرت إليه وعلمت أنّه من غير أهله. مع أنّ الخداع والمكر ليسا من أعمال صالحي القضاء وتقاة الولاة"[٣].

ومع إتفاق الكاتبين حول ضرورة الحيلة والخداع ومشروعيتهما في بعض الحالات، إلاّ أنّهما لا يتفقان على الحالة التّي عَنْونَ بها ميكافللي مطارحته.وهي الإرتفاع في المراتب عن طريق الحيلة فل"كليلة ودمنة" رأي آخر لا يمثل توصيفاً أخلاقياً أو دعوة واعظة، إنّما يقرر ما باعتقاده يجري في الواقع، وهو اعتباره أنّ المروءة وسيلة الإرتفاع:

"المنازل متنازعة مشتركة. بالمروءة يرتفع المرء في المراتب وبغيرها ينحط. والإرتفاع شديد والإنحطاط سهل"[٤].

فالمراتب الرفيعة يتطلب بلوغها جهداً شدبداً لا يستطاع إلا بعظَم همة ترافقه صفات الكرم، والشجاعة ، والحلم، والمصانعية، والهيبة،وحسن الرأي. وهذه الصفات مجتمعة تجعل المرء ذا مروءة. لذلك يصبح الإرتفاع شديد. وبغير المروءة يحدث الإنحطاط وصفات الإنحطاط سهلة، فمن وصل بواسطتها إلى رتبة عالية سرعان ما سيسقط وينحط. ولا أرى كليلة ودمنة قاصداً بكلمة"غيرها" إلا عناصر الحيلة والخداع المتمثلة بالكذب ونقض العهد والتظاهر بالتقوى ...الخ.

ويؤكد "كليلة ودمنة" مقولته هذه في أكثر من مكان حتّى أنّه يعرض لاحتمالات كثيرة تُوصل المرء إلى مراتب رفيعة ومن بينها الحظ، مصراً على استثناء الخديعة والحيلة التّي تمثّل الإنحطاط السهل:

---

(١) كليلة ودمنة، دار الهدى، ٢٦٤ مقطع أخير.

(٢) كليلة ودمنة، الهدى، ٢٨٨ مقطع أخير.

(٣) كليلة ودمنة، دار الهدى، صفحة ٢٢٢.

(٤) كليلة ودمنة، دار الأندلس، صفحة ١٣٢.

"إذا طلب اثنان أمراً ظفر به أفضلهما مروءة وإذا اعتدلا في المروءة فأشدهما عزماً وإذا تساويا فأكثرهما أعواناً وإذا اعتدلا فأوفرهما حظاً"[1].

لذلك نرى ميكافللي لا يميّز في حقيقة موقفه بين الخديعة التي نواجه بها عدواً خادعاً أو تلك التي تستخدمها في حيل الحرب، وجميعها مشروعة فاضلة برأيه، وبين الخديعة التي يستخدمها الإنسان لتحقيق مجده الشخصي في الإرتفاع بالمناصب و الإنتقال من حالة خفيضة إلى حالة رفيعة والتي يعتبرها مقيتة. فينصح من يلجأ إليها بإخفائها وعدم التظاهر بها، تأكيداً منه على كرهه لهذه الرذيلة : وتتبين صحة رأينا في قولين لميكافللي:

" الرجل الذي يقهر خصمه عن طريق الخداع يستحق الثناء تماماً كالذي يقهر خصمه عن طريق القوة"[2](*).

هذا ما يتعلق بمواجهة الخصم. أمّا ما يعني الإرتفاع في المراتب:

"يجب أن يلجأ إلى الخديعة كل من يرغب في الإرتفاع من بدايات تافهة إلى أرفع الذرى، وكلما أجادوا إخفاءها كلّما كانت أقل استثارة للملامة[3].

وباستخدام أسلوب النصيحة بكلمة(يجب) يظهر ميكافللي حماسه إلى هذا الشكل من الخداع وليس مقته له كما يدّعي. ويؤكّد هذا الأسلوب في التحريض والنصيحة الواعظة قوله: **"على الأمير الذي يرغب في ركوب العظمة أن يتعلم ممارسة الخديعة"**[4].

ويدعي ميكافللي أنّ هذا ليس رأياً أخلاقياً بل إستنتاجاً من مقارنة تاريخ العظماء وسَيرِهم وأعمالهم.

ولا شكّ بأنّ دعوة ميكافللي هذه شكّلت أهم المآخذ على آرائه السياسية حيث اتُّهم لسببها بالخروج عن القيم الإنسانية والأخلاق الفاضلة وعن النبل في التطلعات الإنسانية وعن الصدق في العلاقات الدولية. ومع هذا فهي مأخوذة بجوهرها عن كليلة ودمنة الذي لم يشِنْه أحد، حتى ولم يتطرقوا إليه في هذا المضمار.

فميكافللي يلاحظ وجود وسائل أربع للإرتفاع في المراتب وهي: "القوة"، و"الحيلة أو الخداع"، و "المنحة". وهناك أشخاص تصل إليهم المراتب بالوراثة.

---

(١) كليلة ودمنة، دار الهدى، المرجع نفسه، ص ٢٧٧.

(٢) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ٧٤٦.

(*) نلفت انتباه القارىء إلى أنّ أفضل الأمراء عند ميكافللي من حمل قلب أسد وعقل ثعلب. إلا إن بحثنا هنا يقتصر على أفضلية الحيل.

(٣) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ٤٨٣.

(٤) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ٤٨٢.

وهو بعد أن يضرب صفحاً عن الوسيلتين الأخيرتين لأنهما ليستا موضع نقاش أو جدل، يركز مطارحته على الوسيلتين الباقيتين: (القوة والخداع) فيعتبر أنّ الحيلة أقوى من القوة في تمكين صاحبها بلوغ الهدف. ولا يعتقد:

" بأنّ القوة وحدها كافية، بينما هناك شواهد كثيرة تقيم الدليل على أنّ الحيلة كانت وحدها كافية "(١).

وهذا مذهب " كليلة ودمنة " أيضاً بقوله :

"إن العاقل قد يبلغ بحيلته ما لم يبلغ بالخيل والجنود"(٢).

ويعطى ميكافللي على ذلك أمثلةً كثيرة من حياة فيليب المقدوني(*) إلى أغاتو كليس الصقلي(**) إلى قورش الفارسي(***) وغيرهم ويرى أنّ كل هؤلاء لم يكن بوسعهم الوصول إلى السلطان إلا بما استخدموه من الخدع والحيل. وبرأيه أنّ المرء عندما يكون في رتبة وضيعة لا يستطيع اللجوء إلى القوة المكشوفة. لأنّ سوء عاقبتها سيرتد عليه ويمنى بالفشل، لذلك ينبغي له اللجوء إلى الحيلة والخداع التي تبلّغه مراتب القوة، وعندما يمتلك القوة الكافية يصبح بإمكانه الإعتماد عليها.

وما ينطبق على الأمراء عند ميكافللي ينطبق على الجمهوريات. والشاهد على ذلك روما التي في سبيل اكتسابها العظمة لم تتجاهل أياً من الوسائل اللازمة بما فيها الحيلة والخداع.

"فهي لم تكن أكثر احتيالا ومخادعة في مستهل عهدها مما لجأت إليه لاكتساب الحلفاء لأنها تحيلهم تحت هذا الإسم الزّائف إلى أتباع"(٣).

---

(١) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ٤٨٠.
(٢) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ص ٧٣.
(*) (فيليب بن ديمتريوس(٢٢٠ ـ ١٧٨) ق.م. ملك مقدونيا دارت الحرب بينه وبين روما على مرحلتين . تحالف في أولها مع هانيبال. وقد دامت بين ٣١٥ و٢٠٥ قبل الميلاد، وغلب على أمره في الثانية التي بدأت عام ٢٠٠ ق.م على يد القنصل الروماني فلامينوس ١٩٧ ق.م
(**) اغاتولكيس (٣٦١ ـ ٢٨٩) ق.م. طاغية سراقوزة. أبعد عن المدينة متهماً بمؤامرة على حكومتها. ولكنه عاد إليها على رأس جيش من المرتزقة فأخضعها وقتل الفاً من أهلها. اشتبك في حرب مع القرطاجيين وانتصرا عليه وحاصروه في سراقوزة فنجا من الطوق وذهب يهاجمهم في أفريقيا.
(***) قورش ويلقب بالأكبر مات عام ٥٢٨ ق.م. مؤسس إمبراطورية فارس . ثار على ملك المادبين الذي زوجه ابنته واستولى على عرشه. ثم شرع في حروبه التي أخضع فيها آسيا وما بين النهرين وسوريا وفلسطين هو الذي أعاد العبرانيين من منفاهم في بابل إلى القدس.
(٣) المطارحات، المرجع نفسه، ٤٨٢ ـ ٤٨٣.

ولم يخرج ميكافللي في كل ذلك على مفاهيم "كليلة ودمنة" عن الخداع إلا حيث اختلف معه في ظروف أستخدامها كما أسلفنا فكليلة ودمنة رأى قبل ميكافللي أنّ القوة والحيلة تحققان مراد صاحبهما إلا أنّ هناك مواضع تحقق الحيلة وحدها ما لا تستطيعه القوة وحدها وهو مغزى قوله أعلاه:

"ربما أجزى الإحتيال ما لم تجزه القوة".

ويؤكد من جهة ثانية أنّ الضعيف تمكّنه الحيلة من التغلب على القويّ في حين يهزم القوي أمام الضعيف إذ أغتر بقوته وحدها:

إنّ الأمور ليست بالقوة والعظم، فرّب ضعيف صغير قد بلغ بذكائه وحيلته ورأيه ما يعجز عنه كثير من الأقوياء"[١].

ويرى كذلك أنّ الدهاء والحيلة يمكنهما قلب المفاهيم والقناعات رأساً على عقب. وهي سلاح لا يضاهيه سلاح: "إنّ الرجل الأريب الدّهي لو شاء أن يبطل الحق ويحق الباطل أحياناً لفعل . كالمصور الماهر الذي يصور في الجدار تصاوير وكأنّها خارجة وليست بخارجة وأخرى كأنها داخلة وليست بداخلة"[٢].

ولا يكاد باب من أبواب الكتاب يخلو من ترداد كلمات " الخديعة، والمكر، والحيلة ، والدهاء". وما هو للأفراد كذلك للدول في السلم والحرب، وهذا ما نلاحظه في باب "البوم والغربان" حيث يقول وزير الغربان عن الوسيلة التي تمكنهم وهم الضعفاء من القضاء على جماعة البوم الأقوياء:

"عندي من الرأي والحيلة غير القتال ما يكون فيه الفرج"[٣].

وبعد أن يعطيه مثل الناسك والعريض واللصوص:

" إنّما نصيب من حاجتنا بالرفق والحيلة"[٤]

ولعل أبلغ ما عبر به كليلة ودمنة عن تفوق الحيلة على سائر الوسائل وبالأخص القوة لتحقيق الأهداف. قوله:

"وجدت صرعة المكر أشدّ استئصالاً للعدو من صرعة المكابرة. فإنّ النار بحرّها وشدتها إن أصابت الشجرة لا تزيد على أن تحرق ما فوق الأرض منها . والماء بلينه وبرده يستأصل ما تحت الأرض.."[٥].

---

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ص١٤٢.
(٢) كليلة ودمنة، المرجع نفسه، دار الأندلس، ص ١٣٤.
(٣) ورد القول خلال المطارحة.
(٤) كليلة ودمنة، المرجع نفسه، ص ٢٤٠.
(٥) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٢٥٢.

العواقب الغير مستحبّة للخداع

ليس من المنطقي أن يكون النجاح حليف المحتال دائماً . ولو كان الأمر كذلك لأستعاض الناس عن كل وسائل الصراع والتنافس بوسيلة الحيلة والخداع. فالحيلة تمثل علاقة بين طرفين هما المحتال والمحتال له أو المخادع والمخدوع. ويتوقف نجاح أية خديعة أو فشلها على ما يمتلكه كل من طرفي المعادلة من قدرات لازمة، تتمثل في الذكاء وبعد النظر والخبرة والتصميم وحسن التنفيذ والحرص والحذر وغيرها. فلكي تحقق الخديعة نجاحها يشترط بها أحد أمرين:

الأول : أن يكون صاحب الخديعة عارفاً بطبائع خصمه وقدراته وطريقة عمله وتفكيره، ويملك القدرة التي تساعده على الإستفادة من هذه المعرفة. فكل حيلة أو خدعة تقرّر عن غير المعرفة التي ذكرت تعد طيشاً وتهوراً ويكون مصيرها الفشل الغير معروف العواقب:

"فمن أراد المكر ولم يعرف الأمر الذي يأتيه منه ويحيد فيه عنه كان عمله وخيماً عليه"(1).

الثاني: أن يكون المخدوع مغتراً بقوته إلى درجة تجعله لا يهتم بأي إجراء قد يتخذه خصمه الضعيف. فيوقعه اغتراره في شباك الخديعة المنصوبة له.أو أن يكون المخدوع مطمئناً إلى المخادع غير عارف بنواياه.

وهذه الحالة تتم بين أصدقاء سواء كانوا أفراداً أم دولاً، وتندرج تحت أعمال الغدر. وقد عبّر "كليلة ودمنة" عن العلاقة بين القوي المغترّ بقوته والضعيف المحتال برأيه ، بقوله:

"إن الضعيف المحتال برأيه قرب العدو القوي أقرب إلى السلامة من العدو المغتر

(1) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ١٧٢.

بقوته قرب العدو الضعيف»[1].

كذلك يذكر ميكافللي في مطارحاته فصلاً خاصاً عن المؤامرات يظهر فيه عدداً كبيراً من الأمثلة عن الحالتين، أي الحالة عندما يغترّ المخدوع بقوته والحالة التي يسترسل فيها ويطمئن إلى من حوله من المخادعين[2].

غير أنّ الحيلة عمل يرجى بواسطته التخفيف من كلفة النجاح ومن نفقة المجازفة أو يُستعاض به عما يفتقده من قدرات . وكثيراً ما يتكل المخادع ويضع رهانه كلّه بحياته ومستقبله على نتائج حيلته، وفي هذه الحالة يكون أي خطأ في مراحل الحيلة الثلاث: التخطيط ـ التنفيذ ـ النتيجة، كفيلاً بفشلها مع ما يحمله الفشل من عواقب قد يكون فيها دمار المحتال:

« بعض الحيل مدمر على صاحبه»[3]

وقد تواجه الحيلة التي انكشفت أسرارها بحيلة التغافل بهدف الاستدراج التي تجعل المحتال المنكشف يسعى إلى حتفه بظلفه .

وميكافللي يعالج هذا النوع من إحباط الخدع والمؤامرات بتفصيل لا يسعنا إدراجه هنا بل نحيل القارىء إليه في مكانه[4].

وعلى الأغلب أن يكون صاحب الحيلة هو الأضعف من حيث امتلاكه للقوة أو من حيث المرتبة، من خصمه المخدوع. ذلك لأنّه قلّما يلجأ الأقوياء إلى الإحتيال إلاّ في الظروف المحرجة والحروب المصيرية، إذ إن أسلم الوسائل وأشرفها للقوي هي التدمير الفوري والمباشر للخصم وليس مداورته أو الإعتماد على مخادعته:

«الطريق أمام قيصر و أغاتو كليس و إضرابهم كانت سهلة و مأمونة نظراً لامتلاكهم الجيوش العظيمة ، أما بالنسبة إلى الآخرين الذين لا يمتلكون مثل هذه القوات، فعليهم أن ينفذوا مشاريعهم إما عن طريق الخديعة أو عن طريق المكر. أو بالاستعانة بقوات أجنبية»[5].

وبما أنّ الخديعة وسيلة الضعيف على الأغلب فإنّه في حال فشل مخادعته أو

(١) كليلة ودمنة، الأندلس، صفحة ١٤٨.
(٢) المطارحات، ميكافللي ـ فصل المؤامرات من صفحة ٥٩٦.
(٣) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ١٤٩.
(٤) المطارحات، ميكافللي فصل القضاء على المتآمرين ٦٢٧.
(٥) المطارحات، ميكافللي ـ تآمر الإنسان على بلاده ـ المرجع نفسه، ٦٢٥.

انكشافها يكون قد سلّم خصمه سلاحاً إضافياً يسحقه به. ولذلك يؤكد كليلة ودمنة مقولته أعلاه في مكان آخر بقوله:

"إنّ الخديعة والمكر ربما كان صاحبهما هو المغبون"[1].

مواضع الخطر في الخديعة:

أهم مصادر الخطر في الخديعة هو ما ينتج عن فشلها في إحدى مراحلها الثلاث. وأقوى الأخطار ما نتج عن التنفيذ وذلك لبروز الشواهد على الخديعة و انكشاف كل عناصرها. وهذا لا يحدث في مرحلة التخطيط حيث تكون الخديعة مجرد فكرة لم تستوفِ عناصرها المادية ولم تتحول إلى فعل حسّي تستند الإدانة عليه. وقد سبق أن ذكرنا أعلاه هذا النوع من المخاطر لذلك ننتقل إلى المصدر الآخر للخطر المتمثل بحيلة دودة القز.

وبموجبها تلتف خيوط الحيلة على المحتال الذي يعتقد أنّه ينسج خيوطاً تحميه وتحجبه فتكون فيها نهايته. وأمثلتها في الحيل العسكرية : الأنفاق والخنادق والمراكز المعزولة المقفلة والمحصنة التي يبنيها الضعيف فتكون أهدافاً سهلةً توفر على القوي طاقة الإستنزاف والمناوشة:

"المحتال ربما أوقعه ما يحتال به في ما عسى ألاّ يخلص منه"[2].

ومن أمثلتها المدنية بعض أنواع معاهدات الصلح وحسن الجوار التي يبتغي من خلالها الضعيف الإحتماء والتخلص من خطر الحرب

وتكون في حقيقتها أستعباداً دائماً وتبعية لا يفارقها الخوف والقلق الذي لا يقل حدّة عن مخاوف الحرب.

ومن أمثلتها أيضاً حيلة الإستدانة الخارجية بهدف التنمية والتي يُحولها أيُّ خطأ في عناوين الإنفاق إلى تدمير إقتصادي ينتج عنه الفقر والعوز والتخلف والتبعية الأشد مما كان يرجى التخلص منه.

وهناك نوع آخر من المخاطر ينتج عن الحيلة التي ترتد على صاحبها تتمثل بحيلة "الصياد الضحية" ويعطي ميكافللي عليها مثلاً من تاريخ روما القديم.

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ١٧٧.

(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ١٧٦.

"استخدم "ديون"(*) كاليبوس الذي يثق به كل الثقة فطلب منه التظاهر بإعداد مؤامرة ضده رغبة منه في اكتشاف نوايا شخص كان كثير الشك فيه. فأسفرت الحيلة عن مصرع ديون نفسه بأيدي المؤامرة التي كان هو رأسها الحقيقي . فبعد أن غدا كاليبوس واثقاً من قدرته على التآمر على ديون أعدّ مؤامرته إعداداً صحيحاً أدّى إلى حرمان الرجل من مملكته ومن حياته"[1].

ومثلها ما ورد على لسان المتنبي:

"ومن يجعل الضرغام في الصيد بازه تصيده الضرغام فيما تصيدا[2]

ولعل أخطر أنواع الخداع هو الخداع المتسلسل الذي تتحول نتيجة كل خطوة منه إلى سبب لخطوة لاحقة أكثر دماراً من سابقتها، ولا تنتهي إلا بالقضاء على مصدرها المخادع.وهذا النوع من الخداع تكثر ضحاياه وتمتد آثاره المهلكة لتشمل أوسع المصالح للبلاد والرعية. وهي على الأكثر تتجلى كفتنة يشترك فيها الكثيرون ويدمرون أنفسهم وبلادهم وقد مثل عليها "كليلة ودمنة" بحيلة دمنة للإيقاع بين الأسد والثور.

"أيها الفسل أنظر إلى حيلتك . وما أنكدها وأوخم عاقبتها ، فإنّك فضحت الأسد وأهلكت شتربة وفرقت كلمة الجند"[3].

كذلك يتلخص باب "إبراخت والملك" بالعبرة ذاتها عن الخديعة المتسلسلة التي ترمي إلى القضاء على السلطة وإهلاك البلاد،وكيف يكون المحتال (البراهمة) آخر ضحاياها .

وميكافللي يتعرض إلى هذا النوع من الحيل تحت عنوان (التآمر على الوطن) إلا أنّه يعتبره أقل خطراً على أصحابه من الأنواع الأخرى. وهو مع ذلك يستشهد ببعض الأمثلة حيث ذهب ضحية التآمر على البلاد المتآمرون وأصحابهم[4].

ونعود إلى تأكيدات كليلة ودمنة المتتالية عن سوء عاقبة الحيلة على صاحبها:

(*) ديون اليراقوزي ـ ولد في القرن الخامس قبل الميلاد . طرد من سراقوزة ثمّ عاد إليها وحكمها . ثار عليه الشعب لشدة تقشفه وقتلوه.

(١) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ٦٢٩.

(٢) المتنبي ـ الديوان ـ مدح سيف الدولة في عيد الأضحى.

(٣) كليلة ودمنة، الأندلس، المرجع نفسه، ١٧٢.

(٤) المطارحات، تآمر الإنسان على بلاده صفحة ٦٢٣.

"إنّك جامع للخب والخديعة والفجور، وإنّي أخشى عليك ثمرة أعمالك ... ومع أنّك لست بناجٍ من العاقبة"[1].

التحذير من خديعة العدو

"قال الملك: أخبرني عن عقول البوم. قال الوزير: لم أجد بينهنّ عاقلاً إلا الذي كان يحثهن على قتلي. فلم يتخوّفن من مكري وحيلتي ولا قبلن من الناصح الشفيق ولا أخفين أسرارهنّ دوني"...[2].

يحذر ميكافللي من الوقوع في خدع العدو وخاصة خديعة الخطيئة المصطنعة من قبل العدو: **"من واجب القائد أن لا يؤخذ بالخطيئة الواضحة التي يبدو أن العدو قد أقترفها، إذ أنّ هذه الخطيئة كثيراً ما تكون مجرد خدعة ليس إلاّ"**[3].

وهو ما يحذر منه كليلة ودمنة أيضاً:

"وخفت أن أكون كالمخدوع المصدق بما لا يكون، ولما تحرزت من تصديق ما لا يكون أن يوقعني في التهلكة، رجعت إلى البحث .."[4].

ويحذر الأمير أيضاً من خديعة استخدام العدو أصوات أو مظاهر مفاجئة وجديدة أثناء المعارك مع نصحه له باستخدامها:

"فهناك والحالة هذه أمران يستطيع القائد الممتاز القيام بهما أولهما أن يرى إذا كان بإمكانه عن طريق استخدام مثل هذه الخدع أن يوقع الرعب في قلب العدو، وثانيهما أن يكون حذراً كل الحذر بحيث إذا قام العدو بأتباع مثل هذه الخدعة معه استطاع اكتشافها وإحباط تأثيرها"[5].

هذان المثلان كافيان من بين أمثلة لا حصر لها يوردها ميكافللي عن أنواع الخدع المفترض الحذر منها والتي يستخدمها العدو. كافيان لإظهار اهتمام ميكافللي بهذا الموضوع.

ويدعو كليلة ودمنة كذلك الأمير إلى الحذر والتخوف من مكائد العدو وخدعه

---

(١) كليلة ودمنة، المرجع السابق ١٩٩ الهدى، الوطنية.
(٢) كليلة ودمنة، دار الهدى، المرجع نفسه، ص ٢٧٤.
(٣) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ٧٦٠.
(٤) كليلة ودمنة، دار الهدى، المرجع نفسه، ص ١٢٥.
(٥) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ص ٦٥٩.

والتحسب لها. على نفس الخط الذي أورده ميكافللي وخاصة حالة التظاهر بالضعف واللين من قبل العدو:

"ذو الرأي يتخوف المكر والخديعة والحيل، ويعلم أنّ كثيراً من العدو لا يستطاع بالمكابرة والشدة حتى يصاد باللين والرفق كما يصطاد الفيل الوحشي بالفيل الداجن"(١).

ويعتبر أنّ العدو مهما أظهر من الملاطفة والرغبة في السلام والتظاهر بالضعف فلا يزيد العاقل إلاّ تحسباً له وحذراً منه.

"العدو "يبدي حسناً ويخفي سوءاً"(٢)

وأيضاً **"لا تغتر بكلام العدو بل بما تعرفه عنه"(٣)**

الموقف الأخلاقي من الخديعة:

يرى ميكافللي بشكل عام في الصفات الفاضلة المتمثلة بالكرم والرحمة وحفظ العهود والفروسية والتواضع والطهارة والصراحة والورع وغيرها، مُثُلاً تطمع الشعوب أن تراها مجسدة في سلطتها، لأنها صفات ترمز إلى الخير. ويرى عكسها صفات الشر ومنها الخداع . ولمّا كان من المستحيل أن يمتلك الإنسان جميع هذه الصفات الخيرة أو يتبعها. لأنّ الأوضاع الإنسانية لا تسمح بذلك.فعليه أن يختار من بين الصفات الصالحة والسيئة ما يسمح ببقاء سلطته، وان لا يلتزم بتلك التي تؤدي إلى دماره وحتى ولو كانت خيّرة شرط أن يتجنب التظاهر بالصفة الشريرة.

"فالطريقة التي نحيا فيها تختلف كثيراً عن الطريقة التي يجب أن نعيش فيها. وان الذي يتنكر لما يقع سعياً منه وراء ما يجب أن يقع إنّما يتعلم ما يؤدي إلى دماره ولا ريب أن الإنسان الذي يريد أمتهان الطيبة والخير في كل شيء يصاب بالحزن والأسى عندما يرى نفسه محاطاً بهذا العدد الكثير من الناس الذين لا خير فيهم، ولذا فمن الضروري على كل أمير يرغب في الحفاظ على نفسه أن يتعلم كيف يبتعد عن الطيبة والخير وأن يستخدم هذه المعرفة أو لا يستخدمها وفقاً

---

(١) كليلة ودمنة، دار الهدى، باب الطائر منزة ٣٠٩.
(٢) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ٢٤٧.
(٣) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ٢٤٤.

لضرورات الحالات التي يواجهها"[1]

ويضع ميكافللي تمييزاً بين الظروف المختلفة لاستخدام الخديعة التي يراها بشكل عام، رذيلةً لا بدّ منها، وخاصةً إذا أستخدمت من الأمراء على شعوبهم أو على حلفائهم فهي قد توصل إلى السلطة وإلى بعض المكاسب ولكنها لا توصل إلى المجد. وأكثر نتائجها في هذه الحالة وبال على صاحبها لن ينجو منها مهما طال الزمن. أمّا الخديعة التي تستخدم في الحروب لمواجهة العدو فهي فضيلة ومجد لأنها تحمي الوطن وتحقق له الإنتصار. فهي إحدى وسائل الحرب. فالحرب دائماً مدمرة، ونفقتها الأرواح والدماء والإقتصاد. لذلك مهما بلغت أكلاف الخديعة لن تصل إلى أكلاف الحرب نفسها.

"قد يكون الخداع في أي عمل من الأعمال كريهاً وممقوتاً إلاّ أنّه في إدارة الحروب وسيرها أمر جدير بالثناء والتمجيد"[2].

هذا ما سبق لـ"كليلة ودمنة" أن أقره في فقرتيه إذ أنّه يستنكر الصفات الشريرة التي سبق ذِكرها في الملوك خاصّة الخديعة وبالتحديد حين يلجؤون إليها في مواجهة رعيتهم وأصدقائهم:

"الخبّ والخداع ليسا من صفات صالحي القضاة وتقاة الولاة"[3].

فهنا يرفض أن يتسلّح القاضي والوالي بالخداع. والواضح من الفقرة أنّه يقصد الخداع على العامة لما تحمله كلمة "القاضي" من علاقة مع المواطنين، ولما تعنيه كلمة "الوالي" التي أستعاض بها عن الملك، من إشراف على شؤون الرعية. هذا إضافة إلى رأيه الأخلاقي بالخداع بشكل عام:

" الخبّ والفجور هما خلتا سوء والخبّ شرهما عاقبة"[4].

لا يجدر بنا التعليق على هذه الجُمل لما تتصف به من وضوح يشير إلى تطابق ميكافللي معها وخاصة إذا قارنا بين قول ميكافللي الوارد أعلاه حول الواقع وما يجب أن يقع وبين قول كليلة ودمنة التالي:

---

(١) ميكافللي، الأمير، المرجع نفسه، ١٣٦.
(٢) ميكافللي، المطارحات، المرجع نفسه، ٧٤٧.
(٣) كليلة ودمنة، المرجع نفسه، دار الهدى، ٢٢٢.
(٤) كليلة ودمنة، دار الهدى، المرجع السابق ١٩٨.

"ومن ترك الأمر الذي لعله يبلغ به حاجته، مخافة لما لعله يتوقاه ويشفق منه فليس ببالغ جسيماً"(٣).

أمّا في الحرب فهذه الرذيلة تصبح فضيلة عند كليلة ودمنة. يحرَض على استخدامها وينصح الملوك بأعتمادها دفاعاً عن الأوطان وتوفيراً لأثمان الحرب الباهظة وتعويضاً عن الفارق في القوة بينهم وبين أعدائهم فهي عنده دعوة فاضلة ما دامت غايتها فاضلة:

" أما القتال فقد علمت رأيي فيه و كراهيتي له ولكن عندي من الرأي والحيلة ما يكون به الفرج..."(٢)

عبرة

* الحيلة وسيلة الضعيف يلجأ إليها الأقوياء في الأوقات الشبيهة بالضعف. حتى في الحيوانات فإنّنا نرى أشدّها مخادعة أفقرها قوة وسلاحاً.

* استخدام الخديعة أخلاقيّ وفاضل إذا كان لغاية فاضلة.

* الخداع يتطلب الذكاء والمعرفة بأحوال المخدوع، والصبر والأناة والدقة والنقد والتقييم، وتحمّل المهانة وبُعد النظر، وقبول الشروط الجائرة.

* من أحترف الخديعة قلما يقع في الفخاخ.

---

(١) كليلة ودمنة، دار الأندلس، المرجع نفسه، ص ١٣٤.

(٢) كليلة ودمنة، دار الهدى، الوطنية المرجع نفسه، ص ٢٦٤.

المراجع والمصادر

(١) كتاب كليلة ودمنة:

١ ـ دار الهدى الوطنية، ١٩٨٣ وما بعدها.

٢ ـ دار الأندلس، ١٩٨٣ وما بعدها.

٣ ـ نسخة الأب لوس شيخو.

(٢) كتاب الأمير ـ نيقولو ميكافيللي ـ دار الآفاق الجديدة، ١٩٨١، تعريب خيري حماد.

(٣) كتاب المطارحات، نيقولو ميكافللي ـ دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٥، تعريب خيري حماد مع مقدمة.

(٤) سراج الملوك ـ الطرطوشي.

(٥) كتاب قوانين الوزارة وسياسة الملك، أبو الحسن الماوردي.

(٦) البداية والنهاية لابن كثيّر.

(٧) المتبنّي، الديوان.

(٨) لسان العرب ـ ابن منظور الأمريقي.

ملاحظة: أدرجنا في خاتمة الكتاب فهرست بالأعلام مقتصرين على ما يفيد شرحه في توضيح الفكرة.

فهرس الأعلام

براهمه: أسمى الطوائف عند الهندوس يجمعون على الإعتراف بسمو ونبالة نسلها، يزعم البعض أن أصلهم إلهي، ولهذا يحتلون المركز الأول في نظام الطبقات الدينية، ويقول الآخرون أن هذا النظام يعقد على المهنة وأنهم من طبقة الكهنة الذين كرسوا أنفسهم للفكر والعلم تطورت الطائفة البرهمية، ويطلق الاسم أيضاً على الكاهن والمعلم الديني عند الهندوس.

بيديا: معناه بالسانسكريته «صاحب العلم إليه تنسب مقدمة وكتاب كيليلة ودمنة المقدم لدبشليم ملك الهند، وهو هنا إسم لفيلسوف كان رأس البراهمة في عهد دبشليم.

الاسكندر الكبير: (٣٥٦ ـ ٣٢٤ق.م) الملقب بذي القرنين ولد في مقدونيا وتوفي في بابل تعلم على أرسطو خلف أباه فيليبس وعزم على فتح إمبراطورية الفرس فانتصر عليهم في ايسوس ٣٣٣ ق.م ثم في سواحل فينيقيا بعد أن حاصر صور سبعة أشهر ثم في مصر حيث أسس الإسكندرية ٣٣٢ق.م أخيراً تتبع داريوس في العراق فانتصر عليه في كوكاميل بالقرب من أربيل ٣٣١ق.م وتابع زحفه إلى أطراف فارس وتجاوزها إلى ضفاف نهر السند، وهو من أعظم الغزاة وأشجعهم.

الإسكندرية: مدينة في مصر، وميناء على المتوسط أسسها الإسكندر الكبير ٣٣٤ ق.م أصبحت في عهد البطالسة عاصمة مزدهرة، فتحها أوكتافيوس فضمها إلى الأمبراطورية الرومانية ٣٠ ق.م فتحها العرب ٦٤٢ و٦٤٥م. استولى عليها الأتراك ١٥١٦م.

كروموبل (١٤٨٥ ـ ١٥٤٠): سياسي بارز اشتهر في عهد هنري الثامن ملك إنكلترا خدم في الحرب في ايطاليا وتعلم الإيطالية وأعجب بميكافللي أصبح من أكبر وزراء هنري الثامن.

ريشيليو: الكاردينال ١٥٨٥ ـ ١٦٤٢ من أكبر الطغاة في تاريخ فرنسا حكمها بوسفه وصياً على العرش وكبيراً للوزراء في عهد لويس الثالث عشر كانت فلسفته في الحكم تؤكد على سيادة التاج سيادة مطلقة.

الفضل بن الربيع: (٢٠٨هـ ـ ٨٢٤م) حاجب المنصور العباسي ووزير الرشيد بعد نكبة البرامكة، أقره الأمين في الوزارة فعمل على مقاومة المأمون، ولما انتصر الأخير أهملهُ، توفي بطوس.

شارل الثامن: (١٤٧٠ ـ ١٤٩٨) ملك فرنسا وهو الولد الوحيد للويس الحادي عشر وقد خلفه في الملك وحاول استرجاع مدينة نابولي فأعد حملة مضى بها إلى إيطاليا واستعاد نابولي عام ١٤٩٥ ولكنه ووجه بحلف ضخم فاضطر إلى العودة إلى فرنسا حيث أخذ يعدّ الحملة الجديدة ولكنه مات قبل ذلك.

ماركوس أوريليوس: (١٢١ ـ ١٨٠م) تولى الأمبراطورية عام ١٦١م وكان قد ثقف ثقافة عالية في صباه وتعلق بالفلسفة الرواقية وكان أقرب إلى المتصوفة اضطهد المسيحية في عهده وحارب البرابرة في المانيا وانتصر عليهم وقام بعدة إصلاحات دستورية ورعى الشعراء والأدباء.

كومودوس: ابن ماركوس أوريليوس تولى الأمبراطورية من عام١٨٠ إلى عام ١٩٢ كان مولعاً باللهو والفسق ورفقة السوء وقد قتلته خليلته مع اثنين من رجال حاشيته ولم يكن من الأباطرة الصالحين.

جيوفاتي فرنسيسكو غويكيارديني: (١٤٨٣ ـ ١٥٤٠) سياسي إيطالي مشهور مؤرخ مدينة فلورنسا أراد أن يصير راهباً رفض والده ذلك فدرس القانون، عين سفيراً لبلاده لدى البلاط الأسباني كان انتهازياً عينه البابا حاكماً لرونيا وقائداً لجيوشه ومن أخريات أيامه أبعده كوزيمو آل مدشيتي عن الحياة العامة وضع كتاباً عن «قصة إيطاليا».

توما الأكويني: (١٢٢٦ ـ ١٢٧٤) من أشهر علماء اللاهوت في القرون الوسطى، عاش على مقربة من نابولي، ثم ارتحل إلى فرنسا، ويعتبر من أهم المراجع في اللاهوت الكاثوليكي حتى يومنا.

ديون السيراقوزي: ولد في القرن الخامس قبل الميلاد وقد تزوجت شقيقته ديونيسيوس الأكبر وتزوج هو بدوره من ابنتها، عاش حياة التقشف واختلف مع دينيسيوس فطرد من المدينة، ولكنه عاد إليها وحكمها، ثم ثار عليه الشعب لشدة تقشفه وقتلوه.

جيرولامو سافونارولا: مصلح وواعظ إيطالي ولد في فيرارا لجأ إلى دير للآباء الدومونيكان في بولونيا وعاش راهباً خمسة عشر عاماً، انتقال إلى فلورنسا

وأخذت الجماهير تفد للاستماع إلى عظاته اتهم بالهرطقة وحرمه البابا، أصبح حاكماً في فلورنسا ثم أودع السجن وشنق وأحرق، يعتبر من أوائل دعاة الإصلاح الديني.

عرافة آمون: عرافة الإله أمون رَعْ عند قدماء المصريين وكان معبده في طيبة، ويمثل دائماً على شكل رأس كبش.

الفولسكي: قبائل إيطالية قديمة كانت تقيم في شرق لايتوم وقد اشتبكت في حروب طويلة مع الرومان في القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد وكانت تحالف دائماً قبائل الآيكوي المجاورة والمعروفة بعدائها لروما، تم اخضاعهم عام ٣٣٨م.

السمنيون: قبائل إيطالية كانت تسكن في أبوليا وعلى مقربة من بلاد اللاتين، حاولوا غزو كابوا في القرن الرابع مما أدى إلى حروب مستمرة مع الرومان، كانت الحرب فيها سجالاً إلى أن انتهت عام (٢٩٠ق.م) بهزيمتهم وخضوعهم لروما، حاولوا القيام بثورة عام (٩٠ق.م) فاخمدها الرومان، انضموا إلى ماريوس في حربه مع صولا.

مارك انطوني أو أنطونيوس: (٨٣ ـ ٣١ ق.م) عاشق كليوبترا الشهير يمت بقرابة من ناحية أمه إلى يوليوس قيصر كان ماجناً فاسقاً في شبابه فر إلى أثينا حيث قضى وقتاً يستمع إلى فلاسفة الإغريق ثم انضم إلى الجيش الروماني في فلسطين فأبلى بلاء حسناً وامتاز بالشجاعة والحيوية عمل مع قيصر في بلاد الغال، أصبح حامياً للشعب عام ٥٤ ق.م أيد إعلان قيصر ملكاً وبعد اغتيال قيصر لعب دوراً مهماً في تحريض الشعب على المتآمرين.

اتفق مع أوكتافيان وارث قيصر ومع ليبيدوس على إقتسام الأمبراطورية فكان الشرق لأنطونيوس، تزوج أوكتافيا شقيقة شريكه ثم ما لبث أن وقع في حب كليوباترا، وقع الخلاف بينه وبين أوكتافيان انتهى بانتصار الأخير في معركة أكتيوم وإلى انتحار أنطونيوس عام ٣١ق.م

لورنزو دي مديشي العظيم: (١٤٤٩ ـ ١٤٩٢) كاد يغتاله أنصار أسرة بازي ونجا بأعجوبة، كان أكثر اغراقاً في حبه للمعرفة من جده كوزيمو، أقام في فلورنسا أكاديمية لتدريس علوم الأقدمين وآدابهم، كانت ذات أثر فعال في النهضة الأوروبية كان أول من اهتم بشؤون الطباعة من الأمراء الأوروبيين.

ديمتريوس الأكبر: ملك مقدونيا (٢٩٤ ـ ٢٨٦ق.م) ولد عام ٣٣٥ وتمكن من إنقاذ بلاد اليونان من حكم البطالة وأصبح مسيطراً على أثينا ثم استدعي لتولي الملك في مقدونيا بعد مصرع الإسكندر وتمكن ليزيماخوس من طرده عندما غزا مقدونيا فلجا إلى أثينا حيث أسيئت معاملته ومنها إلى كيليكيا واستسلم للسلوقيين في سوريا

حيث مات في السجن عام ٢٨٦ق.م.

أنطوخيوس: ملك أنطاكية وسوريا وأجزاء من آسيا السغرى وهو اسم يطلق على عدد من الملوك الذين توالوا على عرش إنطاكية بعد اقتسام امبراطورية الإسكندر بين قادته ووقوع سوريا من نصيب أنطوخيوس.

بريتور: لقب قاض كان يطلق على القنصل الروماني الذي يقود الجيش في البداية، ثم أصبح بعد عام ٣٦٦ق.م يطلق على القاضي الذي ينتخب في كل عام لإدارة شؤون القضاء ويكون تابعاً للقنصل، وغدا المركز متاحاً للعوام عام ٣٣٧ق.م ثم أخذ الرقم يرتفع إلى أن أصبح ثمانية عشر في عهد الأباطرة المتأخرين.

هاسدروبال: شقيق هانيبال القائد القرطاجي سارع في عام ٢٠٧ق.م من اسبانيا حيث كان مرابطاً إلى ايطاليا لمساندة أخيه هانيبال ولكنه هزم في معركة ميتوروس أمام القنصلين الرومانيين كالوديوس نيرو وليفيوس سالميناتور وقتل في المعركة وقطع رأسه وقذف به في معسكر هانيبال.

أغاثوكليس: (٣٦١ ـ ٢٨٩ق.م): طاغية سراقوزة تزوج أرملة ثرية ثم أبعد عن المدينة متهماً بمؤامرة على حكومتها ولكنه عاد إليها على رأس جيش من المرتزقة فأخضعها وقتل ألفا من أهلها. اشتبك في حرب مع القرطاجيين وانتصروا عليه وحاصروه في سراقوزة فنجا من الطوق وذهب يهاجمهم في أفريقيا.

قورش الأكبر: سبق شرحه في بعض هوامش الكتاب.

تيتوس مانيليوس: أحرز لقب توركواتوس من انتصاره على الغالي في المبارزة وأخذه الطوق من عنقه، عين ديكتاتورا مرتين وقنصلاً أربع مرات وانتصر على اللاتيني في معركة فيزوف. وقد انتحر شريكه في القيادة ديسيوس بويكيوس ليضمن النصر للرومان لأن العرافة قالت أن الجيش الذي يقتل قائده سنتصر.

سفيروس: (٢٢٢ ـ ٢٣٥م) امبراطور روماني. أصبح امبراطوراً عام ٢٢٢ق.م واشتهر بالورع، اغتاله بلوتيانوس.

نيرون: (٣٧ ـ ٦٨م) امبراطور روماني، كانت أمه زوجة الأمبراطور كلوديوس الذي تبناه. كان الفيلسوف سنيكا أستاذه. وقد بدأ حكمه بداية طيبة ولكنه ما لبث أن اندفع وراء شهواته وغرائزه، فساء حكمه وأصبح مضرب مثل في العهر والظلم والجنون، يقال أنه أحرق روما، واضطهد المسيحيين وأنهى حياته منتحراً.

كراكلا: (١٨٦ ـ ٢١٧م): الابن الأكبر للأمبراطور سبيتموس سفيروس أصبح أمبراطوراً بالإشتراك مع أخيه الأصغر غيتا عام ٢١١ فأقدم على قتله وأصبح الأمبراطور الوحيد عام ٢١٢ كان عهده حاشداً بالجرائم والفضائح وأعمال الإغتصاب، منح الرعوية الرومانية، لكافة المواطنين الأحرار في الأمبراطورية ليبتز منهم المال قتل

بأمر من قائده ماكرينوس أثناء حمله على الباريشيين.

فابيوس ماكسيموس: ويلقب بالمتأني انتخب قنصلاً ورقيباً وديكتاتوراً مرات متوالية في روما، اجتاح بلاد اللنغواريين عندما كان قنصلاً عام (٢٣٣ق.م) أصبح ديكتاتوراً أثناء الحرب مع هانيبال فاتبع سياسة دفاعية بطيئة تعرف بالسياسة الغابية وعلى أساسها دعيت الإشتراكية المتأنية بالغابية، ولم يرض زملاؤه الشيوخ على سياسته هذه ولكنهم اضطروا للعودة إليه وإليها بعد هزيمة كانية (٢١٦) وقد استعاد تورنتوم عام (٢٠٩) وعارض سياسة شيبليو الاستفزازية مات عام ٢٠٣.

يوليوس الثاني: باب من أصل إيطالي، كان عمه البابا ميكستوس فعينه قاصداً رسولياً في فرنسا عام ١٤٨٠ حيث حصل على مكانة سياسية بارزة، استعاد عندما ارتقى عرش البابوية رومانا من قيصر بورجيا وقضى حياته يعمل في تقوية نفوذ الكنيسة وسلطانها، لعب دوراً بارزاً في الحروب الإيطالية التي نشبت في مطلع القرن السادس عشر. رعى الفنون الجميلة.

ماركوس ريغولوس: كان قنصلاً رومانياً عام ٢٦٧ق.م مات عام ٢٥٠ق.م انتخب للقنصلية عام ٢٥٦ انتصر على قرطاجة مع القنصل لوشيوس ماليليوس، ونزل القنصلان في أفريقيا على رأس قوة كبيرة، وقد حقق الأول انتصاراً في البداية ولكنه ما لبث أن أسر، وبعد خمس سنوات أوفده القرطاجيون مع سفرائهم لإقناع روما لعقد الصلح ووعد بالعودة إلى أسره إذا فشل. وعندما وصل إلى روما راح يقنع مجلس الشيوخ بعدم قبول الصلح ثم عاد فقتله القرطاجيون.

أرديا: بلدة إيطالية قديمة تقع على بعد ٢٤ ميلاً إلى الجنوب من روما، وكانت العاصمة التقليدية لمقاطعة روتولي وتقع المدينة الحديثة مكان القلعة القديمة.

مرقس القديس: أحد الرسل وقد اشترك مع الرسولين بولس وبرنابا في رحلتهما الأولى إلى روما، تحاط سيرته بالأساطير التي لم يتفق عليها رجالا اللاهوت كما لم يتفقوا على مكانة إنجيله بين الأناجيل.

شتربة: اسم الثور الذي يدخل في ضيافة الأسد فيكرمه ويجعله من خاصته ثم يقع في مكيدة دمنة الذي تأكله الحسد منه فأوقع بينه وبين الأسد بعد أن كان السبب في تعارفهما انتهت المكيدة بمقتل شتربة ثم ما لبث دمنة أن ذهب ضحية مكيدته نفسها (باب الأسد والثور).

دمنة: اسم ابن آوى الذي يمثل دور الطموح المخادع والمحتال في باب الأسد والثور وهو الشخصية الأولى في ذلك الباب حيث يأتي دوره محل تقاطع جميع المفاهيم السياسية الأخلاقية التي تتضمنها، وعاش على باب الأسد طامحاً إلى تحسين منزلته عنده، كان واسطة التعارف بين الأسد وسترية (الثور) ثم ما لبث أن حسده

على منزلته وندم على تقريب الثور فقام بتدبير مكيدة انتهت بمصرع شتربة على مخالب الأسد وإلى أسف الأسد على قتله شتربة، ثم أن دمنة انتهى أمره قتيلاً بقرار من محكمة شكلت للبحث في أمره، فكان الضحية الأخيرة لمكيدته.

كليلة: ابن آوى «شقيق» دمنة مثل في باب الأسد والثور دور الهادي الرزين القانع وهو يرمز إلى شريحة اجتماعية تتشكل من أدنى العوام دوره ثانوي كمسند لإبراز دور دمنة. مات مهموماً وحزيناً على ما بلغه «دمنة» من نهاية تعيسة ورغم تحذيره له وتنبيهه إياه إلى ما آل إليه.

كلاباكة: الأسد وهو يمثل دور السلطة الملكية في باب الأسد والثور وتعني بالسنسكريتية «الأصهب» وقد مر في أبواب أخرى ترميز للسلطة بالأسد رغم اختلاف توصيف السلطات بين باب وباب.

دبشليم: (٣٢٠ق.م) ملك الهند «حفيد الملوك الذين هزمهم الإسكندر المقدوني» نصبه أهلها عليهم بعد قتلهم ملكهم المعين من قبل الاسكندر، وهو ما فعلوه بعد إنسحاب الإسكندر من بلاد الهند وتسليمه السلطة للملك المذكور. كان دبشليم معاصراً لبيدبا زعيم البراعمة وواضع «كليلة ودمنة» بأمر منه. بدأ عهده عادلاً شجاعاً مهاباً وتحول إلى الظلم والطغيان مما أجبر بيدبا على وعظه وتحذيره في محاورة أفضت إلى هداية دبشليم وإلى وضع كتاب «كليلة ودمنة». وفي ذلك قصة راجع تفاصيلها في باب «الملك والفيلسوف». من مقدمة الكتاب.

برزويه: طبيب فارسي من المجوس أمه من الزمازمة الذين ينتسبون إلى الزمزمة وهو الكتاب الذي زعم زرادشت أنه أوحى إليه. كان على قدر واسع من العلم والمعرفة والثقة عند الملك. كلف بمهمة ترجمة كليلة ودمنة من السنسكراتية إلى الفارسية بعد أن يحصله من خزائن ملوك الهند، فنجح في مهمته. وفي ذلك باب خاص من الكتاب هو باب «بعثة برزويه الطبيب». أما التعريف عنه وعن سيرته فيمكن الرجوع إلى باب خاص وضع بإسمه وهو باب برزويه الطبيب، الذي يشتمل على كثير من المفاهيم الفلسفية في الحياة والموت والدين والعلوم والشك واليقين وغيرها.

بزرجمهر بن البختكان: وزير كسرى أنوشروان العادل كان عاقلاً سديد الرأي ظهرت عليه سيماء العقل وحصافة الرأي، فاستوزره كسرى لذلك وجعل له المنزلة الأولى حتى أصبح لا يبت أمراً إلا استشاره فيه. وعلى بزرجمهر هذا تروى أقوال كثيرة مأثورة تنم عنقوة فهمه وسمو إدراكه يروى أنه قتل بأمر من كسرى عقب ساعة غضب.

زيرك: اسم الجرد في باب الحمامة المطوقة رمز الصديق الذي يجمع بين الوفاء والحذر. جرت على لسانه أهم الآراء عن الصداقة العداوة والمنفعة والضرر وأهمية المال

في بناء القوة.

مهريز: إسم ملك الجرذان في باب خاص بإسمه، يرمز إلى الملكية الدستورية الذي لا يتصرف صاحبها برأي بل يعتمد على قرارات وزرائه واستشاراتهم، لخص بابه مطارحة عن أفضل السبل في مداورة الجوائح والتملص من الأخطار الأكيدة.

المنصور أبو جعفر: هو عبدالله بن محمد بن علي بن عبدالله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم: الأخ الأكبر لأبي العباس السفاح. أمه سلامة. بويع له بالخلافة بعد أخيه في ذي الحجة سنة ست وثلاثين ومئة وعمره يومئذ إحدى وأربعون سنة. ولد في شهر سفر منسنة خمس وتسعين. أقام على الخلافة اثنين وعشرين سنة. اشتهر بالحزم والفظاظة في التعامل مع معارضيه فتصدى للخؤارج والزنادقة وقتل عمه عبدالله ابن علي وأبا مسلم الخراساني والكثير غيرهما من مؤسسي الدولة العباسية. بنى بغداد والموصل والرصافة، ثبت دعائم الدولة العباسية ويعد من أهم الخلفاء الذين توالوا على الدولة الإسلامية، توفي سنة ثماني وخمسين ومئة.

هانيبال: (٢٤٧ ـ ١٨٣ق.م) قائد قرطاجة المشهور. وابن قائدها هاميلكار، أقسم وهو في التاسعة من عمره على عداء روما الدائم. تولى قيادة الحرب البونية الثانية واجتاح إسبانيا وجنوب فرنسا ومعظم أنحاء إيطاليا. ولكنه هزم خيراً في معركة زاما في أفريقيا عام (٢٠١). نفي إلى الشرق وأخيراً وقع في أيدي الرومان فانتحر. يعتبر من أعظم القادة العسكريين في التاريخ.

الغالبين: قبائل الغال هي من القائل الكلتية القديمة التي تمت إلى الجنس الآري والتي كانت تقيم في أوروبا الغربية وعلى الرغم من اختلاط أقوام أخرى بالغاليين إلا أن عنصرهم ظل هو الغالب على فرنسا وقد هاجرت بعض قبائلهم في العصور القديمة وعبرت الآلب واجتاحت شمال إيطاليا كلها. ولكن الرومان تغلبوا عليه.

فيوريويس كاميليوس: (٤٤٥ ـ ٣٦٥ق.م) قائد روماني مشهور، كان حامياً للشعب وله صلاحيات قنصلية عام ٤٠٣، تمكن من احتلال فيي التي حاصرها الرومان عشر سنوات عام ٣٩٦. حرر روما من الغاليين وانتصر عليهم في معركة الفا عام ٣٦٧ق.م. انتخب تريبونا عسكرياً مع صلاحيات قنصلية ست مرات وديكتاتوراً خمس مرات، مات بالطاعون.

مانيليوس ماركوس كابيتولينوس: كان قنصلاً عام ٣٩٢ق.م ولجأ مع قواده إلى تل الكابيتولعندما احتل الغاليون روما عام ٣٩٠ وعندما حاول الغاليون ارتقاء الكابيتول آفاق من نومه على صوت الأوزات المقدسة وجمع رجاله ونجح في دحر العدو عن التل فلقب كابيتولينوس. دافع عن العامة عام ٣٨٥ ضد زملاءه النبلاء فاتهمه هؤلاء بالخيانة العظمى وحكم عليه الشعب بالإعدام وألقى من صخرة على نهر

التيبر.

شيبيو: اسم يطلق على عائلة من نبلاء روما، اشتهر أمرها بالشجاعة بالحروب التي دارت مع قرطاجة في القرنين الثالث والثاني قبل الميلاد. وقد تولى أفرادها رتبة القنصلية مرات عدة.

ديون: حاكم سارقوزة في جزيرة صقلية وقد ولد في مطلع القرن الخامس قبل الميلاد، وتزوج من ابنة دينيسيوس الأكبر طاغية المدينة. واختلف مع صهره ديوسيوس الأصغر الذي أصبح الطاغية بعد أبيه، بسبب اختلافهما في طريق الحياة إذ أن ديون كان زاهداً بينما كان الآخر متهتكاً فنفاه من المدينة ولكنه عاد إليها واحلها، وحكم المدينة حكماً صارماً أثار عليه سخط أهلها فقتلوه في قصره.

بومبي وقيصر: اسمان بارزان لعبا دوراً كبيراً في تاريخ روما في القرن الأول قبل الميلاد وكان أولهما يتولى قيادة حزب النبلاء والثاني تولى قيادة حزب الشعب. لمع نجم بومبي في الإنتصارات العسكرية التي حققها، وفي فتحه لبلاد الشرق بعد اخضاع أنطوخيوس ملك إنطاكية واحتلاله صوراً وفلسطين. وفي نفس الوقت كان نجم يوليوس قيصر قد لمع في انتصاراته العسكرية في بلاد الغال وأوروبا. عقد الرجلان معاهدة توثقت عن طريق التصاهر، وظلا يحكمان روما معاً إلى عام ٥٢ عندما بدأ النزاع بينهما بسبب رغبة بومبي في الحكم المتفرد. وانتهى النزاع إلى انتصار قيصر في معركة فرساليا (٤٨ ق.م) وفر بومبي إلى مصر حيث اغتاله أحد ضباطه. أما قيصر في ظل حاكم روما المطلق حتى قتله بروتوس والنبلاء عام (٤٤ق.م)

بيروسودوريني: الشخص الذي تولى رئاسة الحكم الجمهوري في فلورنسا بعد طرد آل مديتشي. وكأنه أخرج منها عام ١٥١٢ وكان ميكافللي من رجاله ووزرائه.

ابن المقفع عبدالله: روزبا ابن دازويه (٧٢٧ ـ ٧٥٩م) مؤلف عربي من أصل فارسي لقب أبوه بالمقفع لأنه أتهم باختلاس مال الخراج فضرب على يديه فتقفعتا أي تشنجتا، أمر المنصور العباسي والي البصرة سفيان ابن أبي صفرة بقتله لأسباب سياسية. وكان الوالي يكرهه فاغتاله وأماته شر ميتة. نقل من الفهلوية إلى العربية كتاب كليلة ودمنة وله من الكتب التي وصلتنا الأدب الكبير والأدب الصغير.

أرسطو طاليس: أبو الفلسفة الرومانية ولد في مدينة استاجيرة من أعمال تراخيا التي كانت أحد موانىء مقدونيا أرسل في العاشرة من عمره إلى أثينا لتحصيل العلم سماه أستاذه (عقل الأكاديمية) انتقل إلى آسيا الصغرى سنة ٣٤٧ق.م وبدأ بتعليم الاسكندر الأكبر. عام ٣٣٥ أنشأ مدرسته المعروفة بإسم لوقيون قرب هيكل أبولون أطلق على مدرسته تسمية المشائية أو الرواقية. وبعد وفاة الاسكندر نظر الأثينيون

بعين الريبة إلى أرسطو فترك أثينا إلى تشالسيس في جزيرة أويبة حيث مات عام ٣٢١ق.م عن عمر اثنتين وستين سنة. من آثاره مجموعة محاورات وكتب علمية أهم ما وصلنا منها: «المنطق»، و«الطبيعيات» و«الماورائيات» و«الأخلاق» لنيكوماخوس و«الأخلاق» لأوديموس و«السياسة». اعتقد أن الاختبار وحده يستطيع كشف الحقائق، وأن الكون مجموعة جزئيات، منها ما يتمتع بالحياة ومنها لا حياة فيه. اشتهر بنظريته السببية القائلة بأربعة أنواع من العلل: العلة المادية، العلة الصورية، الفعلة الفاعلة، العلة الغائية، يقابلها أربع أنواع من الحركة يجمع بينها «التغير والتحول». اعتنق النظرة المادية في الفلسفة.

كوزيمو دي مديتشي: ولد كوزيمو في فلورنسا عام ١٣٨٩ والده جيوفاني كان أثرى رجل في فلورنسا وسائر إيطاليا لدرجة أن الأمراء والملوك كانوا يقترضون منه المال مما جعله صاحب نفوذ واسع أورثه مع ثروته لولده كوزيمو. تزوج كوزيمو الكونتيسة دي باردي وأنجب بياترو وجيوفاني والأل هو والد لورانزو العظيم الذي أعجب به ميكافللي. أصبح بعد ١٤٣٣ الحاكم المطلق على فلورنسا لمدة ثلاثين عام. وضع حداً للحروب بين فلورنسا وميلانو والبندقية تلك الحروب التيأدت إلى ضياع شمال إيطاليا لمدة طويلة. كا يحسن اختيار الأعوان، استطاع مع أعوانه التخلص من منافسيه. تميز بقسوة طباعه. شعاره أن السياسة يجب أن تكون بعيدة عن العاطفة. ساعد على ازدهار العلوم والفنون وأسس الأكاديمية الأفلاطونية وكانت من أعظم المراكز الثقافية. أنشأ مكتبة عامة في سان ماك. توفي عام ١٤٦٤ وحفر على قبره كلمة «أبو الوطن».

فيلب ملك مقدونيا: ولد سنة ٣٨٢ق.م كان دبلوماسياً لامعاً. جهز جيشاً قوياً لخوض المعارك عرف باسم الفيلق المقدوني وأنشأ خلال عشرين عاماً قوة حربية امتازت بالحيلة والخدعة فهزم بها المدن والدول اليونانية وأجبرها أن تشترك تحت قيادته في محاربة الفرس. أسس مدينة فيليبي. اغتيل أثناء مؤتمر في كورنيثا كان منعقداً لتأليف فيدرالية عسكرية لبلاد اليونان في مواجهة الفرس. كان ذلك عام ٣٣٦ق.م.

المحتويات

كليلة ودمنة مؤسس الواقعية السياسية:

...ولعلّ إبراز هذه المسألة يأتي على رأس أهداف كتابنا، حيث تجاوزنا حقيقة إعتماد كليلة ودمنة منهج الواقعية السياسية، وذهبنا إلى الإعتقاد بأنه مؤسسها في تاريخ الفكر السياسي. وهذه القيمة التاريخية للكتاب لم يشر إليها الباحثون. مما شكل غبناً لهذا السفر النفيس. وينسب البعض تأسيس الواقعية السياسية كمدرسة متكاملة إلى مكيافلّي الذي لم يفعل في الحقيقة، سوى تأكيد المفاهيم الموضوعة على يد بيدبا الهندي عام ٥٧٠ ق.م.

وكما سنرى على صفحات هذا الكتاب فإن المعادلات السياسية التي شكلت حجر الأساس في الواقعية السياسية والتي تمحورت حول: علاقة الغاية بالوسيلة، معادلة المنفعة والضرر، معادلة الفضيلة والرذيلة، التكامل بين القوة والخداع، إضافة إلى تشريع إعتماد السلطة كهدف يجوز من أجله كل سلوك. والنظر إلى الواقع كما هو عليه لا كما يجب أن يكون، والتنكر للثوابت الأخلاقية... وغيرها، جميعها عناوين سبق لكليلة ودمنة معالجتها بواقعية متنكرة لكل قيم مسبقة. فلم يفصّل السياسية على قياس قيمه ومعاييره، بل إستنتج تلك القيم من مجرى حركة السياسة التي تدفعها قوانينها الكامنة في ذاتها وليس خارجها.

ولن نسهب في الحديث عن هذا الأمر، لأننا تركنا لمتن الكتاب مهمة إثباته. إلا أننا نستنتج من قِدَم الواقعية السياسية، أن الملوك والسلطات على أنواعها لم تكن يوماً لتنتظر نصائح كليلة ودمنة أو إرشادات مكيافلّي ولا مواعظ أيٍ من المفكرين السياسيين، لتقرر سلوكها السياسي، فغريزة السلطان واحدة في كل مكان وزمان، تختلف وسائلها مع تقدم الزمن لكنها لا تختلف بحكمة إستخدامها وهي: تملّك السلطة وصيانتها وتعزيزها. لذلك يمكننا الإعتقاد أن السلوك السياسي الذي حقق انتصاره في التاريخ، كان قد اعتمد المنهجية الواقعية بالممارسة قبل كليلة ودمنة وقبل تيتوس ليفي (مرشد مكيافلّي) وكل ما فعله هؤلاء هو استخلاص قواعد السياسة وحقائقها من مجرى تحققها الفعلي في ميدان ممارسة الحكام منتصرين كانوا أم منهزمين.

«من المقدّمة»